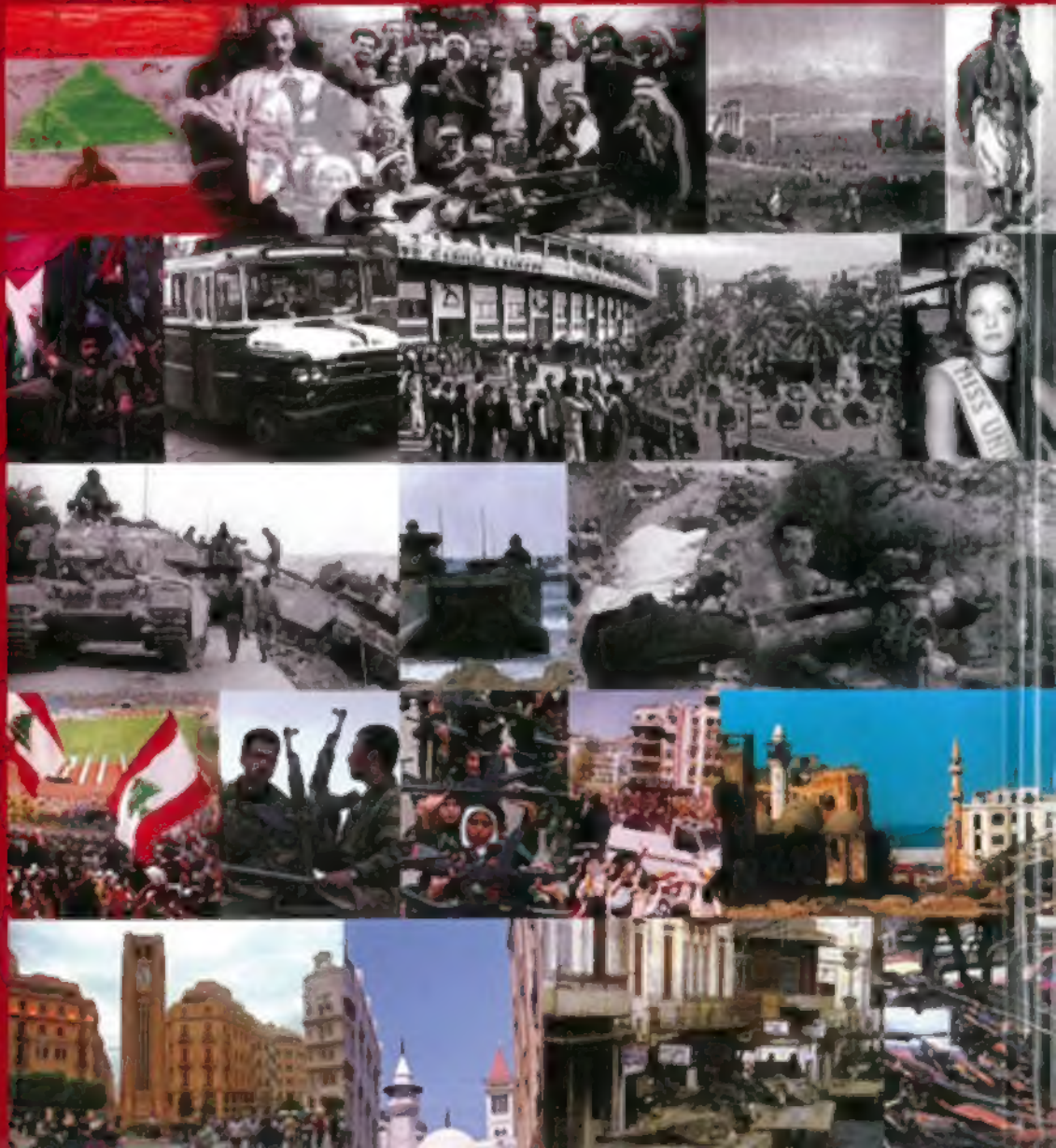


موسوعة

الحرب اللبنانية ج ٩

مسعود الخوند

ذاكرة وطن وشعب



مسعود الخوند

موسوعة الحرب اللبنانية

ذاكرة وطن وشعب

الجزء التاسع



UNIVERSAL COMPANY

بطاقة مكتبية

موسوعة الحرب اللبنانية

ذاكرة وطن وشعب

المؤلف: مسعود الخوند

أرشييف: قسم الدراسات في دار كنعان

عدد الصفحات: 160 صفحة

قياس: 21 X 28

إخراج: سليم المقدم

الطبعة الأولى: 2006

حقوق الطبع والنشر والتوزيع محفوظة للناشر:



UNIVERSAL COMPANY
Publisher and Distributor S.A.L.

تلفون : 00961 - 1 - 291693

00961 - 1 - 288686

خليوي : 00961 - 3 - 374371

فاكس : 00961 - 1 - 512951

ص.ب. 50137 بيروت - لبنان

E-mail: Fadymou@inco.com.lb

www.universal-publisher.com

مسعود الخوند

لبنان المعاصر
مشهد تاريخي وسياسي عام

الجزء التاسع



UNIVERSAL COMPANY

حكومة رفيق الحريري الأولى

31 تشرين الأول 1992-25 أيار 1995



رفيق الحريري

رفيق الحريري. وكلفه تأليف الحكومة الجديدة استناداً إلى الاستشارات النيابية التي أجراها فخامة الرئيس والتي أطلع دولته رسمياً على نتائجها وذلك عملاً بأحكام الفقرة 2 من المادة 53 من الدستور. جاءت الحكومة، مع رئيسها من 30 وزيراً: ميشال المر، رضا وحيد، ميشال إده، بهيج طيارة، أسعد رزق، مروان حمادة، جورج أفرام، وليد جنبلاط، محسن دلول، عبد الله الأمين، فارس بوز، الياس حبيقة، سليمان فرنجية، شاهي برسوميان، ميشال سماحة، مخايل

تشكيل الحكومة

قدّم رشيد الصلح استقالة حكومته في 15 تشرين الأول 1992. بعد انتهاء العمليات الانتخابية عملاً بأحكام الفقرة (هـ) من البند الأول من المادة 68 من الدستور: "تعتبر الحكومة مستقيلة عند بدء ولاية مجلس النواب". ومما جاء في كتاب الاستقالة: "... أجرت الحكومة الانتخابات النيابية العامة بعد توقف عن إجرائها استمرّ عشرين عاماً. في جو من الحرية والحياد التامين (...) فجاءت هذه الانتخابات مثلاً في الحياء والأمن والطمأنينة (...) وأولت الحكومة جهداً كبيراً قضايا الجنوب، وعملت على دعم صمود أبنائه ومساعدتهم على تحرير أرضهم. وتابعت المشاركة في المفاوضات الدائرة في واشنطن بغية إنهاء الاحتلال الإسرائيلي (...) وعملت الحكومة أيضاً على توثيق العلاقات المميزة مع الشقيقة سورية..."

في يومي 21 و22 تشرين الأول 1992. أجرى الرئيس الهراوي الاستشارات النيابية الملزمة، وصدر، بنتيجتها، عن المديرية العامة لرئاسة الجمهورية البيان التالي: "في الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الخميس الواقع فيه 22 تشرين الأول 1992 دعا فخامة رئيس الجمهورية الأستاذ الياس الهراوي، بعد التشاور مع دولة رئيس مجلس النواب الأستاذ نبيه بري، السيد



ميشال المر

الحريري، معظم اللبنانيين، وهو المعروف كرجل مال وأعمال كبير، وكذلك كمحسن كبير. وقد ضمّ إلى حكومته رجال أعمال ناجحين وتكنوقراط بارزين، كما وركّز في بيان حكومته على مسائل إعادة البناء والنهوض الاقتصادي بتجديد البنى التحتية والإصلاح الإداري وتحديث قطاع التعليم والتنمية الزراعية وتنظيم المدن وخاصة تعزيز قطاع الاستخدام، وفي يوم تكليفه تشكيل الحكومة كان سعر الدولار يساوي 2200 ليرة لبنانية، وبعد حصول حكومته على ثقة مجلس النواب انخفض سعر الدولار إلى 1900 ليرة. وهذا الارتياح انعكس أيضاً نشاطاً سياسياً بين مختلف الفئات السياسية، لقاء بين حزب الله وحزب الكتائب، كما التقى سمير جعجع وإيلي (الياس) حبيقة، ودعا وليد جنبلاط المسيحيين والقوات اللبنانية للعودة إلى ديارهم في منطقة الشوف. كذلك



بشارة مرهج

الضاهر، عمر مسقاوي، أنور الخليل، نقولا فتوش، بشارة مرهج، حسن عز الدين، علي عسيان، محمود أبو حمدان، محمد غزيري، عادل قرطاس، سمير مقبل، هاغوب دمرجيان، محمد بسام مرتضى وفؤاد السنيورة. وكانت حكومة من داخل المجلس النيابي باستثناء رئيسها والوزراء: وحيد، إده، طيارة، رزق، أفرام، غزيري، قرطاس، مقبل، دمرجيان، مرتضى والسنيورة. وألقي البيان الوزاري في 12 تشرين الثاني 1992، ونوقش ست مرات على مدى ثلاثة أيام، ونالت الحكومة الثقة بأكثرية 104 أصوات ضد 12، وامتناع 3، وغاب عن جلسة الثقة 9 نواب.

الإنطباعات الأولى مزيج من الارتياح والترقب والتخوّف (قمة لبنانية - سورية)

أراحت شخصية رئيس الحكومة الجديد، رفيق



محسن دلول

المساواة العددية بين المسيحيين والمسلمين وأخذ مقياس النسب بعين الاعتبار. وهذا الموضوع ملحوظ في المادة 95 من الدستور الجديد (على أساس اتفاق الطائف) دون تحديد زمني له. وقد عبّر نبيه بري، رئيس المجلس النيابي الجديد، في خطابه في 25 تشرين الأول 1992، عن أمله بأن يكون هذا المجلس آخر مجلس ينتخب على أساس طائفي. وقد تبوّى حزب الله بعد ذلك مطلب إلغاء الطائفية السياسية.

وبعد مرور شهر (في أواخر تشرين الثاني 1992)، أعلن نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام عن إمكانية انسحاب جزئي للقوات السورية عندما تلغى الطائفية في لبنان؛ وبعد عشرة أيام عقدت قمة لبنانية - سورية في دمشق. صدر على أثرها بيان مشترك لم يتطرق إطلاقاً إلى أي انسحاب سوري. كان مقررًا تنفيذه في أيلول 1992 وفقاً لما جاء في



ميثال سماعة

انعكس أيضاً تفكّكاً في صفوف المعارضة غير البرلمانية. لقد برهنت هذه المعارضة عن قوّتها العددية عبر مقاطعة الانتخابات. ولكنها لم تكن بعد ذلك في وضع يسمح لها بالتعبير عن هذه القوة. فبعد فشل محاولاتها لإلغاء الانتخابات، وحرمانها من مجلس النواب كمنبر للتعبير عن موقفها، تفكّكت أكثر مما كانت سابقاً. واحد أبرز مظاهر هذا التفكّك الصراع الذي اندلع في حزب الكتائب حول السلطة بين "التيار المدني" برئاسة جورج سعادة وكريم بقرادوني، وبين سمير جعجع قائد القوات اللبنانية. وقد تجلّى عجز هذه المعارضة بوضوح عندما أخذت سورية وحلفاؤها اللبنانيون يركّزون على مطلب يشمل تماماً الفريق المسيحي المعارض:

هذا المطلب هو "إلغاء الطائفية السياسية". ما يعني إجراء الانتخابات النيابية القادمة دون اعتماد

وعلى الصعيد الاقتصادي الذي كان من المفترض أنه الصعيد الأكثر جذباً لارتياح اللبنانيين لشخصية رئيس الحكومة، فإنه سرعان ما كشف عن واقع عودة بطيئة جداً لبعض الرساميل إلى البلاد. فلبانيو الخارج، أصحاب هذه الرساميل، تعلّموا من الأحداث السابقة التريث والانتظار للتأكد من الوقائع. فتأليف حكومة فقط، وإن كانت معتبرة ذات جدارة وموضوع ثقة أكثر من سابقتها، لم يكن كافياً لإزالة أحد العوائق الرئيسية للاستثمار، خاصة وأن مسلسل عمليات التحرير في جنوب لبنان مستمر عبر عمليات حزب الله العسكرية وردات الفعل الانتقامية من جانب الاحتلال الاسرائيلي. أضف إلى ذلك أن تطبيق القانون، في باقي أنحاء البلاد، بقي هشاً. فضلاً عما كان ينضج بعجز ولا مساواة وظلم. فتواصلت عمليات اعتقال عناصر من القوات اللبنانية، وخاصة عناصر من أنصار العماد عون، في كانون الأول 1992. نشرت منظمة العفو الدولية، في تقريرها الشهري، أن حوالي 200 شخص من أنصار عون جرى اعتقالهم خلال أشهر ماضية، وعُتِرت المنظمة عن قلقها بسبب الأنباء الواردة عن عمليات التعذيب التي يتعرّضون لها. كما أن الأنباء عن خطف بطرس الخوند ومصيره المجهول استمرّت تردّ تباعاً.

وإلى كل ذلك أداء حكومي، خصوصاً لجهة تعديلين حكوميين، طالا الوزيرين أفرام ومرهج، اللذين استبدلا بحبيقة والمر، كان من شأنهما أن يثيرا، لدى المستثمرين كما لدى المواطنين كافة، ترقباً باستئناف، أو باستمرار، المسار المشؤوم؛ إضافة إلى اعتقال قائد القوات سمير جعجع ومحاكمته على أساس عدد من التهم أثار بعضها في الرأي العام الكثير من التساؤلات والشكوك حول صحتها. فاعتبرت "قضية جعجع" سياسية أكثر منها عدلية.



اعتقال قائد القوات سمير جعجع ومحاكمته

اتفاق الطائفة.

وفي 8 كانون الأول 1992، أعلن الرئيس الهراوي عن أن إلغاء الطائفية لن يحصل إلا بالتوافق فقط وفي إطار اتفاق الطائف والدستور. وهكذا وُضع اللبنانيون أمام هذه المعادلة: إما انسحاب سوري جزئي فقط بعد إلغاء نظام النسبة والمساواة، وإما، إذا كان هناك تخوف من هذا الإلغاء، كما هو حال أكثرية المسيحيين اللبنانيين، الامتناع عن المطالبة بانسحاب القوات السورية، وبذلك جرى تدعيم وظيفة الحكم التي تمارسها سورية في لبنان.



الرئيس بزي، الرئيس الهراوي والرئيس الحريري

(وما تلاها، أوصلو، وغيرها...) تتحدث لغة المصالح الواقعية.

في السياق، تمسك لبنان بتطبيق القرار الدولي 425. لكن العام 1993 انتهى مع استبعاد هذا القرار من توصية الجمعية العام للأمم المتحدة (كانون الأول 1993).

الخلافا، التي كانت تظهر بعض الأحيان بين الرؤساء الهراوي وبزي والحريري (الثرويك) وتتم معالجتها في دمشق. كانت تنسحب أيضاً على علاقة الحريري بوزير الخارجية فارس بوزير فني شباط 1993. زار الحريري مصر من دون وزير الخارجية، وتكرس بذلك أسلوب التعاطي المزدوج مع ملف السياسة الخارجية

1997-1993

المختصر المفيد في السياسة الخارجية

خيار الحكومة كان التطابق مع سورية في العلاقات الدولية، والتطابق الكامل في ما يتعلق بالمفاوضات العربية - الإسرائيلية التي انطلقت من مؤتمر مدريد الذي شارك فيه وزير الخارجية فارس بوزير (استمر هذا المنحى - التطابق إلى أواخر 2001). فوجد لبنان نفسه على هامش مفاوضات السلام. إذ تحدث، والمقاومة جارية على أرضه، مع الدولة التي بانت وحدها عظمى كما مع باقي الدول لغة "سلام بارد" أو "حرب باردة". في حين كانت الدول المنخرطة في "عملية مدريد"



السيد عباس الموسوي

الحكومة ورفض المفاوضات وتأكيد أسلوبه في المقاومة. أمينة العام السيد حسن نصر الله أكد في الذكرى السنوية لمقتل السيد عباس الموسوي أن "المقاومة طريقنا". وفيما كان الجيش يدهم مخابئ السلاح في كسروان وصيدا ومناطق أخرى كان حزب الله يتظاهر بالسلاح في بيروت ويقبض مناورة بالدخيرة الحية في البقاع. وما يسري على الآخرين لا يسري عليه: شرعيته في المقاومة وضمانته إقليمية من طهران ودمشق

ومنذ نشاط 1993، أكدت إسرائيل، على لسان منسق أنشطتها في لبنان أوري لوراني أنها لا تفاوض اللبنانيين لتنفيذ القرار 425، وأن التمسك به لن يفيدهم. واقترح الأميركيون، أثناء زيارة وزير الخارجية

والزيارات المنفصلة. ونتيجة للاعتداءات الإسرائيلية الجوية المنكررة (اعتبرت اجتياحاً إسرائيلياً جويًا)، ظهرت خلافات على طريقة المعالجة ونشر الجيش في الجنوب، ما أثار احتمال تعديل وزاري.

المقاومة - الجنوب والمفاوضات

كاد العام 1993 أن يمر بسلام، أو أقله دون أثمان باهظة، لولا "الاجتياح الإسرائيلي الجوي" (أواخر تموز). أوجز بشارة شربل ("الحياة"، 31 كانون الأول 1993، ص3) الوضع بالصورة التالية:

ظنت الحكومة أنها تستطيع إمساك كل شيء في يد واحدة ووقت واحد: المفاوضات ولعبة الحرب، السيادة والمقاومة، الدولة والثورة، مفاوضات تلي أخرى وجولة تتبعها جولة ولبنان يفاوض وكأنه لا يفاوض (الأصح القول ليس "ظنت الحكومة"، بل "اضطرت الحكومة"). إذ واضح أنها كانت مريكة وعاجزة وممسوكة: في عهد الياس سيركيس عُقدت 9 قمة لبنانية - سورية، وفي عهد أمين الجميل 11 قمة. وفي عهد الياس الهراوي 61 قمة حوالى نصفها بين 1990 و1993).

أصابت الحكومة في قرارها عدم الإسراع في الاتفاق مع إسرائيل وفي التأكيد أن "لبنان آخر من يوقع". لكنها ارتبكت في العلاقة مع المقاومة، تعهدت في بيانها الوزاري أن يكون الجيش أداة التحرير وحفظ الحدود، ثم تراجعت، لا الوضع الداخلي ساعد على إلغاء الجزر الأمنية ولا الوضع الإقليمي (النفوذ السوري) سمح بذلك. حزب الله دخل المجلس النيابي لكن لعبة البرلمان لم تطوّعه وقبة البرلمان لم تشكل ضابطاً له. وكان لا بدّ لخيار المقاومة أن يجزّ اعتداءات إسرائيلية وصلت أوجها في أواخر تموز. منذ مطلع العام (1993)، أكد حزب الله معارضة



المقاومة في الجنوب

المواقف، وأكد الرئيس الهراوي أن "وقف المقاومة خيانة". إثر ذلك تقدمت إسرائيل بوثيقة للحل رة عليها الجانب اللساني بالتأكيد على الحل الشامل (أي الحل الذي يشمل سورية وباقي الأطراف العربية) واستبعاد الصفقات المنفردة واضعاً شروطاً لقيام اللجنة العسكرية.

لم يطل الوقت حتى توتر الوضع في الجنوب مجدداً ، وأطلقت صواريخ الكاتيوشا على الجليل ليبدأ شهر تموز بعمليات للمقاومة، وكاتيوشا، وردود اسرائيلية، وتصريحات نارية. فأكد رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق رابين أن "لبنان بلا قرار ونفضّل التفاوض مع سورية"، وحمل قائد المنطقة الشمالية الاسرائيلية لبنان وسورية مسؤولية الكاتيوشا، وحذر رابين مجدداً الرئيس

الأميركيه وارن كريستوفر لوزارة الدفاع اللبنانية في البرزة تشكيل لجنة عسكرية اسرائيلية لبنانية تبحث مع اسرائيل في تنفيذ القرار 425.

عند كل جولة من المفاوضات كان التصعيد في الجنوب: غارة اسرائيلية ورة بالصواريخ وانتقادات داخلية وصلت إلى حد قول الرئيس نبيه بري أن القصف بالصواريخ سلاح اسرائيلي وليس لبنانياً، فيما كانت اسرائيل تؤكد أن السلام لن يستقر مع لبنان إذا لم ينزع سلاح حزب الله.

حاولت الحكومة القيام بأنصاف خطوات، فنقذ الجيش إجراءات أمنية في الضاحية وفكك صواريخ موجهة إلى اسرائيل، غير أن التهديدات الإسرائيلية استمرت متقطعة وكذلك الغارات الجوية، فتصلبت



اعتداءات إسرائيلية في الجنوب

طالبت واشنطن بيروت بضبط عمليات المقاومة كان الرد مواجهات في الجنوب أعلنت على أثرها المقاومة احتلال مواقع ومقتل جندي إسرائيلي وتجدد تبادل القصف والكاتيوشا. عند ذلك، استقدمت إسرائيل حشوداً إلى مرجعيون لبدأ، في 25 تموز 1993، أسبوع كامل من الغارات والقصف المنظم الذي طاول الجنوب والمخيمات وساحل الشوف والبقاع الغربي. وكانت المقاومة ترد بالكاتيوشا وبالهجومات داخل الشريط المحتل. ومع الغارات كان الجنوبيون ينزحون إلى بيروت.

لم تسمع الدولة نصائح السفير اللبناني في واشنطن. سيمون كرم، بضرورة أن تملك قرارها الأمني على أرضها لتتمكن من تدارك العدوان قبل حصوله. وحين وقع هذا العدوان وقعت الحكومة في الارتباك. فلا قرار الحرب بيدها ولا قرار السلم.

دمشق كانت مكان المفاوضات الحقيقية التي زامنت "أسبوع الحرب". انتقل إليها المسؤولون

السوري حافظ الأسد من رد إسرائيلي في جنوب لبنان. فيما اعتبر نبيه برّي أن التصعيد الإسرائيلي هو وجه آخر لقرار بالإجماع تبناه الكونغرس الأميركي مطلع تموز 1993 ودعا إلى انسحاب القوات السورية من لبنان.

وانعكس التوتر في الجنوب توتراً سياسياً في بيروت. وتحولت قضية بناء مستشفى بيروت الحكومي قضية سياسية بعدما عارضها حزب الله. فهددت الحكومة بنقل المستشفى إلى المنارة أو بعيداً. وفيما كانت البلاد تعيش هذه الأجواء ظهر الأمين العام للجيبهة الشعبية - القيادة العامة (الفلسطينية) أحمد جبريل بين مسلّحه في مخيم عين الحلوة، واعتبر الأمر تحدياً لإسرائيل ولسيادة لبنان في أن معاً. فطلب الرئيس الحريري من دمشق الحؤول دون زيارات مشابهة. واستمرّ التصعيد وهددت تل أبيب بعمليات انتقامية. فيما أكدت دمشق أنها "لن تقف متفرجة...". وأنها تحتفظ بـ "توقيت الرد...". وحين



السفير اللبناني في واشنطن سيمون كرم

يشدون على تسلّم الجيش أمن الجنوب. أكدت دمشق (وأعلنت كل من يهتبه الأمر) أن استمرار المقاومة مرتبط ببقاء الاحتلال. فارتبكت الحكومة، وارتبك وزراؤها، وانتهى الأمر بطي صفحة إرسال الجيش إلى الجنوب واقتصراره على الدفعة الأولى منه التي لم تتجاوز 400 جندي.

في 13 أيلول 1993، وقع الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين اتفاق "غزة - أريحا أولاً" في حديقة البيت الأبيض في واشنطن. اعتبرت الحكومة اللبنانية (في سياق اعتبار السلطة في سورية) أن الاتفاق "خروج على التضامن العربي". وقرّر حزب الله التظاهر ضد الاتفاق. التأم مجلس الأمن المركزي في بيروت وأكّد على

اللبنانيون ومسؤولو حزب الله وقدم وزير الخارجية الإيراني علي أكبر ولايتي. وعلى خط آخر كانت واشنطن تسعى إلى تهدئة إسرائيل. توقف العدوان الإسرائيلي في الأول من آب 1993 بعدما حصّد 130 قتيلاً و500 جريح ونصف مليون نازح وتدمير عشرات القرى وأحياء بكاملها وما أعلن نتيجة المفاوضات أن الاتفاق تمّ على وقف القصف في مقابل وقف الكاثوشا.

صمد الاتفاق وبدأت عودة النازحين. ونجحت الحكومة في منع إغراق بيروت بالمهجّرين الجنوبيين. خسرت قرار الجنوب لكنها احتفظت بـ "قرار بيروت" في وجه حزب الله الذي تظاهر مناصروه في العاصمة رغم قرار منع التظاهر، ولكنهم لم يستطبعوا الامساك بورقتها.

سورية تحول دون إرسال الجيش إلى الجنوب والحكومة ترتبك ومزيد من التراجع إثر حادث الغبيري
حين صحا الجنوبيون على الدمار طالوا بالحل. وكان برأيهم أن ينتشر الجيش اللساني في كل المناطق وينهي سيطرة المسلحين. وتطوّع وزراء لترويج لهذه الفكرة والتأكيد على ضرورة تسلّم الجيش وحل الميليشيات. وأعلن الرئيس نبيه بري أن ما جرى "آخر حروب الآخرين على أرضنا" في حين حصل تضامن وطني شامل مع الدولة في مواجهة العدوان الإسرائيلي. وفيما كان الجيش يستعد للانتشار كان السفير اللبناني في واشنطن سيمون كرم يقدّم استقالته إلى الرئيس الهراوي.

وصمد وقف النار. وأعلن العرب تضامنهم مع لبنان. والتأم مجلس الجامعة العربية وأقرّ مساعدات للبنان بقيمة 500 مليون دولار لإعادة النازحين وتجهيز الجيش. لكن، فيما كان المسؤولون اللبنانيون والمواطنون،



لقاء الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات ورئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق رابين

العامه للأمم المتحدة استبعد منها القرار 425. فاعترض لبنان على ذلك، لكنه لم يجد من حليف له، في هذا الاعتراض، سوى دمشق وطهران.

”الترويكاً” الرئاسية

لم يكد الحريري بأخذ ثقة البرلمان حتى بدأت علاقته بالرئيس سبن الهراوي ويري تشهد خلافات منقطعة ومصالحات ترعاها دمشق (وسيبستمر هذا المنوال طوال الأعوام اللاحقة)، ففي أول شهر من العام 1993، اختلف الهراوي والحريري على التعيينات، ثم اختلف الحريري ويري على الصلاحيات الاستثنائية المطلوب اعطاؤها للحكومة، وانعكس ذلك على الوضع الاقتصادي والمالي، واضطر مصرف لبنان

قرار منع التظاهر؛ فأصرّ حزب الله، وجرت التظاهرة في الغبيري في ظل انتشار كثيف للجيش، فسقط 9 قتلى بين المتظاهرين، وبدأت التصريحات السياسية العنيفة المطالبة باستقالة الحكومة، ولم يكن من وزير الداخلية، بشارة مرهج، إلا أن اعتكف “تضامناً مع الشارع”، أو “ضعفاً” من وزير مسؤول عن الأمن انتهى التوتر تدريجاً بعدما استنكر مجلس الوزراء حادث الغبيري، وترك مجلس النواب مفتوحاً لنواب حزب الله للتمديد بالحكومة، واعتبر الجيش قتلى الضاحية شهداء للمؤسسة العسكرية، وعاد مرهج عن الاعتكاف.

وفي الشهر الأخير من العام (1993)، تلقت سياسة الدولة صفة قوية حين أقرت توصية في الجمعية



الياس حبيقة

إلى وزير الدولة الياس حبيقة بموجب المرسوم رقم 3602 إثر اجتماع بين الهراوي والحريري، وعُزته مصادر حكومية إلى تأخر الوزير أفرام في تنفيذ مشاريع تأهيل معامل الكهرباء والبنى التحتية الكهربائية. وقد ترثت الوزير أفرام في إعلان موقفه، ثم قدم مراجعة إلى مجلس شوري الدولة في شأن المرسوم المذكور، ولكن الحكومة اعتبرت ما ورد في هذه المراجعة مخالفاً للحقيقة. وقررت في جلسة 11 آب 1993 إعفاءه من الحكومة وعيّن مكانه (وزير دولة) النائب حان عبيد.

وورد في نص دعوى الوزير أفرام أمام مجلس شوري الدولة، بتاريخ 9 آب 1993، بواسطة وكيله المحامي الدكتور ادمون نعيم ("النهار"، 13 آب 1993)،

"9 - بما أن رئيس مجلس الوزراء كان يرغب في أن يوقع مع إحدى المؤسسات الأجنبية تعهداً أشغال

للدفاع عن الليرة وتراوحت الأرقام بين 200 و400 مليون دولار، فأعلن الحريري وقوفه إلى جانب سياسة المصرف المالية، وجرت تدخلات، فأنحسر الضغط وأثر ذلك استقبلت دمشق قائد الجيش اللبناني إميل لحود استقبالاً استثنائياً في "رسالة واضحة" (كما رآها بعض المرافقين) إلى الجميع.

وفي الربيع (1993) وجد الحريري نفسه مكبل اليد من جديد عندما لصحته دمشق بـ "التعاون" مع البرلمان الذي تقدّم الحريري منه بطلب صلاحيات استثنائية ليتمكن من تنفيذ مشاريعه الإصلاحية. ولما تبين أن الحريري ماضٍ في هذا الطلب، زار نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام زحلة (نيسان 1993) ورعى لقاء مصارحة ومصالحة للترويكاً في بيت الرئيس الهراوي هدفه "تفعيل عمل الحكومة وطي طلب الصلاحيات". ثم نشأت أزمة بين وزير الإعلام ميشال سمّاحة والرئيس الحريري على الإشراف على نشرة الأخبار في "تلفزيون لبنان" (المعروف عنه أنه تلفزيون الدولة)، فتضامن وزراء (محسوبون على الرئيس الهراوي) مع سمّاحة وجرت جلسة "تصفية حساب" أضعفت رئيس الحكومة، فزار خدام بيروت من جديد، وأكد أن الأمر ربما تطلّب بقاء الحريري حتى العام 2010. واستمرت علاقة الهراوي بالحريري مشوبة بالحذر، يتعاونان حين يضطران ولا يخفيان تعارض آرائهما وأسلوب كل منهما. ولم يلبث أن بدأ سجال بين الحريري وبري على وضع الإعلام وتلفزيون لبنان ومرسوم البث الفضائي، كان موقف الهراوي فيه أقرب إلى موقف الحريري

استبدال جورج أفرام بالياس حبيقة

في 11 حزيران 1993، عيّن وزير الموارد المائية والكهربائية جورج أفرام وزير دولة، وأسندت حقيبته



"الموارد المائية والكهربائية". الأول. معروف عنه أنه رجل صناعي كبير، كافح طيلة سنوات الحرب دعماً للصناعة الوطنية، حتى أن الإعلانات التجارية لمنتجاته (سانيتا Sanita وسواها) انقردت بالدعوات لدعم الصناعة الوطنية والليرة اللبنانية أكثر من كونها للدعاية التسويقية، في حين أن الثاني (الياس حبيقة)، شهرته كانت قد أصبحت مطبقة للأفاق في كونه "السوبر مبلشياوي" و"السوبر سوري" والذي أصبح "السوبر وزير"... كما أخذ البعض يروجون أنه "الوزير البوم والرئيس غداً"، وذلك في أجواء أمرين أساسيين: الأول، توقيع أربعة اتفاقات تعاون مع سورية في مجالات النقل والصحة والزراعة والاقتصاد، وضعها المؤيدون لسورية في خانة الإنجازات، ووضعها المعارضون في خانة إحكام قبضة دمشق على لبنان وتكبله باتفاقات غير متكافئة يتكفل المرتبطون بها بتنفيذها. والأمر الثاني أن الوزير حبيقة سارع إلى شغل

ولوازم بينما كان الوزير افرام الداخل ضمن اختصاصه توقيع ذلك التعهد يتفاوض مع مؤسسات عدة لتلك الغاية

"10 - وبما أن رغبة السيد الحريري في الإسراع بتوقيع العقد دفعه في بدء الأمر إلى التفكير في إقالة السيد افرام لإحلال من يوقع محله، وعندما ثبت له أنه لا يحصل على الأصوات المطلوبة (ثلاث أعضاء الحكومة بمقتضى المادة 65 للإقالة) لجأ إلى مداورة الأصول المنصوص عنها في المادة 65 بتطبيق نص المادة 53 معتقداً أن هذا النص الأخير يمكنه من استبعاد المستدعي والإتيان بوزير آخر يقبل التوقيع(....)".

الجانب القانوني أو الإخراج القانوني في الموضوع لم يلتفت إليه الناس، بل انشغلوا بشخصية الوزيرين وبما يعنيه هذا التبديل الحكومي: المقال جورج افرام والمعتن الياس حبيقة، على رأس أهم وزارة خدمات،

رفيق الحريري إلى أن كلمة "استقالة" لم تستعمل في مجلس الوزراء إنما في بعض الصحف وبطريقة غير صحيحة، معتبراً أن ما تعرّضت له الحكومة والحالة التي مرّت بها البلاد لا تطاق ولا تجوز، فكأن هناك شخصاً يلعب لعبة إضعاف الحكومة ورئيسها؛ وطمأن الناس إلى أن الحكومة باقية والأمور ماشية على رغم الحملة التي تستهدفها. ("النهار" 30 آب 1993، ص2)

إنجازات ومحاولات إصلاح

في مطلع كانون الثاني 1993، استحدثت وزارة شؤون المهترّين بموجب القانون رقم 190، وفي 18 شباط 1993، استحدثت وزارة الشؤون البلدية والقروية بموجب القانون رقم 212، ووزارة المعترّين بموجب القانون 211، ووزارة الشؤون الاجتماعية بموجب القانون 197، وفي 2 نيسان 1993، استحدثت وزارة التعليم المهني والتقني بموجب القانون رقم 214، ووزارة الثقافة والتعليم العالي بموجب القانون 215، ووزارة البيئة بموجب القانون 216، وعدّلت تسمية بعض الوزارات بموجب التعميم رقم 10 تاريخ 23 نيسان 1993. ولم ينته العام إلا وكانت الحكومة قد أنحزت تشكيل المجلس الدستوري، فانتخب مجلس النواب خمسة من أعصائه وعين مجلس الوزراء خمسة آخرين. وشهد الجميع للعشرة بالزاهة وحسن الاختيار، واعتبرت خطوة أولى سليمة تنفق مع ما جاء في اتفاق الطائف بعدما تعرّض له من تشويه وانتهاك في الانتخابات والتعيبات ومسألة إعادة انتشار الجيش السوري

بدأ تلزيم الكهرباء، وتحسّنت الاتصالات وتمّ تلزيم الشبكات بالتراضي أو بعير التراضي، بدفاتر الشروط الضيقة حتى التفاصيل الدقيقة، ولكنها المفصلة

المبى الذي كان بطرس الخوند (الذي تمّ حطفه قبل أشهر وبقي مصيره مجهولاً) في طور إنحاره وإعداده ليكون "تعاوية بيار الجميل الاستهلاكية"، كونه كان قد عيّن، وبصفته الحزبية، رئيساً لمجلس إدارة هذه التعاوية، فأصبح المبى "وزارة الموارد الكهربائية والمائية" وبقي أمر تحوّل المبى من "تعاوية" إلى "وزارة" سرّاً من الأسرار، حتى أن من يمترض بهم أنهم مالكو "التعاوية" و"رفاق" بطرس الخوند (حزب الكتائب، وبمختلف أحبة: جورج سعادة ومعه كريم بقرادوني ومنير الحاج، إيلي كرامه وأمين الحميل...) وكذلك كتائب القوات) لم ينسوا بست شفة في الموضوع.

حديث استقالة الحريري والعودة عنها

لم يمض أسبوعان على إقالة الوزير جورج أفرام حتى عقد مجلس الوزراء جلسة استثنائية (26 آب 1993) كانت محصنة للبحث في موارد العام 1994 لكن وسائل الإعلام تناقلت، في اليوم التالي، "معلومات" عن استقالة رئيس الحكومة الذي رفض تأكيد أو نفي أنباء استقالته، رغم أن "المحيطين به" ردّدوا قوله "إن الإستقالة، أفضل من الفشل وإن شروط البقاء هي توفير المقدار الكافي من الانسجام في الحكم، بحيث نحج كننا معاً بدل أن نمشل الواحد بعد الآخر ويدفع لبنان الثمن" ("النهار" 27 آب 1993، ص2) وقد أعقب الجلسة، في اليوم التالي، ريادة عبد الحليم حذام بيروت "نافلاً إلى الرؤساء الثلاثة رسالة خاصة من الرئيس السوري حافظ الأسد تؤكّد استمرار الدعم السوري لمسيرة الحكم في لبنان على كل المستويات، وأكّد أن الحكومة باقية حتى نهاية العهد" ("النهار" 28 آب 1993، ص1) وبعد جلسة مجلس الوزراء، في 29 آب 1993، "لمت رئيس مجلس الوزراء



إعمار وسط بيروت (سوليدير)

لم تختصر جهود الحكومة بالخدمات وتلزييم مشاريع البنى التحتية، بل جرت محاولة لتجديد دم الإدارة تحت عنوانين: التعيينات والإصلاح الإداري، لكن التعيينات جاءت مرتبكة والإصلاح جاء ناقصاً.

لاحظ اللبنانيون أن الحريري حاول جاهداً ضخ دم جديد في الإدارة بمثل ما لا حظوا المعوقات الهائلة التي وضعت في طريقه... إلى أن استنتجوا أنه، في نهاية المطاف، ارتضى تعيين "المحسوبين" (لا بل حتى "الميليشياويين" في أحيان كثيرة) مقابل "سيطرته على القرار المالي". وخضعت التعيينات إلى تجاذبات انتهت بنقاسمها. فانسجت تركيبة "الترويكأ" (رئيس الجمهورية، رئيس مجلس النواب، رئيس مجلس الوزراء) على الإدارة؛ وزير "لا يمون" ربّما

على "القياس" (قياس أصحاب الحظوة). أم بالمنافسات بتفضيل شركات على أخرى أم بإفساح المجال أمامها جميعاً.

تحققت إجابيات كثيرة، خاصة على صعيد البنى التحتية وبعض الخدمات، أما لمصلحة مَنْ من الناس، ولمصلحة أي مشروع اقتصادي؟ وأي مشروع سياسي؟ فتلك مسألة أخرى جرى حديث كثير عنها، اللون الغالب فيه، لون الهدر والفساد، وشركة إعمار وسط بيروت (سوليدير) بأشرت عملها وسط إقبال على الاكتتاب وأسئلة عما إذا كانت من الأولويات، وفي مصلحة مَنْ نصب في النهاية، وما سيكون دور بيروت (ولبنان) بسببها كونها من الشركات العملاقة... "وفتاوى أصولية" تحرم المشاركة فيها؟!



هدم في سبيل الاعمار

مع دول عدة أوروبية وعربية للتعاون والتدريب.

المعارضة "معارضات"

لم تبلور ، في الجمهورية الثالثة، منذ ولادتها، معارضة واحدة. واستمرت على هذه الحال طيلة العام 1993 (وما تلاه). فكانت "معارضات" : داخل البرلمان، مفككة وجماع أصوات متنافرة، ضوابطها إقليمية وسفها يحدده الآخرون لها. وفي أحسن الأحوال تعتبر معارضة ضمن الفريق الواحد والولاء الواحد والحيارات المتشابهة، تعارض الحكومة أو رئيسها ولا تفتح البديل. تعارض مشروعاً ولا تملك تصوراً لأفضل منه. وبعضها يستهدف "الشخص" ويمكن وصفها بـ "المعارضة اللغوية"

على موظف عادي.. وهلم جراً

أما الخطوة الإدارية الثانية، التي كانت في استغناء الحكومة في خدمات 1800 موظف (الأولى في نوعها منذ ربع قرن) وفي دفع آخرين للاستقالة، فقد اعترفت الحكومة نفسها أنها كانت مهمة وضرورية لكنها لم تكن عادلة تماماً ولا مكتملة.

وأبرز ما يمكن تسجيله في خاتمة الإيجابيات للحكومة جهود وزير المهجرين وليد جنبلاط لإعادة المهجرين إلى قراهم وأراضيهم، فعملية إعادتهم، على رغم تعقيداتها، سارت بخطى ثابتة. كما أن المسؤولين جالوا على بلدان الخليج جولات عدة طالبين المساعدات والقروض ومحاولين الحصول على ما يساعد الاقتصاد على النهوض، ووقعوا بروتوكولات



نجاح واكيم

المنفى. أكد أمين الحمّيل موافقه. فأثيرت ضده قضية طائرات بوما (قضية لم تتوضح ملابساتها سوى أنها أوجت بـ "صفقة مالية") فرةً مشدداً على ضرورة كشف كل الحقائق. تبار العمداء عون بقي قوياً خاصة بين المسيحيين. والعمد انتقل من مرسيليا إلى هوت ميزون في ضواحي باريس. وأطلق تصريحات كثر فيها رفضه بقاء القوات السورية في لبنان. ورفضه المجلس الأعلى اللبناني - السوري والاتفاقات اللبنانية - السورية. ونذّر بالاعتقالات التي طاولت أنصاره. واستمرّ حزباً الأحرار والكتلة الوطنية في المعارضة. في حين هادن العميد ريمون إده رئيس الحكومة رفيق الحريري.

أما حزب الكتائب فدخل في صراع مرير بين أنصار رئيسه جورج سعادة وأنصار قائد القوات اللبنانية سمير



البيير مخيبر

نجم المعارضة البرلمانية فرد هو النائب نجاح واكيم ومجموعة هي كتلة حزب الله. لم ينسطق نجاح واكيم جرّ كتلته المترددة إلى المعارضة الحقيقية ولم يتمكّن حزب الله من العثور على قواسم مشتركة مع المعارضين الآخرين (بشارة شربل "الحياة" 31 كانون الأول 1993، ص 3).

خرج البرلمان بقيت المعارضة واسعة. لكنها مفككة أيضاً. بعضها يعارض الخيارات الأساسية في البلاد من اتفاق الطائف إلى العلاقات المميزة مع سورية. وبعضها الآخر يعارض مطالباً بتطبيق فعلي لاتفاق الطائف والتوقف عن انتهاكه واستغلاله لمصالح أفرقاء معينين.

لم تستطع القوى التي تجمعت لمقاطعة انتخابات 1992، أن تبقى متضامنة: بالنسبة إلى معارضة



الحريري والعودة عن الاستقالة

وواصلوا طرح "قضية المخطوفين والموقوفين اعتباراً ومجهولي المصير" (المرجع الأساسي بشارة شربل. مرجع مذكور آنفاً).

الحريري بين اعتكاف واستقالة وعودة عنها وتعديل حكومي بإحلال المر محل مرهج كوزير للداخلية
في 8 أيار 1994، أعلن الرئيس رفيق الحريري اعتكافه في دارته في قريطم، وامتنع عن ممارسة مسؤولياته "احتجاجاً على فقدان التضامن الوزاري". واستمرّ اعتكافه ستة أيام، وانتهى إثر زيارة مفاجئة لدمشق قابل خلالها الرئيس السوري حافظ الأسد. وكانت نتيجة الزيارة الفورية "اتصالين هاتفيين أجراهما برئيسي الجمهورية ومجلس النواب ودعوة مجلس الوزراء إلى جلسة استثنائية عقدت في القصر الحكومي".

جعجع. وكان يوم 17 شباط 1993 يوم "الخلاف الكتائبي الطويل"، إذ جرت بين الطرفين عمليات اقتحام متبادلة للمراكز وسجّل في خنامه. تدخلت الدولة لمصلحة سعادة (الكتائبي والقواني السابق الوزير الياس حبيقة، عمل، وأنصاره، يزخم لمصلحة سعادة). وبدأ سعادة وفريقه بزيارات متكررة لدمشق. ثم عقدوا اتفاقاً مع "المردة" وزعيمها الوزير سليمان طويي فرنجية. لكن العام انتهى مأساوياً على حزب الكتائب، إذ استهدفت سيارة مفخخة مقر قيادته المركزية في الصيفي فقتل ثلاثة أشخاص ونجا عشرات كانوا في داخل المقر.

أما الحزب الشيوعي فانضمّ إلى صف المعارضين. وعقد مؤتمره في نيسان (1993) وانتخب فاروق دحروج أميناً عاماً خلفاً لجورج حاوي.

وخلال العام (1993) تفاوت تعامل الدولة مع المعارضين: أوقلت القناة التلفزيونية أي. سي. إن. (لصاحبها هنري صفيّر) أكثر من ثمانية أشهر بتهمة التحريض. وتعرّض أنصار القوات وعون لصفوط مختلفة. وأحيلت جريدة "السفير" على المحاكمة. واستبعد المعارضون كلياً من التعيينات. لكن صوتاً أساسياً برز محدّراً ومذكّراً. هو صوت المطريرك الماروني نصر الله صفيّر، الذي استمرّ في التشديد على أهمية احترام الحريات، ومنع انتهاك حقوق الإنسان، وضرورة انسحاب الجيوش المرباطة على أرض لبنان، وتصحيح تنفيذ اتفاق الطائف. وكذلك رفع الصوت سياسيون (أبرزهم كامل الأسعد وألبير مخيبر) ونقابيون وحقوقيون وأكاديميون. إضافة إلى العديد من شخصيات وجمعيات وهيئات المجتمع المدني، الذين تآبروا، سياسياً، على "الوطن اللبناني" المستقل السيد الحر والديمقراطي، وشدّدوا، مطلبياً، على حقوق الإنسان والمواطن ودانوا كل ممارسة قمعية



وفي الأول من كانون الأول 1994، أثار الرئيس الحريري "عاصفة سياسية" حين خرج من جلسة مجلس الوزراء "معتصماً" بالاستقالة الشفوية بعد خلاف حاد داخل المجلس، وألقى خطاباً في افتتاح معرض الكتاب العربي في بيروت، أكد فيه استقالته، وهاجم "مَن يتلاعبون بلبنان كطاولة قمار ويتقاذفون الأوراق والمكائد والأوهام".

لكن الرئيس الحريري عاد عن استقالته بعد خمسة أيام من إعلانها عقب اجتماع ضمّ الرؤساء الثلاثة

وبعد نحو 15 شهراً على استبدال الوزير افرام بالوزير حبيقة على رأس وزارة الموارد المائية والكهربائية، جرى تعديل حكومي آخر بتعيين نائب رئيس الحكومة ميشال المرّ وزيراً للدخالية مكان الوزير بشارة مرهج الذي بقي وزير دولة (منتصف ليل 2 أيلول 1994). وفي 7 أيلول، قدّم مرهج استقالته الشفوية بعد أن شارك لدقائق في جلسة مجلس الوزراء. وفي اليوم التالي، قدّم استقالة خطية إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء وأتبعها بمؤتمر صحفي اعتبر فيه التعديل "انقلاباً" بطبيعاً على وثيقة الوفاق الوطني وانسحاباً من موجبات الإصلاح الإداري" (الصحف الصادرة في 9 أيلول 1994). أما الرأي العام اللبناني، وفق ما عكسته الصحافة، فقد ذهب إلى أبعد من ذلك، واعتبر التعديل إمعاناً في "إمساك" و"ضبط" البلاد وفق الرغبة السورية نظراً إلى شدة ارتباط الوزير المر بدوائر السلطة في دمشق. وإلى صفة "الوزير القبضي" التي تستوجبها وزارة كوزارة الدخالية (العبارة: "الوزير القبضي". أطلقها المر على نفسه وردها مرات عديدة في ما بعد).



اعتقال جمع

فيه: "مثلما كانت مجزرة الجمعة في مسجد الخليل تستهدف العملية السلمية، فإن هذا الهجوم (على الكنيسة) يبدو واضحاً. إنه يستهدف عملية المصالحة في لبنان".

وأضاف بيان الرئيس كلينتون: "لدى المتطرفين غاية مشتركة: تشجيع الانقسام والصراع والحرب. يجب عدم السماح لهم بالجاح ولن يُسمح لهم؛ وختم بالدعوة إلى الوحدة "في وجه قوى الظلام والحقد". مؤكداً أن شعوب الشرق الأوسط "تستحق مستقبلاً أفضل".

ونذّر البابا بالجريمة التي قال إنها "ارتكبت ضد الله وضد أبنائه... وضد لبنان وتقاليد السامية...؛ وحدّد، في عظته، إدانته لمجزرة الخليل. وأصدرت وزارة

(الهراوي، بري والحريزي) وتمّ خلاله الاتفاق على ضبط الانمالات السياسي وإزالة أسباب التشكيك بالدولة وكانت سبقته لقاءات عقدت في دمشق أبرزها اجتماع بين الرئيس الأسد والرئيسين بري والحريزي في حضور نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام.

مجزرة كنيسة سيدة النجاة

صباح الأحد 27 شباط 1994، انفجرت عبوة ناسفة في كنيسة سيدة النجاة الواقعة في ذوق مكاييل (قرب جونبة)، وأودت بحياة 11 شخصاً تنازلت أشلاؤهم وجرحت 60 آخرين من جمهور المصلين. وسرعان ما تبين أن متفذي الجريمة استخدموا عبوة ناسفة مربوطة بقديفتي هاون. وقد أدت المصادفة فقط إلى تجنّب فظاعة أفدح في الكارثة حيث اكتشف أحد الإعلاميين أسلاكاً في داخل الكنيسة تبين أنها موصولة إلى الأرغن. وانها موصولة بعبوة أخرى جاهزة للتفجير وبقرنها خمس قذائف هاون من عيار 81. فأخلي المكان من الذين دخلوه بعد الانفجار الأول. وتمّ تفكيك العبوة الثانية التي لو انفجرت لكانت أودت بحياة المزيد من الأبرياء. ولفت في التحقيقات الفورية ما قاله مدّعي عام جبل لبنان القاضي طربيه رحمه مشيراً إلى "وجود مخطط لتفجير كل أماكن العبادة". وقد طغى نبأ هذا الحدث المرعب على ما عداه من أنباء، بما فيها الانتخابات الفرعية التي كانت جارية في محافظة الشمال لملء المقعد الأرثوذكسي (فاز بها المرشح كريم الراسي، نجل النائب الراحل عبد الله الراسي).

إلى ذهول اللبنانيين واستنكارهم وتحذيرهم من الوقوع في فخ الفتنة مجدداً على لسان جميع مسؤوليهم ومرجعياتهم كافة. برز، على الصعيد الدولي، بيان الرئيس الأميركي بيل كلينتون الذي قال

ومحاكمته



الخارجية الفرنسية بياناً ندد بالجريمة.

واتصل الرئيس السوري حافظ الأسد بالرئيس الهراوي مستنكراً المجزرة، وقال: "ما أصاب لبنان أصاب سورية، والأجهزة الأمنية في سورية ستبذل أقصى الجهود مع الأجهزة الأمنية اللبنانية للكشف عن الفاعلين" وفي بيروت، وهور وقوع المجزرة، أخذ أركان الدولة اللبنانية، تباعاً وواحداً بعد الآخر، يربطون الجريمة بمصلحة إسرائيل في "التغطية على جريمة الحرم الإبراهيمي في مدينة الحليل" (الفلسطينية) التي كانت وقعت يوم الجمعة الذي سبق مباشرة يوم الأحد في كنيسة سيدة النجاة (في لبنان)، وأضاف بعضهم على "إسرائيل" عبارة "عملانها" في لبنان في إحياء شديد الوضوح بإشارته إلى القوات (بعد أقل من شهرين أُلقي القبض على قائدها سمير جعجع، وبدأت محاكمته على أساس عدد من التهم، منها تهمة

مجزرة كنيسة سيدة النجاة). ووجه رئيس الجمهورية الياس الهراوي رسالة متلفزة إلى اللبنانيين (مساء يوم الجريمة) قال فيها "إن الكارثة جريمة عارية لن تنجح في إلهاء الرأي العام العالمي، فالجريمة لا تغطي الجريمة (...) إن محاولات متتابعة ظهرت ترمي إلى ضرب مسيرتنا وتريد أن تثير النزعات بين المواطنين (...) لكن الدولة أثبتت قدرتها على إخماد هذه المحاولات ولحمة الشعب أقوى منها..." (سبقت حادث تفجير كنيسة سيدة النجاة عدة محاولات تفجير داخل أو قرب أمكنة العبادة، وتمكّنت الأجهزة الأمنية من تعطيلها).

وكان هناك شبه إجماع شعبي على موافقة المسؤولين والقياديين اتهام إسرائيل بتفجير الكنيسة نظراً إلى ما بقّده لها ذلك من فوائد، إذ يساهم في تعطية جريمة المسجد الإبراهيمي في الحليل.

واثقير مر أن في البلد بدأ عاثة مطمئنة إلى حريتها في التحريب

ولم يكر ينقص سوى محزنة الكنيسة لترسيخ الافتناع عند اللبنانيين بأن شيئاً ما يدبر لهم وصد بلدهم. ليس أقله المتننة الطائفية كما أكدت متمجرة الكنيسة. في أحاديثهم وقناعاتهم. أن لبنان لا يزال أداة وساحة لأطراف الصراع العربي - الاسرائيلي المستعصي على الحل على رغم مؤتمر السلام الذي افتتح في مدريد. وما تلاه من مفاوضات حارية. وفتحت عيونهم على فشل الجمهورية الثالثة (جمهورية الطائف) في إقامة دولة فعلية قادرة على توفير الحد الأدنى من الأمن وتجلّي هذا الفشل في استمرار غياب المصالحة الوطنية الذي انعكس سلباً على الوحدة الوطنية

اعتقال جعجع ومحاكمته

بعد رحيل الميليشيات. وجمع الأسلحة. وتسلم الجيش لما كان يعرف بمبنى "المجلس الحربي" في الكرنتينا الذي يصم أيضاً مقر قيادة القوات. اتخذ سمير جعجع له مقراً في غدارس حيث استمرّ عدد من معاوينه ورفاقه يحيطون به وفي أعقاب تكرار موقفه الرفض للمشاركة في الحكومة والانخراط في المفاعيل الواقعية الناتجة عن اتفاق الطائف الذي قبر به أصلاً. أحد يشعر بأن طوقاً عسكرياً وأمياً يشتدّ حوله يوماً بعد يوم. وقد ازداد هذا الطوق إحكاماً بعد حادثة تفجير كنيسة سيدة البجاة (27 شباط 1994). فأقام الجيش حاجراً عند المصترق المؤدي إلى مقر جعجع في غدارس. وتواترت أخبار توقيفات عناصر من القوات ولجوء عدد منهم إلى غدارس هرباً من العدالة. وكل ذلك في أجواء إعلامية طاعية تتحدث عن المستفيد من حادثة تفجير الكنيسة: "الصهيونية وعملاؤها في لبنان".

ويعطي انطباعاً في العالم بأن المسلمين يرتكبون مثل هذه المحازر وليس اليهود فقط. فضلاً عن أنه يترك السلطة اللبنانية وسورية ويظهرهما عاجزين عن الإمساك بالوضع الأمني في البلد

وكان لدى جهات (خاصة في المناطق المسيحية) ميل إلى تحميل الأصوليين الإسلاميين في البلد ومَن يرعاهم في الخارج مسؤولية المجزرة. فربطت التفجير بريارة البابا يوحنا بولس الثاني الذي ينوي القيام بها للبنان. والتي رفضها الأصوليون

ولم يكن اللبنانيون في حاجة إلى قول نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام. قبل فترة قصيرة من وقوع حادث تفجير الكنيسة. بأن لبنان لا يزال "في غرفة العناية الفائقة". لكي يعرفوا أن المحاطر أمام سلامهم لا تزال مفعرة. فحادثة تفجير أحد مباني الجامعة الأميركية في بيروت بعيد انطلاقة "دولة الطائف" و"سلامها الموعود". أيقظهم من بشوة الأمل بالسلام كما أغرقهم في لجة الخوف من عدم اكتشاف الحياة من محرضين ومخططين ومنقذين ثم كان حادث اختطاف بطرس الحوند. قس نحو 16 شهراً من تفجير الكنيسة. ليقتنع اللبنانيين بأن عهد ممارسات الحرب لم ينته بعد. خصوصاً عندما عجز المسؤولون اللبنانيون عن حل لغز احتطافه. أو عندما تحاشوا ذلك (بمن فيهم رفاقه في حزب الكتائب) لأسباب لا تزال حافية على الجميع. تاركين أهل المخطوف واللبنانيين في حيرة وفي تساؤل مريب: هل هو حي فيعاد إلى عائلته وحزبه؟ أم هو ميت فيدفن؟ ومَن هم حاضفوه في وضح النهار وفي منطقة تعج بالقوى الأمنية اللبنانية والسورية. ولماذا لم يتحرراً أحد على ذكرهم؟

وتصغير المركز الرئيسي لحزب الكتائب على رؤوس أعضاء مكتبه السياسي وبعض لجانه جعل اللبنانيين

القابيل بالطائف. بسياسة دولة الطائف لما كان تعرض لما تعرض له.

”محاكمة سياسية“ هي العنوان العريض الذي سار عليه كل من دافع عن جعجع، وعلى رأسهم محامو الدفاع. وكنموذج على ذلك ما قاله أحد المحامين المشهورين الدكتور إدمون نعيم. في مؤتمر صحافي عقده في الأول من حزيران 2000. حيث جاء :

” إن توقيف الدكتور سمير جعجع في السجن منذ 21 نيسان 1994 يخالف قاعدة جوهرية تنتهها الدولة اللبنانية هي المساواة بين اللبنانيين () لقد أوقف بتهمة أنه اشترك في تحجير كنيسة السيدة في الذوق وحرى التحقيق في هذا الموضوع. وفي أثناء التحقيق معه أثبتت ملاحقة أخرى تتعلق باغتيال المرحوم المهندس داني شمعون () وأنكر تماماً ولا أعنف أن أحداً يغالطي في ما سأقول إنا ربنا دولة الرئيس بيه بري وهاك تكلما بكل صراحة فقال لنا بالحرف الواحد: ”في ضوء الظروف التي عشناها منذ 1975 حتى تاريخ توقيف الدكتور سمير جعجع. لا أعتقد أن قضية غير قضية تحجير الكنيسة الذوق يمكن أن تؤخذ في الاعتبار من أجل ملاحقته. فإذا صدر قرار ببراءته من تحجير الكنيسة فلا ينظر إلى القضايا الأخرى ويعتبر برياً ويتعين إطلاقه“

وأضاف الدكتور إدمون نعيم: ”سارت الأمور حتى صدر قرار عن المجلس العدلي براءة الدكتور جعجع من تهمة تفجير الكنيسة التي ألصقت به. لكنه بقي في السجن ملاحقاً وأُضيفت إلى ملاحقته في قضيتي الكنيسة واغتيال المهندس داني شمعون ملاحقات أخرى () . لقد أن الأوان أن تنظر الدولة بمؤسساتها القانونية والدستورية والسياسية في قضية توقيف الدكتور جعجع بينما غيره من الذين ترأسوا المبلشيات واشتركوا في القتال الذي حصل منذ

في تلميح واضح إلى أن القوات هي التي بقّدت عملية التحجير. ومن المعروف أن قانون العفو عن جرائم الحرب يبطل مفعوله في حال ارتكاب أي جريمة في وقت لاحق على تاريخ صدوره. وتناقض عدد رؤا ”الحكيم“ (لقب أطلق على جعجع منذ أيام الحرب). وأصبح يعيش في عزلة سياسية

في 21 نيسان 1994. اعتُقل جعجع واقتيد إلى وزارة الدفاع حيث أودع أحد سجونها واتهم بعدة جرائم (المسؤول عن تنفيذها مسؤول الأمن في القوات عسان توما) تحجير كنيسة سيدة النجاة. اغتيال رشيد كرامي. داني شمعون. الدكتور الياس الرايك. وحررت محاكمته. وُزّي من تهمة تحجير الكنيسة (لا يزال الفاعل مجهولاً). وحُكم بالتهمة الباقية بالإعدام وحُقق الحكم إلى السجن المؤبد).

هذا على صعيد الحكم القضائي. لكن صعيداً آخر تزامن مع المحاكمة التي امتدت سنوات. ولقي رواجاً لدى كثير من سياسيين ومواطنين. حصة من مؤيدي جعجع. وهو صعيد أن محاكمته استناداً إلى التهم الموجهة إليه إنما هي محاكمة سياسية أكثر منها عدلية وما رواه الرئيس الياس الهراوي. بعد نحو سنة من انتهاء ولايته لمجلة ”الوسط“ (العدد 401. تاريخ 4 تشرين الأول 1999 ص 31-33) يؤكد أمراً. هو احتياط العدلي بالسياسي. لا ينفي الهراوي التهم الموجهة إلى جعجع. بل هو أقرب إلى تأكيدها خاصة في ما يتعلق باعتقال داني شمعون. ولكنه يؤكد. في الوقت نفسه. أنه (أي الهراوي) بذل جهداً كبيراً لإقناع جعجع بالدخول في الحكومة أو بمغادرة البلاد. فكان دائماً يُواجه بتصلّب جعجع في الأمرين وهذا هو الحانب السياسي الواضح والمنطوق به على لسان رئيس الجمهورية نفسه. والمتربط مع الحانب القانوني. بمعنى أنه لو رصي جعجع. خاصة وأنه كان أحد الأركان المسيحيين



القاضي منيف عويدات

وعلى ترقبهم لتفاعلات سياسية ستحدثها القضيتان، مع أن العلاقة مفقودة بينهما. من خلال استجماع الأدلة والقرائن، ويمكن أن توسع دائرة الاتهام لتشمل عدداً من رموز النظام والحكم. خاصة في ما يتعلق بقضية النائب شمعص والاتجار بالمخدرات (كانت قضية محاكمة جعجع قد بدأت تبدو أحدية الاتجاه في "التهمة والأدلة والقرائن" ومركزة على جهة واحدة، جعجع والقوات). إذ رمى شمعص في البرلمان، وفي معرض النقاش لرفع الحصانة النيابية عنه تمهيداً لمحاكمته، أسماء بعض النواب والمتمنفذين... وخشية أن تكتسب "الإشاعات" التي طالت نجل رئيس الجمهورية، معنى الحقيقة، طلب الرئيس الهراوي فتح كل الملفات المفضلة وإجراء تحقيق شامل، بدءاً بنجله روي (كان من الذين تناولتهم "الإشاعات") الذي اتعى على شمعص أمام النيابة العامة الاستئنافية في رحلة. وانضم إليه جميع الوزراء في حملة الدفاع عن سمعة الدولة والبرلمان.



النائب يحيى شمس

1975 لم يلاحقوا بل تسلموا مراكز عليا وعليها جداً في الدولة...".

وتقدّم محامو الدفاع بطلبات التماس العفو عنه مرات عدة، وبمذكرات تشرح ما يعانيه من سوء معاملة في زمراته في وزارة الدفاع، كان آخرها المذكرة التي نقلها وفد من هؤلاء المحامين إلى البطريرك صفيّر، في 27 تموز 2001، طالباً تدخله لـ "رفع الحيف" عن جعجع، جاء فيها أنه "يخضع بشكل منهجي صارم ومنعمّد لتعذيب نفسي مدمر (...) ويمنع عليه أي شكل من أشكال الاتصال بالعالم الخارجي...".

التحقيق مع النائب يحيى شمس وقضية المخدرات
انتهى العام 1994 على انشغال اهتمام اللبنانيين بقصيتين مثبرتين للجدل هما قضية محاكمة سمير جعجع وقضية التحقيق مع نائب بعلبك - الهرمل،



زراعة المخدرات في البقاع

بليون دولار سنوياً. ومعنى هذا أن حجم تجارة المخدرات يتقدم حجم تجارة الذهب (30 بليون دولار) وحجم تجارة الحديد (20 بليون دولار).

الصحف الأجنبية كتبت عن سهل البقاع - بعلبك كمصدر لزراعة الحشيشة والخشخاش أكثر مما كتبت عنه كمركز تدريب لحزب الله ونشاطه. وطغت شهرة هذا الموقع الحصب لنمو نباتات المخدر على شهرة قلعة بعلبك التي قال عنها جورج برنارد شو: "لو كان عندنا في بريطانيا مثل هذه الأعمدة لألغينا الضرائب". ومعروف أن شو زار قلعة بعلبك في 19 آذار 1931 برفقة

ومع التحقيق مع شمعصر فُتح ملف المخدرات بعد مرور خمس سنوات على انتهاء الحرب وتفعيل مؤسسات الدولة. كما جرى تنسيق بين السلطات القضاية اللبنانية والسلطات السورية حول هذا الموضوع. وعن تأخر فتح الملف قال المدعي العام التمييزي القاضي منيف عويدات إن هناك قضايا عدة مجمدة منذ خمس سنوات. وإن نظام الأولوية لم يستعمل فتح ملف المخدرات سابقاً. وعن موضوع التنسيق. لَمَّح عويدات إلى قانونية الاستعانة الأمنية بالسوريين. مؤكداً أن الذي يساعد في عمليات ضبط الأمن لا بد أن يساعد في كشف الجرائم.

وكان رئيس جهاز الأمن والاستطلاع في القوات السورية العاملة في لبنان العميد الركن غازي كنعان قد شدد على ضرورة دعم منطق سيادة القانون وتسهيل عمل السلطة القضائية

وامتدحت الدول الكبرى والمنظمات المعنية بمكافحة المخدرات خطوة الدولة اللبنانية باتهام شمعصر وفتح ملف المخدرات بالتنسيق مع دمشق كونها صاحبة الباع الطويل أمنياً في البقاع حيث تنتشر زراعة الحشيشة والخشخاش (النبته التي يصنع منها مخدر الأفيون). وواكب ذلك سيل من التحقيقات الميدانية والمفالات والدراسات التي ظهرت ونشرت في وسائل الإعلام اللبنانية والدولية. استنجم سليم نصار أهمها ("الحياة" 3 كانون الأول 1994): يقدر خبراء الأنتربول أن المردود السنوي الذي يجنيه المزارع والمصنع والمنتج والحامي والباقل والمسوق يتراوح بين 3 و 5 بلايين دولار. ما يشكل 6.25 % تقريباً من مجمل الأموال المجنية من تجارة المخدرات التي تتراوح حصيلتها العالمية السنوية بين 80 و 100 بليون دولار. ويعتبر الاقتصاديون أن عائد هذه التجارة قفز الى المرتبة الثانية بعد عائد النفط الذي يشكل 400



مخدرات مصادرة

عنه فرنسا كتاباً تحدثت فيه عن الشبكة التي كان يشرف على تمويلها من بيروت إلى مرسيليا، إلى باريس فروما وهوليوود. وذكرت أن عشرات من القضاة وضباط الجمارك وممثلي السينما ورجال الأمن كانوا يحرسون الطرق التي يستخدمها سامي لتوصيل "البضاعة". وفي آخر محاولة له على الحدود الأردنية - السورية اختفى أثره في ظروف غامضة مع موظف الأمن العام منير علوية

وعندما وصل الجنرال فؤاد شهاب إلى الحكم بعد ثورة 1958 هوجىء بحجم الشكاوى التي انهالت عليه عربياً ودولياً بسبب الحشيشة. وحمل له اللواء علي عامر اعتراضات مصر بسبب تخاذل الدولة اللبنانية وتفاعسها عن فرض الحلول. وحرد نور الدين الرفاعي حملات دهم لإتلاف المحاصيل بواسطة رجال الدرك لكن الصادرات لم تتأثر باعتبار أن المزارع كان يحمي إنتاجه الحقيقي في الجرود العالية في حين يترك نباتات السهل للمصادرة والإتلاف. وكى يعوّض العهد

الدليل السياحي ميخائيل ألوف. وكان الكاتب الساخر يريد بهذه الملاحظة أن يدلل على أهمية هذه المعجزة المعمارية في إثراء خزينة الدولة من أموال السياح.. ويبدو أن اللبنانيين اكتشفوا في الحقول المجاورة مصادر أخرى أكثر إغراء لجمع ثروات كانت تظهر في شكل مهاجر كلما تراجعت سلطة الدولة وحلت محلها سلطة زعماء العشائر والقبائل.

ففي صيف 1958، استغل هؤلاء أجواء الثورة والفوضى ليزرعوا نباتات الحشيشة بكميات ضخمة ضجت من أفاتها دول العالم، خصوصاً مصر التي نالت النصيب الأوفر من الإنتاج. فكان يصلها عبر قوافل الجمال أو داخل البطيخ المحشو بالسهم الأخضر. وكثيراً ما استخدمت طائرة خاصة كانت تحط على مدرج خفي أنشئ وسط مزارع الحشيشة، لتنقل إلى صحراء سيناء أطناناً معبأة بأكياس من النايلون الواقي. وارتفعت إلى جانب أخبار القتال والتسلسل أخبار المهزب الزحلاوي الشهير سامي الخوري الذي أصدرت

كولومبيا وباناما. في محاولة لإقصاء حماة بارونات المخدرات عن السلطة وكانت أقمار التجسس تنقل إليه دائماً صور حقول الحشيشة والخشخاش في سهل البقاع الذي بلغ طوله 120 كلم وعرضه 32 كلم وكان ورير خارجيته. جيمس نابكر. حال جولاته في المنطقة، يلمح إلى هذا الخطر الذي يتهدد صحة الشتار في الولايات المتحدة وتساهم فيه الحرب اللبنانية بصورة غير مباشرة.

وكما تعاون في كولومبيا تجار المخدرات ورعما الميليشيات والإقطاعيين لكي يؤلفوا دولة بديلة. هكذا نشأت في لسان طنقة أخرى مؤلفة من هذا التحالف الثلاثي لتصبح ما يوازي. حسب التقارير الرسمية. نصف الناتج القومي الإجمالي اللبناني. وهكذا ظهر اقتصاد مواز كانت تنظم الحرب أمواله الضخمة وتعسل سواده القاتل. ومع وصول الرئيس بيل كلبنتون إلى الحكم قدم السناتور الديمقراطي تشارلز شومر تقريراً إلى الكونغرس يتناول موضوع المخدرات المصدرة من لبنان وبما أن شومر كان برأس لجنة الجرائم وحماية المجتمع، فقد كلفه الحزب بإعلان نتائج التقرير قبل بضعة أيام من الانتخابات أي في 28 تشرين الأول 1994 لتشيوبه سمعة بوش أمام الناخبين وكان التقرير يحمل عنواناً مسيئاً: "عراق - غيت ثابية، بوش والمخدرات" ولقد أثار هذا الموضوع موجة من الاستيكار خصوصاً أن معلوماته مستنفاة من وكالة المخابرات المركزية ومن الوكالة الخاصة بمكافحة المخدرات.

وهي تقرير آخر رفع للكونغرس. قدمه السناتور جون براون والسناتور هانك براون، معلومات خطيرة جداً حول أسماء المستمعين الكبار من عمليات الاتجار بالمخدرات. وجاء في ملحق وضعه مكتب مكافحة المخدرات الأميركي أن هناك ما لا يقل عن 700 ألف

الشهابي على رعما العشائر الذين كانوا يدينون بالولاء له. عهد إلى الدكتور مالك بصوص. رئيس المشروع الأخير. بمهمة إيجاد رراعات بديلة للحشيشة. واقترح بصوص زراعة "دوار الشمس" الذي أمنت "البقطة الرابعة" بذوره وسماده الكيماوي شرط أن تشتري الدولة المحاصيل. وكانت النتيجة أن الإنتاج انخفض بنسبة متدنية جداً. علماً أن المنفذين ظلوا يحمون جماعاتهم الذين يؤمنون لهم مصادر الثروة وإثر اندلاع حرب 1975، اتسعت حدود المتاجرة بالحشيشة، واستغل المتعاطون بها أجواء الموضي وانحسار أثر الدولة ليؤسسوا "جمهورية المخدرات" في أخصب سهل في العالم واستقدمت مجموعة منهم بعض المزارعين الأتراك ليضيفوا إلى الإنتاج التقليدي إنتاجاً مربحاً مستخرجاً من بنة الحشخاش ويقول خبراء الزراعة أن هذه الشجيرة التي تشبه الرمانة ارتفعت عن الأرض بطول مترين. الأمر الذي لم يحدث مثله في حقول كولومبيا وبورما وتايلاندا وبيال وفي نهاية العام 1976 أنشأ زعماء العشائر بحماية قادة الميليشيات المسلحة. ثلاثة مصانع أولها قرب دير الأحمر وثانيها عند مشارف بعلبك وأعطت الاحتيازات إنتاجاً متميزاً لم يعرفه السوق العالمي في السابق وازدهرت مع هذه الصناعة مناطق عدة كان المهربون يغسلون لونها الوسخ بإنشاء الفيلات والمطاعم والمصانع ونال زعماء الميليشيات حصصاً كبرى ساعدتهم على تمويل استمرار الحرب. ومواصلة دفع أجور المقاتلين حتى بعد حرب 1982 وانتقال المقاومة الفلسطينية المسلحة من لبنان مع كل ما كانت توقره من أموال لأنصارها

بعد وصول الرئيس جورج بوش إلى البيت الأبيض. ظهرت قضية المخدرات كعنوان رئيسي خلال ولايته. وشنّ حرباً سياسية وإعلامية. وحتى عسكرية ضد

سوى النذر البسبر. فعادت المشكلة - الزراعة المموعة في العام 2000-2001 لتحلق مشكلة داخلية من جديد).

إلام آل الوضع اللبناني العام حتى أواخر 1994؟ (مناقشة)

سيل من الدراسات. أميزها كتاب "لبنان اليوم". الصادر بالفرنسية عن CNRS و CERMOC في باريس. ووصعه باحثون لبنانيون فركوفونيون بإشراف الدكتور فادي كيوان. وأثر نقاط الكتاب تدور حول موضوعات يمكن أن تشكل إجابة على السؤال - العنوان بوجرها بالتالي:

1- **بنية مأزومة:** بنية لبنان اليوم لا تزال "البنية التاريخية المأزومة" تضاف إليها مؤثرات 17 سنة من الحرب الأهلية وهي بنية قبلية للاستمرار حاملة معها الكثير من مخاطر تحجير حرب أهلية جديدة. أي مخاطر تدمير لسان وحذفه من حارطة الشرق الأوسط الجديد المتجه نحو الاستقرار على قاعدة التصالح بين العرب واسرائيل تحت إشراف مباشر من الولايات المتحدة

2- **الطائف:** إن صيغة اتفاق الطائف لعبت دوراً مهماً في إيقاف الحرب. لكنها بالمقابل أدخلت لبنان مباشرة في دائرة الانتظار لما سينتج من مفاوضات السلام بين العرب واسرائيل من دون أن يكون فاعلاً رغم أنه جزء لا يتحرأ من النظام الإقليمي الشرق أوسطي فدت صيغة الطائف موقوفة على إيقاف الحرب ولا تصلح للنظام السياسي ولا للبهوض الاقتصادي وإنماء لسان.

3- **النظام السياسي:** إن بنية النظام السياسي هي نتاج تدامج بين سلطة أساء العائلات السياسية المتوارثة مع سلطة رعاء الميليشيات. ونتج عن ذلك

شخص يتعاطون الهيرويين في الولايات المتحدة عام 1991. أي بسبب زيادة 749 عن عام 1990. والسبب هو غرارة الإنتاج في لبنان وانحماض سعر الرطل الانكليزي الواحد من 165 ألف دولار إلى 80 ألف دولار وكانت النتيجة أن ازداد عدد المستهلكين بسبب انحماض القيمة الشرائية. وتنبه المسؤولون الأميركيون إلى استئصال عميات التهريب من لسان إلى بلادهم عندما صادر رجال الجمارك في بوسطن شحنة ترن 2925 كلع من الهيرويين اعترف بأفها أنها من إنتاج مصنع في البقاع. كان ذلك في منتصف آب 1990 وعلى الفور طلبت واشنطن من دمشق تعزيز مراقبتها على منطقة البقاع لأن بعود الميليشيات لئ ينتهي بجمع السلاح فقط. وإنما بجمع نخار المخدرات من مواصلة تزويد العناصر المقاتلة بالأموال الحرام. وكان من نتيجة ذلك أن صودرت كميات ضخمة على المطار والمراعي غير الشرعية. وفي العام ذاته (1990). انصمت الحكومات الأوروبية إلى تحالف المتضررين خصوصاً بعد مصادرة ثمانية أطنان من الحشيشة نقلها شانا غير لبنانيين زعماء أنها من إنتاج البقاع. ويقول المراقبون أن الإدارة الأميركية هي التي روت سورية ولسان بالمعلومات الكافية عن بارونات المخدرات. وكان وزير الخارجية الأميركي. كريستوفر. يشير في كل حولاته إلى مخاطر هذه القضية التي تشعل بال المسؤولين الأميركيين وتحرم لبنان من العطف الدولي.

(استكمل التحقيق مع النائب يحيى شمع وحكم عليه بالسجن. وجرى إتلاف زراعات الحشيشة والخشخاش في البقاع بالتعاون مع الأجهزة والقوات السورية وسط ترحيب أميركي ودولي. ووعد المزارعون بالمساعدة عن طريق زراعات بديلة وخطط تنمية للباق نقدّمها دول وهيئات دولية. ولم يصلهم منها



4- **الاقتصاد:** إن الاقتصاد اللبناني يعيش اليوم (سنوات الطائف الأولى 1989-1994) مرحلة تخلخل شبه كامل لجهة تفضيل القطاع الخاص على القطاع العام في كل شيء. فكثر الدعوات المطالبة بالخصخصة تحت ستار الخسائر الكبيرة التي يلحقها القطاع العام بالدولة من معظم القطاعات المدعومة كالقمح والبنزين وغيرها تحت ذريعة تحويل الوفر إلى قطاعات الخدمات التي تهم المواطنين كالدواء والدراسة والسكن وضمان الشبخوخة وغيرها. لكن ذلك لم يحصل إذ يفتقر المواطن اللبناني، اليوم، إلى جميع الخدمات الضرورية في مختلف المجالات، ويكاد يكون نموذجاً فريداً على الدولة التي لا تقدم لمواطنيها الحد الأدنى الضروري للعيش الكريم والعمل والخدمات الأساسية. ومن جهة أخرى، باتت بنية الاقتصاد اللبناني أسيرة سيطرة الرأسمال الكبير، والقروض الداخلية والخارجية

أن سيطرت نهية الميليشيات على العمل السياسي والإداري، فشلت إمكانية أي تغيير وإصلاح. وهذه الذهنية لا تزال مستفحلة، خصوصاً أن زعماء الميليشيات أوصلوا أنصارهم إلى أعلى المراكز في أجهزة الدولة من دون الأخذ بعين الاعتبار الكفاءة أو نظافة الكف أو المسلكية الأخلاقية. بل فقط المحسوبية والولاء الشخصي.

وإضافة إلى أسر بنية النظام السياسي في إطار البنية الموروثة والذهنية الميليشيائية برز أيضاً إطار أسر آخر هو طموح المؤسسة العسكرية لكي تلعب دوراً سياسياً على غرار التجربة الشهابية. وهذه العوامل الثلاثة مجتمعة أثار قلق اللبنانيين، خصوصاً بعد محاولة الدولة كتم الأفواه، والنضيق على الحريات الديمقراطية، وإصدار قانون للإعلام المرئي والمسموع والمكتوب يفقد اللبنانيين الكثير من حرياتهم المعهودة

فإن الباحثين الاقتصاديين في الشأن اللبناني، من لبنانيين وغير لبنانيين، يجمعون على الغياب شبه الكامل للطبقات والفئات الوسطى في لبنان التي دمّرتها الحرب اللبنانية أولاً وزادت في تأزم أوضاعها السياسات المتعاقبة لحكومات الطائف

6- "ملاحظات ختامية": النقاط الخمس - المذكورة أعلاه - التي تناولها المؤرخ اللبناني المعروف الدكتور مسعود صاهر في معرض عرصه لموضوعات كتاب "لبنان اليوم" وثائعه عليه، ختمها بـ "ملاحظات" قل فيها ("الحياة"، 23 تشرين الأول 1994، ص 19)

"إن لبنان اليوم ما زال أسير نية سياسية واقتصادية واجتماعية وإدارية تحمل الكثير من سلبيات البنية المأزومة المتوارثة من عهود العثمانيين والانتداب الفرنسي وصيغة 1943 الاستقلالية. وراى في حدة الأزمة التي يعانيها لبنان اليوم أن صيغة الطائف تحوّرت منذ لحظة الإعلان عنها. ومنهم من يعتبر أن تلك الصيغة لم تطبّق قط أو أنها صيغت فقط لإيقاف الحرب الأهلية وليس لبناء لبنان الجديد لذلك عجزت القوى السياسية التي حكمت لبنان بعد الطائف عن رسم صورة مشرقة للسان الحديد لأنها حاءت باسم الميليشيات وليس باسم لسان الطامح إلى الخلاص النهائي من دهبية حكم سياسي يقوده زعماء الميليشيات والطوائف والمذاهب وأبناء العلانات أو الأعيان. فالأسئلة المستقبلية مقلقة للغاية طالما أن أياً من المشكلات القديمة أو التي أهررتها الحرب الأهلية لم تحل بل رادت تأزماً وباتت تهدّد لبنان مجدداً بانفجار الصراعات الداخلية فيه وليس صدفة أن بعض الرعماء اللبنانيين يهدّد أحياناً بالعصيان المدني في مواجهة القرارات التعسفية للدولة كما أن عرض الضرائب على الطبقات الدنيا والوسطى المسحوقة راد في تأزمها فبتت على

نفوائد مرتفعة، والشركات الرأسمالية العملاقة وفي الوقت الذي يسود الأسواق اللبنانية اليوم (السنوات الأولى من اتفاق الطائف) ركود قاتل تتيحه تردّي القدرة الشرائية لدى اللبنانيين واستفحال أسعار السلع تصاعداً. فإن هجوم الرأسمال الخارجي، العربي والأجنبي، بات يلاحظ في جميع القطاعات

أما الرأسمال الكبير الذي يمتلكه اللبنانيون في دنيا الاعتراب فما زال متردداً في العودة إلى لسان بانتظار ما ستؤول إليه الأوضاع فيه. وتدل تصريحات المسؤولين اللبنانيين (أواخر 1994) على رعبتهم في حجب هذا الرأسمال عن طريق إدخال لسان في السوق العالمية للقروض التي تحميها الدولة، فيكون لبنان بذلك أول دولة عربية تحظى بثقة البنوك والمؤسسات الدولية العاملة في مجال القروض الطويلة الأمد.

5- زوال الطبقة الوسطى: إن بنية لبنان اليوم (والكلام دائماً على الفترة الواقعة من الطائف إلى أواخر 1994) تختلف جذرياً عما كانت عليه بنية لبنان قبل الحرب الأهلية في محال ثورّع اللبنانيين على الطبقات والشرائح الاجتماعية ممن المعروف جيداً أن تقرير بعثة "إيرفد" ERFED في مطلع ستينيات القرن العشرين (أي قبل نحو 40 سنة فقط من اتفاق الطائف) يشير إلى وجود شريحة من الأغنياء في لبنان تبلغ نسبتها 4٪ حوالى 23٪ من الفقراء والمعدمين وحوالى 73٪ من الفئات الوسطى والميسورة. لكن هذه البنية تبدلت جذرياً اليوم (العام 1994). أي خلال خمس سنوات من بدء جمهورية الطائف) لجهة انسحاب الفئات الوسطى والميسورة وتقلّص نسبة الأغنياء من 4 إلى 1٪ من جراء زيادة تركز أموالهم وأملكهم وزيادة حصتهم من الدخل القومي بشكل واضح وعلى رغم غياب الاحصاءات الرسمية الوثيقة



رفيق الحريري

تشكيل حكومة الحريري الثانية (25 أيار 1995 - 7 تشرين الثاني 1996)

بعد خروجه من القصر الجمهوري في بعدا. في 19 أيار 1995. أذاع رفيق الحريري نص استقالته التي قدّمها إلى الرئيس الهراوي. جاء فيها: "... إن الموضوعية تقتضي منا أن نسجل الإنجازات التي حققتها الحكومة على صعيد عودة المهجرين والاستقرار النقدي. وكذلك على الصعيد الأمني والإنمائي والاقتصادي والوطني ولا سيما التزام الحكومة لحقوقنا الوطنية والقومية بإزاء الاحتلال الاسرائيلي لأرضنا في الجنوب والبقاع الغربي. والمقاومة التي تعبّر عن إرادة شعبنا في التصدي للاحتلال وبإزاء دور لبنان في مسار السلام والتزامها التنسيق الكامل مع الشقيقة سورية...". قبل الهراوي الاستقالة. وأعاد تكليف الحريري

استعداداً للانخراط في أي مشروع سياسي يناهض حكم الرأسمال الحثثع والمنفلت من كل ضوابط اقتصادية أو أخلاقية. والساعي إلى تحويل لبنان إلى جنة للمستثمرين العرب والأحباب. وتصدر الإشارة إلى أن الصراع واضح ومكتشوف بين أهل الحكم أنفسهم لأن صيغة "الترويكا" أو الحكم بثلاثة رؤوس هي صيغة سياسية أقرب إلى المحسوبيات وصراع الديوك منها إلى الصيغة الديمقراطية بأسوأ تجلياتها.

"باختصار شديد يمكن القول إن لبنان اليوم يواجه مخاطر كبيرة تهدّد وجوده كدولة مستقلة ودات سيادة على أراضيه المعترف بها دولياً. فالاحتلال الاسرائيلي ما زال جائماً على أكثر من عُشر (1/10) مساحته. وهناك تواحد سوري عسكري كثيف ما زال قائماً على الأراضي اللبنانية ويثير حساسية قوى سياسية لبنانية تعتبره انتقاصاً لسيادة لبنان وتعسيراً عن عجز قواه الذاتية عن حماية أراضيه خارج المناطق التي تحتلها اسرائيل (...). ومشكلة المهجرين لم تنته فصولاً حتى الآن (1994) على رغم الخطوات الكبيرة التي أنجزت في هذا المجال. والأزمات الاقتصادية والاجتماعية تزداد استفحاً (...). فمشكلات لبنان الأمس التي استعصت على الحل. وأضفيت إليها مشكلات الحرب والميليشيات والهجرة والنهجير وانسحاق الطبقات الوسطى وفساد الإدارة وسوء الأداء الحكومي

"هذه الأزمات المتشابكة وغيرها تقاطع مع مآزق المفاوضات الحارية الآن بين العرب واسرائيل للوصول إلى سلم دائم وعادل لأرمة الشرق الأوسط. وهي المفاوضات التي تحدّد مستقبل لبنان على كل الصعد. كما تحدّد الدور الجديد الذي يمكن للبنان أن يلعبه في هذه المنطقة الموضوعية تحت المجهر الأميركي بشكل يومي نظراً إلى ضخامة المصالح الأميركية فيها"



البابا يوحنا بولس الثاني

الطويلة وانسداد أبواب الوضوح أمام مصير اللبنانيين). والقيام بحركة تجدد روحي شامل، وأداء شهادة منضامنة للمحبة تشمل الوحدة والمصالحة والشأن الاجتماعي والإنمائي، والممارسة السياسية والاقتصادية والنشاط الإعلامي، أي ما يمكن إيجازه في هدف نهائي هو إبراز دعوة لبنان التاريخية، والالتزام بها، وهي أن لبنان رسالة للحرية والديمقراطية وتلاقي الأديان والثقافات والحوار المسيحي - الإسلامي على صعيد الحياة والحضارة والسياسة. أما المعنيون بالسينودوس ونظرة اللبنانيين إليه قال بصدهما المطران بشارة الراعي (راعي مطرانية جبيل المارونية والمنسق العام المحلي لأعمال السينودوس، "الحياة" 14 أيلول 1995):

"أما من جهة المعنيين بالسينودوس، فهم مباشرة

تشكيل الحكومة الجديدة نتيحة الاستشارات البابية الملزمة التي جرت يوم 20 و 21 أيار، والتي تخللها تفويض عدد من النواب إلى رئيس الجمهورية حرية الاختيار (مسألة التفويض هذه أثارت جدلاً قانونياً في ما بعد، خاصة في العام 1998، عندما كلف الرئيس لحدود الرئيس سليم الحص تشكيل الحكومة). وجاءت من 30 وزيراً، إلى رئيسها: ميشال المر، ميشال إده، علي الخليل، بهيح طيارة، مروان حمادة، وليد جبلاط، محسن دلول، نديم سالم، شوقي فاحوري، أسعد حردان، فارس بوز، الياس حبيقة، شاهي برسوميان، عمر مسقاوي، أنور الخليل، نقولا فتوش، محمود أبو حمدان، هاعوب دمرجيان، فؤاد السنيورة، قلان عيسى الخوري، جوزف مغيزل، عبد الرحيم مراد، روبير غانم، فريد مكاري، اسطفان الدويهي، الفضل شلق، ياسين جابر، علي حراجلي وفايز شكر (ثلاثهم من داخل البرلمان). وبعد أربعة أيام من تشكيلها توفي الوزير جوزف مغيزل إثر نوبة قلبية، وعين مكانه، وزيراً للبيئة، بيار فرعون. وقد أشرفت هذه الحكومة على الانتخابات النيابية التي جرت في آب - أيلول 1996.

"السينودوس من أجل لبنان"

الإعلان عن هذا السينودوس جاء في خطاب للبابا يوحنا بولس الثاني في 12 حزيران 1991، ثم في رسالته إلى البطاركة والأساقفة الكاثوليك في لبنان (8 تموز 1991)، ثم في ندائه الممثلين الى اللبنانيين (11 تموز 1991) ثم في رسالته إلى البطاركة والأساقفة التي أعلن فيها الموضوع العام في ضوء الاستشارات (20 حزيران 1992).

أهداف السينودوس، كما بدت في مستندات البابا الأربعة المذكورة، هي إحياء الرجاء وسط اليأس والقنوط والضباب (بسبب ما خلفته الحرب اللبنانية

”إن اللبنانيين في بادئ الأمر رأوا في السينودوس وسيلة لحل مشاكلهم الاجتماعية (أفساط مدرسية، استشفاء، سكن، عودة المهجرين)، ولحل الأزمة السياسية (تحرير البلاد من الاحتلال الاسرائيلي، ومن الوجود السوري، واستعادة القرار السياسي الحر والاستقلال الكامل)، ورأى فيه المسيحيون عطفاً عليهم، وتشديداً لعزيمتهم، وإعادة اللحمة لصفوفهم. ورأى فيه المسلمون أمراً سياسياً غير واضح الأبعاد والأهداف. وكأنه تحالف غربي مع المسيحيين اللبنانيين لغير صالح المسلمين. يراد منه عودة إلى الوراء وإعادة نظر في ما أنجز اتفاق الطائف.

”غير أن النظرة راحت تتبلور أكثر فأكثر لدى الجميع مع بروز وثيقة الخطوط العريضة التي ساهم كاثوليك وأرثوذكس ومسلمون في أقسامها المشتركة (...) فراح يختلف التعاطي عند المسيحيين والمسلمين، بعد الإطلاع على النصوص ودرسها والإجابة عنها، ويفضل ما أقيم من ندوات ومحاضرات ومؤتمرات، وبما نُشر من مقالات وأجري من مقابلات صحافية وإذاعية وتلفزيونية، وكانت المبادرات في كل ذلك تنطلق من مسيحيين ومسلمين على السواء (...) هذه هي أهمية السينودوس الذي يختلف تماماً عن أي مؤتمر أو قمة (...) والحوار الإسلامي - المسيحي، في ظل السينودوس، جاد وساع في آن، إنه جاد لأنه رغبة مشتركة أطلقها المسلمون والمسيحيون على السواء. السينودوس طرح الحوار بجدية كاملة بلغ معها إلى وضع نص مشترك، ساهم فيه مسيحيون ومسلمون ووافقت عليه القيادات الروحية من كلا الجانبين، وهو المصل الرابع من وثيقة الخطوط العريضة بعنوان دعوة لبنان التاريخية، السينودوس ساع بفصل ما نظم مسلمون ومسيحيون من



التمديد للرئيس الهراوي

أبناء الكنائس الكاثوليكية الست في لبنان، ومؤسساتهم ومجموعاتهم، لكن قداسة البابا وجه دعوة إلى أبناء الكنائس الأخرى الخمس لطلب مساعدتهم وصلواتهم ومفترحاتهم، وما يوحي به الإيمان المشترك بالمسيح من تفكير عملي..

”كما وجه البابا دعوة إلى اللبنانيين المؤمنين بالإسلام ليقدروا مجهود مواطنيهم المسيحيين الكاثوليك، وليروا فيه رغبة في أن يكونوا أكثر قرباً منهم، بإرادة صادقة في العيش المشترك، وتعاون مخلص لإعادة بناء البلاد، ولبمساعداً ويشجعوا الكاثوليك اللبنانيين، ويروا في هذا الحدث واقعاً بشري المجتمع اللبناني، ويساعده على تخطي الحواجز وعدم التفاهم.

في الحصول على الجنسية اللبنانية". وفي مجال الحياة الاقتصادية لفت النداء إلى ما قامت به الكنيسة لمساعدة "شعبنا" وابتعدت السياسية الصربية المتنعة في لبنان، مشيراً إلى مشاكل أخرى في الخدمات الصحية والإسكانية ومشاريع الكنيسة في هذا المجال

ثم تطرق النداء إلى "الحياة السياسية واستقلالها وساداتنا". ودعا السياسيين إلى "تحمل مسؤولياتهم بشجاعة أمام ضميرهم وأمام الأمة والتاريخ للحفاظ على استقلال لبنان وحرية قراراته" ورأى أنه "لا يحق لأحد أن يعرلنا عن طاولة السلام وأن يحل محلنا ليهنهم بمصالحنا كما لو كنا قاصرين وتحت الوصاية". وقال: "فلتعد سيادة البلد على أرضه بتحريرها من الاحتلال الاسرائيلي تنفيذاً لقرارات الأمم المتحدة، كما ان السلام الداخلي يجب أن يترجم بجلاء القوات السورية عن لبنان وبانتشار الحيش اللبناني على الأرض اللبنانية"

وحضّ نداء السينودوس على "احترام دقيق" لحقوق الإنسان. و"طلب في إلحاح" أن يوضع حد "للتوقيعات التعسفية وأن يلغى التعذيب، وأن يحتر من سحوا لأسباب سياسية وأن ينحلي مصير المفقودين وأن يتمكن المبعدون عن لسان، من دون أن تصدر في حقهم أحكام قضائية، من العودة إليه والعيش فيه في أمان وأن تعود المساواة بين الجميع أمام القانون والعدالة".

وثمة فقرة في النداء الأخير تتعلق بالمهجرين الذين "معظمهم غادر مكرهاً بيئة محتلطة الطوائف لبلجاً إلى بيئة من لون واحد" وأكد أن مشكلة المهجرين "انسانية ووطنية حظيرة". معلناً أن العودة الكريمة للمهجرين إذا لم تتحقق "يبقى العيش المشترك كلاماً فارغاً ولسان يحسر دعوته" (حبيب شلوق، "النهار"، 15

مؤتمرات مشتركة وندوات ومحاضرات أطلقت الحوار الإسلامي - المسيحي في جهاته الثلاث، الحياة اليومية معاً، الثقافة والحصارة العربية المشتركة، النظام السياسي في لبنان كما حددته وثيقة الوفاق الوطني والدستور المعدل في ضوءها. أما نتيجة هذا الحد والمسعى فتتجلى في الخطابات الإنسانية والاجتماعي والوطني الموحد الذي نحده عند القادة الروحيين المسلمين والمسيحيين، على سبيل المثال لا الحصر"

وتؤج كل ذلك في "المجمع الراعي السينودوس من أجل لبنان" الذي انعقد في الماتيكا في 26 تشرين الثاني 1995 وختم أعماله، بعد 17 يوماً من العمل ليل نهار، في 14 كانون الأول 1995، بتوجيه "النداء الأخير"، الذي وصف بأنه "معبر عن إرادة اللسايبين ولم يسر شيئاً" وأنه "جسد لبنان المرنحى بكل طوائفه واتجاهاته" وجاء النداء "صرخة حارة" إلى اللسانيين والعالم، يشرح قضية لبنان، مركزاً على عناوين بارزة سيتضمنها "الإرشاد الرسولي" الذي سيذيعه البابا (وقد أذاعه في ما بعد، إبان زيارته لبنان) تطرق النداء "إلى كل شيء" بدءاً بوحدة الكنيسة بكل طوائفها، إذ يدعو إلى "النظر إليها من الداخل وبنائها معاً"، لافتاً إلى "أنا خطوبنا خطوبات كثيرة مع الكنائس الأخرى، وتيسر عبر هذه الحوارات وتلك التي تمت في إطار مجلس كنائس الشرق الأوسط أن في استطاعتنا أن نجد حلولاً لعدد من المشكلات الواقعية" وحض على "هدم حدران حماعتنا وتقوية وحدة شعبنا". ومعتبراً أن "الهيكلية المتعددة الطائفة هي التي تسمح بهذا العيش المشترك الإسلامي - المسيحي في مناح من الحرية والمساواة أمام القانون والتعاون المخلص" ودعا إلى "الاعتراف لمعتربينا بما لهم من مكانة (.) ليتوافر لهم الحق

كانون الأول 1995، ص 4، وبص "الداء الأخير" بالعربية كما خطّه المطران يوسف بشارة رئيس لجنة الإعلان في السينودس، ص 5

التمديد للرئيس الهراوي في أجواء تراجع سيادي وسياسي واقتصادي عام

تحدّرت "الترويكا" الرئاسية (الهراوي، بري، الحريري) خلافاً ثم مصالحات، وعودة إلى الخلافات ثم المصالحات...، ومعها أزمة الحكم، ودائماً مترافقة بتلازم مسارين وعلى خطين. حط تلازم مسار العلاقات اللبنانية - السورية "المهميرة" وحط تلازم مسير تمديد الطائف مع انتهاكه، وعندما كان يتمق الرؤساء الثلاثة تحتل مؤسسات الدولة كافة بـ "الترويكا" وعندما يختلفون يتم التعطيل وتدحل البلاد في أزمة تعالج طرفياً (وسورياً طبعاً) بجوائر ترصبة سياسية أو غير سياسية. وهكذا يتكوّن المشهد السياسي العام من حلقات مفصلة قد تحتّم حيناً وتتمزّق حيناً آخر، ودائماً بصرف النظر عن آراء الناس وهمومهم، وبصرف النظر عن تراجع الحريات السياسية وازدياد انتهاكات حقوق الإنسان التي استهدفت أساساً القوى السياسية المسيحية (القوات، التيار العوني، وحزب الوطيين الأحرار الذي تعرّض لمحاولة انشقاق على يد تريسي شمعون ابنه أخ رئيس الحزب دوري شمعون) حاول الرئيس رفيق الحريري (بوره الحاص، وخاصة وزنه المالي، وليس بكونه رئيس حكومة، إذ إن الحكومة كانت متأثرة بالترويكا وترافقت الكلام) أن يحل محل التراجع في السياسة مشروعاً للإعمار والإصلاح، بسعيه خلق دينامية فادرة على أن تعوّض الحركة السياسية المتعثرة والتعيب السبائي عن طريق الاقتصاد بدل السياسة، إلا أنه سرعان ما وصل إلى الطريق المسدود. فكان الدين العام قد ارتفع، وفي غضون أقل من خمس سنوات، من نحو ملياري دولار

في 1992 إلى ما يريد على 14 ملياراً في هذه الأجواء. وقبل انتهاء ولاية الرئيس الهراوي، أي في حريف 1995، تمّ تمديد ولايته ثلاث سنوات إضافية بعد تعديل الدستور (تمديد لمرة واحدة)، "لا بسبب أداء الرئيس ولا طبعاً بسبب غياب البديل الأفضل. أما قرار التمديد بمعزل عن أسبابه، وهي محدودة التأثير في نظام سياسي معطلة فيه أدوات المساءلة، فأتى من سورية على لسان الرئيس حافظ الأسد في تصريح إلى صحيفة الأهرام المصرية في 9 تشرين الأول 1995 يؤيد فيه التمديد للرئيس الهراوي. وهذا ما حسم الحدل الداخلي حول الموضوع بحجة الضرورات الإقليمية الضاعطة التي تبرّر التمديد، على رغم أن معارضي التمديد في المجلس كانوا كثيراً" (فريد الخارن، "انتخابات لبنان ما بعد الحرب"، دار النهار للنشر، 2000، ص 29)

انتخابات 1996

خشي اللسايون، إثر عملية "عافيد الغضب" (راجع ناب "الجوب")، أن تؤدي هذه العملية، بذولها في حال تطورت، إلى التمديد لمجلس النواب القائم لكرئيس الجمهورية، بعد عودته من الولايات المتحدة (أيار 1996)، أكّد أن الانتخابات النيابية ستجري في موعدها المقرر، أي أواخر صيف 1996، كما أكّد ذلك نائب رئيس الحكومة وزير الداخلية ميشال المر، وفي التأكيد من أنشار إلى أن سورية، صاحبة الدور الأول في لبنان، مقتنعة بإجراء انتخابات جديدة ولها مصلحة أساسية في قيام مجلس نيابي جديد يواكب تطوّر العملية السلمية في المنطقة سواء نحو التسوية الشاملة والعدالة مع إسرائيل أو نحو فشلها. "ذلك أن مجلساً ممدداً له (بعد أن سبقه تمديد لرئيس الجمهورية) في ظروف شعبية معارضة من



آية الله السيد محمد خاتمي

سياسية غير متجانسة" (د فريد الخازن. مرجع مذكور آنفاً. ص 29).

ويمضي الدكتور فريد الخازن (ص 170 وما تلاها) في تفسير هذا القانون وانتخاباته، مظهراً أن الفوضى العارمة التي رافقت انتخابات عام 1992، وخصوصاً في البقاع والشمال والجنوب، انحسرت نسبياً عام 1996. والتحسّن أيضاً برز في ارتفاع نسبة المشاركة قياساً على 1992، ونسبة الاقتراع ارتفعت في جميع المناطق وضمن الطوائف جميعها، إلا أنها كانت الدنيا عند الطوائف المسيحية، وفي ما عدا ذلك، سجّلت انتخابات 1996 تراجعاً نوعياً عن انتخابات 1992 برز على مستويات عديدة، قانون 1996 لا يساوي بين اللبنانيين كما أكّد المجلس الدستوري الذي عدّه مخالفاً للدستور (نص قرار المجلس الدستوري في "النهار"، 9 آب 1996). وذلك لجهة التفاوت في تقسيم الدوائر وفي

شأنه طرح نفوذها ودورها ووجودها العسكري في لبنان على طاولة البحث عندما يحين الأوان" (سركيس نعيم.

"الوسط"، العدد 224، 13 أيار 1996، ص 18)

ويبدو أنه، إلى جانب هذه "المصلحة الأساسية" لسورية، كان في الأجواء الدولية ما يشير إلى ضغط باتجاه اجراء هذه الانتخابات. "ويعلم اللبنانيون أيضاً أن معركة شبه خفية تجري وراء الكواليس وتعطي شيئاً من البعد الإقليمي للانتخابات، وتتمثل بالتحركين الأميركي والفرنسي لحضّ اللبنانيين على المشاركة في الانتخابات على رغم عدم وجود الحد الأدنى من مقومات الجو الديمقراطي الحقيقي، وذلك على أمل التوصل إلى مجلس نيابي جديد يضم أكبر عدد من النواب ذوي الاتجاه الموالي لسياسات أميركا في المنطقة" (د جورج قرم، "الحياة"، 30 تموز 1996)

مرشحون كثيرون والأجواء كلها أجواء حديث واحد وحيد يقول: "الانتخابات لن تعيّر شيئاً من مصير البلاد". لا برامج انتخابية - وطنية للمرشحين بمن فيهم الأقطاب، والأمور كلها تدور حول المناورات لتكوين اللوائح، وكلام صحفي ينقل تفاصيل المشاورات والزيارات والاجتماعات بين المرشحين. ولم يتقدم صحفي واحد بسؤال واحد لمرشح قطب أو متوسط أو صغير عن برنامج انتخابي ورؤية مستقبلية للبلاد.

أما قانون انتخاب 1996، فتّم إقراره قبل أشهر قليلة من موعد الانتخابات، و"جاء مخالفاً للدستور كما أكّد المجلس الدستوري. وقد أدخل هذا القانون بعض التعديلات على قانون انتخاب 1992 لجهة توسيع بعض الدوائر الانتخابية بحيث تتمكّن السلطة من التحكم بالعملية الانتخابية بشكل أفضل من انتخابات 1992. فبالإضافة إلى تفصيل القانون بهدف التأثير في مسار الانتخابات، كما في قانون 1992، جاءت اللوائح معلّبة في إطار تحالفات قسرية بين قوى

”4- استطاع حزب الله أن يثبت موقعه في المعادلة السياسية كحزب سياسي وككتلة في المجلس البياسي وكحالة سياسية مؤثرة داخل الطائفة الشيعية في المقابل تراجعت حصة الأحزاب الإسلامية السنية في مجلس 1996.

”5- شكّلت انتخابات 1996 انكاسة جديدة للأطراف المسيحيين: للمقاطعين، الذين أراد بعضهم المشاركة في الانتخابات لكن شرط تأمين حياذ السلطة، وللمشاركين منهم، وفي مقدمهم حزب الكتائب البياسية الذي لم يتمكن من إبطال أي من مرشحيه الثلاثة عشر إلى المجلس، لا سيما رئيس الحزب جورج سعادة. أما المعركة الانتخابية الأبرز فحرت في دائرة المتن الشمالي وأدت إلى خسارة النائب السابق أليز محيبر وهوز راجي أبو حيدر على لائحة وزير الداخلية ميشال المر، هذا مع العلم أن أبو حيدر دخل عالم السياسة والانتخابات قبل أيام قليلة من الانتخابات

”6- وأخيراً، دعت انتخابات 1996 لتثبت الحلل القائم في الحياة السياسية، نظاماً وممارسة، ولتؤكد أن السقف الذي يحكم الخيارات السياسية في لبنان هو هو لا يتغير ولا يتبدل هكذا كانت انتخابات 1996 أداة للتطويع بهدف أن يعتاد الناس على أن لا خير لهم سوى التأقلم مع الأمر الواقع مع وههم الديمقراطية ومع انتخابات وطيفتها تحويل الوهم إلى حقيقة“

حكومة الحريري الثالثة

بعد الانتهاء من العمليات الانتخابية اعتبرت حكومة الحريري الثانية مستقيلة ساء على الفقرة ”هـ“ من السد 1 من المادة 69 من الدستور ”تعتبر الحكومة مستقيلة عند بدء ولاية مجلس النواب“

عدد المقاعد والناخبين... وفي توفيت القابون حيث جرى إقراره قبل خمسة أيام فقط من موعد الانتخاب المقرر سلفاً منذ أربع سنوات... ”فهذا أداء تشريعي صعب تمسيره“، وتزايد يهود دمشق، كمأ وبوعاً، عما كان عليه 1992: مشكلة التمثيل الصحيح بررت بوضوح، وازدادت عما كانت عليه حتى في 1992، لدى الطوائف المسيحية، وخاصة الطائفة المارونية .

وبعد تفسير دقيق ومفصّل وموثق ومقارن ومبرهز بالأرقام والجداول للقانون والانتخابات (1996)، يخلص الخازن إلى الحصيلة الأبرز لانتخابات 1996، والتي أدرجها في ست نقاط (32-33):

”1- بروز الرئيس الحريري قطباً سياسياً لا من موقع رئاسة الحكومة فحسب بل في المجلس البياسي من خلال خوصه الانتخابات (عن بيروت) وفوره على رأس كتلة نيابية واسعة تصم بواباً في عدد من الدوائر الانتخابية وليس حصراً في بيروت. وكانت الانتخابات مدحلاً لزعامة الحريري داخل الطائفة السنية تنافس الزعامات الأخرى في بيروت وسائر المناطق البياسية.

”2- استطاع رئيس المجلس بيه بزي أن يحافظ على موقعه كرئيس للمجلس أربع سنوات أخرى وكرئيس لكتلة نيابية واسعة تضم نواب حركة أمل إضافة إلى نواب اللائحة الانتخابية التي ترأسها. ولقد ساهمت انتخابات 1996 بتثبيت رعامه بري داخل الطائفة الشيعية من جهة وزعامته الجنوبية بمواجهة حزب الله من جهة أخرى

”3- حافظ أيضاً ولید جبلاط على موقعه كرئيس الدروز الأكثر نفوذاً وكرئيس لكتلة نيابية نواتها اللائحة الانتخابية في دائرة الشوف وكذلك أقام جبلاط تحالماً سياسياً مع رفيق الحريري على رغم موافقه المعارضة لسياسة الحكومة التي كان عضواً فيها وبرئاسة الحريري نفسه



بأكثريّة 102 من الأصوات ضد 19 وغياب سبعة نواب. واستمرت في الحكم حتى نهاية عهد الرئيس الياس الهراوي في خريف 1998 وانتخاب العماد إميل لحود الذي كلّف الرئيس سليم الحص تشكيل حكومة عهده الأولى.

آية الله السيد محمد خاتمي محاضراً في انطلياس عن العلاقات المسيحية - الإسلامية

في إطار أنشطة الحركة الثقافية في انطلياس والحوار الإسلامي - المسيحي وترقب زيارة البابا للبنان. استضافت الحركة الثقافية - انطلياس في 26 كانون الأول 1996، بدعوة من اللجنة الأسقفية للحوار الإسلامي - المسيحي التابعة لمجلس البطاركة

وبعد الاستشارات النيابية الملزمة التي أجراها رئيس الجمهورية في 23 و 24 تشرين الأول 1996، تمّ تكليف الرئيس رفيق الحريري تشكيل الحكومة الجديدة (حكومته الثالثة على التوالي)، وأعلنها في 7 تشرين الثاني، من 30 وزيراً، وهم: إليّه، ميشال المر، ميشال إده، بهيج طيارة، وليد جنبلاط، محسن دلول، نديم سالم، شوقي فاخوري، أسعد حردان، فارس بوز، الياس حبيقة، سليمان فرنحية، طلال أرسلان، شاهيه برسوميان، عمر مسقاوي، نقولا فتوش، بشارة مرهج، محمود أبو حمدان، هاغوب دمرجيان، فؤاد السنيورة، جان عبيد، ياسين جابر، علي حراجلي، فوزي حبيش، باسم السبع، أكرم شهيب، أيوب حميد، فاروق البربر، الياس حنا وغازي سيف الدين، وكانوا من أعضاء المجلس النيابي باستثناء سبعة منهم. وبالت حكومة النقة في 27 تشرين الثاني

وأحاسيسهم في أرجاء العالم ليذهبوا لإنقاذ أبناء دينهم في فلسطين. أي أن التعصّب الديني للسلاجقة هو الذي أشعل نار فتنة التعصّب الديني الأعمى. ومن عجائب التاريخ أن تقع القدس في أيدي الفاطميين الذين كانوا أكثر انفتاحاً ويحملون سعة صدر أكثر من السلاجقة. ولكن أحاسيس المسيحيين ومشاعرهم كانت قد أثّرت ووقع ما لم يكن يجب أن يقع.

الحادثة الثانية. يقول خانمي، "هجوم الأتراك العثمانيين على العالم المسيحي وهم الدين يحملون الدين الإسلامي إسمياً فقط، وأسلوب تعاملهم مع المسيحيين والعالم المسيحي لم يكن ينسجم إطلاقاً مع الدين الإسلامي. ورسم صورة قاتمة للإسلام لأن العالم المسيحي كان يتصوّر أن العثمانيين هم صورة نقية للإسلام".

الحادثة الثالثة الاستعمار. "وتعرفون مدى الظلم الذي تعرّضت له بلداننا من هذا الاستعمار. ويا للأسف إن المستعمرين كانوا من المسيحيين. في حين أن أطماعهم التوسعية لم تكن لها صلة بالدين المسيحي (...) ولا يمكن أن نمحو مثل هذه الذكريات من التاريخ الإنساني بسهولة. لا سيّما وأن غالبية شعوبنا عادة، ولا تهتم بالتحليل العميق والدقيق لهذه الأمور. وهي تابعة لأحاسيسها ومشاعرها أكثر من تبعيتها لعقلانياتها".

أما وأن جوهر الدين المسيحي والإسلامي حوارى وباحت عن الحقيقة فيجب طي صفحة الماضي من أجل إظهار هذا الجوهر ودعوة العالم المبتلي بالمادة إلى كلمة الله. ولهذه المهمة "لا أرى شريحة أكثر جدارة من المفكرين. ولا سيّما علماء الدين. لهذا العمل العظيم (...) أنا أجد أرضية مناسبة اليوم في عصرنا الحاضر لهذا الأمر. وإن هناك عدواً خطيراً يهدّد



الشيخ نزار الحلبي

والأساقفة الكاثوليك في لبنان آية الله السيد محمد خاتمي الذي انتُخب. بعد شهور. رئيساً لجمهورية إيران الإسلامية.

في بداية كلمته ذكر خانمي جهود صديقه حجة الإسلام محمد علي أبطحي في فتح باب الحوار بين الدين المسيحي والدين الإسلامي في إيران. وجهودهما معاً. خلال فترة تولّي خانمي لوزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي. في إقامة ملتقيين للحوار الأول في اليونان والثاني في بريطانيا

وأعدّ خانمي دعوة المجمع الفاتيكاني الثاني (1965-1968) الطرفين إلى نسيان التاريخ المرّ. ومصادقة المجمع على هذه الدعوة. "نقطة ذهبية ومصبية". حادثة الحروب الصليبية التي فاقمت في المشاكل بين الدينين. قال بصدها خانمي إن مصدرها "هم الأتراك السلاجقة الذين أساءوا الفهم السليم للإسلام ومارسوا التعصّب حيال المسيحيين

لعوائل الشهداء والأسرى والمفقودين. وبصورة مترافقة مع تقليص متواصل لخدمات الأوبرا من دون توفير البدائل. وفشل المحاولات المتكررة للفصائل الفلسطينية في توفير إطار بديل يشكّل مرجعية فلسطينية بعد الخلافات بين التيارات الفلسطينية بسبب التوقيع على اتفاق أوسلو (13 أيلول 1993). واحتصار. ألغيت في المخيمات كل مظاهر "السلطة البديلة" التي نشأت في السنوات الماضية. وصارت تحت إشراف وسيادة السلطات الشرعية اللبنانية في اعتبارها المرحعية القضائية الأمية والقانونية وصاحبة السيادة دون شريك ". وفي لقاءات أجريتها مع أكثر من جهة سياسية فلسطينية تبين لي أن الجميع لا يبدون اعتراضاً على دخول السلطة إلى المخيمات كما أن هذا الموقف لم يعد سراً. بل صرح به مراراً أكثر من مسؤول سياسي فلسطيني في لبنان. كما تبين هذا الموقف المؤتمر الشعبي لمخيم عين الحلوة في جلسة عقدها إبان ملاقات قصية أبو محسن. فحسب في بيان له نشرته الصحافة المحلية آنذاك بدخول السلطة اللبنانية إلى المخيم من موقع سيادتها على أرضها. ناهياً أن تكون المخيمات جزءاً أمية حرج السيادة اللبنانية (معتمد حمادة. رئيس تحرير مجلة الحرية. "الحياة". 10 تموز 1996).

حادثان أميان طرحا موضوع "الحزر الأمية" وحدة أمام السلطة اللبنانية. حدث اصبح في مخيم عين الحلوة. في 16 حزيران 1996 ومقتل 6 مواطنين وجرح 16 آخرين. إضافة إلى ما أعاده هذا الحادث إلى الأدهان من أجواء إثر مقتل الشيخ برار الحلبي (جمعية المشاريع الخيرية الإسلامية) واتهام القضاء اللبناني لاحد أبناء المخيم محمد عبد الكريم السعدي (أبو محجر) في الضلوع في عملية القتل وصدرت بحق السعدي مذكرات توقيف. اتحدت السلطات اللبنانية

هدين الدينين وكل دين إلهي وسماوي: وهو ابتلاء البشر المعاصرين بهوموم الدنيا وابتلاؤهم بالمادة بينما كلاً الدينين يدعو الإنسان إلى الحقيقة السامية (). نحن كلاً منتلون بأناس يحملون الحمود والتحرّج في عقولهم. مع أننا نريد أن نتعامل مع هؤلاء المتحرّجين والهامدين بعطف ورأفة. ولكن يجب أن لا نصحّي بالحقيقة من أجل مثل هذا التعامل الطائفي أنا أحب إخواني المسلمين. ولكي أحب الحقيقة أكثر منهم وأمل من أعزائي المسيحيين. الذين يحبّون المسيحيين طبعاً. أن يحبّوا الحقيقة أكثر من إخوانهم وأنائهم. علماً أن الحقيقة هي جوهر لا متناه. ومن خلال مساعينا وجهودنا نصل إلى صورة من صور الحقيقة. إذاً هناك حركة متواصلة ومستمرة آراء نظرنا إلى الحقيقة وهذه الحقيقة وهذه النظرة في طريق التكامل ومثل هذا الأمر يحتاج إلى تعاون. لا سيّما وأن الإلهيات الحديثة تحمل قواسم مشتركة للتعاون بين الدينين والمسيحيون يحملون فقط بيان الإلهيات الحديثة. والمفكّرون المسيحيون في الغرب طرحوا وجهات نظر مهيبة لكل من يريد أن يفكر في الأديان ويؤمن بالأديان. ومثل هذه الحركة ستساهم في تقريب وجهات النظر بين المسلمين والمسيحيين وأتباع بقية الأديان*

وضع فلسطيني لبنان أواخر 1996 (قضية أبو محجن)

سنوات ما بعد الطائف شهدت. كما ذكر سابقاً. تطورات على صعيد وضع فلسطيني لبنان والمخيمات. حل التشكيلات العسكرية في المخيمات وتسريح المقاتلين. إغلاق منظمة التحرير معظم مؤسساتها الخدماتية وتقليص فعاليتها ما تبقى منها وتوقفها عن دفع التعويضات الشهرية



«تلازم المسارين» بين الهراوي والأسد

أشاروا إلى أن الحكومة لا يمكنها أن تنظر إلى الوجود الفلسطيني في المخيمات من زاوية أمنية محدودة، بل من زوايا مختلفة لشدة ارتباطها بالجوانب السياسية والإقليمية المتعلقة بدورها بمسار الحل الشرق أوسطي (القضية الفلسطينية والنزاع العربي - الاسرائيلي). فالمفاوضات المرتقبة مع اسرائيل حول الجنوب المحتل، وتنفيذ القرار 425، تدفع بالحكومة إلى التريث، إذ إنها تدرك أن ملف اللاجئين على أرضها سيفتح لا محالة إذا ما استؤنف المسار التفاوضي (كان هذا المسار توقف مع سورية في العام نفسه، 1996) مع اسرائيل، وأن الدولة العبرية ترفض إعادة اللاجئين إلى ديارهم التي طُردوا منها عام 1948، وأنها ستدعمو كحل بديل، إلى توطينهم في الدول العربية ومنها لبنان. لذلك لم ترغب الحكومة اللبنانية - من وجهة نظرها - في استعمال "الورقة الفلسطينية"

في ضوئها إجراءات أمنية في محيط المخيم أثارت مخاوف الكثيرين. لكن اجتماعاً لاحقاً في وزارة الدفاع حضره مسؤولون لبنانيون وممثلون عن المخيمات هذا الخواطر وطمأن النفوس بأن الإجراءات هي لتنفيذ قرار القضاء بحق أبو محجن (لكنه لم ينفذ). وبأن لا قرار سياسياً يستهدف المخيمات (أهمية مخيم عين الحلوة أنه الأكبر بين مخيمات الفلسطينيين في لبنان. يسكنه نحو 70 ألف لاجئ فلسطيني، وهو واحد من 11 مخيماً).

لماذا غاب هذا القرار، وبقيت المخيمات في دائرة "الالتباس الأمني والسياسي"، خصوصاً وأن اتهامات للحكومة بعدم عدالة إجراءاتها تصاعدت في إطار اعتقالها لرئيس حزب القوات سمير جعجع. وجملة ممارساتها إزاء المعارضين؟ أركان السلطة اللبنانية، في إجاباتهم المنشورة،

ذلك. ظلت ذاكرة الحرب مهتأة ومستمرة. نتقلت وتخرن أفاصيص "المؤامرة" التي بات اللبنانيون يرون إليها على أنها مستمرة على هذا البلد الصغير. وتمتع عليه كل أسباب الحياة وثمة بموذنجان. بين عشرات الممادح. توقفت عندها ذاكرة الحرب لدى اللبنانيين كما لم تتوقف عند سواهما. وبطالان دوراً في الحرب للأفرقاء الأربعة. سوريا والأردن (العرب) وإسرائيل والولايات المتحدة

الأول. ما نقلته (وتناقلته تالياً الصحافة اللبنانية والعالمية) صحيفة هآرتس الإسرائيلية. في نيسان 1995. وقالت إنه صرح به إليها السفير الإسرائيلي السابق في لندن حددون رافائيل. وفيه أن الملك حسين (عاهل الأردن) لعب دوراً في دخول السوريين إلى لبنان وتبعت صحيفة "الحياة" تفاعلات تصريحات السفير الإسرائيلي. ونقلت عن "مصادر أردنية موثوقة بها" أنها قالت لها ("الحياة" 9 نيسان 1995) "إن الأردن لعب بالتأكيد دوراً أساسياً في تسهيل دخول القوات السورية إلى لبنان عام 1976 وفي منح الغطاء السياسي والشرعية العربية لهذا الدخول"

ونقلت "الحياة". في الوقت نفسه. على لسان الرئيس أمين الجميل تأكيداً أن دخول الجيش السوري إلى لبنان عام 1976 كان مصدر بحث بير إيعال ألون وزير الخارجية الإسرائيلي وهري كيسنجر في 10 آذار 1976. وأن إسرائيل أبلغت الولايات المتحدة شروطها لدخول الجيش السوري إلى لبنان في 24 آذار 1976 "في ما عُرف باتفاق الخطوط الحمر".

الثاني. ما جاء في مقال ريتشارد إرميتاج. مسؤول سابق في وزارتي الدفاع والخارجية الأميركييتين ("الحياة". العدد 12337. 5 كانون الأول 1996. ص 17). "ويروي أشخاص راروا لبنان أحبراً قصصاً رهينة عما يتعرض له هذا البلد من بهب وحتى تدمير للبيئة على أيدي طبقة سياسية

في مملها التماوصي مع إسرائيل قبل الأوان. وفضّلت التريث بانتظار اللحظة التي تراها مناسبة لها. وإلى هذا. ساد اعتقاد لدى الحكومة أن من يتولّى الشأن الأمني للمخيمات يتوجب عليه أن يتولّى كل شؤونها الأخرى. من اجتماعية واقتصادية وسياسية. ما يؤدي إلى تحميل السلطة أعباء المخيمات كاملة (توفير فرص عمل. خدمات تربوية وصحية...). الأمر الذي لا طاقة لها عليه. فضلاً عن أن حلاً كهذا ستكون له انعكاساته السياسية على مجمل البنية اللبنانية. فالوجود الشعبي الفلسطيني على أرضها ليس مجرد رقم أو كتلة حامدة. حارح إطار التأثير والتأثير. إذ هناك تداخل واسع بين التجمعات السكانية الفلسطينية وحوارها اللبناني في المحاللات الاجتماعية والاقتصادية والدينية وحتى السياسية. وفي كثير من الأحيان يتداخل العامل الديني بالعامل السياسي. كما بدا ذلك واضحاً في قضية أبو محجن. على سبيل المثال. أحد تعبيرات هذا التداخل. لذلك فضّلت الحكومة اللبنانية حلاً وسطاً تمسك فيه بأمر المخيمات من الخارج تاركة باقي جوانب القضية معلقة بانتظار التطورات

من ذاكرة الحرب. استكمال المهمة

لأن سلام "الأمن" الذي وعد به الطائف لم يترسخ بعد "ما يستدعي بقاء الجيش السوري". ولأن الشعور بلهزيمة استمر متحكماً بشريحة واسعة من اللبنانيين تغذّيتها انتخابات بعيدة كل البعد عن مفهوم التمثيل الصحيح. وأداء إداري وسياسي فيهما كل صوف وضروب "ضرورة إعداد الوطنيين والأكفاء والإبقاء على قسمة اللبنانيين والخطر على الحوار الوطني والمصالحة الوطنية". ولأن السلم الاقتصادي - الاجتماعي لم يتحقّق منه بعد شيء يذكر لكل

الداخلي كان الهدف الأساسي من وراء تلاقى اللبنانيين. ولكن الممارسات العملية لهذه الصيغة أثبتت أن هناك ثغرات خطيرة أدت إلى تعميق الانتماءات الطائفية. وإلى توزيع الحصص المذهبية. وإلى إقرار "ترويكاً" سياسية شلّت مركزية النظام وعطلت الانسجام في الدولة وربطت موظفي الدولة بها عبر علاقة تبعية وولاء شخصي. كأ الوطن الصغير تعرّض لعملية اقتسام حصص وتوزيع منافع. فولدت من هذا الوضع المعتقد أضخم بيروقراطية عرفها لبنان منذ العام 1920 وهي بيروقراطية فاسدة تحرص على ملء حيوها بدلاً من ملء الخزينة (والوصف يطالعه الماحث أينما وقعت عيناه على دراسات وتحليلات وأخبار سنوات 1990-1997)

"تلازم المسارين" و"قصور اللبنانيين"

تُعيد توقف المفاوضات السورية - الاسرائيلية (1996)، نشط الحديث في دمشق وبيروت. حديث أركان الدولتين، عن "تلازم المسارين السوري واللبناني" في كل عملية تفاوضية لإحلال "السلام العادل والشامل" في المنطقة.. وأحد الحديث برداد زحماً، خاصة بعد كل تلميح اسرائيلي عن إمكانية انسحاب إسرائيل من جنوب لبنان من جانب واحد تطبيقاً للقرار الدولي 425 الذي يصر على ضرورة تهديد هذا الانسحاب دون إبطاء. في وقت كان يبدو أن الاحتلال الاسرائيلي لجنوب شديد الارتباط بسلسلة عوامل إقليمية ودولية يصعب تجاوزها قبل توقيع اتفاق سلام بين سورية واسرائيل

وبدا أن "تلازم المسارين" في العملية التفاوضية يجب أن لا يعطله أي تصيل آخر. أو حادث. أو مبادرة مهما كانت مهمة حتى ولو كانت انسحاباً اسرائيلياً من جانب واحد من الجنوب اللبناني المحتل. وقد

جشعة. لتستكمل عملياً المهمة التي كانت بدأتها في 1976.."

إصدار بطاقة هوية جديدة ووقائع هويات مذهبية
في 17 آذار 1997، تسلّم رئيس الجمهورية بطاقة الهوية الجديدة الرقم 1. في احتفال أقيم في مشغل إصدار هذه البطاقة التابع لوزارة الداخلية في محلّة بدارو (وعد من خبراء فرنسيين من شركة "ساحيم" أشرفوا على تدريب موظفين لبنانيين لإصدار هذه البطاقة) وأكّد الرئيس، للمناسبة، أهمية إصدارها بعد توقف دام منذ 1976. وحصر جميع اللبانيين على الإقبال عليها، خاصة وأن ذكر "المذهب" غاب عنها بخلاف البطاقة السابقة.

وكانت أجهزة الدولة توقفت عن استصدار بطاقات الهوية للمواطنين منذ 1976 بسبب عمليات التزوير لبطاقات الهوية، واستنعاض المواطنين عنها بورقة الوظيفة أو بطاقة الصحافة أو الانتساب إلى نقابة أو الانتساب الحزبي أو أي أمر مهم، وإجراجات القيد التي ظلت الدولة تصدرها، وبحوارات السمر التي ظلت موجودة، لكن حلّتها تعيّرت مرات كثيرة في محاولات للحؤول دون تزويرها

عاب ذكر الطائفة عن بطاقة الهوية الجديدة، لكن على صعيد الواقع والممارسة العملية فما من شيء اتفق عليه المراقبون والمحللون (والمواطنون عامة) يمثل اتفاقهم على أن الطائفية في لبنان، في السنوات التي أعقبت اتفاق الطائف، تعمّقت وتحوّلت إلى مذهبية، وأن كل المشكلات اللبنانية (وأكثرها موروثاً من مرحلة ما قبل الحرب وإبانها) وأردادت تعقيداً بقدر ما أرداد الفساد والرشوة في الدولة اللبنانية وأجمع السياسيون الدين ساهموا في وضع صيغة اتفاق الطائف على القول بأن إنهاء حال الاحتراب

رجل السلام ... يعطي السلام



كريستوفر الذي تفاهم. بهذا الأمر، وأكّدوا له أن انسحاب النفوذ السوري من لبنان يمهد لنزاع آخر، وردّت غالبية أهل الحكم الاستنتاج نفسه، ما أدخل في روع الإدارة الأميركية قناعة (تصريحات المسؤولين الأميركيين والتعليقات عليها) بأن النموذج

دعمت موسكو (أحد راعي عملية السلام منذ مدريد) هذا التلازم، ونقلت "الحياة" (24 أيلول 1997 ص1) حديثاً أجرته مع وزير الخارجية الروسي يفغيني بريماكوف على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، قال فيه إنه يتحقّق عن فكرة انسحاب اسرائيلي من جانب واحد من جنوب لبنان: "لا أعتقد أن مثل هذا الانسحاب يجب أن يتم من دون إجراء مشاورات مع سورية ومن دون تحقيق بعض التقدّم على المسار السوري"؛ وحضّ، في الوقت نفسه على عدم التفكير في فصل المسارين السوري واللبناني: "إن المسار السوري في المفاوضات فائق الأهمية، ويجب عدم التفكير في فصل المسارين عن بعضهما بعضاً. فذلك فائق الخطورة، إذ إن سورية ستبدل جهدها وتفعل ما في وسعها كي لا تكون بمفردها ضد اسرائيل"

على جانب آخر مكمل لـ "تلازم المسارين"، طرّح بقوة، خاصة في أجواء ذكرى الاستقلال الـ 54 (تشرين الثاني 1997)، حديث "قصور اللبنانيين"، لاسيّما وأن رئيس الجمهورية نفسه أجاب على سؤال حول الفترة الزمنية المطلوبة لكي تستعيد الدولة سلطتها على كامل أرض الوطن، بأن هذا الأمر "لن يتحقّق إلا عندما يبلغ لبنان سن الرشد". فأثار هذا الرد سبلاً من التحليلات التي رأت أن في أداء "الترويكّا" نفسها ما عطلّ الانسجام في الدولة، وما جعل من الطبيعي أن يعهد إلى سورية كل مهمات حفظ التوازنات الداخلية على اعتبار أن توزيع المسؤوليات بين رئيس الجمهورية (الياس الهراوي) ورئيس مجلس النواب (نبيه بري) ورئيس مجلس الوزراء (رفيق الحريري) خلق إشكالات يمكن أن تؤدي إلى الصدام في حال غياب القوة المركزية (أي القوة السورية المؤثرة). والرؤساء الثلاثة أنفسهم صارحوا وزير الخارجية الأميركي



اسرائيل من التعاطي مع وطن ممزق اتفق أهله على إخراجها منه بقوة السلاح وربما يكون هذا هو الهدف الوحيد الذي اتفقوا عليه في حين اختلفوا على كل شيء آخر، على سلطات الرئاسة... على طبيعة النظام... على السياسة الخارجية... على السياسة المالية... على كمية الحرية... على أولويات مشاريع الإعمار. ومثل هذه الخلافات المتفاقمة تعزز شعور الخوف لدى مليون ومئتي ألف مهاجر توقفوا منذ 1975 في محطات مختلفة بانتظار العودة. وهي تصوّرهم أن هذا الوطن المؤجل قد لا يتحدّد بصورته

البوغوسلافي. الذي تفكّك بعد وفاة تيتو. يمكن أن يتكرّر في لبنان بعد انسحاب القوات السورية أما الموقف الاسرائيلي فبدأ. في العام 1997 ومن خلال تصريحات شيمون بيريز، "راضياً باستمرار نموذ سورية في لبنان ولو بعد عقد اتفاق سلام شامل. لقناعته بأن الحرب ألغت الانصهار الوطني وذوّبت روابط الوحدة ولم يعد في مقدور اللبنانيين حكم أنفسهم. ويرى المرافقون بأن اقتراح بيريز يعبر عن فشل المشروع الاسرائيلي في إخراج لبنان من دائرة المنظومة العربية ولكنه من جهة أخرى يعكس حيرة



...واستقبال شعبي حاشد

خطاب الأب سليم عبو يثير نقاشاً سياسياً وعقائدياً حاداً

في 19 آذار من كل سنة، تقيم جامعة القديس يوسف في بيروت (الجامعة اليسوعية) قداساً احتفالياً بمناسبة عيد شفيعها "القديس يوسف". تميّز قداس العام 1997 بخطاب عميد الجامعة، العالم الاجتماعي الأب سليم عبو (نشرته "النهار" و"الأوريان - لوجور" كاملاً في 20 آذار 1997) الذي أثار نقاشاً سياسياً وعقائدياً حاداً أعاد إلى الحياة السياسية اللبنانية، وعلى مدى أسابيع، أبرز نقاط خلافات أبنائها، خصوصاً لحمة

السابقة وإنما بصور دول ذيلية تابعة مثل مونت كارلو (...) أو مثل هونغ كونغ (...). وهم يرون التحول البطيء الذي تمّ في عهد الرئيس الهراوي شكلاً من أشكال المشاركة السياسية - الاقتصادية التي تجعل من البلدين دولة واحدة في نظامين. كما يرونه أيضاً من زاوية تاريخية تفسّر رفض دمشق إقامة علاقات دبلوماسية مع بيروت منذ إعلان لبنان الكبير إلى حين عودة الأقضية الأربعة إلى الوضع الذي أنشأته الامبراطورية العثمانية قبل سايكس - بيكو" (سليم نصار، "الحياة"، 22 تشرين الثاني 1997).

القدس الذي احتفل به البابا حضره مليون شخص



على الفمع والتعبية . ومؤكداً أن لبنان سيبقى على الدوام دولة تعددية ومشيراً إلى أن التعددية الطائفية والتنوع الثقافي لن يكونا على الإطلاق حائلاً دون الوحدة الوطنية، ومركزاً على الرابط الموحود بين الديمقراطية والفكر البقدي "اللذين لا وجود لهما

خلافاتهم حول القومية، اللبنانية أو العربية. رفض عبو، في خطابه، "الخطاب الايديولوجي الرسمي" (خطاب دولة الطائف) الذي بنزع إلى اجتثاث الجذور اللبنانية والخصوصيات التاريخية والثقافية للأمة اللبنانية، محذراً من محاولات تعويد اللبنانيين

رجال دين وسياسيون في استقبال يوحنا بولس الثاني



البطريرك يستقبل البابا

الاستفادة من البربر والقبائل لتحريضهم على العرب والمسلمين... وعناصر مشبوهة تقنل الأقباط والمسلمين في مصر (...) وأخيراً يأتي هذا الكلام ليؤكد لنا أكثر من أي وقت خطر دور الإرساليات في لبنان وهشاشة كيانه الداخلي. ”
ونقدم، ناقداً أيضاً خطاب عبو. المطران جورج خضر

في هذه المنطقة من العالم”

ما لفت في موجة الردود والاعتراضات على خطاب عبو. والتي تواصلت إلى أيام عديدة (من سياسيين وعقائديين) أنها تجنبت، وإلى حد كبير، الخوض في غمار الرد على الجانب السياسي في الخطاب وركرت على الجانب الايديولوجي؛ وزير شؤون المهجرين وليد جنبلاط حمل بشدة على الخطاب وصاحبه، وقال في تصريحه (“النهار”، 2 نيسان 1997) “بذكرنا الكلام الأكاديمي لفيلسوف اليوم سليم عبو بالخطاب السياسي للاعزال اللبناني قبيل اندلاع الحرب وبالطرح التعددي لسيدة البر في أوج المبادرة العربية السورية (...) ويأتي هذا الكلام ليرفض كل التراث العربي والثقافي والانساني والقومي لمسيحيي الشرق ويدحضه (...) ويأتي ليؤكد مجدداً دور الغرب في إنعاش المسألة الشرقية واستخدامها ثقافياً وسياسياً، لتقسيم الشرق وتمتيته حين تسمح الظروف (...) ويأتي ووحدة السودان في خطر... والعراق بحكم المقسم... والحزائر مقسمة ودوائر الاستعمار الفرنسي والعربي تحاول



استقبال شعبي حاشد للبابا

الصهاينة في أذن أحد حلفائهم في الحرب الرديئة أن الحاسوب عندهم عدّ الأدبيات التي كتبها المسيحيون العرب والمسلمون فوجد أن المسيحيين وضعوا نصف الأدب المعادي للصهيونية والمسلمين النصف الآخر. علماً أن المسيحيين لا يتجاوزون نصف العرب. ولم أجد عند عبو حسرة على هذا الاحتلال ولا على الذين ماتوا في قانا...".

"لن أتعرّض للخطاب السياسي للأب عبو...". قال المطران خضر، لكنه سرعان ما تعرّض لما تجاوزه الأب عبو سياسياً؟. ولم يذكر (المطران خضر) كلمة واحدة عما هو المحور السياسي والجوهر في خطاب الأب عبو: خطاب دولة الطائف، القمع، التبعية، الإلغاء، الفساد... أليس في كل هذا، يقول منتقدو المطران

("النهار"، 5 نيسان 1997)، "باختزال كلي يريد لنا الدكتور سليم عبو ثقافة غربية إزاء ثقافته عربية (...) لكن هناك ثقافة بلد أجمع أبناؤه على أنه وطن نهائي لهم والدعوة إلى هذه النهائية وردت في الثوابت الإسلامية قبل أن يتبناها الطوائف (...) لن أتعرّض للخطاب السياسي للأب عبو في انتقاده الحكم الحاضر وقد سبقه الكثيرون إليه ولن أناقشه في رفضه أن تكون مع السوريين "شعباً واحداً في دولتين" (...) ولكني أهمل هذا لأقول إن انزعاج الأب عبو من "الحضور" السوري هنا (والكلمة لريمون إده) لم تقابله كلمة واحدة عن احتلال إسرائيل لأرضنا. هذا من شأنه أن يوحي أن المسيحيين يتساهلون وهذا الاحتلال حتى يتعبر الوضع الاقليمي. هذا غير صحيح. فقد همس

رئيس الجمهورية ميشال عون في بيروت



الكنيسة الكاثوليكية، رئيس دولة المائكان البابا يوحنا بولس الثاني على زيارة لبنان، ومراً أكثر من عامين من دون التوصل إلى تفاهم رسمي بين الفاتيكاني وبيروت على موعد الزيارة وبرنامجهما واختلاف اللبنانيين على الأسباب، في وقت عكفت "المعلومات الرسمية" في بيروت على تردد أن للبابا رغبة مزمّنة في زيارة لبنان، وعلى تأكيد عدم وجود أي اتفاق بين الكرسي الرسولي والسلطة في لبنان على أي موعد لها علماً بأن الزيارة تبقى واردة.

خارج هذه "المعلومات الرسمية"، التداول الغالب دار حول اعتبار أن عوامل إقليمية حالت دون إتمام الزيارة وتحديد سوريا، ذلك أن دمشق، الموحدة في لبنان عبر 30-40 ألف جندي سوري إضافة إلى وجودها السياسي (أهل الحكم والتحالفات)، لمست قوة الرهان الذي وضعه المسيحيون اللبنانيون على هذه

خضر، أخطار على لبنان وعلى ديمقراطيته الفريدة في المنطقة وعلى تجربته وخصوصياتها وعلى كيانه؟! علماً أن المطران خضر، على ما يجمع عليه قراء مقالاته الأسبوعية في "النهار"، هو في مقدمة الكتاب والمفكرين المتباهين والمعتزين بتجربة الوطن اللبناني في التعددية والديمقراطية، والداعين إلى إبقائها منارة تحتذي في هذا الشرق، فأليس الخطر خطراً من أي جهة أتي؟! وهل ثمة خطر يوازي خطر الإلغاء، إلغاء مقومات التجربة الفريدة؟! وأليس الخطر الأتني من صديق أو شقيق أشد ضيقاً من خطر العدو؟! الحدة، التي ظهرت في خطاب الأب عبو وفي الردود عليه، لطفت منها كثيراً زيارة البابا

زيارة البابا والإرشاد الرسولي (أيار 1997)

منذ مطلع 1994 والتداول كان قائماً عن عزم رئيس



موعد الزيارة ومدتها وبرنامجهما حصل بين السلطة في لبنان والفاتيكان. وقد أعلن ذلك في بيان رسمي في بيروت والفاتيكان؛ بعض المسلمين اللبنانيين لم يرفع. هذه المرة، الصوت احتجاجاً على الزيارة كما كان يحصل في السابق، لا بل ان تصريحات مرخبة بالزيارة ومجموعة على إيجابيتها بالنسبة إلى لبنان صدرت عن معظم المرشحات الدينية الإسلامية وكذلك القيادات السياسية؛ سورية "أعطت الضوء الأخضر" للزيارة البابوية عندما زارها وزير خارجية الفاتيكان المونسنيور توران (ربيع 1997). "والهدف الأبرز لهذه الزيارة كان الاتفاق على مضمون الزيارة وعلى حدودها بحيث لا تزعج سورية ووضعها في لبنان ولا وضع النظام اللبناني المتحالف معها. وفي هذا المجال لا بد من الإشارة إلى دور إيجابي لعبته سورية بعد اتفاقها مع توران على صعيد "منع" عدد من

الزيارة واستغلالها لتحسين موقعهم في العلاقة معها (أي سورية). وعلى هذا الاعتبار بُني اعتبار آخر مفاده أن دمشق وجّهت رسائل، بعضها مباشر وبعضها غير مباشر عبر شخصيات لبنانية، جعلت البابا يصرف النظر عن الزيارة أو على الأقل يرجئها. خاصة وأن أعمال السينودوس من أجل لبنان كانت قد انتهت في كانون الأول 1995.

مثل هذا التداول، المقرون بشتي الاعتبارات، استمرّ حتى الأيام الأخيرة التي سبقت تنفيذ الزيارة فعلاً في أيار 1997. ذلك أن تخوفاً جدياً استمرّ يتحكّم ببعض "المتشائمين" من أن الزيارة لن تتم، وبأن سورية وحلفاءها اللبنانيين سيجولون دون الريادة في اللحظة الأخيرة

لكن ثمة من أكّد حصولها هذه المرة وبنى تأكيدده على جملة اعتبارات: اتفاق رسمي وتفصيلي على

البحث بأفئة أية أبعاد طائفية لها حاول النعص ترويجها. وأعربت "المصادر" عن الأمل أن تساهم هذه الزيارة في تحقيق أهدافها الرئيسية الواردة تحت عنوان تحرير الوحدة الوطنية والروابط بين الطوائف الدينية المختلفة في لبنان. مشيرة إلى فشل محاولات النعص استغلالها وحرفها عن أهدافها في مسعى لتكريس الطائفية محدداً ببر صفوف اللبنانيين

بعد الزيارة. وفي سياق "تصعيدي" مركّز لمواقفه من لبنان. وفيما كانت زيارته لا تزال الشغل الشاغل للباسيين وللكتير من الأوساط الإقليمية والدولية. مضى البابا في تثبيت لبنان أولوية مطلقة في اهتماماته موحياً أن ما بدأ مع زيارته التاريخية سيكون موضع متابعة فعّدة يومين من الزيارة بادر البابا إلى مطالبة دول الشرق الأوسط والأسرة الدولية بـ "ضمانات سلام فعلية" في لبنان "الذي عانى طويلاً". وتميّز هذا الموقف بشرح خصائص لبنان "البعيد عن أي تعصب" ما يجعله "مميّزاً عن دول أخرى يتحكم فيها المتنطرون بالحياة الاجتماعية" ووجّه البابا هذا الطلب وحدّد هذا التمييز للبنان أمام نحو عشرين ألف شخص من رعايا وأرثديات تنتمي إلى دول مختلفة في ساحة القديس بطرس في الفاتيكان (14 أيار 1997).

(الجدير ذكره أن التصعيد العسكري في الجنوب اللبناني عاد إلى الواحّة بعد أيام من الهدوء الذي لوحظ أنه سبق ورافق الزيارة. فشنت الطائرات الإسرائيلية عارات على مناطق في إقليم النّقاّح وقصفت المدفعية عدداً من القرى ومحيطها. كما بقّدت المقاومة الإسلامية - الحاح العسكري لحزب الله - عملية صد موقع أسرائيلي. بخصوص أحداث الجنوب. راجع باب "الجنوب")

وقع البابا. أثناء الزيارة "الإرشاد الرسولي" (الوثيقة

التحفظات الإسلامية الأصولية عن الزيارة من التفاعل) وهي ما كانت لتلعب هذا الدور أو لتتحج فيه لو لم تأخذ في الفاتيكان مواقف تشبه الضمانات بأن الزيارة لن تكون سياسية بحيث تعيد شحن الوضع الداخلي وتحدث إرباكاً لدمشق. وبأن طابعها العام سيكون دينياً. وهي ما كانت لتلعبه أيضاً أو لتنجح فيه لو لم تحصل من الفاتيكان على تجاوب بأن الإرشاد الرسولي الذي سيوقعه البابا في لبنان والذي هو نتيجة حتمية للسبب دوس الذي انعقد عام 1995 سيكون أكثر اعتدالاً في لغة بعض بنود الوثيقة التي صدرت عن السينودوس أو بالأحرى عن أعضائه العاملين. وجميعهم مسيحيون ولبنانيون ("الوسط". العدد 5، 275 أيار 1997، ص 26)

في 10 أيار 1997 وصل البابا إلى بيروت. وأمضى في لبنان 32 ساعة مثقلة بالمعاني باللقاءات بالتصخّر الشعبي في استقباله خاصة في يوم 11 أيار وإبان القداس الذي رأسه (أجمعت التقديرات على أن نحو مليون شخص. أي ثلث اللسانيين. خرجوا إلى استقباله وسماعه ولفائه). والدلالة العظمية للزيارة أن الجمهور الشعبي المسيحي. الذي يعيش احتقاناً كبيراً وكبتاً هائلاً وحوفاً على المصير. وحد طرقه إلى العلن مع زيارة البابا. "فلم يستقبله هذا الجمهور كرأس للكنيسة فحسب. بل أيضاً كرمز للنصال في سبيل الحرية والاستقلال فالهتافات له. في بربتها. كانت أقرب إلى صراح الموحوع ونداء المستعيت وخطاب الرفض" (جورج باصيع. "النهار". 12 أيار 1997، ص 1).

أحدث خطاب البابا. خطاب الاعتدال والمحبة والحوار. صدمة إيجابية في الأوساط اللبنانية كافة أما دمشق فتعاملت مع الزيارة. إعلامياً. بكتير من الحياء. ثم تعلّق في شكل معلن على الزيارة. في حين اقتصت "مصادر سورية رسمية" بتأكيد طابعها الديني

المشتركة من أجل بناء مجتمع أكثر عدلاً وأكثر أحوّة. كما يجب أن بتواصل على صعيد الحياة اليومية والعمل. والحياة الاجتماعية حيث يتعلم البشر أن يقدروا بعضهم البعض. ويوضح البابا. إزاء الحوار الإسلامي - المسيحي. بأن المسيحيين والمسلمين عاشوا جنباً إلى جنب وطوال قرون طويلة تارة بسلام وتعاون وطوراً بمواجهة وصراعات. لذلك فإن المسيحيين والمسلمين مدعوون إلى إيجاد الطريق الذي لا بد منه للعيش معاً ولبناء المجتمع من خلال الحوار الذي يحترم أحاسيس الأفراد والطوائف المختلفة وعلى اللبنانيين ألا يسوا هذا الاحترار الطويل للعلاقات. وهم مدعوون إلى استعادته من دون ملل من أجل خير الأفراد والأمة بأجمعها. إذ لا يمكن التفكير. بين أشخاص ذوي إرادات طيبة. أن أعضاء مجتمع بشري ويعيش أفرادها على أرض واحدة. يمكن أن يحشى بعضهم البعض. أو أن يقفوا بمواجهة بعضهم البعض. أو أن يرفض بعضهم البعض الآخر باسم دياناتهم. ودعا البابا اللبنانيين إلى المحافظة بصورة لا تقبل الصعف على روح الأخوة بينهم. وإلى بناء نظام سياسي واجتماعي عادل منصف ويحترم الأفراد وكل الميول التي تكونه من أجل بناء بيت مشترك.

في الفصل السادس. "الكنيسة داخل المجتمع". دكر الباب بمكانة الكنيسة داخل المجتمع لأن لرسالتها بعداً اجتماعياً يستوحي الشهادة الإبحيلية "إن إعادة بناء المجتمع اللبناني ضرورة. من أجل تحطّي الأزمة الاقتصادية ومن أجل تكوين مجتمع لا يكون فيه أحد مهمشاً. وفي هذه الروحية يرى الكاثوليك في لبنان أن عليهم أن يعملوا بثقة مع أشقائهم. وخصوصاً في مجال خدمات التربية والصحة والإعلام. وكذلك في مجال الحياة السياسية

التاريخية التي توصل إليها السينودوس من أجل لبنان) ويقع في 38 صفحة من القطع الكبير وينصمن مقدمة وستة فصول وحائمه

عرض الفصل الأول لواقع الكنيسة الكاثوليكية. ولدعوة المؤمنين الكاثوليك. وكل البشر ذوي الإرادات الطيبة. ليشاركوا معاً في بناء المجتمع اللبناني ضمن إطار احترام التقاليد الروحية المتعددة. ولتطلعهم إلى عدالة تتركس مساواة الجميع أمام القانون ويخلص البابا. في هذا الفصل. إلى القول "أنا عالم بالصعوبات الحالية الأكثر أهمية الاحتلال الذي يهدد جنوب لبنان: - الظروف الاقتصادية في البلد: - وجود القوات العسكرية غير اللبنانية على الأراضي اللبنانية: - كون مشكلة المهجرين لم تحل بصورة كاملة بعد. إضافة إلى خطر التطرف والانطباع السائد لدى البعض بأن حقوقه مهصومة. إن كل ذلك يغذي القلق على أن تكون القيم الديمقراطية والحصارية التي يمثلها هذا البلد موضع مساومة ونتيجة هذا الواقع فإن اللبنانيين تغرهم الهجرة. ولا سيما الشباب منهم (...). إن الأمل موجود وهو يبقى حياً ويدفع إلى العمل على تعبير القيم الإنسانية في لبنان وهي مصدر غنى لهذا البلد"

في الفصل الثاني عرض البابا للتمكيز اللاهوتي حول الكنيسة. جسد المسيح وفي الفصل الثالث. تكلم عن مفهوم حقيقة التجدد والنشاط الزراعي في عيش الأسرار وهي تثبيت المسيحيين في إيمانهم. وفي الرسالة الخاصة التي للعائلة. وفي الفصل الرابع يدعو البابا إلى تقوية الاتحاد بين الكنيسة الكاثوليكية في لبنان وبلدان الاعتراف. وإلى الوحدة بين الكنيستين الكاثوليكية والأرثوذكسية. وإلى الحوار الإسلامي - المسيحي (الفصل الخامس) في بلد يجب أن يستكشف ويحاول حل حواش الحياة



قيادات دينية وبحث حول هواجس اللبنانيين

المسيحيين لن يكون لبنان. وأحر كلمات الإرشاد الرسولي كانت دعوة البابا إلى تحدّد راعوي حقيقي، وإلى التزام متين أكثر في المجتمع. وقال: "إن اللبنانيين مدعوون إلى إنجاح تحدّي المصالحة والأخوة لكي يستعيدوا كلهم الرجاء، عند ذلك ينبت الشعب مثل النخيل. وينمو مثل أرز لبنان"

أحدثت الزيارة، والإرشاد، للتو، دينامية سياسية ووجدانية، خاصة على صعيد العمل الراعي الكاثوليكي وبالأخص في صفوف الشبيبة

لكن الصدمة أو الدينامية السياسية - الوجدانية (على الصعيد الوطني العام) بدت متلاشبة بعد شهور قليلة من الزيارة، رغم أن هذه المبادرة الفاتيكانية التاريخية التي حملت في عناوينها الوطنية اللبنانية، ملامح إنقاذية، وقوبلت بترحيب إسلامي لا يقل حماسة علنية عن العناية المسيحية بها

أجملت "النهار" (15 أيار 1998، ص6) ما آلت إليها الزيارة

(...) وفي هذا المجال الأخير - الحياة السياسية - ليس على الكنيسة أن تلزم مباشرة، إلا أن المؤمنين العلمانيين الذين ليس بإمكانهم مطلقاً أن يتراجعوا أو يتنازلوا عن المشاركة في السياسة، إنما ينجزون خدمة حقيقية للإنسان وللمجتمع الوطني."

"حقوق الإنسان" كان موضوع النداء الذي ختم به البابا "الإرشاد الرسولي". معتبراً إياها "العنصر الأساسي لدولة القانون"، وداعياً المواطنين اللبنانيين بمجملهم حتى يعملوا كل ما في وسعهم كي تكون حقوق الإنسان محترمة بشكل كامل. وعاد مجدداً داعياً إلى الوحدة وإنجاح تحدّي المصالحة والأخوة والحرية: "إن الاختلافات والخصوصيات داخل المجتمع، وكذلك تجارب التمسك بالمصالح الشخصية أو الطائفية يجب أن تتراجع إلى المكانة الثانية (...) إن لبنان، ولأنه مكوّن من طوائف مختلفة، فهو بمثابة أرض مثالية"، وأشار إلى أنه سمع الممثلين المسلمين، أثناء السينودوس، يؤكدون أن لبنان من دون

والآخرين يكتشف حجم التجاهل لـ "وصايا" الوثيقة التأسيسية التي تضمنتها الرجاء

وثمة من يقول، في هذا السياق، ان حكم الطائف لن يكون أمياً (وليس بمقدروه) للوثيقة ولن يجعلها رافعة وطنية لترميم الحياة السياسية ورفدها بدبلوماسية قادرة على حسم المشكلات ونصحيح الاحتلال والوصول إلى وفاق وطني حقيقي (وهذا ما ثبت فعلاً وبوضوح حلي حتى بات كل لبناني، ولو في أنأى قرية لبنانية، يتساءل عن السر الكامن وراء عدم مبادرة الدولة لرعاية كل حوار أو مصالحة حقيقية، وليس هذا فقط، بل عرقلتها لكل إمكانية إجراء مثل هذا الحوار أو المصالحة، رغم الدعوات المتكررة لذلك، ومنها دعوات أطلقها بعض أهل النظام نفسه، وفي مقدمتهم وليد جسلاط)

مستقبل المسيحيين اللبنانيين (مناقشة)

رحمت زيارة البابا من حديث "وجود" أو "قضية" المسيحيين اللبنانيين، كأقلية في العالم العربي الإسلامي، وتكاثرت الدراسات حولها وتوجت (صيف 2001) بصدر كتاب "هواجس المسيحي اللبناني، مقالات وحوارات" (مشورات دار بيسان) يجمع مقالات كل من هيم ملاط، جورج صبرا، حبيب بدر، جبران تويني، وائل حير، فريد الحازن وسيمون كرم، الدين اتفقوا على النقاط التالية:

- 1- اعتراف بتضاؤل الوجود المسيحي في لبنان نتيجة الهجرة والتحسيس والأوضاع الاقتصادية المتدهورة
- 2- الإقرار بتفلسف الدور الاقتصادي والنفافي والسياسي المسيحي
- 3- تأكيد الإحساس بالغبن والخيبة اللذين يعانيهما المسيحي اللبناني

وما بقي من الإرشاد الرسولي في دأكرهما الأولى، بما يلي.

في الميدان الكنسي شكّلت لجان عمل وبظمت بدوات وأطلقت مبادرات، ولكن نتائجها بقيت، إما قيد الدرس أو محدودة مقارنة بـ "الثورة التحديدية" التي أطلقها الإرشاد على مستويات عدة ترتبط بالمفاهيم والعلاقات وقطاعات المجتمع المختلفة.

أما في الميدان السياسي الوطني فإن الصحوة التي أحدثها هذا الرجاء (والإسم الرسمي أو العنوان كان "الإرشاد الرسولي رجاء جديد للبنان") سرعان ما اعتبلت بعدما تلاحشت مفاعيل "الصدمة الأولى" وبروز مؤشرات أوحى أن العوامل التي أجهضت اتماق الطوائف وساهمت في الانقلاب عليه تجعل من الإرشاد مجرد "وثيقة" أو نص مؤجل

الحوار الإسلامي - المسيحي كان أكثر حيوية قبل الإشارد وصار أقل حرارة بعده لأنه تحوّل "حواراً تحت المعايينة".

الحوار بين السلطة والمسيحيين استمرّ ممبوعاً (يلاحظ أنه وحتى - صيف العام 2001- لا يزال الحكم يدير ظهره لكل دعوة من أجل أن ترعى الدولة حواراً أو مؤتمراً وطنياً) ولم تؤد محاولات تحريكه إلا إلى مزيد من قفل الأبواب في وجهه.

الحوار بين المسيحيين وسورية انتهى قبل أن يبدأ لأن "الحوار هو بين دولتين" (حتى - صيف 2001)، ولا مكان للطوائف في العلاقة بين الدول.

وبعدما أقفلت أبواب الحوار الذي حصّ عليه الإرشاد، صارت مصائبه الأخرى أسيرة الواقع السياسي المأروم، ما عزّز أنصار "الداء الأخير" عند المسيحيين وعزّز ممانعة بعض المسلمين في ملاقة الروح الجديد الذي أطلقه الإرشاد .

ومن يعاين الخطاب السياسي لأطراف الحكم

بفعل الهجرة التي تحتلف بين قطر عربي وآخر تبعاً للأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية ولهواحس المسيحي اللبناني ما يتررها. القوانين الانتخابية منذ بدء تطبيق اتفاق الطائف، الرعامات الأساسية تمثل الطوائف الأخرى في السلطة التنفيذية (والتشريعية) في حين أن المسيحيين تمثلهم رعامات لا قواعد شعبية لها. مرسوم التجنيس الذي شكّل انقلاً ديموكرافياً لمصلحة المسلمين. إضافة إلى التعامل المتحيز وتراجع الحريات وانتهاكات حقوق الإنسان. سيمون كرم، ركّز على الهاحس الأهم، "نهائية الوطن اللبناني".

ثمة وجهة نظر مهمة من حيث أن كثيراً من اللبنانيين، من المسيحيين والمسلمين، مقتنعون بها. وتعود في جذورها، كما في رؤاها، إلى فكر أحزاب ومنظمات ما كان يسمّى، قبل الحرب وأنشاءها، "الحركة الوطنية" (اليسار اللبناني). أعاد طرحها، ناقداً الكتاب المذكور، كرم الحلو (كاتب لبناني، "الحياة"، 25 تموز 2001) في قوله:

"يبقى الكتب (هواحس المسيحي اللبناني) هي خطه العام أسير هواحس طائفية التي قد يكون لها بعض المشروعية نتيجة ما هو سائد في لبنان والمطقة، إلا أن باعثها الأساسي هو صيانة المعادلة بين الطوائف اللبنانية، تلك التي جهد النظام الطائفي في لبنان إلى الإبقاء عليها من دون جدوى منذ نظام القوائمماتيين إلى نظام الطائف وسيظل المسيحي اللبناني في قمقم محافه وهوأحسه والمجتمع اللبناني مهدداً بالحرب الأهلية المتحدة طالما بقي مهيماً هذا النظام الطائفي المتناقض

في العمق مع حقوق الإنسان "إن الرهان على النظام الطائفي لم يجلب للمسيحي اللبناني ولا لسواه إلا الأزمات المتجددة

4- وكل ذلك رغم دور المسيحي الطلعي وتضحياته وانحراطه الإيحيائي في قصايا العرب الكبرى وقد دألت هذه النقاط المشتركة آراء، أبررها: هيام ملاط - إن هجرة المسيحيين المتعاطمة يوماً بعد يوم (من لبنان ومن الشرق عموماً) هي في الحقيقة انسحاب لا يبرره العوز أو الخوف أو الاصطهاد. وثمة خطاب إسلامي قد ينجح في معالجة هذه المشكلة الحقيقية، وهي مشكلة بالنسبة إلى المسلمين أيضاً لأن المجتمعات الإسلامية ستخسر، بانسحاب المسيحيين، عنصر التفاعل الحضاري. حورج صرا: إن مكمن التحدي، في هذه المشكلة، هو النجاح في بقاء وطن "متعدد ثقافياً موحد سياسياً"

حبيب بدر ليس هناك مانع وطني أو قومي أو سياسي أو فلسفي أو عقائدي أو حتى ديني يحول دور الاستثمار الإيحيائي للطائفية المتحدرة في الشرق في سبيل انشاء مجتمع صحيح ودولة حديثة. ومن الهواحس المقلقة، لدى بدر، وغيره من الكتاب، مسألة نهائية الكيان اللبناني ومشروع الدولة الإسلامية الذي يمكن أن يمثله انتصار حرب الله وتحول المسيحيين معه إلى دميين أو مواطني درجة ثانية

جبران تويني، المسيحي اللبناني خائف ويحب إزالة هذا الخوف، لأن "إذا زال مسيحيو لبنان، لن يكون هناك لبنان"

وائل حير إن "قتل المسيحية في لسان كان بالافتتال الداخلي بين العماد ميشال عون والدكتور سمير حجج أم وثيقة الوفاة وحصر الإرث وتوزيع التركة فقد تعهدتها وثيقة اتفاق الطائف".

فريد الخارر إن التراجع في الدور المسيحي ليس مرتبطاً بالحرب اللبنانية أو بانتهاكاتها وأنه في حقيقته عائد إلى تراجع ديموكرافي بدأ مع بداية القرن العشرين

وانفتاحهم عليه منذ قرون. بل إنها طاولت الطوائف اللبنانية الأخرى بنسب متقاربة على ما أشارت إليه دراسة لبطرس لكي في "المستقبل العربي" 2001/2 2

"إن الهجرة من لبنان ومن العالم الثالث كله هي الظاهرة الرديفة لعولمة متوحشة تحيل شعوب هذا العالم إلى الفقر والامية وانسداد سبل البقاء والاستمرار. والعولمة ذاتها هي التي تهتد الكيانات الصغيرة وتسوقها بلا رحمة إلى أنماطها الاقتصادية والثقافية بحيث لم يعد في الإمكان مقاومتها من دون الانخراط في تكتلات واتحادات إقليمية أو قومية على قاعدة الحد الأدنى من القيم والمصالح المشتركة. وفي قيام الاتحاد الأوروبي مثل ساطع على ذلك".

والانزلاق المتواصل نحو الافاق المسدودة. ولقد كانت تحربة غيتوات الحرب الطائفية، بممارساتها المرافية لحقوق الإنسان والقمع الذي فرصته حتى على رعاياها بالذات. شاهداً حياً على أن لا مستقبل للمسيحي ولا للمسلم اللبناني إلا في الدولة الوطنية المدنية التي تتعامل مع مواطنيها من مبدأ المواطنة لا تبعاً لانتمائهم الطائفي

"إن المحاولات التي بذلت قبل الحرب اللبنانية، وفي حلالها وبعدها لأدلجة التميز الطائفي التي ما انفكت تعصف بعالمها المعاصر من دون هوادة منذ ثمانينات القرن العشرين إلى الآن. فالهجرة التي جاءت في مقدمة "هواخس المسيحي اللبناني" ليست خصوصية مسيحية وإن تكرر أكثر حدة لدى المسيحيين بفعل علاقاتهم التقليدية مع الغرب

أحداث 1998



الهراوي: لم ننضج سياسياً

حديث "الرئيس المرتقب". كما في دائرة ثانية متصلة مباشرة بالأولى: ماذا تريد سورية ومن تريد؟ وطال الحديث، ومضت الأشهر الطويلة، حتى ومضى الصيف واقترب جداً الموعد الرئاسي. وسورية على غير عادتها، لم تقل كلمتها المصل في الموضوع. وتناقلت الأنباء، في الأثناء، أن اللواء الركن غازي كنعان أرسل إلى دمشق ملفاً ضخماً تضمّن المعلومات التي

فتح "المعركة" الرئاسية وكشف حساب إنجازات عهد الهراوي وأخطائه

استُهلّ العام 1998 على وقع كلمة الرئيس الياس الهراوي في قداس عيد الميلاد (25 كانون الأول 1997) في بركي ورأسه البطريرك الماروني نصر الله صفيّر. قال، في ختامها مشيراً إلى الكرسي التي جلس عليها "إن هذه الكرسي ستكون لغيري في الميلاد المقبل إن شاء الله لأننا في بلد ديمقراطي". وفي معرض كلمته نظر إلى البطريرك وخاطبه قائلاً: "يطالب صاحب الغبطة دائماً بالحرية، وهو محق في ذلك. لكنني أعتقد بأننا لم ننضج سياسياً واجتماعياً بما فيه الكفاية لكي نستفيد من الديمقراطية (...). الحرية التي نريدها لجنوب لبنان وبقاعه لا تستكمل إلا بخروج القوات الاسرائيلية. ولتأكد يا صاحب الغبطة، أنه عندما يتحرر جنوبنا وبقاعنا الغربي، عندئذ لا نعود بحاجة إلا لأن يكون لدينا استقلالنا وحرينا". بهذا اعتبر الهراوي أن العوائق التي تحول دون تحقيق الاستقلال الباجز هي الاحتلال الإسرائيلي الذي يؤخر عملية تنفيذ الوعد السوري بإعادة انتشار القوات السورية.

أدخل هذا الخطاب اللبنانيين، ومعهم المرشحين الرئاسيين (عدد من الشخصيات المارونية كالعادة) ومختلف الشخصيات والزعماء اللبنانيين، في دائرة

في الأسابيع الأخيرة من موعد الانتخابات الرئاسية. أجمع "المراقبون على القول بأن قرار الاختيار لن يتحد إلا في آخر شهر من نهاية المدة الدستورية. ومع أن دور الاقتراح الذي أُعطي سابقاً للولايات المتحدة قد حُبِر إلى مرسا، إلا أنه من المؤكد أن سورية لا تقبل بمشاركة أي فريق في قرار يتعلق بأمنها القومي ويسود الاعتقاد في دمشق بأن التغيير الذي شهدته القيادة السورية، يجب أن ينسحب على لبنان أيضاً. لأن حظوة التقيح السياسي والاهتراء الاقتصادي ستدعم محططات التفجير.." (سليم صائر، "الحبة"، 15 آب 1998)

وعرفت الأشهر الأخيرة في عهد الهراوي الذي تنتهي ولايته في 24 تشرين الثاني 1998. سيلاً من المديح له اشترك فيه كل العامبين تحت السقف السوري من موالين ومعارضين الأمر الذي ترك انطباعاً لدى اللبنانيين أن تمديداً ثانياً للرئيس لن يحصل. وإن سورية لا تريد أن يبدو العهد المقبل ماقصاً للعهد المبقص واتفق المادحون في تعداد الإنجازات التالية: - إرساء الأسس الصحيحة والثابتة للعلاقة المميزة بين لبنان وسورية التي نصّ عليها اتفاق الطائف. والسمة الأساسية لهذه العلاقة التكامل والتنسيق والتعاون بين البلدين

- اقتراح هذه السمة بسمه أخرى هي اعتراف سورية بنهاية الكيان اللبناني وباستقلاله وسيادته. وهو أمر كان دائماً موضع شك عند جهات لبنانية عدة وقد تمّ ذلك بصورة مباشرة بقول الرئيس حافظ الأسد أكثر من مرة، وخصوصاً في حفل توقيع "معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق"، إن اللبنانيين والسوريين شعب واحد في دولتين مستقلتين

- قرار الهراوي إزالته تمرّد العماد ميشال عون. وما يضاعف من أهمية هذا القرار (والإنجاز) تردد مسؤولين

يجب أن يطلع عليها الرئيس حافظ الأسد، بما فيها سيرة كل مرشّح وبهجه السياسي. وقد تردّد في بيروت أن الملف تضمّن الأسماء التالية قائد الجيش العماد إميل لحود، الوزير جان عبيد، النائب نسيب لحود، الوزير إليي حيفة، النائب بيار حلو، الوزير ميشال غانم، حاكم البك المركزي رياض سلامة، النائب بطرس حرب، النائب بيار دكاش، محامل الضاهر والوزير فوزي حبش حديث التمديد للرئيس الهراوي، أقله لسنة واحدة. لم يُستبعد؛ والمبطن الذي رُوّج لهذا الأمر استند على أن هذه المدة القصيرة لا تعتبر صدمة للشعب الذي ينتظر التغيير. وعلى أن الوضع الإقليمي المتفجّر لا يسمح لسورية بنطبيق فترة إختبار. الأمر الذي يشجّعها على التمديد سنة واحدة بانتظار إعداد خليفة للرئيس الهراوي في ضوء الأوضاع الإقليمية التي قد تصبح أكثر جلاءً خلال هذه السنة.

"المرشحون الموارنة" الدين وردت أسماؤهم في "الملف" أخذوا ينتقون عباراتهم بعناية فائقة

الرئيس عمر كرامي، اعترف، على رغم دنو الموعد الرئاسي، بأن صورة الانتخابات لم تتوضح بعد في دهنه الرئيس رفيق الحريري حدّد مواصفات الرئيس بثلاث، أن يكون صديقاً لسورية، ومقبولاً من المسلمين ومرضياً عنه من المسيحيين

الرئيس سليم الحص طالب بـ "رئيس يشتر منح النطافة والعدالة والقيم في وقت يستشري الفساد في الإدارة والمجتمع. ويخو مبدأ المحاسبة، وبهتّر نظام القيم أمام هجمة المادة بحيث أصبح الجشع سمناً وصراطاً"

الوزير وليد جبلاط طالب برئيس يجمع انزلاق البلاد إلى الهوة وإيقاد نفوذ رئاسة الجمهورية ومجلس النواب "لأن الدولة أصبحت حرراً من الاستملاكات الخاصة"

- كذلك "جزر أمنية" لبنانية (حزب الله) لم يقدم الهراوي تفسيراً كافياً لها، على أساس أنها ليست ميليشياً، وأن عملها محصور في مقاومة الاحتلال الاسرائيلي. فقد لاحظ الكثيرون أنه كان على شيء من الارتباك إزاء هذا الأمر.

- فشله، مثله مثل غيره من أركان النظام، في إقامة دولة المؤسسات والقانون، وانخراطه في لعبة "الترويكاً" التي أساسها المحاصصة على قاعدة المصلحة الشخصية وما جرّته من هدر وفساد وإفساد، - عدم استيعابه للمسيحيين المهزومين عسكرياً (في نهاية الحرب)، فاستمرّ شعورهم بالهزيمة نتيجة لمختلف أوجه الأداء الرسمي إزاءهم.

- محاولته خلق أعراف جديدة تتجاوز الدستور، ما أزعج فئات لبنانية كثيرة كان يمكن أن تستقل إلى ردت فعل لولا الكابح السوري. ومحاولاته هذه كانت في أغلب الأحيان لإظهار "مارونيته" وحرصه على "الدور الأول" للرئيس رغم الدستور الجديد. وكثيراً ما كان يلجأ، في هذا السباق، إلى طرح موضوع "التعديلات الدستورية". لكن سرعان ما كان يتبين أن الأمر لا يعدو كونه من منطلق نكاية أو خلاف بينه وبين ركني الترويكاً الآخرين، رئيس مجلس النواب نبيه بري أو رئيس الحكومة رفيق الحريري.

- تغطيته للمسؤولية السورية (المعترف بها دولياً وإقليمياً) في عدم تنفيذ اتفاق الطائف نصاً وروحاً، وللتجاوزات السورية في مواضيع عدة، كمسألة المخطوفين والمفقودين، ومسألة العمالة السورية في لبنان، ومسألة عدم التكافؤ في التعامل التجاري... - عمله على تمديد ولايته للمرة ثالثة رغم ما كان أعلنه في بكركي يوم عيد الميلاد في 25 كانون الأول 1997، ورغم الإرادة الشعبية الجارفة والمتلهفة لرؤية رئيس جديد.



العماد اميل لحود الاوفر حظاً

في حكومة الهراوي في اعتماد الخيار العسكري مع عون

- حل الميليشيات العسكرية وجمع الأسلحة.
- سيطرة الدولة على المخيمات الفلسطينية، وقد أثار هذا القرار في حينه تردداً عند بعض الوزراء مشابهاً للتردد الذي أثاره قرار إزالة تمرد عون. لكن الهراوي لم يأبه لذلك، واعتمد على الجيش وكذلك على دعم الرئيس الأسد.

- الاستعانة بفريق الحريري رئيساً للحكومة الذي نجح في إرساء أسس استقرار نقدي معقول، والذي كاد أن ينجز بنية تحتية سليمة وكاملة رغم "الكلفة الباهظة"

في مقابل هذا الكشف بالإنجازات، طرح كشف بالأخطاء التي حجب فداحتها الإنجازات وأثارت نفمة شعبية

- بقاء "جزر أمنية" فلسطينية في الجنوب، وتفسير ذلك بربطه بالبعد الإقليمي لم يكن مقنعاً كثيراً.



الشيخ محمد رشيد قباني

مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ محمد رشيد قباني ورئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى الإمام محمد مهدي شمس الدين أعلنوا رفضهما مشروع الزواج المدني لأنه "يمس جوهر عقيدة المسلمين وإيمانهم الديني".

فكرة اعتماد الزواج المدني الاختياري ليست جديدة في لبنان، ولم يكن الرئيس الهراوي أول من طرحها ففي الخمسينيات طالب المحامون، بينهم عميد حزب الكتلة الوطنية ريمون إده، بإصدار قانون يشرّع الزواج المدني الاختياري، فقامت معارضة قوية في وجههم اجتمعت فيها المؤسسة الحاكمة والمؤسسات الدينية المسيحية والإسلامية، أعلن المحامون إزاءها إضراباً عاماً شلّ القضاء طوال ثلاثة أشهر، لكن دون نتيجة

النخب الثقافية والسياسية، ومعها الأحزاب



البطريرك الماروني مار نصر الله بطرس صفير

مشروع قانون الزواج المدني ومسألة إلغاء الطائفية السياسية

في آذار 1998، طرح رئيس الجمهورية مشروع قانون الزواج المدني الاختياري، وأقرّه مجلس الوزراء بأكثرية 21 صوتاً في مقابل رفض خمسة وزراء ورئيس الحكومة رفيق الحريري وامتناع وزير واحد عن التصويت هو سليمان فرنجية، ومع ذلك أوقف هذا المشروع بسبب ما أثاره من زوبعة طائفية وسياسية هددت السلم الأهلي، وأجمعت المرجعيات الدينية الإسلامية على رفضه، كما أعلن البطريرك الماروني نصر الله صفير (22 آذار 1998) رفض المشروع معتبراً أنه "خروج على تعاليم الكنيسة"، وواضعاً موقفه في إطار التضامن مع المراجع الإسلامية في رفضها لهذا المشروع، وقال: "تقضي المساواة أمام القانون في لبنان بالوقوف في هذا المجال إلى جانب إخواننا المسلمين"، وكان



العميد ريمون اده



الشيخ محمد مهدي شمس الدين

”التواطؤ - التسوية“ الذي ارتضاه الجميع رغم نص دسنور الطائف عليه:

- الموقف المسيحي العام بعنوانه العريض: لماذا إلقاء الطائفية السياسية فقط من دون إلقاء الطائفية في الدولة؟ أليس في ذلك مصلحة للمسلمين دون المسيحيين؟

- غياب الوفاق الوطني الفعلي الذي أسهم فيه عدم اكتمال تطبيق اتفاق الطائف، أو تطبيقه اجتزأً. - الانشغال الكامل لأركان النظام، وتحديدًا الترويكاً، بمصالحهم على حساب مصالح الوطن. ويذهب المحللون إلى حد اعتبار أن ما جرى في جلسة مجلس الوزراء التي بحثت في مشروع قانون الزواج المدني والاختياري (أدار 1998) لم يكن نتيجة إيمان الرئيس الهراوي (الذي طرح المشروع) بالعلمانية وتحديدًا بالزواج المدني، ولا نتيجة إيمان الرئيس بري بإلقاء

العلمانية خاصة الشيوعي والسوري القومي الاجتماعي. استمرت في إثارة الفكرة لكن من دون أثر يذكر لدى أوسع الفئات الشعبية المسيحية والإسلامية. وعندما اندلعت الحرب (1975) غاب موضوع الزواج المدني عن التداول خصوصاً بعدما اتخذت هذه الحرب طابعاً طائفيًا.

عندما انتهت الحرب، تضمن اتفاق البرلمانيين في الطائف بنداً ينص على آلية إلقاء الطائفية السياسية بعد أول مجلس نيابي مختلف. لكن أحداً من المسؤولين أو من الطبقة السياسية أو الدينية لم يطرح ضرورة المباشرة بتنفيذ بند إلقاء الطائفية السياسية ولم يكن العمل الكامن وراء ذلك تفاقم الطائفية عند اللسانين وتحويلها مذهبية فقط بل كان نوعاً من التواطؤ الضمني بين الأطراف اللبنانية كلها وممثليها. سواء الذين في السلطة أم خارجها فضلاً عن مرجعياتها الدينية. وقد رأى المحللون أن نقاطاً عدة تفق وراء هذا



انتهاء ولاية الرئيس الهراوي. وجّه الأخير (28 تشرين الأول 1998) رساله إلى المجلس النيابي يحضه فيها على الشروع في تشكيل الهيئة الوطنية عملاً بمضمون البند (ز) من وثيقة الاتفاق الوطني. ومهمتها درس الطرق الكفيلة لإلغاء الطائفية. ومما جاء في الرسالة: "... انني أتطلع إلى إلغاء الطائفية من جذورها حتى نستأصل أسباب التناحرات المذهبية المتلاحقة في مجتمعنا وعلى أرضنا..."

الانتخابات البلدية والاختيارية (أيار - حزيران 1998)
بعد تأجيل متواصل لمدة 35 سنة (آخر انتخابات بلدية جرت في العام 1963) بسبب "الظروف الأمنية" جرت هذه الانتخابات في أيار - حزيران 1998. ولم تشمل كل المدن والبلدات والقرى بسبب ظروف استثنائية

الطائفية السياسية. بل نتيجة صراع بين الرؤساء الثلاثة على الموقع الأول لكل منهم.

- أما ما لوحظ من عدم إقدام سورية على أي مبادرة في الموضوع رغم أن نظامها السياسي هو الأقرب بين الأنظمة العربية للأخذ بمبادئ العلمانية. فمرته الأساسي إلى خطورة الموضوع وحساسيته. إذ لا يعرف أحد كيف يمكن الاستمرار بطرحه وإيجاد الحل في ظل رفض إسلامي للزواج المدني يقابله رفض مسيحي لإلغاء الطائفية السياسية. فليس من مصلحة سورية كسر إرادة معظم هؤلاء خشية تحوّل لبنان. عن افتتاع لدى البعض وعن اضطراب لدى البعض الآخر. ضدها مع ما يثيره ذلك من احتمال استعماله من أعدائها وأعداء لبنان.
بعد انتخاب الرئيس إميل لحود. وقبل 26 يوماً من

- "استندت سورية أيضاً إلى اقتناع بضرورة تكريس توارثات معينة في لبنان بين المرجعيات السياسية والأحزاب والطوائف والمذاهب وهو توارث ضروري للسان. مثلما هو ضروري لسورية. لأنه يجعل أطرافه في حاجة إليها ويحول دون استئثار قطب سياسي أو مرجع رسمي أو حزب ديني بطائفة أو بذهب أو بمحافظة أو بمدينة. وتالياً دون نحاح أي من هؤلاء في مناقشة سياسة سورية في لبنان. وهي التجزؤ على الاعتراض وربما لاحقاً في رفضها" (سركيس بوم. "الوسط". العدد 22,334 حريان 1998. ص 30-31).

وجرت الانتخابات البلدية والاختيارية. وشارك فيها معارصو الطائف أنفسهم (التيار الوطني الحر برعامة العماد ميشال عون) وباقي الأحزاب والرعومات المسيحية المعارضة التي قاطعت الانتخابات النيابية السابقة لأن الدولة. بطرهم. لا تملك حق السيادة الوطنية ولا حرية القرار السياسي لكن مشاركتهم في هذه الانتخابات البلدية عزوها إلى حملة أمور يأسهم من السباحة ضد التيار بعدما خذلهم الدول الكسرى. وخصوصاً الولايات المتحدة وفرنسا من جهة. واعتبارهم. من جهة ثانية. أن السلطات الرسمية الصاعطة لا تملك. في الانتخابات البلدية والاختيارية. هامشاً واسعاً للتدخل. إذ يحسّر نفوذها حداً على صعيد القرى والأحياء والعائلات. لذلك اعتبر رعماء المعارضة المسيحية أن اختار الانتخابات البلدية يمثل التحدي الحقيقي لأظهار الشعبية التي يتمتعون بها

وثمة تفسير آخر لأسباب مشاركة المعارضة المسيحية هذه المرة مؤذاه أن دمشق هي التي أوجت لقيادة هذه المعارضة بأن عملية الانفراج السياسي ستكون امتداداً لعملية الإفراج عن المعتقلين اللبنانيين في السجون السورية (كانت دمشق. قبل

كانت تعيشها بعض المناطق مثل الشريط الحدودي الحاصع للاحتلال الاسرائيلي ومثل عدد من قرى الحبس والساحل التي لم يعد أساؤها أو معظمهم إليها بعد التهجير (عددت وجرت. بعد التحرير. في الشريط الحدودي وفي منطقة حزين. في أيلول 2001)

ظل اللبنانيون يعتقدون أنها لن تجز حتى الأيام القليلة السابقة على إحرائها فعلياً. إذ كانت حكومات الطائف تحدثت كثيراً عن إحرائها في الماضي. اتخذت في مرحلة معينة قراراً بإحرائها ثم أرجأتها سنتين. كما أنها حاولت إرجاءها مرة ثانية في مطلع ربيع 1998 إلا أن المجلس الدستوري عطل محاولتها. ومن الطبيعي أن تثير هذه الانتخابات السؤال عن الموقف السوري إزاءها ولماذا سمحت سورية بها.

من مجمل ما قاله المراقبون والمحللون لهذا "السماح" يمكن استخلاص النقاط التالية.

- طرح اسرائيل. بما يشبه الحملة. لموضوع نصيد القرار 425. ما قد يشكّل "احتراقاً سياسياً" للسان فرأت سورية إشغال اللبنانيين بالانتخابات. والانصاح. من حلالها. على المعارضة. هذا إضافة إلى أن دمشق نانت مقتنعة بأن فور أحصامها بعدد من المجالس البلدية لن يغير في الواقع شيئاً لأنهم موجودون أصلاً. ولأن اشتراكهم يُظهر مدى حجمهم الحقيقي من جهة. ويساعد على تفييس الاحتقار الذي يشعرون به والذي قد تتضرر منه هي بالذات من جهة ثانية.

- التجاوب مع دعوات المجتمع الدولي (وخاصة الولايات المتحدة) الداعي إلى تعميق الممارسة الديمقراطية في لسان فكان إحراء هذه الانتخابات. في نظر سورية. أبلغ رد على اتهامات معاونة رئيس اللجنة الخارجية في الكونغرس الأميركي (هيلمري) التي زارت بيروت في مطلع 1998. واتهمت المسؤولين بتعطيل العمل الديمقراطي ومصادرة القرار الوطني لمصلحة دمشق

ورفيق الحريري لمصلحة حزب الله وفي صيدا ربح الحريري بعد معركة صعبة وبعد استعانتته بحلماة قد لا يبقون حلماة وفي الجنوب ربح بري وحركة "أمل" في صور. وحزب الله في السطبة. وتوزع الاثنان البلديات الأخرى وحقت هذه النتائج من حجم ما كان يقوله الحرب أن له الغالبية في الجنوب. وأظهرت أن للخدمات التي قدمها بري للجنوبيين من خلال وجوده كركن أساسي في الدولة أثرها الكبير في الانتخابات وفي الوقت نفسه عاد للتقليديين في الجنوب ولبعض اليسار والأحزاب تأثير أكبر مما كان يُظن

لكن طرابلس قدمت. في هذه الانتخابات. نموذجاً مؤسفاً في القياس الوطني التعديشي. إذ أعطت مثلاً على رفض الإنسجام مع مبدئ العيش المشترك لأن نتائج الانتخابات كانت محالمة لشعارات الطائف ومافضة للانصهار الوطني والتوازن الشعبي. ذلك أنها تحاوت مع دعوة الشيخ أبو ابراهيم في عدم التصويت للمسيحيين. الأمر الذي فشل الرئيس عمر كرامي في معالحته بسبب عجره عن تحييد أصوات أنصاره ومحاربيه لذلك فاز عضو واحد هو الأرثوذكسي سليم مسعد. بينما سقط كل مرشح ماروني وعلوي وخشية أن تتكرر هذه التجربة المذهبية في بيروت أعطت دمشق الضوء الأخضر لرئيس الحكومة رفيق الحريري لكي يمنع تكرار هذه المشكلة حتى ولو اضطر إلى التحالف مع مرشحي تيار القوات اللبنانية ومرشحي حزب الكتائب فحالت النتيجة في بيروت في حدود المعايير المتوازنة والمشاركة الإسلامية - المسيحية المطلوبة

في السقاع. تحللت أمل وحزب البعث والحزب السوري القومي في مواجهة حزب الله في بعلبك. في حين أن جميع لوائح هذا الحرب انتصرت في الهرمل ومطقتها. أما في زحلة فاعتبرت نتيجة انتخاباتها

موعد الانتخابات. أفرجت عن دفعة منهم). وأر الأحدث الإيجابية المنفتحة التي أدلى بها الرئيس أمير الجميل والعميد ريمون إده والعماد ميشال عون سنترجم بلغة الاستيعاب والمشاركة الفعلية وقد ربط المراقبون ذلك بـ "ملفات التحديث" التي كان بدأ يستلمها الدكتور بشار الأسد في سورية

جرت الانتخابات البلدية والاختيارية. إذاً. وحاضتها القوى المسيحية المعارضة. كما سائر القوى الفاعلة. وأسفرت نتائجها عن ضعف نسبي لتيار العماد عون قياساً على ما كان عليه من سيطرة على الساحة الشعبية المسيحية قبل سنوات. فسقط مرشحوه في العاصمة. ولم يحققوا نتائج باهرة في مناطق أخرى. لا بل أن "التيار الوطني" الذي كان جمع نبار عون مع حزب الوطنيين الأحرار ومناصري أمين الحميل. فرطته الانتخابات عملياً على رعم استثماره نظرياً وشارك حزب الوطنيين الأحرار بشخص رئيسه دوري شمعون في انتخابات دير القمر البلدية وفي الانتخابات الاختيارية في العاصمة على رعم مقطعة انتخاباتها البلدية واشتركت القوات السانية المحظورة منذ سنوات ولكر تحت يافطة "مرشحو تيار القوات اللبنانية". بمعنى أنهم قريبون منها وليس أعضاء فيها (حققت فوزاً بارزاً في بشري). وهار أنصار المعارض الأكبر الدكتور ألبير مخيبر في بيت مري. والنائب سيب لحد في بعبدا. وبجح بعض محاربي الكتائب في أماكن معينة. وعاد النائب محاليل الضاهر إلى الساحة الشعبية قوياً في القبيات ضد منافسه فوري حبيش الذي كان اعتبر أنه من الهابطين بـ "المظلة" في انتخابات 1996 النيابية

وفي حملة ما أسمرت عنه نتائج هذه الانتخابات أنها حققت توازناً بين قوى أساسية في البلاد. ففي الضاحية الجنوبية للعاصمة حسر الرئيسان بيه بري

السوري لا يرتاح إلى سيطرة الأصولية على هذه الطائفة أو تلك في لبنان.

الثانية، تزايد الإقبال على خوض غمار الانتخابات البلدية أثناء فترة الحرب وإطلاع اللبنانيين الهاربين إلى أوروبا على طريق تطوير الديمقراطية عبر المجالس المستقلة إدارياً ومحلياً.

الثالثة، ترشح رئيس حزب الوطنيين الأحرار دوري شمعون عن مقعد رئاسة بلدية دير القمر وفوزه به، فكان ذلك بمثابة مؤشر مهم لعودة المصالحة الدرزية - المارونية في الجبل، "تماماً كما كان انتخاب والده رئيساً للجمهورية بعد مرور مئة سنة تقريباً على سنة 1860 مؤشراً لإحياء المشاركة السياسية بين المختارة ودير القمر، وعلى رغم الخلافات الظاهرية التي كانت تطفو على سطح الأحداث بين الرئيس كميل شمعون والزعيم كمال جنبلاط إلا أنهما كانا يعترفان بنفوذهما المتوازي في تدبير شؤون الجبل، وكان الرئيس رشيد كرامي يتعمّد فضح تعاونهما الخفي ويردّد لازمة شهيرة تقول: كميل وكمال... متفقان في المنطقة... ومختلفان في المنطق" (سليم صتار، "الحياة"، 20 حزيران 1998).

رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة والصحافي

حسن صبرا

انتهت الترويكات في صيف 1998، أي في أواخر عهد الهراوي، إلى خلاف شديد بين الركنين الهراوي والحريري، خلاف تكديسات فيه كل تراكمات فترات التباعد بينهما التي ضاهت فترات التقارب، وزاد من الخلاف الموقف الصريح والمعلن للرئيس الحريري في معارضته لتجديد ولاية الرئيس مرة ثانية. وفي السياق، جاءت الصفعة - الحادثة الغربية والمؤسفة التي سبقتها الرئيس الهراوي للصحافي حسن صبرا، والتي نزلت

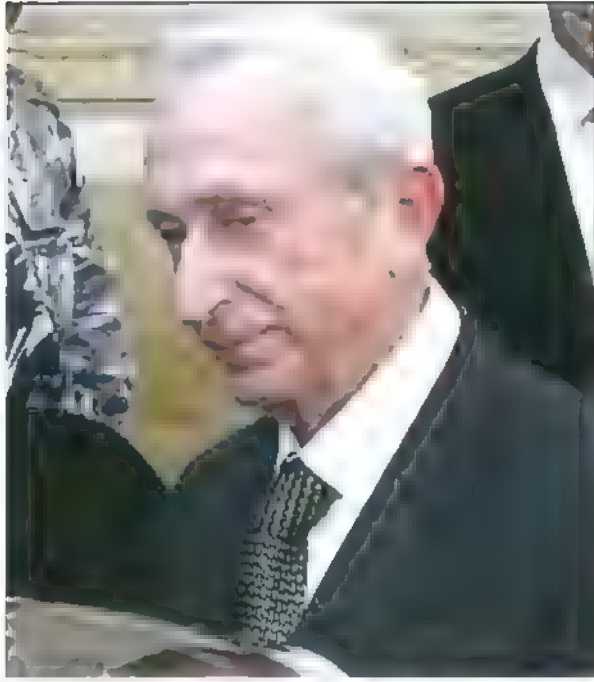


دوري شمعون وفوز في دير القمر

البلدية والاختيارية نكسة لرئيس الجمهورية الياس الهراوي الذي دعم لائحة نجله روي في مواجهة لائحة النائب ايلي سكاف التي شارك فيها جورج الهراوي النجل الأكبر للرئيس.

ثغرات هذه الانتخابات اعتبرت قليلة ولم تؤثر في اعتبارها ناجحة، وأكثر البعثات الدبلوماسية في بيروت أشادت بها، وذهب الرئيس الفرنسي جاك شيراك إلى حد تهنئة وزير الداخلية ميشال المر شخصياً على إنجازه الانتخابي.

الأولى، ظهور قوة التيارات الإسلامية الأصولية في لبنان، السنية منها والشيعية، التي كثيراً ما رأى المراقبون والمحللون أنها، وإن كانت منسجمة مع الخط السياسي لسورية، إلا أن طبيعة النظام



عمر كرامي فشل في تجيير اصوات ناخبيه

مشاركته إلى حد دفعه للشكوى في دمشق بأن الحص يسأله استئذانه حتى في الذهاب إلى الحمام وعندما يفتح باب المقارنة يصتّر مشاركة الحريري في الحكم بأنها هيمنة طاغية على كل مرافق الحياة العامة. وفي ضوء هذا التصوّر الذي استحوذ على هواجسه، يعتقد الرئيس الهراوي بأن الافتتاحية التي كتبها رئيس تحرير مجلة "الشرع" (حسن صبرا) عنوانها "يا رايح ... كتر قبايح" مستوحاة من أجواء قصر قريطم (أي قصر الحريري)، علماً بأن انتقاد الزميل حسن صبرا لعهد الهراوي بدأ قبل وصول الحريري إلى رئاسة الحكومة.

"ولكن المصايقة من محتوى الافتتاحية بلغ حد الغضب الشديد لأنها أعلنت عن نهاية العهد في وقت يستعد الهراوي لتمديد ولايته الثانية... ولأنها فسّرت إجازات الرئاسة - ومنها مشروع الزواج المدني - بأنها فبائح مستهجنة.

"ولقد ربط بعض الصحف بين الدوافع الخفية

على الصحافة والرأي العام كـ "أم فضائح" العهد الكاتب والصحافي اللبناني سليم نصّار كتب عن الحادثة. وفي ضوئها الخلاف بين الهراوي والحريري. وعن الموقف المشترك للصحافة إزاءها. ليستلّ بالأخير مثلاً عن دولة عالم ثالث (زيمبابوي) وفيه درس "يصمغ" به المسؤولون اللبنانيين علّهم يعتبرون. ونظراً إلى أهمية ما كتب ننقله حرفياً ("الحياة" 4 تموز 1998)

"لأول مرة في تاريخ الجمهورية اللبنانية بقرّر رئيس الدولة الياس الهراوي أخذ ما يعتبره حقّه... بيده. وهو حادث مؤسّف تناوبت على دفعه إلى نزوة الانفعال أكّداس من الخلافات القائمة بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزارة كان الزميل حسن صبرا أبرز ضحاياها. ويلاحظ كل من يزور القصر الجمهوري أن الهراوي لا يخفي امتعاضه من اتساع هيمنة الحريري على معظم قطاعات الدولة. وكثيراً ما يطلب من زوّاره متابعته في العد على الأصابع العشرة لأهم الوزارات والمؤسسات الرسمية التي يسيطر عليها الحريري: البنك المركزي، وزارة المالية، وزارة البريد والبرق والهاتف، وزارة الإعلام، مجلس الإنماء والإعمار، صندوق الإسكان، محافظة مدينة بيروت، شركة الميديل إيست المملوكة من البنك المركزي، سوليدير. إضافة إلى بنك "ميديترايه" المالك لعلابية الحصص في أهم القطاعات الصناعية والزراعية، ويختتم الرئيس عادة حديثه عن هذه الهيمنة المستشرية بتأكّده أن كل الحملات الصحافية التي تُثار ضده وضد صهره الوزير فارس بوبز هي بإيحاء وتوجيه صديقه القديم رفيق الحريري. وهو يعترف بأنه أخطأ ألف مرة عندما ألحّ على الرئيس حافظ الأسد بضرورة استبدال عمر كرامي برجل الإنماء والإعمار الحريري. وغالباً ما بترجّم أمام زوّاره على أيام الدكتور سليم الحص الذي ضايقته



باسم السبع قاد حرباً ضد محمد عبيد

والمقااضة والمقاطعة إلا أن الوسطاء تدخلوا لتنفيس الأزمة بحجة حماية الموقف الداخلي وصيانة روح التنسيق بين الرؤساء الثلاثة. علماً بأن نبيه بري ظل بعيداً عن هذه المعركة ولو أن ممثله في وزارة الإعلام المدير محمد عبيد لم يسلم من حرب المناقشة مع الوزير باسم السبع المحسوب على جناح الحريري. (جميع محاولات المصالحة فشلت، وظل الهراوي متشبثاً بموقفه رافضاً الاعتذار كما طالبت نقابتي الصحافة والمحررين).

"تضرني والكلام دائماً لسليم نصار) بهذه المناسبة واقعة رواها لي رئيس زيمبابوي روبرت موغابي. أثناء إدلائه بحديث مسهب نشرته في مجلة "المستقبل" عام 1985. كان يتحدث عن خصمه السياسي، زعيم البيض ورئيس الوزراء السابق إبان سميث، وسألته ما إذا كان يتضابق من لقاء سبق أن رتبته مع سميث بهدف نقل وجهة نظر الجالية

لسلوك الرئيس وبين الحادث المؤسف، فكتبت جريدة "الميزان" الصادرة في لندن تقول: "صفعة للحريري على خد حسن صبرا". واستشهدت جريدة "الديار" بكلام نسبته للهراوي وهو يدافع عن نفسه ويقول: "الحريري يفتح كفه بالمال... وأنا أفتح يدي بالضرب". ونقلت وكالات الأنباء هذه العبارة بهدف الكشف عن الأسباب العميقة لتطور الخلاف بين الهراوي والحريري على نحو فاد إلى ما وصفه رئيس الجمهورية بـ "الاستفزاز". ويؤكد شهود الحادث أن الزميل صبرا تمنع عن تجاهل الرئيس أثناء التعزية بوالدة وزير الداخلية، ووقف أمامه لينبّهه إلى وجوده ظناً منه بأن الهراوي كان منشغلاً بالحديث مع قائد الجيش العماد لحود، ولم يلاحظ أن هذا الانشغال كان منعزلاً لأن الدم الزحلاوي كان يغلي في عروقه، ولأنه كان يفضل أن يساعده صبرا على الصبر... وعلى عبور كأس الغضب!!

"المادة 13 من الدستور اللبناني تكرر حرية الرأي قولاً وكتابة وطباعة. وهذه الحرية مكموّلة ضمن دائرة القانون. ولقد كتب عنها وعن مبادئها العامة أطروحته للدكتوراه رئيس مجلس الشورى السابق بطوان بارود. وفي الدستور اللبناني - قديمه وجديده - ما يؤكد "سهر رئيس الدولة على احترام الدستور". من هنا كان استنكار مجلس نقابتي الصحافة والمحررين "لأسلوب القصاص الشخصي المباشر الذي يتناقض مع ما يتوجب لمؤسسات الدولة من دور في نظام الحياة المدنية". خصوصاً أن حامي الدستور والحكم النزيه وقاضي القضاة هو الذي تجاوز القانون وأصدر حكمه بالضرب. ووصف بيان النقابتين هذه الحادثة بأنها "سابقة لا مثيل لها في تاريخ علاقة الصحافة اللبنانية بالمسؤولين"

"ومع أن بعض الزملاء في النقابة طالب بالإضراب

وعصب. يستحق في رأي أن تقطع رأسه انتقاماً. "وهو موغابي رأسه معترساً ثم قال: عندما تكون حاكماً ومؤتمناً على الدستور والنظام يستحيل عليك التصرف كسائر الناس غير المسؤولين. أنا لا أستطيع من موقعي كرئيس للبلاد أن أكره وأحب كأبي مواطن عادي محافة أن تنعكس كراهيتي ومحيتي على الآخرين. لذلك بقي إيان سميت في عهدي رئيساً للمعارضة داخل البرلمان وخارجه، لأن اللعبة الديمقراطية لا تحصى لروح الانتقام والتشمي.

"في ضوء هذه الواقعة يمكن فهم البيان الذي أصدره مجلسا نقبتي الصحافة والمحررين، والذي جاء فيه: "إن الصحافة لا تستطيع أن تعوض بكرامتها استنهاة أصحاب السلطة بمقاماتهم مهما بلغ الحرص على احترامها أو أن تضحي بحريتها من أجل حماية المقامات".

"وعليه فإن الرئيس الهراوي الذي دّلت على نزاهته بالتزام جانب الحياد في معركة انتحابات بلدية زحلة لا يستطيع أن يلعب نقبض هذا الدور حتى لو تكرر أفعاله بالاستفزاز، أو بأن سلوكه كان عملاً شخصياً لا يمت إلى موقع الرئاسة بصلة. ذلك أن الرئاسة والرئيس توأمان لا يمتصان أثناء حكم الولاية. لذلك قيل إن الصفعة لم تصب صرا بقدر ما أصابت صورة الرئيس "

البضاء وأذكر أنه كان مصاباً بركام حاد وهو يعالج صعوبة لرفع حرس صوته المصحوح وراح يروي لي كيف اتهمه إيان سميت بتخريب النظم إثر إلقائه حطبة نارية عام 1964 وكان من نتيجتها أن اعتقل وحكم عليه القاضي الأبيض عشر سنوات سجن. ثم تبذلت لهجته فجأة عندما تحدث عن المعاملة القاسية التي لقيها من سميت. عندما بلغه نعي ولده الوحيد. قال إنه كتب له رسالة استعطاف يرجوه فيها السماح له بمغادرة الزنزانة ولو لساعة واحدة نعية إلقاء نظرة أخيرة على وحيد.

"كان موغابي يتذكر تلك الواقعة المؤلمة وقد اعروقت عيابه بالدموع واستطرد بقول: طلبت عندئذ من أنصاري الاتصال بزملاء جهة عدم الانحياز - وكنت واحداً من أعصائها - لعلّ وساطتهم تستدر عظم سميت وتدفعه للتراجع عن عناده. وعلمت أن عبد الناصر وتيتو ونهرو أبرقوا لإيان سميت الذي رفض الاستجابة لطلبهم

"ثم توقف الرئيس (روبرت موغابي) عن متابعة الحديث ليمسح دموعه ويسألني بطريقة مفاجئة. كيف تتصور أنه يجب عليّ أن أتعامل مع إيان سميت بعدم أوصلي كصاحبي ونصال حزبي إلى سدة الرئاسة (شباط 1980)

"كان تعليقي العفوي مستمداً من الصورة القاتمة التي رسمها أمامي رئيس ريمابوي. لذلك أجنه بانفعال

عهد إميل لحود (1998-٠٠٠)



رئيس الجمهورية العماد إميل لحود

نهائياً صفحة سيناريوهات التمديد للهاوي وأطلق العملية الدستورية التي انتهت بانتخابه في 15 من الشهر الجاري - تشرين الأول 1998" (غسان شربل، "الوسط"، العدد 351، 19 تشرين الأول 1998، ص 20).

تعديل المادة 49 من الدستور بهدف إجازة انتخاب إميل لحود

في صباح 6 تشرين الأول، اتصل رئيس الجمهورية

الأوفر حظاً

مَنْ سيكون، بين المرشحين، الرئيس؟ شهر أيلول 1998 حمل الحواب شبه الأكيد: إنه فائد الحيش العماد إميل لحود. فالهالة حول شخصه بدأ يرسمها الإعلام ومديح السياسيين، فنشأ واقع نفسي عام حذّه الأدنى أن مجيئه سيحدث صدمة إيجابية تشحن جهود إصلاح الأوضاع في البلاد

والحقيقة أن ثمة عمليتي اقتراع للعماد لحود حاءتا لمصلحته قبل العملية الثالثة والثالثة في مجلس النواب:

الأولى، "مارسها اللبنانيون عبر استطلاعات الرأي التي أجرتها مؤسسات مختلفة وكانت نتيجتها واحدة وهي تقدّم العماد لحود بفارق كبير جداً عن سائر الساعين إلى رئاسة الجمهورية، ولوحظ في هذه الاستطلاعات أن لحود تقدّم منافسيه داخل طائفته وداخل الطوائف الأخرى، الأمر الذي أكّد وجود تيار وطني واسع يراهن على نهجه، كانت القيم التي اعتمدها مَن شملتهم الاستطلاعات في عملية اختيار لحود هي قيم النزاهة والاستقامة ونظافة الكف،

عملية الاقتراع الثانية تمتّ خلال القمة الأخيرة بين الرئيسين حافظ الأسد والياس الهراوي، إذ اقترعت سورية بوضوح لمصلحة العماد لحود وهو ما طوى



المرحلة من تاريخ البلاد، وبعبء الاستفادة من كل الكفاءات والطاقات^٤ في 12 تشرين الأول 1998، عقدت اللجنة النيابية للإدارة والعدل جلسة برئاسة النائب شاكر أبو سليمان، وأقرّت مشروع قانون التعديل. وفي اليوم نفسه، دعا رئيس الجمهورية مجلس النواب إلى عقد دورة استثنائية محدّدة بـ "مشروع قانون دستوري بتعديل المادة 49 من الدستور"، وفي اليوم التالي، 13 تشرين الأول 1998، أقرّ المجلس التعديل حيث آتده 113 نائباً وعارضه 4 نواب، وللتو سارع نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية ميشال المر وحمل النصّ المعتدل إلى السراي حيث وقّعه رئيس الحكومة رفيق الحريري، ثم نقله المر إلى القصر الجمهوري حيث وقّعه رئيس

الibas الهرّاوي برئيس مجلس شورى الدولة جوزف شاوول واستدعاه ليطلب منه وضع صيغة تعديل للمادة 49 من الدستور (التي لا تجيز للموظفين والقضاة الترشّح للمناصب السياسية في الدولة إذا ما كانوا قد استقالوا، وقبل مدة محدّدة، من وظائفهم قائد الجيش، العماد إميل لحود كان لا يزال في منصبه)، بعد أن كان الوزير ibas حنا قد وضع صيغة مشروع القانون الدستوري الرامي إلى إضافة فقرة إلى المادة 49، وعقد مجلس الوزراء جلسة استثنائية في 9 تشرين الأول 1998، تقدّم فيه رئيس الجمهورية بمشروع قانون دستوري لتعديل المادة الدستورية المذكورة استناداً إلى الأسباب الموجبة الآتية: "انطلاقاً من المصلحة الوطنية العليا في هذه

(مساء 23 تشرين الثاني 1998)

وفي 24 تشرين الثاني 1998. عقدت جلسة قسم اليمين الدستورية في مجلس النواب وبعد كلمة رئيسه نبيه تزي. أقسم رئيس الجمهورية المنتخب إميل لحود اليمين الدستورية "أحلف بالله العظيم، أن أحترم ستور الأمة اللبنانية وقوانينها وأحفظ استقلال الوطن اللبناني وسلامة أراضيه". ثم ألقى "خطاب القسم". أبرر ما جاء فيه

"بحر في بلد، الجميع فيه، حكاماً ومحكومين، كلهم يشكون وكلهم يشككون. ذلك أن لغة القانون عاتية حيناً ومعيبة أحياناً "المشتزع أراد أن يكون رأس الدولة تحت القانون فلا يعود لأحد غيره أن يكون فوق القانون. وسأكون تحت القانون. إنا كسلطات ومسؤولين، موحودون حيث نحن باسم القانون

"لا مستقبل لأحد في هذا البلد. حاكماً كان أم محكوماً. إلا بقيام دولة القانون والمؤسسات في ظل النظام الديمقراطي البرلماني. وكما تعلمون، فإن الناس يريدون التغيير، ولديهم أسباب معروفة ومحققة. وبقدر ما هو مستحيل أن يتم ذلك دفعة واحدة، بقدر ما هو غير حائز أن لا تكون هناك بداية..

"الناس يريدون قضاء مزهاً ومستقلاً (.) إدارة تحضج لرقابة صارمة ... يشتركون منها الخدمات بالصربية وليس بالرشوة والصربية (.) أن تكون الإبحارات خاضعة للقوانين والأنظمة. وحققهم أن يعرفوا كيف تصرف واردة الصرائب. وحققهم علينا أن نتقشف قل أن نطلب التقشف.

"والناس كل الناس، يريدون أن يعرفوا ما بيننا وبين سورية، نعم، يريدون أن يعرفوا. إليهم أقول.. إنه لو أدرك اللبنانيون، ولا سيما بعض من كان منهم مسؤولاً آنذاك لو أدركوا جوهر المبادرة السورية التي أطلقها

الجمهورية الباس الهراوي وأصدره. وحاء التعديل بإضافة البصر التالي: "أضيفت إلى المادة 49 من الدستور الفقرة التالي بصّته. لمرة واحدة، وبصورة استثنائية. يحور انتخاب رئيس الجمهورية من القضاة أو موظفي الفئة الأولى. وما يعدلها في جميع الإدارات العامة والمؤسسات العامة وسائر الأشخاص المعنويين في القانون العام" (فائد الجيش موظف من الفئة الأولى)

انتخاب إميل لحود وخطاب القسم

وفي اليوم التالي، 15 تشرين الأول 1998، استخب مجلس النواب، بإجماع 118 نائباً، قائد الجيش العماد إميل لحود رئيساً للجمهورية في جلسة استعرفت نصف ساعة واقتصرت على إجراءات الاقتراع تغيب عن الجلسة الرئيس عمر كرامي والوريان وليد جنبلاط وأكرم شهيت، والنواب مروان حمادة وسيل البستاني وحورج ديب نعمة ووديع عقل وخيل عبد البور (نواب حبة البصال الوطني) وكان جنبلاط، قبل جلسة الانتخاب يوم واحد، رار نائب الرئيس السوري عبد الحليم حدّام ليلغفه موقعه من الاستحقاق الرئاسي وقراره عدم المشاركة في التصويت بسبب اعتراضه المبدئي على مجيء عسكري للرئاسة وكان لحود المرشح الوحيد لهذا المنصب، ونال أصوات جميع النواب الحاضرين

قبل استلامه مهامه الرئاسية الدستورية (في 24 تشرين الثاني 1998)، أصدر العماد لحود، بصفته قائد الجيش، وبمناسة عيد الاستقلال، أحر "أمر اليوم" للعسكريين. أكد فيه أن الجيش سيقى بعيداً عن السياسة، والأمن حق لجميع المواطنين. وفي المناسبة نفسها، وجّه رئيس الجمهورية الباس الهراوي رسالة الوداع لمناسبة انتهاء ولايته الدستورية

تعتبر فيها الحكومة مستقلة. لا سيّما أحكام المقرة (د) من البند المذكور، ونظراً لبدء ولاية رئيس الجمهورية اعتباراً من اليوم الثلاثاء والواقع فيه 24-11-1998، أعرب فحامة رئيس الجمهورية عن شكره لدولة رئيس مجلس الوزراء (رفيق الحريري)، وللسادة الوزراء، وطلب فخامته من الحكومة الاستمرار في تصريف الأعمال ريثما تشكل حكومة جديدة^٥

ردود فورية

الترحيب بفتح الرئيس الجديد، وخطاب قسّمه الدستوري، شمل الجميع تقريباً، شخصيات وفئات وأحزاب، خاصة لجهة ما برز في الخطاب من تشديد على دولة القانون وعلى ضرورة التعبير فالرئيس الجديد، من خلال القراءة المتأبّة لخطابه، تعمّد فصل عهده عن العهد السابق، ولم يذكره بحير، وإنما رسم صورة فاتمة للموضى السياسية المستشرية وللوضع الاقتصادي المشوّش، مركزاً على "التعبير" ومبتدأً بقسوة السياسة الاقتصادية - المالية التي أدّت إلى تفاقم الأزمة المعيشية. وقدم لحود، في خطابه، نفسه المثل والمثال معترفاً أن رأس الدولة يحب أن يكون القدوة الحسنة لكل ما يتعلق باحترام النظام والقانون. واستعمال لحود لعبارة "رأس الدولة" قد يكون أراد منه تمييز دوره عن أدوار رئيسي المجلس والحكومة.

فوراً وفي حينه (إد بدأ الوضع يختلف على مر الشهور اللاحقة)، أجمع السياسيون والمعلقون على وصف خطاب الرئيس لحود بأنه "بلاغ رقم واحد" وانقلاب سياسي أبيض يشير إلى أسلوب جذري في أسلوب الحكم.

على صعيد الموازنة (طائفة الرئيس)، برزت ثلاثة مواقف إعطاء فرصة أمام الرئيس لترجمة وعوده،

الأح الحقيقي للنّان الرئيس حافظ الأسد، لما استمرّ النرف والدمار إلى الأّمس القريب "إن تحررتي في بء الجيش رّودني الإيمان والرهان أن سورية، بقائدها وشعبها وحبيشها، تريد الخير للنّان... فهلاً عرف اللّساويون، في موقع الحكم والسلطة، أن يوظّفوا هذا الدعم لباء دولتهم ومؤسساتهم، فيحتّم الناس ويحبّون سورية من حلالهم، بدلاً من توظيف هذا الدعم لأنفسهم، فيدينهم الناس ويُبساء إلى سورية^٦.

"جّردت اسرائيل خلال الفترة المصيبة حملة سياسية وإعلامية واسعة، لإظهار أن لسان يرفص اسحابها من أرضه وفقاً للقرار 425 أما الواقع أبها السادة، فلا ينسحب مع المصلحة اللّنانية والكرامة الوطنية، لذا كان حوانا أنا نرفض إعطاء صمات من أي نوع كانت إن لم تكن من حلال السلام، كل السلام، وليس نصف السلام

"إن كل السلام في مفهومنا يعني أن للبان مصلحة وطنية، تقضي أياً تكن الظروف والاعتبارات، بتلازم المسار مع سورية على قاعدة الانسحاب الاسرائيلي الشامل من الجنوب اللّباني والبقاع العربي والجولان على حد سواء ()، إن الدولة العربية الشقيقة، المشكورة في كل ما قدّمت إلى لّنان ماصياً وحاضراً، هي خزّان المحبة والأخوة والدعم، الذي نعتمد عليه لمواجهة الأعاء المترتبة عن الاحتلال الاسرائيلي وللتهوص في مسيرة الإعمار والتنمية..."

بعد خطاب القسّم توحّه الرئيس لحود إلى قصر بعدا، حيث تبادل مع الرئيس الهراوي التسلّم والتسليم، وبدأت ولايته، وفي اليوم نفسه (24 تشرين الثاني 8919) صدر عن المديرية العامة لرئاسة الجمهورية البيان الآتي: "عطفاً على أحكام البند 1 من المدة 69 من الدستور، المتعلقة بالحالات التي

الإقليمية تتطلب تفعيل شريحة كبيرة من الشعب اللبناني ترفض الدخول في دورة الحياة السياسية - الاقتصادية بطريقة ذليلة مهتمة (الرئيس الأسبق أمين الجميل اقترَب جداً من موقف مجلس المطارنة).
2- دوري شمعون، رئيس حزب الوطنيين الأحرار، جهر بموقف حمل شعوراً مختلطاً يتراوح بين الإعجاب ببناء "دولة القانون الموعودة في خطاب القسم" وبين التحفظ على تفسير الرئيس لحود للعلاقات السورية اللبنانية.

3- العماد ميشال عون لاحظ أن الخطاب "لم يتصمن كلاماً على الاستقلال". وتساءل "هل الاستقلال الذي أقسم من أجله لحود موجود، وهل تصمّن الخطاب كيفية استعادة الاستقلال؟". واستهجر عون كيف ربط الخطاب مصير تحرير الأراضي اللبنانية بتحرير الجولان، وهي أراض تابعة لبلد آخر. وهل يحق له (لحود) كرئيس جمهورية ربط مصير الأراضي اللبنانية بمصير الأراضي السورية من خلال ترابط المسارين؟



الرئيس سليم الحص

التحفظ، والسد:

1- البطريرك صفيّر طالب بمنح الرئيس الجديد فرصة لإبرار نهجه وإظهار التعبير الذي تحدث عنه. ورحب مجلس المطارنة باختياره وانتخابه على أمل أن ينجح في قيادة البلاد إلى شاطئ الأمان، فيحقق ما انتظره الشعب اللبناني في ما يخص المصالحة الوطنية الشاملة، والفضاء على فساد الإدارة وإعادة المهجرين إلى قراهم. وقد اعتبر هذا الموقف، منذ اتفاق الطائف، أول خطوة انفتاح تخطوها الطائفة باتجاه الدولة. وقد جرى حديث متزامن مع هذا الموقف مفاده أن دمشق تتوقع أن ينجح لحود في ردم الهوة التي باعدت بينها وبين برككي، خصوصاً أن الظروف

حكومة الحص

2000-1998

استشارات تكليف رئيس الحكومة ونقاش قانوني
في 25 تشرين الثاني 1998، حدّد رئيس الجمهورية العماد إميل لحود مواعيد الاستشارات النيابية الملزمة التي تنص عليها المادة 53 من الدستور لتسمية رئيس الحكومة الأولى في عهده.

وفي اليوم التالي بدأ الرئيس هذه الاستشارات مع النواب، وثار معها من جديد، وهذه هي المرة السادسة من الاستشارات التي أجريت منذ اتفاق الطائف. نقاش حول ما إذا كانت الاستشارات التي تنص عليها المادة

الأول 1998 - تشرين الثاني (2000)

في الاستشارات الحديدة نال الدكتور سليم الحص 95 صوتاً من أصوات النواب، وامتنعت كتلة الرئيس الحريري وكتلة ولید جبلاط عن تسمية أي مرشح لتشكيل الحكومة.

كلّف رئيس الجمهورية الرئيس الحص تشكيل الحكومة، فبادر الحص إلى التصريح من قصر بعداً معتبراً "عجز الموارد هو مركز الاهتمام لأننا نعتبر هذا العجز مصدراً لكثير من العلل التي يشكو منها الاقتصاد الوطني اللبناني. ومنها حالة الركود التي يعاني منها العجز، إذ يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة في السوق، ويشكل سبباً لكبح النشاط الاقتصادي الذي يرتبط بحركة الاستثمار في البلاد كما أن عجز الموارد جعل من الدولة مراحماً للقطاع الخاص على مدحرات المجتمع، فعوض أن تصرف المدحرات للاستثمار في القطاعات الإنتاجية فتُحرك الاقتصاد الوطني، فهي تتحه نحو الاستثمار في سدادات الخزانة أو الودائع المصرفية" (سليم الحص، "للحقيقة والتاريخ، تجارب الحكم ما بين 1998 و 2000"، شركة المطبوعات للتوزيع والشرط، 2001، ص 70-71)

وتشكّلت حكومة الحص من: إليه، ميشال المر، محمد يوسف بيضون، سليمان فرنحية، أنور الحليل عازي رعيتر، ميشال موسى، عصام نعمان، سليمان طرابلسي، حسر شلق، جورج قرق (للمالية) ناصر السعيد، أرئين بازاريان، نجيب ميقاتي، كرم كرم وحوزف شاوول.

وبدأها الرئيس الحريري حملة على الرئيس الحص من مطلق "أنني لو كنت مكانه لما قبلت التكليف". (مؤتمر صحافي عقده الحريري في 3 كانون الأول 1998) في نقد للرئيس

الحص فسّتر على أن الحص "فُتر بمصالح المسلمين السنة"

في اليوم التالي، ردّ الحص بتفنيدته للأمر التالية:

53 المدكورة مُلزمة بنتائجها أم هي إلزامية بإحرائها بحسب (المرات الخمس السابقة جاءت الاستشارات فيها إلزامية بإحرائها وملزمة بنتائجها)

في 28 تشرين الثاني (1998)، صدرت الصحف بعنوانين تصيد أن الاستشارات النيابية انتهت، لكن التكليف تأخر بسبب تجدد السحال حول المادة 53. لا سيّما ما يتعلق منها بإمكانية تفويض النواب رئيس الجمهورية تسمية رئيس الحكومة

جاءت الاستشارات لمصلحة تكليف الرئيس رفيق الحريري، لكن هذا الأخير اعتذر، في 29 تشرين الثاني، عن عدم قبول التكليف معتبراً أن تفويض 31 نائباً إلى رئيس الجمهورية في الاستشارات أمر تسمية رئيس الحكومة محالفة دستورية (علماً أن الرئيس الحريري سبق له ولم يعترض على تفويض بعض النواب إلى رئيس الجمهورية الياس الهراوي حرية الاختيار في أيار 1995)

لم يوافق الرئيس لحود الرئيس الحريري أن في الأمر مخالفة دستورية. وصدر عن رئاسة الجمهورية، في 30 تشرين الثاني (1998)، بيان بقبول اعتذار الرئيس الحريري عن عدم قبول التكليف، ثم حُدّد برنامج مواعيد لاستشارات جديدة بدأت في اليوم التالي.

العالم القانوني الدستوري والنائب السابق الدكتور حسر الرفاعي أدلى برأيه في الموضوع، وقال لـ "وكالة الأنباء المركزية" (بشرته الصحف في 1 كانون الأول 1998) "إن على رئيس الجمهورية أن يقوم باستشارات جديدة. واعتبر أن اعتذار الحريري عن عدم قبوله تأليف الحكومة الجديدة "عنه سياسي" مشيراً إلى أن "المسألة سياسية"، وهي لا تقارب من قريب ولا بعيد دستوراً ولا قانوناً" (راجع رأي الرئيس الحص في ما يلي).

سليم الحص يشكّل حكومة العهد الأولى (كانون

(سليم الحص. المرجع المذكور أعماً ص 72-73)

”حتى لا يعلق في الأذهان أن قبولي التكليف بشكل مخالفه دستورية أرى لزماً عليّ أن أشرح للناس أين كان خطأ الرئيس الحريري.

”إن رأبي لا يحتل في شيء عن رأي الرئيس الحريري في ما يتعلق بعدم جواز تفويض النواب إلى رئيس الجمهورية تسمية المرشح لرئاسة الوزراء في الاستشارات. وقد قلت ذلك في تصريح أدليت به. قبل أن يبدى الرئيس الحريري رأيه في هذا الشأن. ولكن رأبي هذا. وبالتالي رأيه. لا يحظى بإجماع اللبنانيين. بدليل أن بعض النواب أدلوا بأراء مخالفة له وكذلك كان رأي بعض فقهاء القانون

”وبعد تفويض عدد من النواب إلى رئيس الجمهورية في الاستشارات. طُرح في بعض الصحف حلاً للإشكال الحاصل بالدعوة إلى احتساب الذين قُروا التصويض في عداد الذين امتنعوا عن التسمية. وهذا يعني عدم استخدام رئيس الجمهورية التفويض المعطى له

”وهذا ما فعله رئيس الجمهورية في الواقع، فاشتراط الرئيس الحريري أن يقرر رئيس الجمهورية هذا الإجراء بتسجيل عدم دستورية أصوات الدين فوّصوا. وهنا خطأ الرئيس الحريري. ذلك لأن رئيس الجمهورية ليس المرجع الصالح لتفسير الدستور في ظل الخلاف الحاصل حول مفهوم المادة 53 منه فالمرجع الوحيد الصالح لتفسير نصوص الدستور هو مجلس النواب وليس هناك أدنى مصلحة في عرض الموضوع على مجلس النواب. لأن ذلك يمكن أن يقود إلى انقسامات طائفية ومذهبية في مجلس النواب. أقلّ ما يقال فيها إنها غير مضمونة النتائج

”لذلك قلت للرئيس الحريري شخصياً (خلال الحوثة التقليدية التي قمت بها على رؤساء الوزراء السابقين

إنّ تكليفي) إنه كان يحب أن يكتفي باعتبار الذي فوّصوا الرئيس في عداد الذين امتنعوا عن التسمية ولم يعترض الحريري على قلبي هذا بل قال إن الأمر أصحى الآن مقضياً.

البيان الوزاري وجلسة الثقة (14 16 كانون الأول 1998)

تضمّن بيان الحكومة تفويماً للعهد السابق (منذ حكومته الأولى. أي مع قيام جمهورية الطائف) الذي عبّ. وبصورة مفجعة ”المساءلة والمحاسبة“. ولكنه أيضاً حقّق إنجازات. أول مشروع خطة مرحلية لإعادة التأهيل والإعمار (حكومة عمر كرامي). انتخابات نيابية بعد غياب 20 عاماً (حكومة رشيد الصلح). حركة إعمار واسعة (حكومات رفيق الحريري الثلاث) وصولاً الى الجامع بين هذه الحكومات. وهو ”ترسيخ التحالف القومي بين لسان وسورية“

وأطلق البيان على الحكومة - حكومة الحص - إسم حكومة الإنقاذ والتعبير والإصلاح والديمقراطية والشفافية الواردة في خطاب القسم للرئيس لحود ووضع البيان أهداف الحكومة في 20 نقطة. أولها سياسي. تعزيز التحالف القومي مع سورية ودعم المقاومة حتى تنفيذ القرار 425. وبناء دولة القانون والمؤسسات.. ووضع خطة إنمائية مرحلية متكاملة.. والحرص على الشفافية في الأداء الحكومي.. وإلغاء الطائفية السياسية بالتعاون مع مجلس النواب.. (وأفرد البيان باباً خاصاً لمعالجة الاختلالات الاقتصادية والمالية. من بينها تسّي مبدأ النقشّف وتخفيف الأعباء الضريبية على المئات المتوسطة والصغيرة. وعدّد مشاريع القوانين التي تنوي الحكومة إرسالها إلى مجلس النواب صمان القروض المتوسطة والصغيرة. مكافحة الاحتكار وتأمين

إدارة يعيش فيها الفساد ، ماذا نقولون عن إدارة فيها عدد غير معروف من المسؤولين يتقاصون راتبين، راتباً من الدولة معتدلاً وراتباً كبيراً من خارج الدولة..“ (ص78) وبعد تصعيد الرئيس الحص لنود البيان الوزاري ودفاعه عن وزير المال الدكتور جورج قرقم الذي “يتمتع بثقتنا وتقديرنا، وهو معروف بعمله ووطنيته ومقدرته ولا يسوي. وقد أصبح وزيراً للمال، أن يردّ على أية مهاترة سياسية، وذلك شعوراً منه بمسؤولية المنصب الذي أسند إليه (ص83). جرى التصويت على الثقة، فبالت الحكومة 85 صوتاً وامتنع 31 نائباً عن التصويت وعاب عن الجلسة 12

“علامات إيجابية” في أداء حكومة الحص وعلى لسانه (“الاجتماع الدولي يعاقبنا”)

بعدد رئيس الحكومة سليم الحص (في كتابه “للمحقيقة والتاريخ”، ص 28-156) 18 نقطة يعتمدها، قياساً على حكومات سلفه الرئيس رفيق الحريري الثلاث السابقة، “علامات إيجابية” في أداء حكومته وهي ما أنجزته 1- القصاص على ترويكما الحكم وإن شأبها “شيء من المحاباة والمحسوبية”، هي التعيينات الإدارية، فاستماد منها بصورة خاصة رئيس مجلس النواب سبه نري و”الوزير المتميز” ميشال المر.

وقد “لوح النائب بسبب لحود يوماً إلى هذا الواقع في نصريح له قال فيه إن التعيينات التي تمت لا تحلو من المحاصصة ولو أن رئيس مجلس الوزراء سليم الحص لم يكن له فيها حصة وأحياناً، كان يُراعى في التعيينات حاسب جهات سورية كانت تمر في قناة رئيس الجمهورية“ (ص16)

2- إعداد موارتي 1999 و 2000، الأولى كان يجب على حكومة الحريري السابقة أن تنجزها ولكنها لم تفعل لأنها كانت ستفصح “بأرقامها الحلل المالي الفاحش الذي خلصته تلك الحكومة لحكومتنا، والذي

المبافسة. وكذلك حرص البيان على ضرورة زيادة فرص التكامل الاقتصادي مع سورية والإسراع في الانضمام إلى التجمعات الاقتصادية العربية والدولية، من مثل السوق العربية المشتركة والشراكة مع الاتحاد الأوروبي والمنظمة العالمية للتجارة. وأكد البيان أن الحكومة ستكون في منتهى الوعي في موضوع التخصيص (الخصخصة) بـ “إنشاء هيئة عليا للإشراف والرقابة على الأنشطة والمؤسسات، تفادياً لتحول الاحتكار العام احتكاراً خاصاً لا رقيب عليه “ في مناقشات النواب للبيان الوزاري، برز كلام حاد للسائب وليد حبلط الذي بعث بعض الوزراء بأنهم “أشبه رحال” وتعرض وزير المالية الدكتور جورج قرقم لـ “حملة شنيعة” كما وصفها الحص (في كتابه، المذكور أنفاً ص 77)، حاصلة لجهة التركيز على مقاطع وردت في مؤلفاته وتبرر مواقف سلبية كانت له من الدور السوري في لبنان وبعد كلمة السائب إبراهيم أمين السيد، متحدثاً عن كتلة الوفاء للمقاومة، وأعرض فيها امتناع الكتلة عن التصويت على الثقة بالحكومة، ارتسمت خريطة معارضة نيابية ثلاثية قوامها كتلة الرئيس الحريري (12 نائباً)، وكتلة وليد حبلط “جبهة النضال الوطني” (11 نائباً) وكتلة الوفاء للمقاومة (9 نواب) (سليم الحص، ص 77)

وفي الرد على الانتقادات قال الرئيس الحص “إن سياسة الحكومات السابقة اتسمت بالمحاصصة سواء على صعيد التعيينات الإدارية أو على صعيد توزيع تراخيص وسائل الإعلام، وسادها الكثير من الهدر والفساد في الإدارة، وهذا ما أكدّه المسؤولون أنفسهم عندما كانوا يتراشقون التهم، فالتركة ثقيلة، والكل يعلم أن الدين العام تجاوز حدود 25 مليار ليرة، وأن خدمة الدين تفوق 3200 مليار ليرة سنوياً، وأن عجز الموازنة يفوق 3 آلاف مليار ليرة سنوياً،” كما ورثنا



القوات الاسرائيلية في الجنوب

وثانية وثالثة (شباط وأيار 2000)، وما ترتّب على ذلك من خسائر وبفقات، خاصة وأن هذه الغارات استهدفت البنى التحتية، وتأخّر مجلس النواب في إقراره حتى 31 أيار 2000، أي قبل أقل من خمسة أشهر من رحيل الحكومة، ونزف مالي لم يكن في الحسبان إذ كان على الحكومة أن تسدّد فواتير مستحقة على أعمال منجزة سابقاً (ص 17-18).

4- صون مقومات الصمود بعد الاعتداءات الاسرائيلية، خاصة من خلال الحملة الدبلوماسية (الرئيس الحص وزير الخارجية في الوقت نفسه)، وعقد مؤتمر لوزراء الخارجية العرب في بيروت في آذار 2000 الذي صدر عنه موقف تاريخي يدعم حق لبنان في مقاومة الاحتلال الاسرائيلي (ص 18-19).

5- صمود الليرة اللبنانية طوال ولاية الحكومة، وتأكيد منعة الاقتصاد الوطني، وتعزيز احتياطات

تجسّد في دين كبير جداً تترتب عليه فوائد سنوية تكاد تكون المصدر الأساسي بل الوحيد لعجز الخزينة المتفاقم، وعجز الخزينة يكاد يكون مصدر كل علّة في الاقتصاد الوطني اللبناني" (ص 17).

3- أرفق بموازنة 1999 برنامج عمل للتصحيح المالي استهدف تخفيض نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي من نحو 125٪، وهو المستوى الذي كانت عنده، إلى ما دون 96٪ بعد خمس سنوات، وبالتالي تخفيض نسبة خدمة الدين العام إلى الناتج المحلي من نحو 15٪، كما كانت، إلى ما دون 5٪ بعد خمس سنوات.

أنجزت صياغة هذا البرنامج في منتصف 1999 وأرفق بمشروع الموازنة. إلا أن الحكومة لم تتمكّن من تحقيق الأهداف المحددة في هذا البرنامج لأسباب عديدة: غارة اسرائيلية جوية مدمرة (حزيران 1999).

الشؤون. ولعل أكبر التظاهرات التي انطلقت في عهد حكومتنا كانت تلك التي دعا إليها الاتحاد العمالي العام احتجاجاً على تدهور الحالة الاقتصادية - الاجتماعية. وقد رفعت خلالها شعارات تندد بحكومتنا ولم تسجل أي من هذه التظاهرات أي حادث يذكر. ولم تحرأ محاولة لقمعها" (ص22). والجدير ذكره أن التطاهر كان محطراً منذ العام 1993

8- إخراج مشروع المجلس الاقتصادي والاجتماعي من الأدراج التي كان مدفوناً فيها لسنوات حلت. "فشكلنا هذا المجلس بحسب الأصول. علماً بأن قانون إنشاء هذا المجلس صدر في 12 كانون الثاني 1995. وجرى تعديله في 24 آب 1996 (ص22).

9- "أنشأنا مقراً خاصاً لمجلس الوزراء حيث يجب أن تُعقد جلساته. عملاً بأحكام الدستور (المادة 65. البند الخامس) وكان هذا الموجب الدستوري مهماً. في ظل تناوب كيمي على استضافة مجلس الوزراء بين رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة. وكان هذا الموضوع أحد مواضيع الخلاف بيني وبين الرئيس الأسبق الأستاذ الياس الهراوي في عام 1990" (ص22)

10- في العلاقات الخارجية. "تمثل لبنان على أعلى

مستوى في القمة المريكوفونية التي ترأس رئيس الجمهورية العماد إميل لحود وفد لبنان إليها. وفي افتتاح دورة الهيئة العامة للأمم المتحدة في عامي 1999 و 2000. وقد ترأست شخصياً وفد لبنان في الحالتين. وكذلك في القمة العربية عبر العادة (تشرين الأول 2000) لدعم الانتماءة الفلسطينية ومثلت لبنان في مؤتمر وزراء الخارجية العرب التحضيري. ثم شاركت في القمة إلى جانب الرئيس إميل لحود. وقد استعليت هذه المناسبة لعرض مواقف لبنان المبدئية من مختلف القضايا التي تهم لبنان. ولا سيما ما يتعلق منها بالعدوان الاسرائيلي

مصرف لبنان من العملات الأجنبية. وانحفاص الفائدة على سندات الخزينة (ص19).

6- في الإصلاح الإداري. اعتبر الرئيس الحص "إنحاراً" مجرّد وضع الإدارة في أجواء المساءلة والمحاسبة. ليعود ويذكر فشل كل إصلاح "عند أعقاب بعض أركان النظام النافذين والمدعومين اقليمياً وقد أمسى اتماقنا داخل الحكم على إفصاء بعض كبار الموظفين المحسوبين على هؤلاء متعذراً. ومما يذكر أننا لم نستطع إجراء تدير في رئاسة إحدى المؤسسات الكبرى لأن رئيسها القائم كان يحظى بحماية جهة سورية. " (ص20) هذا إضافة إلى نقطة أخرى في صدد الإصلاح الإداري. أشار إليها الرئيس الحص (ص42) " وقد تبنى الرئيس لحود ترشيح الأستاذ ميشال المر لعدد من الأشخاص الذين عُيّنوا في مراكز الفئة الأولى في الدولة. في الإدارة والمجالس فكانت الأسماء تُعرض أمامي على أنها من ترشيح الرئيس نفسه. فاكتشفت فيما بعد أن وراءها الأستاذ المر. وبعض هذه التعيينات لم تكن موفقة. " وشاب الإصلاح الإداري (التعيينات والمفاصل) الكثير من الشوائب واعترف بذلك الرئيس الحص. "بعض التعيينات لم تكن موفقة تماماً" ("لنهار" 15 شباط 1999). حتى أن هذه المشكلة جعلته يطرح فكرة التنحي على رئيس الجمهورية الذي لم يقبلها (ص25) "في نهاية التحليل يمكن القول إن عملية الإصلاح الإداري اصطدمت بحواجز سياسية عززت الحكومة عن تخطيها. وإن الواقع السياسي السائد لم يهضم عملية الإصلاح" (ص97)

7- الحرص على صون الحريات العامة. بما فيها حرية التطاهر. "فلا يكاد يمر يوم من أيام الأربعاء. وهو يوم انعقاد مجلس الوزراء. من دون أن يكون هناك تطاهرة بالقرب من مقرّ مجلس الوزراء. في شأن من

والسندات . وعقد مؤتمر لرحال الأعمال المعتربين في حزيران 2000 (224)

(كذلك لم تحقق هذه الإنجازات أهدافها.. بسبب معوقاتها الكثيرة والمتمحورة حول ثلاثة كبرى: استمرار الاحتلال الاسرائيلي وعمليات مقاومته. استمرار الوجود العسكري السوري. استمرار حل المساء في الإدارة).

14- وضع خطة خمسية للإنماء والإعمار ذات أولويات واضحة ومبينة على مبدأ الإنماء المتوازن. أي مع مراعاة حاجات المناطق الأقل نمواً (ص 24)

15- تمكّنت الحكومة من الدفع في اتجاه عقد مؤتمر للدول المانحة إثر تحرير الجنوب والقاع العربي. وعقد المؤتمر في تموز 2000 على مستوى السفراء في بيروت (38 دولة وعشر منظمات وصناديق إقليمية وعدد من المنظمات المتفرعة عن الأمم المتحدة) وكذلك لم يؤدّ المؤتمر إلى أي نتائج عملية " لكننا شعرنا بتلك عواصم القرار في العالم ومماطلتها في تحديد تاريخ لانعقاد هذا المؤتمر (أي المؤتمر الذي كان سيكون على مستوى وزراء التنمية والذي اعتبر المؤتمر الذي انعقد على مستوى السفراء مؤتمراً تحضيرياً له). مما أوحى إلينا بأن ليس هناك إرادة حقيقية لدعم لبنان في الوقت الحاضر. لا بل ساورتنا ظنون بأن المجتمع الدولي يعاقبنا على المواقف الوطنية التي اتحدناها خلال مسيرة التحرير. فحملنا لواء المقاومة للاحتلال. واكتسبت حركة المقاومة في عهد حكومتنا شرعية عربية ودولية. في الوقت الذي كانت فيه عواصم القرار وبخاصة واشنطن، تصرّ على نعت المقاومة بالإرهاب" (ص 24-25)

16- المواقفة على مشروع صمان الشبحوحة بشقيه. الشق المتعلق بالصمان الصحي للمسيين.

على لبنان. كما القضايا العربية . ولا سيما منها قضية فلسطين. والقضايا الدولية. واستثمرت هذه المناسبات أيضاً لتوطيد علاقات لبنان مع الدول الصديقة وقد استقبل لبنان مسؤولين كباراً من مثل هوبير فدرين وزير خارجية فرنسا. مادلين أولبرايت وزيرة خارجية الولايات المتحدة. وحامبير سولانا المسؤول عن العلاقات الخارجية في الاتحاد الأوروبي. والرئيس حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية. والأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي عهد المملكة العربية السعودية واستضاف لبنان مؤتمراً استثنائياً لوزراء الخارجية العرب صدر عنه موقف تاريخي إثر الاعتداء الاسرائيلي على النوى التحتية في لبنان شباط 2000 (ص 22-23)

(في مداولات هذا المؤتمر تميّز موقف وزير خارجية مصر عمرو موسى الداعي لاستقلال وسيادة لبنان وحروج القوات عبر اللبنانية من أراضيه. الأمر الذي أثار حفيظة وزير خارجية سورية فاروق الشرع)

11- "كان للحكم والحكومة موقف مسؤول من تحرير بلدة أربون ومطقة جزير فكانت شخصياً ورئيس الجمهورية العماد لحود أول الوافدين إليهما" (ص 23)

12- إعادة النظر في قانون الاثراء غير المشروع، وإدخاله على مجلس النواب وتصديقه بعد إدخال تعديلات طفيفة على المشروع ووضع هذا القانون للمرة الأولى موضع التطبيق العملي. فطُلب من جميع المسؤولين في الحكم التصريح عن أموالهم المبقولة وغير المنقولة (ص 23).

(لم يكن لهذا "التطبيق" أي أثر عملي. ولم تتحرّك أي جهة لتطبيقه. ولم يشعر أي مواطن بأن ثمة ما تعيّر)

13- لتعزيز المناخ الاستثماري، وصُغت بصوص تشريعية لتنظيم العمليات والمعاملات والأوراق



«الترويكا»

والمجتمع بات، تحت ثقل أداء الحكم والنظام، يئنّ من المشكلة الطائفية أكثر من السابق. وإذا كان الأمر غير ذلك، فلماذا، برأي هؤلاء المعارضين، تقوم قيادة أهل الحكم والنظام، حلفاء سورية، فيروجون «بهدّون» بالعواقب الوخيمة والعودة إلى الاقتتال الطائفي لهشاشة الوضع المجتمعي (وبعضهم يلمّح إلى إمكانية انفراط عقد الجيش نفسه متناسين «إنجازهم» في إعادة بنائه) في كل مرة تُطرح فيه مسألة انسحاب الجيش السوري؟!.

«الترويكا»

هي «ترويكا الحكم» أو «ثلاثية الحكم» المشكلة

والشئ المتعلق بمعاش النقاعد بدلاً لتعويض نهاية الخدمة (مر25).

17- انتخابات نيابية (2000) «شهد الفاصي والداني، حتى الدين لم يحالمهم الحظ فيها. بأن عملية الاقتراع فيها حرة ونزيهة (...) وكان سقوطي في هذه الانتخابات، ومعني ثلاثة من أعضاء الحكومة شاهداً على أن عملية الاقتراع لم تتدخل فيها الحكومة، خلافاً لما كان يجري في أكثر الحالات في الماضي» (مر25)

18- «أخيراً لا أخيراً، فإن أعظم إنجاز حققه لبنان في عهد حكومتنا، ولا أقول بفضلها، هو تحرير الجنوب والبقاع الغربي من احتلال اسرائيلي غاشم استمر 22 عاماً... تحت وطأة ضربات المقاومة الباسلة. ولم يبقَ تحت الاحتلال سوى مزارع شبعا وثلاث نقاط على الخط الأزرق الذي رسمته الأمم المتحدة على الحدود مع فلسطين المحتلة، تحفظ لبنان حيالها في حينه. كان الإنجاز عظيمًا من حيث ان الانتصار كان على أعنى قوة في الشرق الأوسط، حققه المقاوم اللبناني» (مر26)

والإنجاز الآخر، الذي نعتنه الرئيس الحص «بالإنجاز العظيم»، هو إعادة دمج ألوية الجيش اللبناني على يد قائده العماد إميل لحود والذي فتح أمامه تبوّه سدة رئاسة الجمهورية، لكن المعارضين للطائف من أساسه، والمعارضين له على أساس أنه لم يُطبّق ولا زال غير مطبّق وأنه انتُهِك ولا زال يُنتهك فقالوا منذ بدأ الدمج مع بداية الطائف، ولا زالوا يقولون في العهد الحالي الذي أسس الحص أول حكوماته، إن ما تمّ من عملية إعادة بناء الجيش، أي دمج الألوية، لم يتعدّ عملية «الإلصاق الكمي» الخالية من أي معالجة حقيقية أو أي عمق مجتمعي على صعيد مشكلة الطائفية، فالجيش ليس جزيرة منعزلة عن المجتمع،

حقيقية بينهم، بمعنى المصالحة التي تأتي لمصلحة أداء الحكم ومصلحة دولة القانون والمؤسسات؟ ستأتي الأيام، لا ريب، بالجواب المدعوم بالشواهد والوثائق

كما تبقى ملاحظة ومعها سؤال تلاشت الترويكات مع حكومة الحصر لوثوق علاقة الحكم بيه وبين رئيس الجمهورية العماد إميل لحود. لكن لماذا عاشت كل هذه المدة، أي منذ قيام دولة الطائف، لم تتم معالحتها بصورة صحيحة وراسخة، لا فقط عبر مصالحات "شخصية وظرفية وموقفة"، ولماذا تبقى مسيطرة فوق رؤوس اللبنانيين وحاضرة لأن تطل برأسها من حديد في كل لحظة، كما حدث في الأشهر الأولى من ولاية حكومة الحريري (الرابعة)؟!

الدين لا يريدون أن يشيروا إلى الدور السوري في هذه اللعبة، لعبة الترويكات القادرة على عرقلة كل إنجاز، يقولون، والقول بمودحه ما حاء على لسان تمام سلام (نحل الزعيم البيروتي صائب سلام، والذي حसर في انتخابات 2000) لـ "نهار الشباب" حيث ورد (العدد 429، 24 تموز 2001، ص 31).

"عندما تسأل النائب (السابق) تمام سلام كيف تحدثت عن سيادة لسان، حين يرى أن أي خلاف بين الرؤساء الثلاثة يوجب تدخلاً من نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام أو الوزير فاروق الشرع؟ تسمع الإجابة التالية "أليس الرؤساء الثلاثة هم الذين يحكمون البلد، وهم قمة السياسة في لبنان! فإذا كانت هذه الأطراف لا تدرك أهمية تصميمها وتوحيد موقفها، فما دنب السوري؟ (..) وأنساءل من يمنع هؤلاء الثلاثة من الاتفاق؟ أين ضميرهم الوطني؟ وأين شعورهم بالمسؤولية؟ وعلام يحتلصون ويمترقون؟"

هكذا، وبكل هذه السطاسة يرون (حلفاء سورية والطلالون الحلف معها و.. الحائسون) إلى مسألة

من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء أنيبا على ذكرها عدة مرات منذ العام 1992، كانت تقوى وتحف ولكنها لم تغب أبداً، فكانت الداء الأخطر في أداء الحكم، والمسبب الأكبر للأزمات ذلك أن هذه البدعة (ترويكات الحكم) شكّلت صيغة مشاركة عملية في قرار الحكم بين الرؤساء الثلاثة، متخذة شكل "محاصصة بين أركان الحكم الثلاثة" ولمصلحة أشخاصهم، وذلك في مختلف المجالات في التعيينات الإدارية، في توزيع التراخيص، وأحياناً التشريع وكان منها توزيع تراخيص وسائل الإعلام المرئي والمسموع "وبعض هذه الأعمال يقع تحت طائلة قانون الإثراء غير المشروع، بما يبطوي عليه من نصرت في المصالح" (د. سليم الحص "لتحقيقه والتاريخ"، ص 15).

هذه البدعة، الترويكات، "قضيا عليها، يقول د. سليم الحص (المرجع المذكور، ص 15)، إلى غير رجعة وقد كانت ظاهرة لا دستورية ولا ديمقراطية، فضلاً عن أنها مسحت الحكم إلى معادلة للتفاسم والمحاصصة، كانت لا دستورية، لأن الدستور يقضي بالفصل بين السلطات، ولا سيّما السلطة الإحصائية والسلطة التشريعية، فيما بدعة ترويكات الحكم أسفرت عن تداخل وتشابك بين السلطات وكانت لا ديمقراطية، لأن أركان الحكم احتصروا المؤسسات في أشخاصهم وكانت حائلاً دون الإصلاح السياسي، ومن ثم الإصلاح الإداري، فهم لا يستقيمان إلا في كيف دولة القانون والمؤسسات"

ويبقى السؤال: "المصالحات" السورية التي كانت كل مصالحة منها تعقب كل خلاف بين الرؤساء الثلاثة لماذا لم تتمكّن، والدور السوري في لبنان بات متمكناً من كل شيء وقادراً على كل شيء خاصة إزاء حلفائه أهل الحكم من إجراء مصالحة نهائية وطنية



فؤاد السنيورة

القاضي مبرحني، عدم صلاحية القضاء العدلي للنظر في الدعوى المقامة ضد السنيورة من النيابة العامة وكان في تعليل القرار أن الفعل الذي تنسبه النيابة العامة إلى السنيورة يتصل مباشرة بممارسة وزير المال لمهامه السياسية والوزارية، وهذا يعني أن السبيل الوحيد لمتابعة هذه القضية سيكون من خلال المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء (سليم الحص، "للمحكمة والتاريخ"، ص 100-101).

قضية أخرى شغلت الرأي العام: توقيف النائب حبيب حكيم (31 كانون الثاني 2000) على ذمة التحقيق بجرم إهدار أموال عامة وتحريض على تزوير مستند رسمي بعدما رفع مجلس النواب الحصانة عنه في 7 كانون الأول 1999. وطلب النائب العام المالي خليل رخال الادعاء على حكيم والوزير (السابق) فؤاد السنيورة في ملف محرقه برج حمود، وفي 4 أيار 2000 أخلّي سبيل حكيم بكفالة 20 مليون ليرة، وفي تشرين الثاني

النرويجا، وكأنها تدور فصولاً في حقل لا علاقه له بالحياة السياسية في لبنان. وكان هناك حياة سياسية لبنانية، أو كأن هناك نفوذ سورية، قائم وثابت ومُدرَك ومحسوس وتناوله بالبرهان القاضي والداني، سيطر على كل أمر في البلاد لكنه أعفى النرويجا من هذه السيطرة!!

توقيف الوزير السابق شاهي برصوميان والتحقيق مع الوزير فؤاد السنيورة

في غمرة حديث الإصلاح الإداري واجتماعات مجلس الوزراء واللجان المختصة، أوقف في 4 آذار 1999، الوزير السابق شاهي برصوميان قيد التحقيق وقبل إدانته في مخالفة تتعلق بصعقات نفط وهي المرة الأولى التي يتم بها توقيف وزير سابق قيد التحقيق في أعمال قام بها خلال وجوده في الحكومة. وبقي برصوميان في السجن أكثر من تسعة أشهر قبل أن يصدر القرار الظني في حقه، وبعده أخلّي سبيله بكفالة مالية. وقبل أن تحسم قضيته.

وقبل قضية برصوميان قُتحت قضية الوزير في الحكومة السابقة فؤاد السنيورة، وذلك عندما كشف وزير الداخلية والشؤون البلدية ميثال المرفي 18 شباط 1999، النقب عن قضية مالية طالت مبلغ 51 مليون دولار دفت تعويضاً لشركة إبطالية عن محرقه نفايات قال إنها غير موجودة "فكانت هذه الشرارة الأولى لإطلاق قضية في وجه وزير الدولة للشؤون المالية في الحكومة السابقة فؤاد السنيورة، والتي شرع القضاء بالتحقيق في شأنها، وقد شرح السنيورة موقفه من هذه العملية مؤكداً أن التسوية تمت بناء على قرار من مجلس الوزراء، وكان هو المعارض الوحيد في مجلس الوزراء على هذا القرار. ولكن النيابة العامة أصرت على تحميله المسؤولية، وفي 16 تشرين الثاني 2000، وبعد طول تحقيق، أعلنت الهيئة العامة لمحكمة التمييز برئاسة

أثار في صور



طُوي ملف السنيورة كما سبق ذكره.

قضية سرقة الآثار

نسارع، هنا، إلى القول إن الصحافة، التي تابعت هذه القضية، سمّت أسماء، منها لمتمولين وسباسبين، ولمّحت أو غفلت عن أخرى. لكن الغريب أن "بعض" هذه الصحافة نسج أخباراً حول هذه القضية طالت رجلاً، هو رجل الأعمال اللبناني الكبير روبير معوض، اضطرت رئيس الحكومة نفسه سليم الحص إلى الاتصال بالرجل "في ما يشبه الاعتذار" (وفق ما جاء في بعض التعليقات) لثبوت براءته والتعامل عليه، ورتما لمقاصد "النمويه على الفاعل الحقيقي". يقول الرئيس الحص ("للعقيدة والتاريخ"، ص 103).

"وصدرت أخبار في الصحف تسيء إلى رجل الأعمال الكبير روبير معوض الذي كان قد اشترى قصر هنري فرعون في بيروت بما فيه من ثروة أثرية، من خارج لبنان وداخله، فنشرت بعض الصحف أخباراً تشكّك في كيفية حصوله على هذه المقتنيات، مما أثار حميظته، الأمر الذي اضطرني إلى استدعاء ممثله في لبنان وتحميله رسالة شفوية إلى السيد روبير مهيباً به تجاوز ما حصل، خصوصاً أن كلاماً تناهى إليّ عن لسانه يفيد أنه قرّر تصفية مشاريعه في لبنان والامتناع عن القيام بأي استثمارات جديدة في البلد. وقد زارني روبير معوض في مكنتي في السرايا الحكومية في 5 نيسان 1999، فجلوت الأمر معه".

طالت التحقيقات (التي بدأتها حكومة الحص بعد أيام من تشكيلها) حول قضايا الإهدار والفساد والاحتلاس في إدارات الدولة ومؤسساتها ملف الآثار بدءاً من 12 آذار 1999، وطُلب من مكتب مكافحة الجرائم المالية الانتقال إلى الأماكن الأثرية (في بيروت وصور وجبيل) لإجراء تحقيق ميداني؛ ونقذ أعمال دهم واسعة، طالت في ما طالت منازل بعضها لذوي الشأن الرفيع والمرتبة السياسية، وأدت إلى مصادرة أكثر من 1500 قطعة أثرية تعود إلى مئات وألوف السنين.

غارات اسرائيلية تقصف البنى التحتية (حزيران 1999)

الوضع في الجنوب على حاله؛ عدوان اسرائيلي مستمر، عمليات مستمرة للمقاومة وردود اسرائيلية انتقامية ليس ضد المقاومة فحسب بل ضد الشعب ومقومات صموده وحياته، أي البنى التحتية لاقتصاده. ففي مساء 24 حزيران 1999، أغار الطيران الحربي الإسرائيلي، ولمدة ثلاث ساعات، ودمّر محطة تحويل الكهرباء في الجمهور والجسور التي تربط بيروت



ضرب الجسور ومحطات توليد الكهرباء





استهداف البنى التحتية

حملة ترعات للدولة أجراها المواطنون. وكانت الحصيـلة النهائية لها والمقدمة للدولة تربو على 40 مليار ليرة.

موقف من الغارة ثابت على لسان رئيس الحكومة ولا سابقة له على لسان رئيس الجمهورية
تلقى رئيس الجمهورية العماد إميل لحود اتصالاً تضامنياً من الرئيس السوري حافظ الأسد. وبعد أن أجرى رئيس الحكومة وزير الخارجية سليم الحص عدداً من الاتصالات (برئيس وزراء فرنسا ليونيل جوسبان، واستقباله للسفير الأميركي في بيروت دفيد سانرفيلد، وكذلك السفير الفرنسي دانيال جوانوا). وبعد عقد جلسة استثنائية لمجلس الوزراء، عقد الرئيس الحص مؤتمراً صحافياً. أعاد فيه تأكيد موقف

بالجنوب وتربط بين مناطق الجنوب، وقصف محطة بصاليم لتحويل الكهرباء. وضرب أهدافاً هي بعلبك (مواقع لحزب الله). فكانت خسائر بشرية ومادية فادحة، خاصة وأن هذه الضربة جاءت على أبواب الصيف الذي كان من المنتظر أن يتحرّك أثناءه موسم الاصطياف (الحصيلة 8 قتلى و62 جريحاً). وخسائر مادية قُدرت بمئات ملايين الدولارات). وقال ناطق عسكري اسرائيلي بأن الغارات جاءت رداً على استهداف منطقة الجليل وكريات شمونة لدفعات من صواريخ الكاتيوشا.

اتصل الأمير الوليد بن طلال (حفيد رياض الصلح، والدته السيدة منى الصلح) بالمسؤولين اللبنانيين وأبلغهم استعداداه للتبرّع بتكاليف بناء محولات كهربائية بديلة. فكانت هذه المبادرة الطيبة فاتحة



الجيش وإعادة اعمار شركة الكهرباء

اعتداء). بالطبع نحن لا نحتد أي عمليات خارج الحدود...“

وبعد ثلاثة أيام من الغارة، نقلت “النهار” (عدد 27 حزيران 1999)، وعلى لسان رئيس الجمهورية العماد إميل لحود كلاماً قال فيه: “إن المقاومة لن تتخلى. بدعم كامل ومطلق من الحكومة اللبنانية. عن سلاح الكاتيوشا في عمق الأراضي الفلسطينية المحتلة ما دامت إسرائيل تقصف المدنيين اللبنانيين في بيوتهم (...) إن إسرائيلياً سيكون في مقابل لبناني يُقتل في كل مرة يضرب الإسرائيليون المدنيين اللبنانيين الأمنيين“. وقد لاحظ المراقبون، وكتبوا، أنها المرة الأولى في لبنان التي يتخطى فيها رئيس الجمهورية رئيس الحكومة في موقفه الداعم لقضية تتعلق بالمقاومة، رأس حربة قضية الصراع العربي - الإسرائيلي. خاصة وأن رئيس الحكومة كان قد قال قبل يوم واحد إنه “لا يحدّ العمليات خارج الحدود اللبنانية“. وبعدها، أصبح يُطلق على رئيس الجمهورية العماد إميل لحود لقب “المقاوم الأول“.

(في ما يخص الشكوى اللبنانية لدى مجلس الأمن ولجنة تفاهم نيسان والمواقف منها، راجع باب “الجنوب“).



من نتائج الغارة الاسرائيلية

الحكومة الثابت: “دعوني أشدد على أن لا شيء يمكن أن يخفّف من عزمنا على صعيد السياسة الوطنية. سنستمر في المطالبة بتنفيذ القرار 425 الذي دعا إسرائيل منذ 21 عاماً إلى سحب كل قواتها المحتلة من أراضينا فوراً وبدون قيد أو شرط حتى الحدود المعترف بها دولياً. نحن ملتزمون، بشكل قاطع، تلازم المسارين اللبناني والسوري في عملية السلام، وخصوصاً أن مصالحنا القومية تفرض ذلك. وسنستمر في دعمنا السياسي والمعنوي لأعمال المقاومة، ما دام هناك جزء من الأراضي اللبنانية تحت الاحتلال. وسنظل نحترم بشكل كلي تفاهم نيسان 1996 (أسفر عن مجموعة مراقبة انفق عليها في أعقاب “مذبحة قانا“ ورمت إلى حماية المدنيين من أي



بيل كلينتون



دفيد ساترفيلد

- إن لبنان على استعداد. إسوة بسائر العرب. لإجراء محادثات مع إسرائيل توصلاً إلى سلام عادل ودائم - وإن لبنان. في حال استئناف المحادثات مع إسرائيل. سيصرّ على أن يشمل جدول أعمال المفاوضات مسائل حفظ حق لبنان في مياهه. وحقه في التعويض عن الخسائر والأضرار التي مُني بها جراء العدوان الاسرائيلي منذ 1978. وحق اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان في العودة إلى ديارهم. والمطالبة بالإفراج عن المعتقلين اللبنانيين في السجون الاسرائيلية

وما هي إلا أسابيع حتى أعلن في واشنطن ودمشق وتل أبيب أن لقاء سيتم بين وزير الخارجية السوري فاروق الشرع ورئيس وزراء إسرائيل إيهودا باراك برعاية الرئيس الأميركي بيل كلينتون وذلك في البيت الأبيض في 15 كانون الأول 1999 لافتتاح المحادثات. وبوجود

موقف لبنان من عملية السلام في المنطقة

في 2 آب 1999، زار دمشق وفد دبلوماسي لبناني (ظافر الحسن الأمين العام لوزارة الخارجية. وحيى المحمصاني المستشار الدبلوماسي لرئاسة الوزراء) بعد اتصال كان أجراه الرئيس الحص بوزير الخارجية السوري فاروق الشرع. ويهدف التأكيد على ثوابت الموقف اللبناني من مفاوضات السلام في المنطقة الإصرار على تطبيق القرار 425 لتحرير الجنوب. ورفض مبدأ التفاوض على تطبيق هذا القرار من دون قيد أو شرط. وبالتالي يكون لبنان غير معني مباشرة بالقرار 242 و 338 أو بمبدأ الأرض مقابل السلام.

إن ما صرّح به الوفد اللبناني في دمشق أو في بيروت، ونقلته وسائل الإعلام. وأكّده الرئيس الحص (في كتابه "للحقيقة والتاريخ"، ص 168-169) دار حول النقطتين الأساسيتين التاليتين:



قضية التنصّت على الهاتف

وراء اقتراح النواب يكمن في الحاجة إلى منع الأجهزة الأمنية من تخطي القوانين بذريعة الحفاظ على الأمن القومي، أو حماية النظام من أعدائه. وكانت وصلت إلى مرفأ بيروت (في آب 1999) "أجهزة تنصّت متطورة. طلبتها إحدى شركتي الهاتف الخلوي بهدف استخدامهما من قبل الدولة لمراقبة الهواتف الخلوية. والمؤكد أن ازدياد أعداد الخلويات إلى أكثر من نصف مليون هاتف... وإقبال السياسيين على استخدامهما تهرباً من مراقبة الهاتف الثابت. شجعا المسؤولين على الاهتمام بتوسيع عمليات التنصّت بحيث تشمل الهاتف الخلوي أيضاً" (سليم نصار "الحياة" 2 تشرين الأول

(1999)

وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت على مقربة من مكان الاجتماع للتدخل عند الاقتضاء.

وقبل يوم واحد من اجتماع افتتاح المحادثات في البيت الأبيض، طلب الرئيس الحص من الوزير ميشال المر أن يتّراس الأخبّر وفد لبنان إلى هذه المحادثات إذا ما أسفرت عن استئناف لها على المسار اللبناني. وقبل الوزير المر أن يكون رئيساً لوفد لبنان المفاوض، عازياً ذلك إلى كونه وزيراً للخارجية بالوكالة في حال غياب رئيس الحكومة وزير الخارجية (الرئيس الحص يقول في كتابه المذكور، ص 169، أنه أبى أن يتّراس هو الوفد لعدم رغبته مجالسة باراك ومصافحته).

وعُقد اجتماع افتتاح المحادثات في البيت الأبيض برعاية كلينتون وفي موعده المحدد (15 كانون الأول 1999). لكن سرعان ما توقفت محادثات الشرع - باراك بعد الافتتاح. ولم تستأنف المحادثات اللبنانية الإسرائيلية في مؤتمر واضح على "تلازم المسارين" السوري واللبناني الذي تزخّم الحديث عنه في دمشق وبيروت عند كل إشارة إلى عملية السلام في المنطقة

قضية التنصّت على الهاتف

في أيلول 1999، أثار أعضاء اللجان النيابية المشتركة موضوع تنصّت الأجهزة الأمنية - وسواها - على هواتف السياسيين وغيرهم. خصوصاً بعد دخول رئيس الحكومة سليم الحص ووزير الداخلية ميشال المر في نقاش علني استدعى مشاركة الأجهزة الأمنية التي أقرّت بوجود تنصّت على الهاتف الثابت. ومع اعتراف الوزراء والنواب وقادة الأجهزة الأمنية بحصول المراقبة، اقترحت اللجان النيابية صوغ قانون يضع ضوابط لعملية التنصّت المشروع حسب الطرق المطبّقة في الولايات المتحدة وأوروبا. والهدف من

طرابلسي وعدد من المديرين العامين والمسؤولين في الوزارات . وعن الحانب السوري، إلى رئيس الوزراء محمود الرعي. الوزراء المعينون وبعد أن ألقى كل من رئيسي الوزراء كلمة، عرض كل وزير الموضوع المتعلق بوزارته، ونتائج أعمال اللجان المشتركة التي بحثت في هذه المواضيع. ثم قدّم الأمير العام للمجلس الأعلى اللبناني السوري بصري خوري مداخلة، فأطلع المجتمعين على تقرير الأمانة العامة للمجلس الأعلى، عارضاً ما تمّ تنفيذه من بنود الاتفاقات السابقة، وما لا يزال قيد التنفيذ واختتمت الهيئة أعمالها: في اليوم التالي، بتوقيع وريي السباحة في البلدين اتفاقاً سياحياً، ووزيري الزراعة اتفاقاً بتصمر أسس تحديد تبادل المنتوجات الزراعية وقد سجّل المحضر المشترك ارتياح الهيئة لقيام السلطات المختصة في البلدين، بإبرام وتصديق عدد من الاتفاقيات في مجال التعليم، وتحتب الأزواج الضريبي وتشجيع الاستثمار وأوصت الهيئة بمناعة الإجراءات لتوقيع اتفاقية إنشاء المكاتب الحدودية المشتركة واتفاقية البيئة، وتوّحت اجتماعات الهيئة بلقاء مطوّل مع الرئيس حافظ الأسد

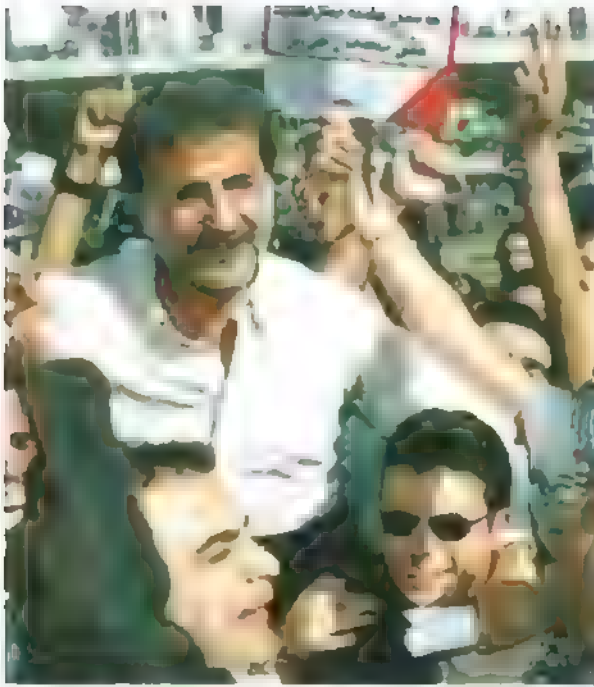
هذا على صعيد "الاتفاقات" الرسمية بين البلدين، وصعيد "الأخبار" الرسمية في البلدين، أما على صعيد الحدود الاقتصادية والاجتماعية من هذه الاتفاقات، فالوقائع (منها ما عرفته البلاد من تحركات للمزارعين اللبنانيين ..) والدراسات جاءت لتؤكد أن هذه الجدوى ذهبت، وداهية، أقله في المدى الحالي، في الاتجاه الأحمدي. اتجاه الجانب السوري (حبر، من مئات أخبار تلك الحدود الأحمدي الجاب، أوردته "النهار" في مطلع صيف 2001، أن موقعاً لورارة السباحة اللبنانية على الإنترنت يدعو إلى زيارة بعلبك "في سورية".)

يعود عهد اللبنانيين بقضية التنصّت على الهواتف إلى أيام الرئيس فؤاد شهاب و"المكتب الثاني" (محابرات الحيش) لم يتدخل شهاب لمنع التنصّت على السياسيين والصحافيين وزعماء أحزاب المعارضة، وحجته بذلك حاجة الدول لدرء الأخطار الخارجية، وأن التنصّت ساعد صباط "الشعبة الثانية" على رصد نشاطات أركان الحزب السوري القومي واكتشاف خيوط الانقلاب

بعد سقوط الشهابية، قام رئيس الحكومة (في بداية عهد الرئيس سليمان فريحة) صائب سلام بتفقد غرفة التنصّت برفقه رجال الصحافة، وأعلن أمامهم تعطيل كل الأجهزة المستخدمة لتسجيل المكالمات السرية ثم أتبع هذا القرار بمعاقبة كبار ضباط المكتب الثاني بإبعدهم إلى سمارات نائية، لأنهم، في رأيه، استغلوا موضوع الأمن الداخلي لمحاربة المعارضة وإضعاف الحريات السياسية استؤبمت عملية التنصّت على قادة المقاومة الفلسطينية بعد صدام الحيش مع مسلّحي المحيّمات عام 1973، فشل الحيش في ضبط العمليات المسلحة وعزت قيادة الأركان هذا الفشل إلى تردّد المسؤولين السياسيين، وإلى تجميد عمل المراقبة

هيئة التنسيق اللبنانية - السورية

"هيئة المتابعة والتنسيق"، بترأسها رئيس الوزراء في لبنان وسورية، عقدت اجتماعها في مقر رئاسة الوزراء السورية في دمشق في 11 أيلول 1999، وحضره عن الحزب اللبناني، إلى الرئيس الحص، الوزراء محمد يوسف بوضون، عصام نعمن، كرم كرم، ناصر انسعيد، سليمان فرنحية، نقيب ميقاتي، غازي زعتر، ميشال موسى، جورج قرقم، أرتيو باراريان، سليمان



تضامناً مع مارسيل خليفة

يريدونني بينهم يا أبي. يعتدون عليّ ويرمونني بالحصى والكلام. يريدونني أن أموت لكي يمدحوني. هم أوصدوا باب بيتك دوني. وهم طردوني من الحقل. هم سمّموا عني يا أبي. وهم حطّموا لعبي يا أبي. حين مرّ النسيم ولاعب شعري غاروا وثاروا عليّ وثاروا عليك. فماذا صنعتُ لهم يا أبي؟ الفراشات حطّت على كتفي. ومالت عليّ السنابل. والطير حطت على راحتي. فماذا فعلتُ أنا يا أبي. ولماذا أنا؟ أنت سمّيتني يوسف. وهم أوقعوني في الحب. واتهموا الذئب؟ والذئب أرحم من إخواني. أبت! هل جئتُ على أحد عندما قلت إنني رأيت أحد عشر كوكباً. والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين.

الدين. من اللبنانيين. لم يكونوا قد اطلعوا على القصيدة. جاء القرار الظني وأثار حشريتهم في الاطلاع عليها. ولم يكن الأمر يحتاج كثير ذكاء ولا كبير عناء حتى يكتشف الجميع أن الأمر بعيد كل البعد عن الدين. وأنه في صلب "السياسة" (السياسة

قضية الفنان مارسيل خليفة

كان لافتاً جداً أنه في ثاني يوم لبدء السنة القضائية في لبنان، أصدر قاضي التحقيق الأول في بيروت عبد الرحمن شهاب (في 2 تشرين الأول 1999) قراراً ظلياً بحق الفنان مارسيل خليفة طلب فيه عقوبة السجن له من سنة أشهر إلى ثلاث سنوات لإقدامه "على تحقير الشعائر الدينية بإدخال آية من القرآن الكريم في سورة يوسف ملحنه ومثولة على أنعام موسيقية". وأحال القاضي شهاب الفنان خليفة على الحاكم المنفرد الجزائي في بيروت للمحاكمة.

اللافت والداعي إلى الاستعراب أن قضية الفنان خليفة كانت معلّقة منذ سنوات. وأن القاضي عبد الرحمن شهاب كان عُيّن في منصبه قبل أقل من 24 ساعة من إصداره القرار الظني. وأن هذا القرار هو إجراء روتيني في أي دعوى ولا يعتبر إدانة على الإطلاق. وأن القاضي الذي كان يستجوب خليفة ويتولى ملفه منذ أربع سنوات هو سعيد ميرزا. وأن الحكومة السابقة (حكومة الحريري) كانت أسقطت الدعوى. وأن رجال دين مسلمين كثيراً أعجبوا بنص القصيدة الذي كتبه الشاعر محمود درويش "أنا يوسف يا أبي". وأن الفنان مارسيل خليفة أكثر الفنانين العرب حضوراً في الوجدان العربي لما غناه للجنوب وقضيته ولفلسطين وقضيته فاكتمسب إعجاباً جماهيرياً قلّ نظيره "من المحيط إلى الخليج". وكان آخر نشاط له، في المساء الفائت لصعود القرار الظني به، في بلدة تبنين الجنوبية حيث أحيّا حفلة حضرها نحو خمسة آلاف شخص في مقدمهم رئيس مجلس النواب نبيه بري.

أما نصّ القصيدة (المحمود درويش) الذي اتهم خليفة أنه لحن آية قرآنية وردت في آخرها. فهو: "أنا يوسف يا أبي. يا أبي. إخواني لا يحبونني. لا



العلامة السيد محمد حسين فضل الله

الإسلام سمح، والهدف من إنشاء قصيدة محمود درويش، كما أشعار حافظ الشيرازي، ليس المسمّ بالمحرمات وترتيل الآيات، فإننا موقنون أن سماحة مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ محمد رشيد قباني ودار الفتوى يقفان عند الأعمال بالنيات (...) أتمنى عليه إعادة النظر في ما حدث، وهو حتى الآن قرار ظن وصدر في حق لبنان، كل لبنان".

- العلامة السيد محمد حسين فضل الله قال: "...إننا لا نجد إساءة في تصميم القصيدة التي تعبّر عن مضمون إنساني يتعلّق بقضايا الإنسان المفقور الذي يمثّله نموذج النبي يوسف (عليه السلام)، آية قرآنية، ولا نجد أن تلحين القصيدة يمس القرآن أو يسوّء إليه..."

- السيد هاني محصر استغرب القرار وقال "علينا كرجال دين ألا نوقف عملنا وفكرنا على إيقاع السحال السياسي (...) إن خليفة لم يرتكب ما يمسّ بالمقدسات".

- وزير الإعلام أنور الحليل: "إن خليفة رمز وطني نفتخر به"

- النائب نجاح واكيم: "عيب على مشارف القرن الحادي والعشرين أن نعود إلى محاكم التفتيش (...) ورجال الدين مع احترامي لهم ليسوا أقرب إلى الله من الناس العاديين (...) لا درويش ولا خليفة دعوا إلى فتنة طائفية، في حين نرى رجال دين كانوا بمسكور ميليشيات وأفتوا بالقتل على الهوية"

- الحرب التقدمي الاشتراكي: "إن الطعنة السامة التي وُجّهت إلى خليفة، من تحت عباءة القضاء، هي طعنة في صدر الحريات والديمقراطية هي كل الميادين ودليل إضافي إلى التحجّر السلطوي والإفلاس السياسي (...) إن مثل هذه الممارسات تهدد الوفاق وتهدم البقية القليلة الباقية من حرية الرأي والتعبير.

العربية). وأن خطيئة درويش وخليفة أنهما أصابا عين الديك من هذه السياسة: ما فعله ويفعله الأشقاء بـ "يوسف الجميل"، "فلسطين الجميلة"، "لبنان الجميل"، "الجنوب الجميل".

موجة عارمة من السخط على القرار الظني ودعماً لخليفة اجتاحت الأوساط الثقافية والشعبية، واشترك فيها سياسيون وحتى رجال دين (وحده مفتي الجمهورية الشيخ محمد رشيد قباني، ودار الفتوى اشتكت من موقفهم أنهم كانوا يقفون وراء القرار الظني، وربما أكثر من ذلك أنهم هم فريق الإدعاء!!). - رئيس مجلس النواب نبيه بري: "لأننا نحترم القضاء فحن على يقين أنه سيبرئ مارسيل خليفة. ولأن

وبدأ الحكم (5 صفحات بحط اليد) بذكر أساس الدعوى. فقال إنها أثبتت حين وجهت المديرية العامة للأمر العام في 29 آب 1996 كتاباً إلى النيابة العامة الاستئنافية في بيروت يمسد "أن الغضب ساد أوساطاً إسلامية في طرابلس بعدما اعتبرت أن تلحين الآيات القرآنية وتلاوتها على أنغام الموسيقى محرم شرعاً ويرفضه جميع المسلمين".

مسألة توظيف الفلسطينيين

من أكثر المسائل التي ظلت تثير المخاوف حتى منذ قبل اندلاع الحرب اللبنانية رغم استمرار تأكيد رفض اللبائبيين والفلسطينيين لها وقد ترحم الحديث بشأنها وازدادت المخاوف باحتمالها منذ بدء تمييز اتفاق الطائف. خاصة وأنها بدأت تُطرح مقرونه بالوضع الاقتصادي المتدهور للبنان وازدياد مديونيته ووعده الدول الماحقة بإعفاء لسان من ديونه مقابل قبوله بتوظيف الفلسطينيين الموجودين على أرضه نقطة "ساختة" في هذا الموضوع. كان من حقها ترجيح هذا الاتجاه الأميركي والدولي. رسمتها وريرة الحارحية الأميركية مادلين أولبرايت أثناء ريارتها الحاطفة لبيروت في مطلع أيلول 1999. فهي مؤتمر صحافي عقدته والرئيس الحص في بهاية محادثاتهما. سئلت أولبرايت عن صحة التقارير التي تحدثت عن خطة تقصي بتوظيف اللاجئين الفلسطينيين في لبنان. في مقال إعفاء لبنان من ديونه الدولية. فتجنت الرد المباشر وأجابت أن رئيس الوزراء (سليم الحص) أعرب لها عن رغبة الشعب اللبناني في إيجاد حل عادل لهذه القضية وأردفت القول إن موضوع اللاجئين الفلسطينيين يتعلق بمفاوضات الحل النهائي. وسيناقش في هذا الإطار فقط. على ذلك علق الرئيس الحص (في كتابه "للتحقيق والتاريخ". ص 210-

وتنذر بعواقب وحيمة ليست هي مصلحة الحوار والسلام الأهلي"

- معن بشور. رئيس المنتدى القومي العربي. دعا المفتي قسني إلى "معالجة حكيمة لهذه القضية. خصوصاً أن مقصد خليفة الصادق من أعنيته يكمن في الدماخ عن فلسطين والقدس بالذات"

5 تشرين الأول 1999. كان يوم حشد هائل في مقر نقابة الصحافة اللبنانية حول مارسيل خليفة. تقدّمه سياسيون تحاوزوا الموالاة والمعارضة. ومخرجون وممثلون وملحنون ومغنون وكتاب وصحافيون ومثقفون ومواطنون وطلاب وحزبيون. لم يأت هذا الحشد لمجرد التضامن مع خليفة بل لتحمل المسؤولية معه. فوقع أفراداه على بيان مكتوب يتبنون فيه عمل خليفة. بل يعلنون مشاركتهم فيه "شاركنا في اختيار نص الأعية المذكورة بالذات. متبنين تلحينها وأداءها". ما يعني. قانوناً. أن القرار الطي أصبح يشملهم. وكان من المرتقب أن تكرر سبحة بيانات تحمّل المسؤولية إلى جانب خليفة لتشمل عشرات آلاف الأشخاص. لو لم يصدر القضاء حكماً بتبرئة خليفة

ففي 15 كانون الأول 1999. انتصر القضاء اللبناني لنفسه. وهو الذي يحكم باسم "الشعب اللبناني". قبل أن ينتصر لمارسيل خليفة. وذلك بتجاوز الحكم على الفنان اللبناني. فاعتبر الحكم أن خليفة أشد قصيدة الشاعر محمود درويش "أنا يوسف يا أبي". المتضمنة مقطعاً من آية في "سورة يوسف" القرآنية بـ "وقال ورصانة ينمّار عن إحساس عميق بالمضمون الإنساني الذي عثرت عنه القصيدة بأداء لا يحمل أي مسّ بقديسية النص القرآني أو ما يسيء إليه أو إلى مضمونه. ولا يسمّ عن قصد الحث على الإزدراء به. لا تصريحاً ولا تلميحاً. عبر الألفاظ أو المعاني أو النغم..."



ما هو مصير اللاجئين الفلسطينيين ؟

إن هناك نحو 400 ألف لاجئ يقيمون في لبنان، أكثرهم منذ عام 1948. واللبنانيون يتلاقون والفلسطينيين على حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم. ورفض توطين هؤلاء بات أمراً وفاقياً. بعدما دخل نص به في اتفاق الطائف. ومن ثم في مقدمة الدستور اللبناني⁽¹⁾ (المراجع المذكور ص 212).

وأثناء وجود الرئيس الحص في نيويورك، رئيساً لوفد لبنان إلى الدورة العادية للجمعية العمومية للأمم المتحدة، اجتمع، في 22 أيلول 1999، إلى مساعد نائب وزيرة الخارجية الأميركية مارتن أندك الذي قال. بعد الاجتماع: "إن الرئيس الحص أثار هذا الموضوع (مسألة توطين الفلسطينيين) خلال الاجتماع. وهو يعتبره مهماً. وفي رأينا أن مسألة اللاجئين هي من ضمن

(211) "ولدى تكرارها هذا القول، بأن الأمر يتعلق بمحادثات الحل النهائي بين الفلسطينيين والإسرائيليين. توجه إلي أحد الصحفيين بالسؤال عنه. فقلت: نحن معنيون مباشرة بموضوع اللاجئين الفلسطينيين. لذلك لا يمكننا القبول بمقولة ترك هذه القضية للحل النهائي على المسار الفلسطيني". وليس من غير مغزى أن أولبرايت انتقلت على الفور، بحسب التغطية الصحافية للمؤتمر الصحافي وبحسب ما ذكره الرئيس الحص نفسه، إلى تأكيد أن محادثاتنا مع الرئيس حافظ الأسد في دمشق كانت مثمرة وبتاءة.

وفي المؤتمر الصحافي نفسه، قال الرئيس الحص: "أما في صدد مسألة اللاجئين الفلسطينيين، فنقول

المسلحون يرباطون فيها. وصادروا كميات كبيرة من الأسلحة والدخيرة وإحكام الطوق على المسلحين ومنعهم من التعلل في حروء المنطقة استعملت قوة الجيش الطوافات العسكرية وحسمت الوضع واعتقلت المطلوبين (وكان المسلحون احتطهموا الرائد ميلاد النداف والرفيق المرافق له. وقد عُثر على الرائد النداف مفتولاً) وقَرّر مجلس الوزراء. في 4 كابون الثاني 2000. إحالة القضية على المجلس العدلي

نقبت ذبول هذه الأحداث تتفاعل مدة طويلة مثيرة القلق العميق في صفوف الشعب وفي كل مكان من لبنان. ولم نسمع في التحفيف من هذا القلق البيانات الصادرة عن الهيئات الإسلامية المستنكرة والمطالبة باعتقال مرتكبي الاعتداء على الجيش وفي اليوم الأخير من هذه الأحداث (3 كابون الثاني 2000) انتقل التوتر إلى قلب العاصمة بيروت. فعلى امتداد ساعات من النهار. رُوع مسلّح فلسطيني منطقة مار الياس. وعمد إلى احتجار رهائن في مسى قريب من مقر السفارة الروسية. قبل أن تحجز عليه القوى الأمنية. بعدما تمكّن من قتر عريف في قوى الأمن الداخلي وحرر تسعة

وفي 10 تموز 2000. أصدر المحقق العدلي في حوادث الصنية القاضي حاتم ماضي قراره الاتهامي طالباً الإعدام لـ 37 شخصاً وكاشفاً عن جماعة مسلحة كان هدفها تأسيس دولة إسلامية في لبنان وطلب محاكمة 33 شخصاً وفقاً لمواد تنراوح عقوبتها بين 10 سنوات إلى ثلاث سنوات سجنًا. فيما أسقط الحق العام عن 10 أشخاص بسبب مقتلهم خلال الاشتباكات مع الجيش أبررهم قائد المجموعة بسام أحمد كنج الملقّب بأبي عائشة. وسطر القاضي مذكرات نحر دائمة لمعرفة الهويات الكاملة لـ 29 شخصاً. بينهم سعودي وكويتي.

السلام في المنطقة" (المرجع المذكور. ص 218). وفي كلمته أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة (23 أيلول 1999). شدّد الرئيس الحص على استحالة استكمال النسوية السلمية دون تمكين اللاجئين الفلسطينيين من العودة إلى أرضهم. وأعلن رفض لبنان توطين الفلسطينيين على أرضه. محدراً من أنه "في حل إقرار التوطين على الصعيد العملي. فإنه سيشتكل تهديداً لأمن منطقة الشرق الأوسط واستقرارها" (ص 219) وعاد الحص وكتر رفض لبنان للتوطين في محادثاته مع رئيس وزراء كندا حن كريتيان الذي زار لبنان في نيسان 2000. والمعروف أن كندا تولي قضية اللاجئين اهتماماً خاصاً كونها ترأس اللجنة المعنية باللاجئين في إطار المحادثات المتعددة الأطراف.

أحداث الضنية

أحداث دموية دامت أربعة أيام وواجه فيها اسلاميون متطرمون قوة من الجيش اللبناني في منطقة الضنية ابطلت شرارتها في اليوم الأخير من العام 1999 حين توخّعت قوة من الجيش لإقامة حواجز ودوريات في مناطق شمالية عدة للحفاظ على الأمن. وحصّت منطقة عاصون بقوة لتعقب مطلوبين إثنين نهمة إلقاء متفحرات على كنائس في طرابلس فنصب عدد كبير من الإسلاميين المسلّحين كميناً للقوة العسكرية. وقتلوا خمسة منها. وأسروا صديلاً وجندياً وصدر عن مديرية التوجيه في قيادة الجيش ثلاثة بيانات بالتطورات التي كانت منطقة العمليات (منطقة الصنية) مسرحاً لها. ولدى تطويق قوة الجيش لمنطقة جبال الأربعين من جهاتها الأربع. بدأت مفاوضات مع المسلّحين تطورت إلى اشتباكات عنيفة. وتمكّن الحنود من احتلال مواقع ومبارل كان



مقر الأمم المتحدة

بإتهام إسرائيل بأنها تحضّر، بانسحابها، لمجازر في الجنوب ولبنان).

رئيس الحكومة سليم الحص لَمَحَ إلى هذا التخبّط (من دون أي ذكر للموقف السوري) في معرض عتبه على رئيس الجمهورية لعدم اطلاعه على المذكرة الرئاسية لأمين عام الأمم المتحدة كوفي أنان ("لحققة والتاريخ"، ص 45-46).

"لقد أساء الرئيس لحود إلي... عندما كتب إلى أمين عام الأمم المتحدة كوفي أنان في 6 نيسان 2000 مباشرة، من دون المرور بي والتشاور معي، بصفتي رئيساً للوزراء ووزيراً للخارجية. وذلك، في موضوع إعلان

وأظهر القرار الاتهامي أن بسام كنج (أمير الجماعة) كان حصل على منحة دراسية في الولايات المتحدة (1985). واستقرّ في بوسطن. وتزوَّج من أميركية اعتنقت الدين الإسلامي. وفي 1989، توجّه وزوجته وابنته إلى باكستان. وفي 1991، عاد بعدها وحده إلى أميركا ومكث فيها حتى العام 1996 عندما عاد نهائياً إلى لبنان واستقرّ في بلدته عرفة في طرابلس مع عائلته. وأشار القرار أن بسام كنج كان على اتصال بعصابة الأنصار في مخيم عين الحلوة والتقى مراراً أميرها المدّعى عليه أبا محجن، وكان ثمة دور تنسيقي بين أبو عائشة (بسام كنج) وعصابة الأنصار في مخيم عين الحلوة بدأ أوائل 1997 بعد تنفيذ حكم الإعدام بقتله الشيخ نزار الحلبي (رئيس جمعية المشاريع الخيرية الإسلامية "الأحباش"). وأنجز أبو عائشة مهام عدة منها إحراج بعض مقاتلي العصابة من عين الحلوة ونقلهم إلى المخيم الذي أقامه في جرود الضنية صيف 1999

المذكرة الرئاسية إلى أمين عام الأمم المتحدة

منذ مطلع العام 2000، عكفت إسرائيل، وعلى لسان مسؤوليها كافة بدءاً من رئيس وزرائها باراك على تكرار وتأكيد قرارها وعزمها على الانسحاب من لبنان وفق القرار الدولي 425 الذي كان لبنان لا ينمك يطالب بتنميذه منذ 22 سنة.

وكم كانت دهشة اللبنانيين واستغرابهم (وكذلك أوساط الأمم المتحدة، الأمين العام كوفي أنان ومساعدوه ورسله إلى المنطقة) من موقف الحكم اللبناني وأشدّ المواليين له إزاء القرار الإسرائيلي بالانسحاب، فبدا هذا الموقف، وبوضوح حلي متخبطاً متلعثماً وكأنه يعمل على عرقلة الانسحاب (دمشق بدت، في الأثناء، وكأنها هوجئت بقرار الانسحاب، فردت

من أسلحتهم في المحميات كأنا نريد هذا الشيء، ونحن عاجزون عن تحقيقه”
 ” . هذه الأسئلة (في المذكرة الرئاسية) أوجت أبا نعتّم التعقيد لحول دون انسحاب إسرائيل، قالها الرئيس الحص، للحقيقة والتاريخ، ولباقه شديدة ومن موقع مسؤولية هو شريك رئيسي فيها

لكن ما لم يقله الرئيس الحص، وما يستحيل على الباحث أو المؤرخ الذي عاش الأحداث لحظة بلحظة تجاهله ضناً بالحقيقة والتاريخ أيضاً، أن “قله الفرخ” لدى أهل النظام، إذا لم يقل “الرعل” أو “الحرن”، من أنباء الانسحاب الإسرائيلي التي كانت تتأكد يوماً بعد يوم، كانت واضحة جداً وعكستها الصحافة التي ربطت، بتعليقاتها وتحليلاتها، بين الانسحاب الإسرائيلي وفقدان مبرر استمرار وجود الجيش السوري في لبنان، ما يعني نهاية للهيمنة السورية التي تعي بدورها نهاية لحلفاء سورية في لبنان، هذه “الهيمنة” لا ينفيها الرئيس الحص (في كتابه المذكور) لكنه يفسسها إلى المعارضين ولا يسمّي منهم سوى الطربك صفيّر، ومما يقوله، “إن ما يحكى عنه من تدخل سوري في القرار اللبناني لم يعبر يوماً من خلالي، بل من خلال بعض القنوات الأخرى في الدولة (.)” أما الوجود العسكري السوري في لبنان، بما يكتنسه من مسائل تتعلق بالانتشار والانسحاب، فيجب أن ينقر رهنأ بقرار تتخذه السلطة التنفيذية في لبنان، أي مجلس الوزراء، بالتفاهم مع المسؤولين السوريين” (ص 62-63).

مسألة عقوبة الإعدام

رفض الرئيس الحص التوقيع على مرسومين بتنفيذ حكم الإعدام بشخصين “لأن ذلك يتعارض مع اقتناعاتي” (“للحقيقة والتاريخ”، ص 184) أما نائب رئيس

إسرائيل عزمها على الانسحاب من لبنان وفق القرار 425، وقد عُرفت هذه الرسالة بالمدكرة الرئاسية وعندما التقيت الرئيس بعد إعلان المذكرة، أبدت عتبي على عدم التشاور معي في الموضوع؛ ولئمته إلى أن مضمون المذكرة يوحي وكأن لبنان متحفظ على تنفيذ القرار 425 من جانب إسرائيل أو كأنه لا يريد ذلك، فقد طرحت في هذه المذكرة سلسلة من الأسئلة منها: “هل تعتقدون أن طرح نعت القرار 425 من قبل إسرائيل يأتي، لحماية الشعب اللبناني المعتدى عليه أم لحماية المعتدي؟” و “فيما لو أن بعض المجموعات الفلسطينية حاولت القيام بعمليات عبر الحدود من ضمن حق العودة ولعدم وجود حلول مستقبلية لهم، هل تعتقدون أن القوات الدولية ستكون قادرة على حروب يومية صغيرة على الحدود؟” و “طالما أن هناك احتمالاً لحروب صغيرة على الحدود مصدرها مجموعات فلسطينية مسلحة قادمة من المخيمات الفلسطينية في الداخل، ألا تعتقدون أن مصلحة لبنان تفصي بقيام القوات الدولية، أولاً وقبل أي شيء آخر، بتجريد المحميات الفلسطينية من سلاحها أو بالمشاركة الميدانية في ذلك، سواء في مدن صور أو صيدا أو طرابلس أو بيروت أو بعلبك أو غيرها، قبل أن تنتشر تلك القوات على الحدود؟ وهل تقبل الأمم المتحدة شرطاً لبنانياً بعدم قبول هذا الانتشار على الحدود قبل تجريد الفلسطينيين من سلاحهم؟” “هذه الأسئلة يعتبر لبنان أن من حقوقه أن يطلب أحوة عليها من جانب الأمم المتحدة قبل أن يقرّر الخوض في تفاصيل أخرى”.

ويكمل الرئيس الحص قوله: “هذه الأسئلة أوجت أننا نعتّم التعقيد لحول دون انسحاب إسرائيلي وفق القرار 425 الذي ما فتئنا نطالب بتنفيذه منذ 22 سنة، كما أوجت الأسئلة المتعلقة بتجريد الفلسطينيين

إنسان فآله وحده يهب الحياة وآله يستردّها.
 "إنني لا أستبيح ذبح حيوان، فكيف بقتل إنسان؟
 " كثيراً ما يُقال لي إن الله حلّ في الكنب السماوية إعدام القاتل. فبأي منطق أسمح لنفسي بتحرير حكم الإعدام بمحرم؟

"الجواب هو أنني لم أحرّم تنفيذ حكم الإعدام إلا على نفسي فمع أن ذبح الحراف أيضاً حلال، فإن أكثر الناس لا يستطيعون، أو لا يحيزون لأنفسهم، ذبح خروف بأيديهم وأنا بالتوقيع على مرسوم بالإعدام أشعر وكأني في مقام الجلاد، أو دابح الحروف

"وأقول لمن يطرح هذا السؤال عليّ، إذا قيل لك أنت، وأنت المؤمن بواحد تصيد حكم الإعدام، إن أحداً من الناس محكوم بالإعدام فهل أنت على استعداد لتصيد الحكم بقطع عنقه بيدك؟ إذا كان الجواب سلباً، وهذا ما أتوقعه من أكثر الناس، فلماذا تعذر نفسك في الاستنكاف عن تنفيذ حكم إعدام بيدك، ولا تعذرني إذا استنكمت عن التوقيع على مرسوم بإعدام إنسان، ولو كان مجرماً؟

"إلى كل ذلك، فأنا أرى أن أحكام الإعدام في لبنان تُطلق انتقائياً وتنقذ انتقائياً فالدين يسائلونني عن موقعي من حكم بالإعدام، أسألهم، ألم نسمعوا عن حكم بالإعدام ثم حوّلت المحكمة الحكم إلى السجن المؤبد؟ فلماذا ينقذ حكم الإعدام بالعص ولا ينقذ بالعص الآخر؟ لماذا لا تحل عقوبة السجن المؤبد محل عقوبة الإعدام في كل الحالات؟

"ثم ألم نسمعوا بمحرمين، ارتكبوا أبشع الجرائم خلال الحرب الداخلية اللبنانية، يرتعون اليوم أحراراً طلقاء، إما لأن قانون العفو العام شملهم، أو لأنهم من ذوي الممرلة التي لا تطاولها يد القضاء، وبعضهم تسلق مراكز المسؤولية.

"ولا بد من الإشارة حتماً إلى أن أكثر من منه دولة

الوزراء ووزير الداخلية ميشال المر (الوزير المميز والأقوى في الحكم)، فقد اعتقد أنه وجد مخرجاً للمسألة بعرضه على رئيس الوزراء استعداده للتوقيع على المرسومين في حال غيابه خارج البلاد وهذا ما حصل. إذ وقع المر على المرسومين أثناء وجود الحص في الماتيكان في زيارة للحبر الأعظم وقد أثار هذا الأمر حدلاً قانونياً كان أبرزه ما أفتى به العالم القانوني والمحامي إدومور بعيم (وبشرته الصحافة، في 18 آذار 2000، وورد كذلك في كتاب سليم الحص، "للحقيقة والتاريخ"، ص 185)، وجاء فيه:

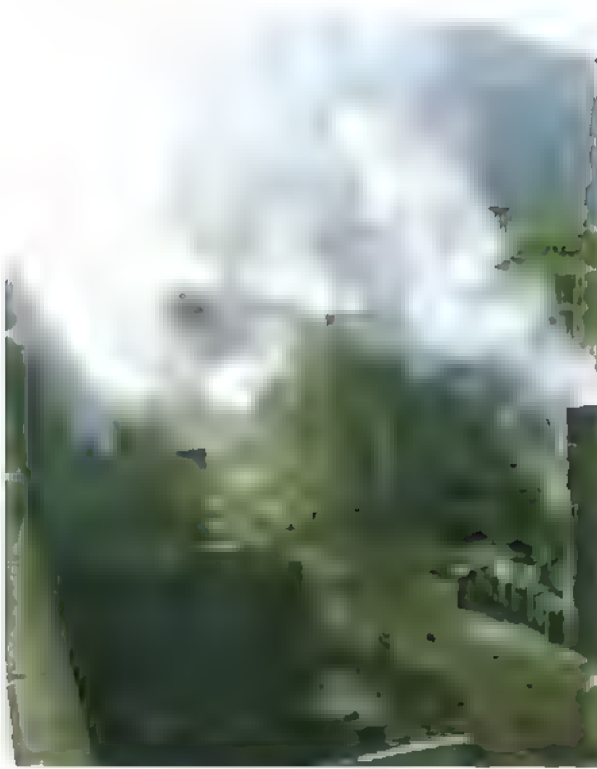
"نائب رئيس مجلس الوزراء (ميشال المر) هو مركز لم يص عليه الدستور، ولم يحدّد اختصاصاته، لذلك إذا كان نائب رئيس مجلس الوزراء محدداً بمقتضى نصوص قانونية عادية، فهذه الأخيرة لا يمكن أن يكون لها قوة بوحود النص الدستوري الذي لا يورد أي ذكر لنائب رئيس مجلس الوزراء، وعليه فإن المرسوم يكون باطلاً دستورياً وفي حال إصرار رئيس الحكومة على موقفه الرافض... لا يمكن أن يجبره أحد على توقيع المرسوم".

وقد استحاب رئيس الجمهورية لطلب الرئيس الحص (18 آذار 2000) سحب المرسومين الموقعين من نائب رئيس مجلس الوزراء كونهما يشكّلان مخالفة دستورية

وبعد انتهاء ولاية حكومة الرئيس الحص، نشرت "النهار" (16 كانون الأول 2000، وأورده الحص في كتابه "للحقيقة والتاريخ"، ص 185 - 187) مقالاً افتتاحياً للرئيس الحص حول الأسباب التي دعت إليه إلى عدم توقيع المرسومين، قال فيه:

"المسألة في نهاية التحليل هي مسألة افتناع شخصي

"إنني أعتقد أن ليس من حق الإنسان أن ينزع حياة



محطة الكهرباء بعد الغارة

لدى المسيحيين الناشطين في إطار العمل الراعي الكاثوليكي). فردّ عليهم المتمسكون بها. وجلّهم من رجال الدين المسلمين. وإسنادهم الرئيس أن "قانون الإعدام هو من القوانين التي تلاقت عليها الشرائع السماوية". والآية القرآنية الكريمة (ولكم في الفصاص حياة يا أولي الألباب) (من آخر ما نُشر في هذا الصدد مقال بقلم الشيخ حسن الخشن، مدرّس في المعهد الشرعي الإسلامي، "الهار"، 27 تموز 2001).

الهجوم الإسرائيلي الجوي الثاني

بعد أقل من ثمانية أشهر على الهجوم الذي استهدف البنى التحتية (الكهرباء والجسور). صرّح الباطق باسم القوات الدولية في الجنوب تيمور غوكسيل (شباط 2000) أن الوضع أخذ بالتدهور إثر فشل عملية إسرائيلية استهدفت اغتيال أحد كوادر



الهجوم الإسرائيلي الجوي الثاني

في العالم تحزّم اليوم عقوبة الإعدام في قوانينها فعلاً هذا الاستغراب لموقف المبدئي الرفض لحكم الإعدام؟ ومما يذكر أن منظمة العفو الدولية، في بيان صدر عنها بتاريخ 21 آذار 2000، نوّهت بموقف صراحة من عقوبة الإعدام وأيدته.

"كل هذه الاعتبارات، أشعر براحة الضمير، لأنني لم أوقع على مراسيم الإعدام. ولقد أنفقت في ستة رئاسة الوزراء منذ عام 1976 ما يناهز التسع سنوات لم أوقع خلالها على مرسوم بإعدام أحد والحمد لله". أيد بعض اللبنانيين، منذ فجر الاستقلال، إلغاء عقوبة الإعدام وتمسك بها بعضهم الآخر في السنوات الأخيرة. وخاصة في ضوء موقف الرئيس سليم الحص منها. نشط الداعون إلى إلغائها (هيئات أهلية، ندوات، مذكرات مرفوعة إلى المسؤولين... وبرزوا خاصة لدى العاملين في مجال حقوق الإنسان. كما



اخماد الحريق

زغرنا في الشمال ودمّرها. ثم عاد وقصف محطة الكهرباء في الجمهور قرب بيروت. وتوالى تصريحات المسؤولين الاسرائيليين. ولفى فيها تصريح وزير الأمن الداخلي شلومو بن عامي: "... أعتقد أن العدو ليس حزب الله وحده. بل والحكومة اللبنانية أيضاً. كما أن السوريين يتحملون المسؤولية...". فيما أعلن لبنان تمسّكه بتفاهم نيسان، وحزب الله في حقه الاحتفاظ لنفسه بـ "حقه الكامل في الرد على الحرق الاسرائيلي الفاضح لتفاهم نيسان في التوفيت المناسب وبالشكل الذي يختاره"

في جلسة مجلس الوزراء الاستثنائية (بسبب الهجوم الاسرائيلي الجوي). قال رئيس الجمهورية إن الاعتداءات "لن تؤدي إلى إقامة معادلة ميدانية جديدة لمصلحة اسرائيل، وخصوصاً في ما يتعلق بحق المقاومة في القيام بعمليات يومية ضد العدو في المنطقة المحتلة حتى زوال الاحتلال". أما رئيس الحكومة الدكتور سليم الحص فاعتبر في الجلسة أن "اسرائيل تريدنا أن نحتمي جنودها على أرض لبنان(...)" وليكن معلوماً أن لبنان لن يحمي الاحتلال الاسرائيلي

حزب الله رداً على اغتيال عقل هاشم أحد كبار قادة "جيش لبنان الجنوبي" المتعامل مع اسرائيل (يُعتبر عقل هاشم. عملياً. في موقع قيادي فعلي في هذا الجيش يتخطى بأهميته أهمية قائده اللواء انطوان لحد). إضافة إلى ارتفاع عدد قتلى الجيش الاسرائيلي إلى خمسة قتلى في غضون أقل من 45 يوماً.

وبعد اجتماع رئيس الوزراء الاسرائيلي. باراك. بالعاهل الاردني عبد الله الثاني في عمان. هدد باراك بالرد على أي عملية عسكرية قد يتعرض لها الجيش الاسرائيلي في لبنان. وأعاد تشديده على أن اسرائيل لا تزال عازمة على الانسحاب من لبنان قبل تموز 2000. وما لمت. في ما كان باراك يردده عن الانسحاب. انه لم يذكر أن هذا الانسحاب يجب أن يحصل في إطار اتفاق مع سورية أو مع لبنان وسورية. كما درج على القول في السابق.

وفي ليل 7 شباط 2000. شنّ الطيران الاسرائيلي غارة على بعلبك ودمّرت محطة لتوزيع الكهرباء. وقصف المنطقة الجردية شرقي بعلبك وأطراف المدينة. ثم أغار على محطة تحويل الكهرباء في دير نبوح قرب

مجلس وزراء الخارجية العرب في بيروت

تعبيراً عن دعمها لبنان "في محنته"، وأحر فصولها عدوان شباط 2000، قرّرت الجامعة العربية، في 23 شباط 2000، نقل اجتماع مجلس وزراء الخارجية العرب المزمع عقده في 11-12 آذار 2000 إلى بيروت بدلاً من القاهرة. وأعلن ذلك الدكتور عصمت عبد المحيد أمين عام جامعة الدول العربية، ومما جاء في كلامه: "إن موضوع لبنان والعدوان الإسرائيلي عليه، سيكون أحد المواضيع المدرجة على جدول أعمال الدورة العادية لمجلس الجامعة. واتخاذ موقف عربي داعم سياسياً ومادياً للبنان".

وفي غضون الاستعداد لعقد هذا الاجتماع كانت إسرائيل مستمرة في تهديداتها للبنان. وأعظمها قاله وزير خارجيتها دافيد ليفي في خطابه في الكنيسة، "إذا احترقت كريات شمونة، فإن لبنان كله سيحترق. الدم مقابل الدم، وطمع مقابل كل طمع". وفي أجواء هذا التهديد، زار رئيس وزراء فرنسا ليوبيل حوسبان إسرائيل. وعقد مؤتمراً صحافياً وصف فيه حرب الله بـ "المنظمة الإرهابية". فتعرّص (26 شباط 2000)، خلال جولته في الضفة الغربية، لغضب الطلاب في جامعة بيرزيت الذين رشقوه بالحجارة. وردّ رئيس الحكومة ورير الخارجية الدكتور سليم الحص على حوسبان مدكّراً بإياه بـ "المقاومة الفرنسية". وبما إذا كان يمكن أن تُبعت بالإرهاب

في 5 آذار (قبل أسبوع واحد من انعقاد اجتماع وزراء الخارجية العرب)، أقرّ مجلس الوزراء الإسرائيلي خطة رئيس الوزراء إيهود باراك لسحب الجيش الإسرائيلي من الشريط الحدودي في جنوب لبنان بحلول تموز 2000. حتى في غياب اتفاق مع بيروت ودمشق.

عشية المؤتمر (9 آذار 2000)، عقدت قمة ثلاثية في شرم الشيخ صمّت الرئيس المصري حسني مبارك

لأرضه في حال من الأحوال (أي بكلام آخر: تريد إسرائيل وضع إسمين بين الحكومة - الجيش - والمقاومة). فالمقاومة حق مشروع لأي شعب تقع أرضه تحت الاحتلال.

تواصلت الاعتداءات الإسرائيلية حوّاً على مدى يومين متواصلين. رافقها قصف مدفعي على أهداف في البطية وحاصبيا وفي القطاع الأوسط وسط تهديدات وزير الخارجية الإسرائيلي دافيد ليفي بـ "إشغال أرض لبنان في حال سقوط صواريخ كاتيوشا على شمال إسرائيل". فيما الموقف الأميركي، وعلى لسان الرئيس كلينتون ووريرة الخارجية مادلين أولبرايت، جاء يحمل في طياته تسييراً للغارات: "من الواضح أن الغارات تأتي رداً على مقتل جنديين إسرائيليين." (كلينتون)، و... الأحداث بدأت عندما أطلق حزب الله عملياته في الأسبوعين الأخيرين... (أولبرايت). وعمل رئيس الحكومة سليم الحص جاهداً لتحريك تفاهم نيسان. وعرضته الدبلوماسية الفرنسية في هذا الاتجاه. أما مسألة تقديم شكوى إلى مجلس الأمن فإن "الأصدقاء الدبر تشاوروا معهم في احتمال لجوء لبنان إلى مجلس الأمن. نصحبنا بعدم التوجّه إلى المجلس. خشية أن تُهاجأ بقرار يساوي بين الضحية التي هي لبنان والمعتدي الذي هو إسرائيل (وموقف الولايات المتحدة معروف). هذا فضلاً عن احتمال تشعّب المناقشات بما قد يؤدي إلى إصدار قرار قد لا يكون في مصلحة لبنان. وقد يكون من شأنه إصعاف القرار 425" (سليم الحص، "للحقيقة والتاريخ"، ص 153).

ومن جديد، تبرّع الأمير الوليد بن طلال بن عبد العزيز بمبلغ خمسة ملايين دولار لصندوق إعادة بناء ما دُمّرت الغارات. وتوالت التبرعات من لبنانيين مقيمين ومغتربين

إعمارهم. وشدد على التمسك بعملية التسوية السلمية وفق مبادئ مدريد، متبنياً مبدأ تلازم المسارين اللبناني والسوري... وأيد مسعى لبنان في طلب تشكيل محكمة جنائية دولية خاصة من أجل محاكمة مجرمي الحرب الاسرائيليين الذين ارتكبوا المجازر. ودعا الدول العربية التي تقيم علاقات مع اسرائيل، في إطار عملية السلام، إلى إعادة النظر في هذه العلاقات بعد العدوان الإسرائيلي على لبنان..

أوساط الحكم اعتبرت "المؤتمر" (و"القرار" الذي اتخذته) تاريخياً، سواء من حيث الشكل أو المضمون. المعارضة (خاصة المعارضة من خارج أهل نظام دولة الطائف) دعت إلى "انتظار النتائج"...

هجوم جوي اسرائيلي ثالث

لم يمر شهران على اجتماع مجلس وزراء الخارجية العرب الذي وصفه رئيس الحكومة وزير الخارجية سليم الحص بـ"الانتصار الدبلوماسي المبين الذي حققه لبنان، وكان علامة مشرقة في ظل الظروف العصيبة التي كان يعيشها في تلك اللحظات بعد العدوان الغاشم عليه وسط التهديدات الإسرائيلية المتلاحقة" ("لحقيقة والتاريخ"، ص 163)، وقبل ساعات من وصول موفد الأمين العام للأمم المتحدة تيري رود لارسن إلى بيروت ليل 3 أيار 2000. أغارت الطائرات الاسرائيلية على بلدة جبّوش، مستهدفةً أحد مسؤولي حركة أمل وستة منازل (12 جريحاً). وأعلن، بعدها، حزب الله مسؤوليته عن إطلاق عشر قذائف أصابت موقعاً اسرائيلياً في الشريط الحدودي المحتل. وهدد باراك بالانتقام. علماً أن اسرائيل كانت خرقت، بغارتها، تفاهم نيسان الذي سبق لها وعطلته عملياً عبر مقاطعتها مجموعة المراقبة الميثيقة منه. وفي 5 أيار 2000، أغار الطيران الاسرائيلي على لبنان



الامير الوليد بن طلال بن عبد العزيز

ورئيس وزراء اسرائيل إيهودا باراك ورئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات. أكد بعدها مبارك، في تصريح مقتضب، تفاؤله بالمرحلة المقبلة وباستمرار عملية السلام.

وصفت الصحافة اللبنانية حدث انعقاد مؤتمر وزراء الخارجية العرب في بيروت بأنه "أوسع تظاهرة دبلوماسية عربية". عقد المؤتمر اجتماعاته في السرايا الحكومية. وافتتح بكلمات ألقتها الوزراء العرب ("دعم لبنان" و"دعم المقاومة إلى أن يجلو المحتل"...). وقرّر، في نهاية اجتماعاته، إدانة اسرائيل لاحتلالها المستمر لأراض لبنانية، ودعم لبنان في مطالبته بتنفيذ القرار 425 وفي مقاومة الاحتلال. كما استنكر المؤتمر التصريحات التي أدلى بها بعض مسؤولي "دول صديقة ساووا فيها بين المعندي والمعتدى عليه". ودعا إلى توفير الدعم اللام للبلدان لتعزيز صموده وإعادة



تيري رود لارسن

أدنى شك، أن "التذكير كان مجدياً" حتماً في ما لو

- نجحت حكومته في الإصلاح الإداري ولم تملأ
الأجواء أحداث التدخلات والمحاسيب والأزمات؛

- نجحت حكومته في إجراء مصالحة وطنية
حقيقية؛

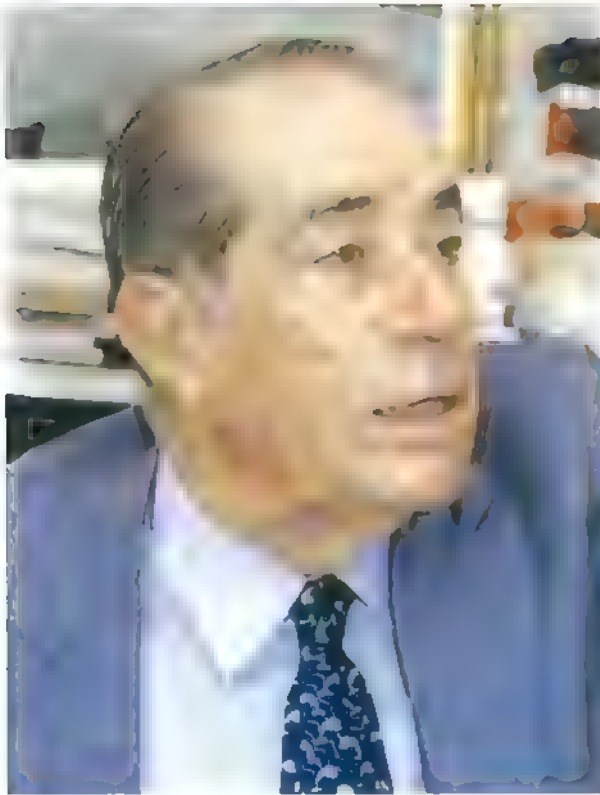
- نجحت في إقناع سورية، أقله في التخفيف من
عبء سيطرتها على البلاد حتى التدخل بكل شاردة
وواردة؛

- نجحت في إقناع العرب، وهو من أكثر رؤساء
الحكومات اللبنانية عروبة فكراً ومبدأً، وإقناع الغرب
والدول والمنظمات المانحة والمنظمات الإنسانية
ومنظمات حقوق الإنسان أن الدولة أصبحت دولة قانون
ومؤسسات، وبالتالي، محل ثقة للاستثمار في
الاقتصاد الوطني... الخ. يعرف الرئيس الحص ولهم ينشأ

من العاصمة حتى بعلمك والشمال، وقصفت محطة
كهرباء بصاليم، ومحطة توليد الكهرباء في منطقة
البدوي في الشمال، ومحطة محروقات في برينال
(البقاع)، ومستودع ذخيرة للمقاومة في جرود بعلمك
وفي اليوم نفسه اجتمع الرئيسان الحص ولحود
بالموفد الدولي لارسن، وطالباه إبلاغ الأمين العام
للأمم المتحدة استنكار لبنان الشديد، ودعوته للعمل
على وقف الاعتداءات الاسرائيلية.

وفيما الحركة الدبلوماسية اللبنانية، سواء إزاء
العرب أو الغرب، على أشدها، بدأت بوادر انفراج مع
دعوة إسرائيل مواطنيها في الشمال إلى الخروج من
الملاجئ (6 أيار).

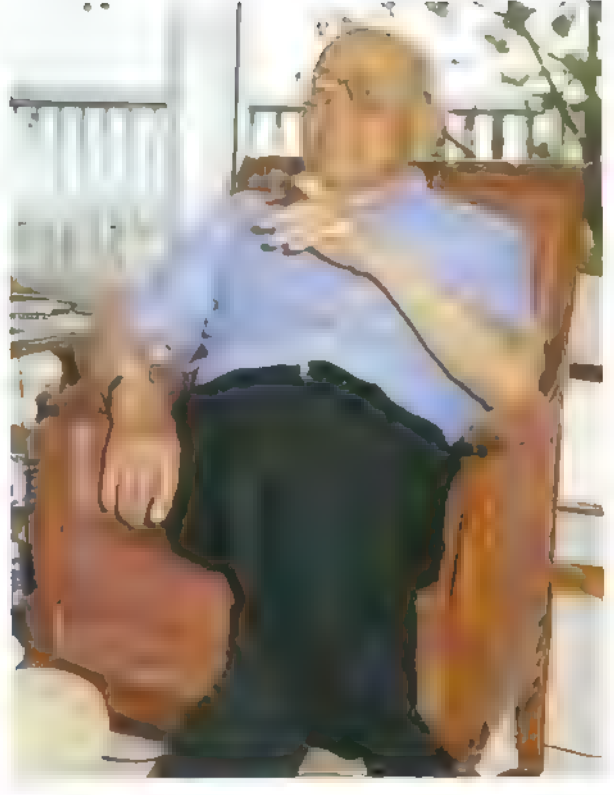
"كان هذا هو الاعتداء الكبير الثالث على البنى
التحتية في لبنان، خلال 11 شهراً من عهد حكومتنا،
وكان للتدمير الذي أوقعته هذه الاعتداءات وقع سلبي
جداً على حياة الناس الذي باتوا يعانون من انقطاع
مستمر في التيار الكهربائي في مناطق واسعة من
لبنان، بما فيها العاصمة بيروت ولا يخفى ما يترتب
على هذا الواقع من أضرار اقتصادية أصابت حركة
الانتاج في الصناعة والزراعة وسائر القطاعات. وكان،
من جرّائه أيضاً، ضرب الحركة السياحية، خصوصاً
وأن إثنين من تلك الاعتداءات وقعا على أبواب موسم
الصيف، وجاء العدوان الآخر في شباط في بداية شهر
التسوّق الذي كانت أعلنته وزارة الاقتصاد. كل ذلك
كان من شأنه إلحاق أمدح الأذى بصورة الحكومة
اللبنانية بين الناس، وبقدرتها على معالجة الأزمة
الاقتصادية الاجتماعية، وتلبية حاجات الناس الحياتية،
فظهرت الحكومة وكأنها مقصّرة في واجباتها إزاء
المجتمع. ولم يكن التذكير بالاعتداءات وأثارها ليجدي
في تلك الحال" (سليم الحص، "لنحيفة والتاريخ"، ص 165-166؛
الجدير ملاحظته هنا أن الرئيس الحص يعرف، بدون



ريمون إده

بشارة الخوري. وآخر حكومة ترأسها كانت في العام 1973. وقدم استقالته بعدما رفض رئيس الجمهورية سليمان فرنجية إقالة قائد الجيش اسكندر غانم الذي اعتبره سلام مقصراً إزاء عملية الكومندوس الاسرائيلية التي قضت على ثلاثة قادة فلسطينيين في بيروت.

وفي 10 أيار 2000، أغمضت عينا ريمون إده قبل أن يشهد من منفاه القسري في باريس، الذي لجأ إليه منذ العام 1976 بعد تعرضه لمحاولتي اغتيال. الانسحاب الاسرائيلي من الأراضي اللبنانية، هو الذي كان ينتظره ويشترط حصوله وكذلك يشترط انسحاب باقي القوات غير اللبنانية قبل العودة إلى الوطن. وعمّ الحزن اللبنانيين لنبا وفاته، وأكثر ما لفت في احتفال جنازته (في كنيسة مار جرجس، وسط بيروت) حضور وليد جنبلاط على رأس وفد حزبي وشعبي كبير، ودخوله



صائب سلام

ذكره لأسباب تبقى ملكاً له. لكن يوماً سيأتي قد يكون فيه الرئيس الحص في طليعة المسؤولين الكبار المتصدين للكشف عن السر الذي تحمله عبارته المذكورة: "لم يكن التذكير بالاعتداءات وأثارها ليجدي في تلك الحال".

غياب صائب سلام وريمون إده

في 21 كانون الثاني 2000، غيب الموت الرئيس صائب سلام، الذي كان غادر لبنان في العام 1985 إلى جنيف لضرورات صحية وبقي فيها حتى العام 1995 حيث عاد إلى لبنان حتى وفاته. وكان صائب سلام أحد أركان جمهورية الاستقلال: عُيّن وزيراً للداخلية عام 1946، وفي 1951 انتخب نائباً عن بيروت للمرة الثانية، وفي 1952 أوكل إليه تأليف حكومة. ولكنه لم يوفق بسبب الانقسام الكبير الذي كان محوره موضوع استقالة



من جنازة الرئيس الأسد

غياب الرئيس حافظ الأسد وانتخاب جده بمشّار رئيساً للجمهورية

في 10 حزيران 2000، أعلن أن الرئيس حافظ الأسد قد توفي. "فاستقبل البأ بذهول واسع بين الناس وحزن عميق. جرى تشييع جثمان الفقيد الكبير في بلدة القرداحة في 13 حزيران 2000، فشاركت فيه والرئيس إميل لحود والرئيس نبيه بري. وقد توالى كلمات التأبين للراحل الكبير على المستويين العربي والدولي، وكلها تشهد للدور المحوري والفاصل الذي قام به إقليمياً ودولياً على امتداد نحو ثلاثين سنة وقد تميّز بهجه بالبعد الاستراتيجي والالتزام القومي الذي لم يحد عنه قيد أنملة طوال حياته الزاخرة بالنشاط والعمل والمبادرات الشجاعة. فكان في

الكنيسة داعم العينين، فهدب الحاضرون وأخذوا بالتصفيق، وأجهش كثير منهم في البكاء وكان جنبلاط علّق على نبأ وفاة ريمون إده بقوله: "... سيبقى في ضمير اللبنانيين رجل المبادئ النزيهة والمواقف الجريئة". وقد أجمع السياسيون والنقابيون والمثقفون... بمن فيهم الذين كانوا خصومه على إبراز هذه الصفات فيه، إضافة إلى استشرافه المبكر للخطر الصهيوني وتنگبه الدائم لقضية الجنوب، وبعد أيام من وفاة إده، انتخب حزب الكتلة الوطنية ابن شقيقه بيار، كارلوس إده، عميداً جديداً له، وكانت أول إطلاقة سياسية للعميد الجديد في ذكرى أربعين

عمه في 18 حزيران 2000



مبايعة بشار الأسد

بأن تقام له جنازة شعبية يشترك فيها المواطنون، وأن يصلي على جثمانه شيخ سني (حدّده بالإسم). وهذا ما أحدث بعض الإرباك في الحامع، إلى أن حُسم الأمر بالامتنال إلى رغبة المتوفي" (سليم نصار "الحياة"، 15 تموز 2000).

الغالب في تحليلات المراقبين التي تلت غياب الرئيس حافظ الأسد أن نجله الدكتور بشار الأسد سيُنتخب بالتأكيد رئيساً للجمهورية، وأنه سيكمل ما باشر بتنفيذه منذ أربع سنوات تحت إشراف والده ومراقبته، وأنه سيبدأ بمعالجة الوضع الاقتصادي وتطوير البنية التحتية ورفع مستوى المعيشة وزيادة ونائر التحديث بسبب سرعة فطار العصر، وأنه سيسمح لأحزاب "الجهة التقدمية القومية" بممارسة نشاط مضبوط، خصوصاً وأن جميع الجهات القومية واليسارية والأصولية أيدت انتخابه وتوقعت أن يرفع عنها الحظر.

في 11 تموز 2000، فاز بشار الأسد بنسبة 97.29%

موقعه بحق شاغل العالم" (سليم الحص، "للتحقيق والتاريخ"، ص 188)

"الرئيس الراحل كان متخوفاً أن يدركه الموت قبل استكمال عملية ترسيخ دور نجله (بشار الأسد) ضمن مؤسستي الحزب والجيش. لذلك وضع وصيته على شكل برنامج واضح حدّد فيه أساليب المواجهة لمختلف الصعوبات والعراقيل الداخلية المحيطة بموضوع الإرث السياسي. ونصح بضرورة استباق الأحداث لتنفيذ وصيته فور وفاته، لا بعد أربعين يوماً كما تقضي الأعراف، وكان قلقاً من إضاعة الفرصة... ومن دخول عناصر غير متوقعة قد تفسد حال الاستقرار التي ميّزت عهده طوال ثلاثين سنة، وبناءً على هذه الوصية طبق البرنامج بحذافيره بمعاونة وزير الدفاع العماد أول مصطفى طلاس والعميد بهجت سليمان، مدير المخابرات العسكرية، والعميد أصف شوكت، وثلاثة من اللجنة المركزية، وقاده الاهتمام بتفاصيل هذه الوصية أن طالب حافظ الأسد



الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان

والمنظمات المانحة لإنماء لبنان مع التركيز على المناطق المحررة والمتاحمة لها" في بيروت. وصاعف الرئيس الحص من جهوده في اتجاه هذه المؤتمر مع ورود نبأ. في 13 تموز 2000، أن وزراء الخارجية لمجموعة الدول الصناعية الكبرى تعهدوا، في اجتماعاتهم في ميازاكي في اليابان، دعم الجهود لإعادة إعمار جنوب لبنان، وشملت الدعوات الموجهة لحضور المؤتمر 40 دولة و10 صناديق ومصارف تنمية، إلى الدول الصناعية الغنية السبع، رؤساء البعثات العربية والأجنبية العاملة في لبنان، جامعة الدول العربية، البنك الدولي، الاتحاد الأوروبي، البنك الأوروبي للاستثمار، البنك الإسلامي للتنمية، الصناديق العربي والكويتي والسعودي والقطرياني.

افتتح المؤتمر في موعده (27 تموز 2000) في حضور ممثلين على مستوى السفراء لـ 38 دولة وعدد من

من أصوات المشتركين في الاستفتاء الرئاسي. فأصبح الرئيس الـ20 لسورية منذ العام 1943. وفي 17 تموز 2000، أدي بشّار القسم الدستوري على ولاية رئاسية أولى مدتها سبع سنوات تنتهي في 17 تموز 2007. وكترس، في خطاب القسم أمام مجلس الشعب، الحيز الأكبر للموضع السوري الداخلي وإمكانات تطويره بخطى ثابتة نحو التغيير، مشدداً على دور المؤسسات وأهمية المساءلة والمحاسبة، ومعتبراً أن "امتلاك الفكر الديمقراطي يعزز الفكر والعمل المؤسساتي". ونادى بتفعيل الاتفاقات الاقتصادية العربية القائمة من أجل إقامة نواة حقيقية للسوق العربية المشتركة و"هو الحد الأدنى". ووصف العلاقة مع لبنان بأنها "نموذج للعلاقة بين بلدين عربيين لكن هذا النموذج لم يكتمل بعد وبحاجة إلى الكثير من الجهد لكي يصبح مثالياً بحيث يحقق المصالح المشتركة بالشكل الذي نطمح إليه في كلا البلدين". ومع تأكيد استعداد سورية للسلام، رفض أي محاولة للضغط على حدودها أو تقليصها بحيث توافق على "خط معدل" لخط الرابع من حزبان 1967، وحضّ الولايات المتحدة على ممارسة دورها راعياً لعملية السلام بشكل حيادي ونزيه.

مؤتمر الدول والمنظمات المانحة (تموز 2000)

بعد جهود دبلوماسية كثيفة بذلها الرئيس الحص، خاصة إزاء الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا واليابان وألمانيا وكندا (مجموعة الدول الصناعية الغنية) والاتحاد الأوروبي، وعلى قاعدة ما لحظه برنامج متكامل لمجلس الإنماء والإعمار من حاجة مالية لتطوير المناطق الجنوبية المحررة ومبلغها مليار و200 مليون دولار عبر السنوات الخمس المقبلة. تحدّد يوم 27 تموز 2000 موعداً لانعقاد "مؤتمر الدول

هذا الرهان، لأن مراكز القوى في المجموعة الدولية، كما في المجموعة العربية، لم تقف حقيقة إلى جانبها في هذا الشأن

الأزمة الاقتصادية - الاجتماعية

استمرت هذه الأزمة، بل استصقلت بفعل ما يمكن تسميته "قانون التراكم" في حال غياب المعالجات الجذرية للمعضلات التي أصبحت متجذرة في الحياة العمة للبانين: معصلة عحر الموارد، الدين العام المتفاقم، وطأة الوضع المعيشي والاجتماعي، قضايا الإصلاح السياسي والإداري والقضائي، القضايا الأمنية (الاحتلال الاسرائيلي والوجود السوري)، تسمية القطاعات الإنتاجية، الخلل في القطاعات الاقتصادية، نية تكاليف هي الأعلى في المنطقة العربية، استمرار غياب الاستثمارات الخارجية والداخلية، الركود الاقتصادي العام وتفاقم مشكلة البطالة، ومشكلة الهجرة

ما كُتب وقيل، حول الأزمة، توصيفاً وتحليلاً متباً بالمؤشرات والأرقام، تعجز عن احتوائه أعداد كبيرة من المجلدات، ولقد دَوَّح المواطنون حتى باتت عاليتهم تُقلع، مشتمرة، عن سماع أو قراءة شتى المطبوعات والتفسيرات والتحليلات.. مُصْغِبَةً، في الوقت نفسه، وبانتباه كلي، إلى ما يذهب تَوّاً، وببساطة كلية، إلى السبب المباشر في الأزمة وتراكمها واستفحالها، أي معالجة يمكن أن تؤتي ثماراً إذا كانت الأوضاع الأمنية المؤاتية لكل نشاط اقتصادي واستثمار غائبة، وحصّة إذا كان القرار الوطني السياسي مغيباً؟ وهل يُعقل أن يكون هناك اقتصاد أو اجتماع أو أمر أو ثقافة.. من دون سياسة؟^١ (ما أجمع اللسانيون على أمر مثل إجماعهم على أنه "لم يعد هناك من حياة سياسية في لسان")

صاديق مالية ومصارف عربية دولية ومؤسست ومبظمات رسمية وحصّة، وتولى أكثر من 100 صحافي ومراسل محلي وأجنبي تعظية المؤتمر الذي بحث في ثلاث جلسات في حطين تقديم بهما لسان الأولى للمشايخ الملحّة للمناطق المحررة والمتاخمة لها وتكلفنها 260 مليون دولار، وتتضمن أشعلاً مائية وكهربائية وإقامة أبية ومراكز صحية وإزالة أفاص وترميم منازل وشبكات طرق وهاتف ونزع ألغام، والخطة الأخرى تمتدّ خمس سنوات، وتبلغ تكلفتها نحو مليار و200 مليون دولار لتمويل مشاريع ذات طابع إنمائي (قبل الجلسات، أي في الافتتاح، وزعت كلمة لرئيس الجمهورية، وتكلّم وزير الاقتصاد ناصر السعدي ووزير المالية جورج قرقم ونائب رئيس الوزراء وزير الداخلية ميشال المر)

في ختام المؤتمر، أعلن رئيس الحكومة سليم الحص تشكيل لجنة تحضيرية ثلاثية يتمثل فيها الصندوق العربي للإيماء الاقتصادي والاجتماعي، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية والبنك الدولي، مهمتها الإعداد لاجتماع الجهات المانحة في مؤتمر لاحق (يمتدّ على مستوى الوزراء) نعل في التزاماتها

أما النتيجة، التي جاءت محببة، يقول فيها الدكتور سليم الحص ("للتحقيق والتاريخ"، ص 196): "وقد أظهرت الأيام أن هذا الجهد كان عبثاً، فلا الدعم العاجل أتى لسان، ولا المؤتمر الموعد رأى النور، فقد كنت العملية كلها من باب التحدير، أو هكذا بدا الأمر في نهاية المطاف. كب نأمل أن يشكّل الإنفاق في الجنوب على المشاريع العجلة، ثم على المشاريع الإنمائية، سبباً للهوض بالأوضاع في المناطق المحررة والمتاخمة من جهة، ومعناً لتحريك الاقتصاد الوطني اللبني برمته من جهة ثانية، فلم يتحقق

”الأشقاء العرب“ ساهموا في هذه العقوبة نفسها. إذ أبرز قرارهم الاقتصادي - السياسي - السيادي وأين استثماراتهم؟ إن ما يجمع على قوله المواطنون العاديون، ببساطة وعفوية وإحساس يومي، أصدق إساءة من الكتب والكلام المدروس

”إطلاقات خارجية“

تحت هذا العنوان، حصص الرئيس الحص فصلاً كاملاً، من 43 صفحة (في كتابه المذكور ”لحقيقة والتاريخ“ ص 197-239). أجمل فيه نشاطاته الخارجية، العربية والدولية، كرئيس للحكومة ووزير للخارجية، واستهله بذكر أن أول إطلاقة له كانت ريارته دمشق في 6 كانون الثاني 1999 واجتماعه بالرئيس حافظ الأسد عارضاً عليه رؤية الحكومة العامة ومطلقانها. وشارحاً له ”الملابس التي أحاطت بتكليفه رئاسة الوزراء وتأليف الحكومة“.

1- ثم كانت زيارته للمملكة العربية السعودية (شباط 1999) واجتماعه بالملك فهد وأركان المملكة. وفي ما تنولته محادثاته معهم ”موضوع الإشكال الذي أثنى إلى اعتذار الرئيس الحريري عن عدم قبول التكليف . وكنت حريصاً على التشديد على أن ليس في الأمر عن للمسلمين السنة كما يحاول أن يصور العنصر.“

2- أما عن عدم اشتراكه والرئيس لحود في مأتم الحسين ملك الأردن (توفي في 7 شباط 1999). فإن ما قبل عن تبرير هذا العياب ”لم يقتنع به أكثر الناس“ ومن التبريرات أن الرئيس لحود اضطرّ للبقاء في البلاد تحسباً لمراع دستوري بسبب وجود الحص في ريادة رسمية للمملكة العربية السعودية.

3- في 12 شباط 1999، استقبل الحص وزير خارجية ألمانيا يوشك فيشر. وكانت ألمانيا أذاك ترأس الاتحاد

يقول رئيس الحكومة الدكتور سليم الحص (في كتابه ”لحقيقة والتاريخ“ ص 29-36) إن حكومته كانت حادة في المعالجة. خاصة من خلال عدم تسليمها بوجود الأسباب السيوية العميقة للأزمة، ما دعاها إلى التركيز على تشجيع حركة الاستثمار عن طريق التوجه نحو المستثمرين من المعتربين اللسايين الذين يملكون طاقات استثمارية هائلة، ونحو المستثمرين العرب. ”وكذلك الشركات الأجنبية في أوروبا وأميركا واليابان التي تمتلك إلى جانب الإمكانيات الاستثمارية الكبيرة، إمكانيات مهمة جداً لبقل التفانية (التكنولوجيا) الحديثة إلى لبنان“ (ص 34)، ومن خلال إنشاء، لدى المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمار (إيدال)، مكتباً موحداً لإبحاز معاملات المستثمرين تحبباً لهم معته العرق في تعقيدات الإدارة اللسائية؛ ومن خلال وزارة المعتربين، حزيران 2000؛ ومؤتمر الدول والمصظمات الماشحة على مستوى السفراء، وقانون يرفع عمليات الحصة. وكلها محاولات، حادة بدون شك، ولكيها لم تؤت ثمارها ولا قُيِّض لها أي نجاح.. فكان ”المجتمع الدولي يعاقبنا على المواقف الوطنية“ (ص 25)

لكن الرئيس الحص، وهو المعروف بصفتين أساسيتين، الأكاديمية وبطاقة الكف، لم يأت على ذكر القرار السياسي، حتى لا يقول القرار السيادي، في توصيفه للأزمة الاقتصادية - الاجتماعية فهل من الجائر، أقله أكاديمياً، ذكر تفاصيل كثيرة عن أي مشكلة واستبعاد أي ذكر لما هو أساسي بل جوهري (هنا الرابط العضوي الوثيق بين الاقتصادي - الاجتماعي والسياسي والسيادي). وإذا كان ممكناً، في العلاقات الدولية، أن ”يعاقبنا المجتمع الدولي على مواقفنا الوطنية“، فهل يجوز لرئيس الحكومة أن لا يأتي على ذكر ما هو أساسي أيضاً وجوهري وواضح كالشمس في مسألة هذه ”العقوبة“، وهو أن

8- في 5 آب 1999، زارت وزيرة خارجية فيلندا (كانت فيلندا هي الأثناء تتأخر دورة الاتحاد الأوروبي) لبنان. واجتمعت بالرئيس لحود وبالرئيس الحص، ومحور مهمتها كان عملية السلام في الشرق الأوسط.

9- في 9 آب 1999، قام أمير قطر حمد بن خليفة بزيارة قصيرة للبنان، واجتمع بالرئيس لحود، وكان الأخير أول رئيس دولة يزور لبنان في عهد الرئيس لحود. وراه مرة ثانية في 15 آب 2000 مهنئاً بحلّ اسرائيل عن أرضه.

10- في مطلع أيلول 1999، شارك الرئيس لحود في مؤتمر القمة المربكوفية في موبكتون (كندا) حيث ألقى خطاباً قال فيه "إن توطين اللاجئين الفلسطينيين سيشكل للمجموعة الدولية قبلة تهدد السلام والأمن الإقليمي" وأثناءها قابل الرئيس لحود الرئيس المصري شيرك الذي أبدى له استعداداه لدعم أي اتفاق على صعيد تلامر المسارين اللبناني والسوري في عملية السلام. واحتتمت القمة أعمالها بموافقة إجماعية على عقد القمة المربكوفية المقبلة سنة 2001 في لبنان. واقترح الرئيس لحود عنواناً لها. هو "الحوار بين الثقافات"

11- وفي عياب الرئيس لحود هي كندا أقبلت وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت إلى بيروت فادمة من دمشق (المرّة الأولى). منذ 16 عاماً، يهبط مسؤول أميركي رفيع المستوى في المطار، واقتصر ريارتها على لقاء مع الرئيس الحص وحاء في تعليق لصحيفة "النهار" على هذه الزيارة: "على إيجابية هذه الخطوة، كانت الميزة الأخرى سلبية، وتمثّلت باختتام زيارة أولبرايت الحاطفة. وسط خلافات واضحة ومُعلنة بينها وبين محادثها اللبناني رئيس الوزراء ووزير الخارجية سليم الحص. وتمحورت نقاط الخلاف على مسائل عدة، أبرزها موضوع التوطين وقضية المقاومة" وهذا

الأوروبي وجرى البحث في تطورات عملية السلام في المنطقة، وهي العلاقات الثنائية اللبنانية الألمانية. وعلاقات لبنان مع الاتحاد الأوروبي

4- في 20 شباط 1999، قام الحص بزيارة رسمية للقاهرة. حيث التقى الرئيس حسني مبارك، وطلب مساعدته بالاتصال بالدول الكبرى من أجل الصعظ على اسرائيل للانسحاب من أرنون، ولوقف اعتداءاتها وتنفيذ القرار 425، وأكد له التزام لبنان مسيرة التسوية العادلة وإبما في إطار تلامر المسارين اللبناني والسوري وفي اجتماعه بوزير الخارجية عمرو موسى لمس الحص منه تفهماً كاملاً لموقف لبنان من العدوان الاسرائيلي. في حين تركّزت مباحثاته مع رئيس مجلس الوزراء الدكتور الجنزوري على القضايا الاقتصادية

5- في 20 آذار 1999، زار الحص قطر والتقى أميرها. ثم دولة الإمارات واجتمع برئيسها الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان وكبار المسؤولين

6- وفي 22 أيار 1999، زار الحص الكويت، والتقى أميرها الشيخ جابر الأحمد الصباح الذي قال له: "إنك في بلدك الثاني الكويت الذي لا يمكن أن يمس لبنان، الصوت الأول الذي ارتفع عالياً لإدانة غزو الكويت عام 1990". وكان الحص، بالفعل، أول مسؤول في العالم يدين اجتياح العراق للكويت، و"كنت أنذاك أشترك في اجتماعات جامعة الدول العربية في القاهرة". وأعلن، خلال الزيارة، أنه تمّ تفاهم على قرص بمبلغ 200 مليون دولار أميركي من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية

7- في 20 تموز 1999، زار رئيس الوزراء الإسباني حوسيه ماريّا أرنار لنون. وبعد حلوة عُقدت بينه وبين الرئيس الحص. ثمّ اجتماع موسّع ضم الوفدين اللبناني والإنساني، ووقع خلاله الحنان على بروتوكول مالي واتفاق اقتصادي قيمته 100 مليون دولار.

لممارسات إسرائيل في لبنان منذ 21 عاماً، والتزام لبنان مسيرة التسوية وتلزام المسارين اللبناني والسوري

14- في 6 تشرين الأول 1999، ختم الرئيس الفنلندي مارتي أهتيساري، الذي كانت بلاده ترأس الدورة للاتحاد الأوروبي، في بيروت حولة شرق أوسطية، وأخرى محادثات مع الرئيس لحود أبدى بعدها تفاؤله باستئناف مفاوضات السلام، في حين أكد الرئيس لحود "سعي لبنان إلى السلام العادل والشامل وفق وحدة المسار والمصير مع سورية"

15- في أيلول 2000، وبعد خسارته الانتخابات في بيروت، عاد الرئيس الحص إلى نيويورك ليلقي كلمة لبنان في الجمعية العامة للأمم المتحدة هناك، اعتذرت أولبرايت عن الاجتماع به بناءً على طلبه، "رّما لأنني عدوت في طريق الخروج من الحكم، علماً بأنها هي أيضاً ستخرج من الحكم، عند تسلّم الرئيس الأميركي الذي يفوز بالانتخابات" (ص 235). وفي كلمته في الأمم المتحدة (14 أيلول 2000)، تناول الحص موضوع تحرير الجنوب، وأشار إلى أن خط الانسحاب الذي رسمته الأمم المتحدة "لا يتوافق عند ثلاث نقاط منه مع الحدود المرسومة عام 1923 بين لبنان وفلسطين: كما يترك مزارع شعا خارج إطار منطقة عمليات القوة الدولية" (ص 235). وعقد الحص، في نيويورك سلسلة لقاءات، مع وزراء خارجية مصر وسورية وإيطاليا وإيرلندا وروسيا، ومع الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان.

16- في 12 تشرين الثاني 1999، زار وزير خارجية فرنسا أوبير فيدرين لبنان، وألتقى رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ورئيس الحكومة وجرت محادثات انتهت بتوقيع لبنان وفرنسا اتفاقيتين الأولى يقضي بإبشاء مكتب لوكالة التنمية الفرنسية في بيروت،

الحلاف عكسه بوصوح المؤتمر الصحفي الذي عقده الرئيس الحص والوزيرة أولبرايت في نهاية محادثتهما 12- في 13 أيلول 1999، زار لندن عاهل الأردن الملك عبد الله بن الحسين (عبد الله الثاني)، واجتمع بالرئيس لحود، في وقت اجتمع الوفد اللبناني برئاسة الرئيس الحص بالوفد الأردني برئاسة رئيس الوزراء الأردني عبد الرؤوف الروابدة، العلاقات الثنائية، وثوابت الموقف اللبناني في المحادثات مع إسرائيل في حال استئنافها.

13- ترأس الحص وفد لبنان إلى اجتماعات الدورة العادية للجمعية العمومية للأمم المتحدة (أيلول 1999)، والتقى رئيس وزراء فرنسا ليوبيل جوسبان ووزير خارجيتها أوبير فيدرين، وأعرب لهما عن مخاوف لبنان من افتعال إسرائيل لحال من الاضطراب عند انسحابها من الجنوب، و"لمس" تقهماً من حوسبان حول هذا الموضوع، لكنه لم يلمس منه تحوفاً في موضوع حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم، "إد علق قائلاً إن هذا الأمر يجب أن يُبت من خلال التفاوض مع إسرائيل" ثم التقى الحص وزير خارجية مصر، ووزير خارجية روسيا واستوقفته كلمة الرئيس الأميركي كلينتون في الأمم المتحدة التي "لم يتطرق فيها إلى الوضع في منطقة الشرق الأوسط" واعتذر الرئيس الحص، وهو في نيويورك، عن تلبية دعوة وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت لحضور اجتماع تحت عنوان "شركاء السلام" لأنه لا يرى "مصلحة لبنانية لحضور لقاء بصم الاسرائيليين". ومن الدين اجتمع بهم الحص في نيويورك رئيس أساقفة نيويورك الكاردينال جون أوكونور (كار زار لسر في العام 1989) والرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، وفي كلمة الحص أمام الجمعية العمومية (23 أيلول 1999) تشديد على تشبث لبنان بالقرار 425، وشرح مسهب

الاسرائيلي وشملت المحادثات احتمال عقد مجلس وزراء الخارجية العرب جلسة خاصة في بيروت 20- في 2 آذار 2000. رار الحص الماتيكان والتقى قداسة البابا الذي حملته "رسالة محبة إلى الرئيس لحود". وقبلها. كان الحص التقى رئيس وزراء إيطاليا ماسيمو داليمو ووزير خارجيتها. في الماتيكان. كما في روم. ردّ الرئيس الحص على محادثيه "الثوابت اللبنانية" طالباً الدعم لها وإبان وجوده في إيطاليا. رار ولي العهد السعودي الأمير عبد الله لسان. وأطلق منه دعوة إلى اسرائيل لتتحلي عن لغة السلاح. "أن الأوان لتفعيل عملية السلام"

21- في 7 نيسان 2000. زار المصوص الأوروبي للعلاقات الخارجية كريستوفر باتر لسان. والتقى الرئيسين لحود والحص ووقع وزير المالية جورج قرق معاً اتفاقاً ملئاً منح الاتحاد الأوروبي بموجبه لبنان مساعدة مباشرة للموازنة مقدارها 50 مليون يورو لتنفيذ برنامج الحكومة للتصحيح المالي وأكد باتر استعداد الاتحاد الأوروبي للمساهمة في إعادة إعمار الجنوب بعد الحلاء الاسرائيلي عنه

22- في 13 نيسان 2000. زار بيروت رئيس وزراء كندا جان كريتيان. تناول البحث بينه وبين الرئيس الحص العلاقات الثنائية. خاصة وأن كندا تنمير باستضافة جالية كبيرة من المعتريين اللبنانيين كما تناولت المحادثات "الثوابت اللبنانية" التي طرحها الرئيس الحص على ضيفه في ضوء القرار الاسرائيلي بالانسحاب من لبنان

23- الانتفاضة الفلسطينية. وتساعد العف الاسرائيلي في التصدي لها (صورة الطهل الفلسطيني محمد جمال الدرة التي نقلتها وسائل الإعلام لحظة استشهاده في حصن والده وهما مختنن في زاوية في الطريق. والتي أثارته بقمة عارمة

والثاني لتمويل الوكالة مشاريع مياه الشفة في حري 17- في 15 شباط 2000. رار الرئيس الأرمي روبرت كوتشاريان لبنان. وأجرى. على رأس وفد مشترك. محادثات مع الرئيس لحود والرئيس الحص 18- في 19 شباط 2000. قام الرئيس المصري حسني مبارك بزيارة حاطمة للسان استغرقت أربع ساعات. عُقدت خلالها خلوة بينه وبين الرئيس إميل لحود. وحررت محادثات. في الأثناء. بين وفد لبناني برئاسة الحص. ووفد مصري (وزير الخارجية عمرو موسى وعدد من الوزراء) وفي لقائه مع رؤساء تحرير الصحف اللبنانية. قال مبارك إن ريارته لسان هي تعبير عن وقوف مصر إلى جانب لسان "قلتُ لبارك - رئيس الحكومة الاسرائيلية - إذا قُتل جنديان في الشريط الحدودي. فما دنب بيروت والمواطنين العزل؟". الزيارة جاءت عقب تدمير اسرائيل لثلاث محطات كهرباء في لبنان. وتهديد الوزير الاسرائيلي دافيد ليبي بإحراق لبنان. وكرّرت تعليقات الصحف الأجنبية على أهمية توقيت الزيارة. وقالت إنها أخرجت الدولة اللبنانية من حال الارتباك ووقّرت للمقاومة مساندة أكبر دولة عربية ورأت صحف القاهرة في رياره الرئيس المصري لسان رسالة سياسية معبرة مفادها أن تحييد مصر عسكرياً لا يمكن أن يحبّدها سياسياً وكان لافتاً أيضاً في زيارة مبارك أنه ثاني حاكم مصري يزور لبنان بعد إبراهيم باشا نحل محمد علي في العام 1832. ذلك أن الرئيس جمال عبد الناصر. في زيارته الرئيس فؤاد شهاب عام 1959 بقي على أرض إقليم سورية في الجمهورية العربية المتحدة تحت حيمة ضمت الرئيسين فوق أرض مقسمة السيادة

19- بعد 48 ساعة من زيارة الرئيس مبارك. رار لبنان وزير خارجية الكويت الشيخ صبح الأحمد الصباح. تأكيداً لتصامان الكويت مع لبنان في مواجهة العدوان



رئيس وزراء كندا جان كريتيان

عن تصاعد الانتفاضة الفلسطينية، واشتداد أعمال القمع التي تنفذها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني" (الحص. ص 239).

24- وفي ما يتعلق بـ "الإطلاقات الخارجية" (الحركة الدبلوماسية اللبنانية) إزاء الوضع في الجنوب وصولاً إلى الانسحاب الإسرائيلي والتحرير وما تلاهما، راجع باب "الجنوب".



الطفل محمد جمال الدرة

على الاسرائيلي)، عَجَلًا في اتخاذ الخطوات اللازمة لعقد قمة عربية عاجلة. فعقد مؤتمر وزراء الخارجية العرب التحضيري لها في 21 و22 تشرين الأول 2000. وحضره رئيس الحكومة وزير الخارجية سليم الحص. وطالب فيه بـ "وقف التطبيع مع اسرائيل...". وعقدت القمة في القاهرة التي وصلها الرئيس إميل لحود "ولم يكن في يده نص معدّ. فكان عليه عندما فاجأه الرئيس مبارك بدعوته إلى الكلام، أن يرتجل كلمة في المؤتمر باللهجة العامية اللبنانية: فلم يكن لكلمته الصدى المطلوب (...). وكانت قرارات القمة دون الحد الأدنى المطلوب لمواجهة التحدي الخطير الناجم

المعارضة

الخلاف بين الحص والحريري

كان الرجلان صديقين حتى خريف 1994، أي عندما طلب رئيس الحكومة آنذاك رفيق الحريري من وزير الدولة للشؤون المالية فؤاد السنيورة مرافقه وفد "ميريل لينش" إلى منزل الدكتور سليم الحص لإطلاعه على تفاصيل أو إصدار سندات خزينة بقيمة 400 مليون دولار استدانتها الدولة من الأسواق الخارجية. فكان أن اعترض الحص على هذه السياسة المالية، واستمرّ يصليها معارضته، رغم أنه هو نفسه اضطرّ بعد نحو خمس سنوات تقريباً. عندما أصبح رئيساً للحكومة، إلى إعلان تكليف "ميريل لينش" بالإشراف على إصدار سندات باليورو والدولار بقيمة 540 مليون دولار الكاتب والصحافي سليم نصاري يروي ما كان بين الرجلين من صداقة، ثم فراقهما ("الحياة"، 20 آذار 1999).

"بنيت صداقة الحريري - الحص وتوطدت على الإعجاب المتبادل في الثمانينات، ذلك أن الحص كان يرى في عصامية الصيداوي (الحريري) وبخاصة في جمع ثروة طائلة، وتخصيصه مبالغ ضخمة لبناء مستشفى كفرالوس وتأمين منح التعليم الجامعي... مصادر إعجاب ظلت قائمة رغم تغافل الحريري في المراكز العصبية للحياة السياسية وتشكيله تهديداً لأعضاء نادي رؤساء الحكومات كافة.



الرئيس الحص

واكتشف الحريري مثله الأعلى (سليم الحص) في السياسة من خلال نقاشات موسّعة كان الحص يجهر بها أمامه ويحدثه عن الطريقة التي تعاطى بها مع

المحدود، دون أن يحدب المستنمرين كما وعدت الحكومة..”

ما كادت تمر ثلاثة أشهر ونيف (آذار 1999) على تشكيل حكومة الحص حتى وقع رئيسها في ما كان يسمى معارصته للحريري على أساسه؛ الاستدانة الخارجية بواسطة سندات الحزبية، إذ كلف “ميريل ليسش” بالإشراف على إصدار سندات باليورو والدولار بقيمة 540 مليون دولار، ثم أعرب عن ارتياحه لنتائج الاكتتاب في سندات الحزبية بالعملات الأجنبية، فقام الحريري وبواب كتلته يتساءلون عن التعبير الذي كان يطرحه الدكتور الحص في البرلمان ولقد رادت من فرص الاعتراض على نهج وزارة الحص عملية تسويق التحصيل كحل لحفص الدين العام وعجز الموازنة، وكما اتهم النواب المعارضون الحكومة باستخدام سياسة الانتقام والكيد أثناء التعيينات، كذلك اتهموها باللجوء إلى التحصيل في وقت معوا الورارة السابقة من تنفيذه.

المعارضة في مستهل العهد

(المقصود المعارضة من داخل نظام دولة الطائف): هذه المعارضة بدأها وليد جنبلاط، منذ اللحظة الأولى للعهد، إذ كان الزعيم الوحيد الذي استقبل العهد مع كتلته البابية (6 نواب) بمقاطعة انتخاب الرئيس إميل لحود، مكرراً مقولته بأنه ضد عودة العسكر إلى الحكم وقد شدد على هذه المقولة بعد أن أصدرت حكومة الحص التشكيلات الأولى، حيث وجد جنبلاط فيها مؤشراً على أن الرئيس العماد لحود بدأ بثت قواعد حكمه على ركائز عسكرية في إطار محاصصة، المستفيد الثاني منها رئيس مجلس النواب سبه سري لكنه أبدى استعداده للتعاون مع الرئيس لحود، مشترطاً ألا يبدأ العهد الحالي من حيث انتهى عهد

رؤساء الجمهوريات، بدءاً بالياس سركيس، مروراً بأمير الجميل وانتهاءً بالياس الهراوي ومن خلال تحاربه في الحكم كان الدكتور الحص يرى في اتفق الطائف الموقف الموحد والعاقل للشرعية وفي تصوّره أن الانقسام بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة كان مصدر التفتت الذي أصاب الشعب، خصوصاً وأن القيادات السياسية المتصارعة امتطت الموحات الطائفية والمذهبية لتعطل الحياة السياسية، وعلى امتداد فترة الحرب اللبنانية كان إعرب الحريري بصديقه الحص يزداد يوماً بعد يوم، خصوصاً خلال المراحل التي أعقبت اغتيال الرئيس رشيد كرامي والرئيس ربنه معوض ولم تكن الطائرة الخاصة التي أهداها له سوى تعبير عن تقديره للدور الذي يقوم به كاطفائي سياسي لحرائق الأزمات ثم أهداها الدكتور الحص للحكومة لأنه يرفض تأسيس العلاقات على مستوى المكاسب والمنافع، وظلت صداقة الإعجاب المشترك قائمة إلى حين وصول رفيق الحريري إلى رئاسة الوزارة، واتساع رقعة نفوذه المالي بشكل اعتره الحص خطراً على أخلاقية العمل السياسي، وتهديداً لمشاريع الإصلاح الاجتماعي والتطور الاقتصادي وركز الحص في هجومه على النهج المتبع في استسهال الاقتراض محذراً من عواقب حسارة السيادة الوطنية إذا ما استمرت سياسة الإفترق لتسديد المريد من الديون المتراكمة واستمرّ التركيز على هذه البواحي بواسطة أعضاء “كتلة الإبقاء والتعبير” التي ترأسها الدكتور الحص وجعلها أداة لتبوير الرأي العام، وقاعدة برلمانية لتوسيع المشاركة الوطنية، وشددت الكتلة في نوحهاتها على إظهار أثار المخاطر التي ستجنيها البلاد من سياسة تمويل العجز وتثبيت سعر الصرف، وكان الانتقاد متواصلاً داخل البرلمان وهي الصحف للنظام الضرائفي الذي أرهق الفقراء وذوي الدخل

وبينما كان جنبلاط يركّز حملته على العهد ورموره في محاولة لإرباك الرئاسة والتشكيك بدورها، ركّز الحريري معارضته على حكومة الحص ولبس على العهد، بهدف مع الحكومة من وصم إنجازاته بالفساد والهدر. فبعد جولة شملت السعودية والولايات المتحدة وفرنسا، عاد الحريري (مطلع كانون الثاني 1999) ليعتمد سياسة الهجوم باعتبارها أفضل وسيلة للدفاع عن نفسه وعن إنجازاته التي كانت تتعرض للانتقاد المتواصل، وترافق ذلك مع أقاويل انتشرت على نطاق واسع مفادها أن الرئيس الماروني عاد ليستأثر بالموقع الأول على خلاف ما جاء في اتفاق الطائف الذي أعطى هذا الموقع لرئيس مجلس الوزراء السني. ومع انتشار نشرات (من جهة مجهولة) تحمل بص اتفاق الطائف، وفيه تحديد لمهمة رئيس مجلس الوزراء بأنه "ممثل الحكومة والمتكلم باسمها، والمسؤول عن تنفيذ السياسة العامة التي يضعها المجلس"، من هنا كان طلب الحريري للرئيس الحص بضرورة رفض التكليف لئلا يعتبر التجيير (تجبير أصوات النواب لرئيس الجمهورية وقت الاستشارات لتأليف الحكومة) سابقة يمكن تكرارها من قبل رئيس الجمهورية. ونمة من أخذ يتكلم أن ظاهرة الإحباط التي عانى منها المسيحيون منذ إطاحة العماد عون وبدء دولة الطائف، أخذت تنتشر في الشارع السني بتغذية من المعارضة الجديدة.

الموقف السوري، في عمله على استيعاب العهد وحكومته من جهة، والمعارضة (جنبلاط - الحريري) من جهة ثانية، أبدى انزعاجاً من شكاوى الشاكين في موقعي السلطة والمعارضة. الأمر الذي اضطر الدكتور بشّار الأسد لأن يشهر سيف الدفاع عن العهد، ويتحدث لمجلة "الكفاح العربي" (مطلع شباط 1999) عن "الإحباط كوصفة مسمومة تنقلها



وليد جنبلاط

الرئيس فؤاد شهاب ("المكتب الثاني"). وطالب بحقوق "الذين دفعوا ضريبة الدم ثمناً لصمودهم خلال حرب الجبل" (الدروز). واعتماد القضاء دائرة انتخابية في الشوف وعاليه.

المحللون لهذا الموقف الجنبلاطي رأوا إليه على أن جنبلاط يحرص على بقائه، في السلم كما في الحرب، المرجعية الوحيدة لدى الدروز، خاصة وأنه صُدم بمحاولة العهد إحياء "الزعامة البزبكية"، ممثلة بالأمير طلال أرسلان، وخاصة عندما فوجيء أثناء محاولته إزاحة الشيخ بهجت غيث (شيخ عقل الطائفة الدرزية) من منصبه بموقف معارض منعه من تحقيق ذلك بمؤازرة الجيش وحمائته. كما منعه العهد الجديد من فرض شروطه أثناء تأليف حكومة الحص. وزاد من محاوف جنبلاط انتقال الملف اللبناني، في سورية، إلى عهدة الدكتور بشّار الأسد المعروف بصدافته للأمير طلال أرسلان.

بحسب تقويم لمراقبين سياسيين توقعوا أمام الدور الإيجابي لدمشق على هذا الصعيد

جاءت هذه الريادة في نهاية شهر شهد نصداً بين الحكومة والمعارضة أحد طبعاً من الحدة غير مألوف. وكان أحد موضوعاته "قانون التنصت" الذي أريد منه أن يصون الحريات من دون أن يحرم الدولة من حقها في متابعة التنصت باسم حماية الأمر الوطني وارتفع الخلاف إلى مستوى التشهير والتحويل. فأنتهم العهد بـ "الأمركة" والحريري ورجال المعارضة بـ "التعامل مع إسرائيل". ولقد زاد من حرارة هذه المعركة السياسية دخول الرئيس السابق الياس الهراوي على خط المعارضة المتحفظة. وتهديده برفع الصوت عالياً إذا مُسّت الديمقراطية. موحياً بأن الديمقراطية مهددة من قبل "العسكر". وما سهّل على الوسطاء مهمة أن يقوم حنبلاط بريادة الرئيس لحود، أن حنبلاط لم يشارك في حملة التشهير، وكان في الأثناء مشغولاً بريادة الرهبايتين المارونية والمريمية، ما وضعه في موضع المصالحة مع القوى التي تعتبره مسؤولاً عن موضوع المهجرين وصدرت أحوية من دمشق تتعلق بإعادة ترتيب الأمور في لسان بشكل أعاد إلى الساحة السياسية بعض الاستقرار المطلوب وترافق دور وساطة دمشق المتجدد مع كلام وتعليقات لمحللين ومراقبين تفيد أن سورية أعطت الرئيس لحود دور الحكم الداخلي. وعهدت إليه بمهمة فضّ المازعات لكي لا تضطر القيادات السورية إلى الانشغال في الشأن اللبناني، ومهمة القضايا الخارجية الخطيرة ذات الاهتمام المشترك. أي تلك التي تعني تلازم المسارين وتعميق التعاون الأممي - الاقتصادي - السياسي.

المعارضة في ذروة الهجوم على أبواب الانتخابات
عناصر كثيرة دعمت هذه المعارضة أهمها الأداء الإداري الذي ما تلمّس المواطنون فيه أي خطوة إصلاحية. بل على العكس فقد ظهرت الإدارة وكأنها

طائفة إلى أخرى" هذه العبارة وغيرها. مثل الاستعرات من "موقف الدي يهاجم جيش بلاده" (في إشارة إلى وليد جنبلاط)، دفعت إلى الحديث (في الصحافة) عن المصائب التي "بلغت دروتها لدى الرئيس حافظ الأسد ونحله بشّار، خصوصاً بعدما توقف عبد الحليم حذام عن التعاطي بالملف اللبناني. وألغى مواعيد السياسيين وأصحاب الحاجات الذين تعدت طلبات مواعيدهم الرقم ألفين خلال شهر واحد". (سليم بشار "الحياة"، 6 شباط 1999)

وفي وقت استمرّ الحريري يحول في العواصم العربية والإسلامية والعربية حيث يحرص على الظهور بمظهر رئيس "حكومة ظل". عكف حنبلاط على حركية سياسية داخلية (زيارات لزعماء وشخصيات ومرجعيات سبسية ودينية، وتصريحات) تمحورت حول موقف من ثلاث نقاط.

1- اتهام الحص بالانصياع إلى إرادة رئيس الجمهورية مثلما كان سامي الصلح مع كميل شمعون. أو شفيق الوزان مع أمين الجميل.

2- موضوع قانون انتخاب جديد يؤمن التمثيل الصحيح عبر القضاء باعتباره يشكل الدائرة الأمثل لتأمين ذلك:

3 - دور الجيش. حيث يقول حنبلاط "العسكر والديمقراطية بفيضان صحيح أن جيشنا حقق بعض الإنجازات. لكن ذلك نمّ بقرار سيدي لباني وسوري. الجيش أداة للسلطة السياسية ولا يجوز أن يمتدّ عن الموظفين الآخرين. لا في الأجور ولا في المراكز" (سليم بشار "الحياة"، 6 شباط 1999).

الجانب الخاص باستهداف الحكم من معارضة جنبلاط توقّف مع الزيارة التي قام بها لرئيس الجمهورية العماد لحود في 28 تشرين الأول 1999، حيث توافقا على "مجموعة مسلمات تجمع بينهما"

دمج مجلس نصيد المشاريع الكبرى لمدينة بيروت وحقوقها" (سليم الحص "للمحقيقة والتاريخ. 189) ولكن الرئيس الحص، من جهة ثانية، تملّص، في بيانه، من مسؤولية فشل الحكومة، بالتذكير بما هو معروف عنه شخصياً ولا يختلف عليه إثنان من اللبنانيين التحدّر والزاهة، متعامياً عن مسؤوليته الحكومة كفريق عمل: "... وانطلاقاً من مقولة إن المسؤول يبقى قوياً إلى أن يطلب أمراً لنفسه، فحن أقوياء لأنه طيلة وجودنا في الحكم، لم نطلب أمراً لأنفسنا والحمد لله..." (ص 192)

عودة الرئيس أمين الجميل بعد غربة فسيقية امتدت 12 عاماً

في 11 تشرين الأول 1988، أي بعد 18 يوماً على انتهاء ولايته الرئاسية، اضطرّ الرئيس أمين الجميل لمغادرة البلاد، وأهم وثيقة حول هذا الأمر المحصر الذي كتبه المدعي العام التمييزي القاضي جورج فريجة في منزل الرئيس الجميل في سن الفيل في 6 تشرين الأول 1988، حيث جاء (نقله بقولاً ناصيف، "النهار"، 31 تموز 2000).

"أبلغ إلينا فخامة الرئيس السابق بصفة رسمية الآتي في تاريخ السادس من هذا الشهر غلّم (الجميل) من أمين سرّه أن الأستاذ كريم بقرادوني يود الاجتماع به في بيته، فرفض هذا الأخير (الجميل) ثم غلّم أن الأستاذ بقرادوني اتصل بزوجته السيدة جويس وألح عليها بطلب الاجتماع بها لأمر مهم جداً، فقبلت واجتمعت به في مقر الجمعية الخيرية التي تديرها في سن الفيل، وأن الأستاذ بقرادوني أبلغ إليها رسمياً أن الدكتور سمير جعجع قرّر أن على الرئيس الجميل مغادرة الأراضي اللبنانية في غضون يومين أو ثلاثة، وإلا أجهر عليه وعلى عائلته، وأنه، أي الأستاذ بقرادوني،

تابعة لرجل قوي واحد هو نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية ميشال المر، فانعكس هذا الأمر ضرراً كبيراً على رئيس الحكومة المعروف بنرايته وتجربته، فبدأ ضعيفاً "يملك ولا يحكم"، وعلى باقى الوزراء خاصة وزير المالية جورج قرم المعروف بعلمه وثقافته وشفافيته، فبدأ حالماً لا يمت بصلة إلى واقع الحكم في لبنان، فتحتمل أكثر من سواهما ورر فشل الحكومة

إلى هذا العنصر "الإداري" الذي استفادت منه المعارضة، بسبب مساوئه، أيما استفادة (علماً أن هذا الوضع لم يكن بأفضل حال في الحكومات السابقة)، انضاف عنصر آخر، سلمي بالنسبة إلى الحكومة إيجابياً بالنسبة إلى المعارضة، ولا يقل أهمية عن الأول (وكذلك رغم أن حكومات الحريري كانت المستبّ الرئيس له) ويتمثل في استمرار واستفحال الأزمة الاقتصادية - والمديونية العامة - والأوضاع المعيشية الخائفة، وانحطرت الاتحاد العمّالي العام في صفوف المعارضة، وقاد تظاهرة في بيروت، في 2 تموز 2000، رفعت شعارات تندّد بالحكومة وتهتّد بصريد من التحرك

في البيان الذي أصدره الرئيس الحص، في 4 تموز 2000، في أوح هجوم المعارضة عليه (بقطبيها الرئيسيين رفيق الحريري ووليد جنبلاط) وفي أجواء تهديد الاتحاد العمّالي العام ببدء تحرّكه، ومع بداية اشتداد أوار المعركة الانتخابية البيانية، ذكّر بالتركة الثقيلة من الأزمات الاقتصادية والمعيشية التي ورثها عن الحكومات السابقة، وأظهر الرئيس الحريري ممحوراً كل حملته عليه حول العاصمة بيروت بهدف "الاستغلال الانتخابي" "أما الحملة العيفة التي شنتها وسائل الإعلام التابعة للرئيس الحريري وتلك المحسوبة عليه، فقد تركّزت على أنسي، في مشروع



عودة الرئيس أمين الجميل

سُحِبَتْ كونها خطأ بروتوكولياً...“ كما أضاف السفير بعقلمسي (والكلام لا يزال كلام الرئيس الجميل) بلغته الدبلوماسية انه ”ينصح بإلغاء السفر إلى بيروت والقرداحة“.

أبدى رئيس الحكومة وزير الخارجية سليم الحص انزعاجه من ”تصبّح بعض السلطات اللبنانية“ إلى رئيس الجمهورية السابق أمين الجميل بعدم المجيء إلى بيروت، نظراً إلى أن هذه السلطات تصرفت من دون استشارته أو إحاطته علماً بالأمر. ما دفعه إلى إصدار بيان أعرب عن هذا الانزعاج رافضاً حرمان الرئيس الجميل من حق العودة إلى البلاد.

”لعبة النصيحة“ هذه انتهت فصولاً بعد عشرة أيام ففي 30 تموز 2000، عاد الرئيس الجميل إلى لبنان أنياً من باريس بعد غياب فسري استمرّ أكثر من 12 عاماً تخلّلتها زيارة قصيرة للبنان عام 1992، واستقبل جمهور حاشد تقاتر من بلدات وقرى المتن (نحو 15 ألفاً) الرئيس الجميل في بكفيا. وفي حديثه، فور عودته، رفض الجميل ربط عودته بالاستحقاق الانتخابي

مكلّف إبلاغها هذا الأمر لأن الرئيس الجميل لم يقبل استقباله لإبلاغه الأمر. وأخبرنا الرئيس السابق أن دولة رئيس مجلس الوزراء العماد عون وغبطة البطريرك صفير على علم بهذا الشأن. وأنه قرّر عدم الإذعان لهذا الطلب والبقاء في لبنان، وأنه قرّر إبلاغنا بصفتنا الرسمية بذلك دون أن يطلب اتخاذ أي تدابير وإبقائه سراً. لكن في النتيجة انصاع الرئيس الجميل للأمر وغادر البلاد (...).“

في العام 1992، عاد الرئيس الجميل إلى منزله في سن الفيل. لكن هذه المرة توسّلت ”الأجهزة اللبنانية“ عبر ”مجهول“ الوسيلة نفسها لإبعاده مجدداً. مكالمته هانفة بعد ظهر 16 آب 1992، ”تنصحه“ (وفي هذا معنى التهديد المبطن) بضرورة المغادرة. فسافر الرئيس الجميل، بعد ساعات، من طريق مرماً جونية إلى قبرص ومنها إلى باريس. وحصل الأمر نفسه في 11 كانون الأول 1998، ثم في 19 تموز 2000.

حول ”النصيحة“ التي وُجّهت إليه هذه المرة (19 تموز 2000)، أصدر الرئيس الجميل. وهو في باريس، بياناً أكّد فيه أنه كان تلقّى، في 14 تموز، دعوة شخصية ورسمية للمشاركة يوم الخميس في 20 تموز في القرداحة، بحفل التّأبين لمناسبة مرور أربعين يوماً على رحيل الرئيس حافظ الأسد (نشرت ”النهار“ البيان وصورة عن الدعوة السورية له. عدد 20 تموز 2000)، وأنه عزم على المجيء إلى لبنان ومنه الانتقال إلى القرداحة، لكن قبل 15 دقيقة من إقلاع الطائرة إلى بيروت، ”فوجئت باتصال هاتفي من السفير اللبناني في باريس السيد ريمون بعقلمني يبلغني أنه تلقّى اتصالاً من أمين عام وزارة الخارجية اللبنانية السفير زهير حمدان مفاده ”ضرورة الاتصال بأي شكل وبأسرع وقت بالرئيس أمين الجميل الموجود في المطار الباريسي لإبلاغه أن الدعوة التي وُجّهت إليه من قبل رئاسة الجمهورية السورية قد



الرئيس إميل لحود يدلي بصوته

حكومة الحص جادة في وضع مشروع قانون متقدم على القانونين السابقين (1992 و 1996). فدعت باكرًا المعنيين في الشأن العام للنتقدم باقتراحات لقانون انتخاب جديد. فلاقى هذه المبادرة الاستحسان مع التحفظ. والتحفظ كان بسبب المعايير التي حددتها الحكومة. وهي أن يكون كل اقتراح ملتزمًا بالمساواة ووثيقة الوفاق الوطني (الطائف). فجعلت الحكومة نفسها أمام ثلاث مسؤوليات: مسؤولية الالتزام باتفاق الطائف والدستور ومسؤولية الأخذ بالاقتراحات التي تلنقى مع المبادئ والمعايير الواردة في نصوص الوثيقتين.

تلقت اللجنة الوزارية، التي شكّلت لهذه الغاية، نحو أربعين اقتراحاً (معظمها نشرته الجرائد ودار نقاش حوله). وهي معروفة ومتنوعة لا تترك صيغة متبعة في العالم إلا وتسترشد بها: الدائرة الفردية أو

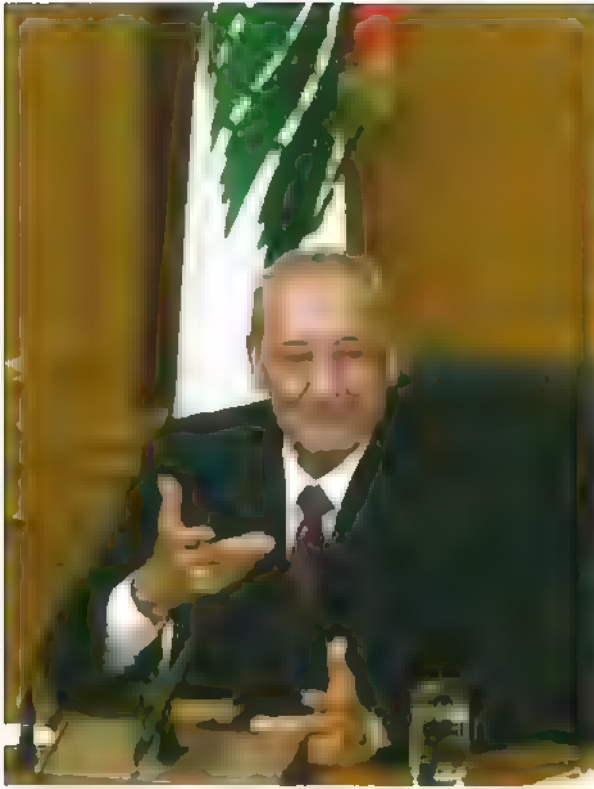
(انتخابات 2000). وأدى رغبته في التعاون وطني صفحة الماضي. ونفى أن يكون معنياً بأي ضمانات أعطيت له حيال "فتح ملفات" (التي كان أركان دولة الطائف يهتدون بفتحها مع كل "نصيحة" تُسدى له بعدم العودة). وشدّد على: "لا أنشد خلال نصالي إلا المصالحة الحقيقية التي تجمع كل أبناء هذا الوطن الحبيب". وبالفعل، إن أهم ما أقدم عليه، خلال فترة قصيرة تلت عودته، توقيعه والسائب والزعيم وليد جبلاط. بياناً يؤكد على ضرورة أن تقوم الدولة وترعى مصالحه وطنية حقيقية. فكان هذا البيان فاتحة دعوات مماثلة ومتوالية من قبل شخصيات وجهات وطنية عديدة كانت دأبت على دعوة الدولة إلى رعاية هذه المصالحة منذ قيام دولة الطائف. لكن دون أي نتيجة

انتخابات 2000

قانون جديد

صدّق مجلس الوزراء مشروع قانون الانتخابات النيابية في جلسة 9 كانون الأول 1999 التي عقدت برئاسة رئيس الجمهورية إميل لحود. "وكانت في تلك الجلسة أكثر من مداخله. اعترضت فيها على تقسيم العاصمة بيروت دوائر انتخابية. وكذلك سائر المحافظات. وقد جاء في محضر الجلسة أن الرئيس لحود قال إن مشروع التقسيم الانتخابي هو أحسن الممكن. وقد وافق جميع الوزراء، ما عداي (...) وقد جند الرئيس رفيق الحريري وسائل الإعلام التابعة له، والمحمسوبة عليه، لتحميلي مسؤولية تقسيم العاصمة بيروت انتخابياً (...) فدفعته الثمن في الانتخابات النيابية..." (سليم الحص: "الحقيقة والتاريخ"، ص 293-295).

قبل هذه الجلسة الحكومية (أواخر 1999). كانت



الرئيس بري

الداخلية ميشال المر مأكينة انتخابية فاعلة وقدرات واسعة على التحكم بالانتخابات. وقد لا تكون كذلك في حال كانت الدائرة أوسع أو في حال كان جبل لبنان دائرة انتخابية واحدة“

الانتخابات في إطار وضع سياسي عام

اختلفت انتخابات صيف 2000 عن انتخابات 1992 وانتخابات 1996 لجهة حسن إدارتها في مرحلة الإعداد لها ولجهة قدر كبير من النزاهة يوم الاقتراع (وهذا ما سُجِّل فعلاً للحكومة ولوزير الداخلية ميشال المر) ففي حين تميزت انتخابات 1992 بالمقاطعة، وانتخابات 1996 بقانونها المخالف للدستور وبالسجال حول "البوسطة" و"المحدلة" الانتخابيتين. جاءت انتخابات 2000 لتساهم في تطهير خطاب سياسي جديد كان مصتماً في خانة المحرمات (الوجود السوري.

الصغيرة، القضاء دائرة انتخابية (كما في قانون 1960)، دوائر أكبر من القضاء وأصغر من المحافظة، أي تقسيم المحافظة إلى دائرتين أو ثلاث، اعتماد صيغ عدة لقانون مركّب... والجانب الخلافية الأبرز تمحور حول حجم الدوائر وليس نظام الاقتراع. وفي النهاية هبط قانون انتخابات 2000 على الجميع بشكل لا يخلو من "السخرية" في الواقع، بدليل أن الأكثرية الساحقة، داخل مجلس الوزراء ومجلس النواب وخارجهما، أبدت معارضتها له، وأقرت اللجنة الوزارية قانون 1996 بعد أن أدخلت عليه بعض التعديلات في حجم الدوائر في مسعى، شرجه الدكتور فريد الحازن (في كتابه "انتخابات لبنان ما بعد الحرب"، دار النهار للنشر، بيروت، ط1.

تشرين الثاني 2000، ص 216-217) بالنالي:

"لقد سعى صانعو القانون في بيروت ودمشق عبر تلك التعديلات إلى الحفاظ على مواقع بعض الأقطاب والقوى السياسية واستهداف آخرين. فتمّ تقسيم بيروت إلى دوائر ثلاث مستهدفين بذلك رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري للحد من قدرته على الإتيان بكتلة نيابية واسعة. وضمّ القانون محافظتي الجنوب والنبطية في دائرتين انتخابيتين لتأمين انتخاب كتلة نيابية كبيرة موالية لرئيس مجلس النواب نبيه بري، واستهدف القانون أيضاً قضاء بشري فدمجه في دائرة واحدة مع قضاء عكار بحجة مراعاة التوازن، بينما الهدف من ذلك قطع الطريق أمام أنصار قائد القوات اللبنانية المنحلة سمير جعجع في قضاء بشري من التأثير في نتائج الانتخابات

". وفي البقاع التحالفات الانتخابية والخريطة السياسية هي التي بمعزل عن حجم الدوائر، وحققت دوائر محافظة جبل لبنان من ست إلى أربع.. فالتقاعده التي أتت لتحدد حجم الدوائر في جبل لبنان كانت دائرة المتن الشمالي بمقاعد النمانية حيث لوزير

التي ورثتها من حكومات الحريري السابقة.) (وقد حشد الحريري طاقاته السياسية والمالية والإعلامية ووظف علاقاته العربية والدولية . للانتقال إلى الهجوم المصاد... وثبتت وزعامته البيروتية وثبتت وزعامته السنّيه في لبنان" (فريد الحازن. ص 218)

الأحزاب السياسية شاركت في هذه الانتخابات، لكن في إطار حلمية عانت عنها "العقيدة" وحلت محلها "المحاصصة". أي أن الأحزاب اسحطت في لعبة توزيع المقعد وإقامة التحالفات بالتسابق مع مرجعيات محلية وإقليمية. ففي حين كان تحالف حزب الله وحركة أمل برعاية سورية - إيرانية، جاءت تحالفات الحزب السوري القومي الاجتماعي وحزب البعث والجماعة الإسلامية وحزب الوعد (إيلي حبيقة) والأحزاب الأرمنية مع قوى سياسية عربية أو غير عربية في عدد من الدوائر الانتخابية

كانت الأحزاب، وفق هذا الواقع، محرّدة أداة حشد للقاعدة الحزبية بهدف التصويت لكامل أعضاء اللائحة أو لنأمين فوز مرشّح الحزب. وثمة أحزاب دخلت في تحالفات تتناقض مع خطها السياسي، مثلما كان تحالف حزب الكتائب والحزب السوري القومي في المتن. وتحالف حزب الله وإيلي حبيقة في دائرة بعبداً - عاليه.

وساهمت الانتخابات، في بعض الحالات، في رص صفوف الحزب حول القيادة مثلما حصل بالنسبة إلى الجماعة الإسلامية، وخصوصاً بالنسبة إلى حزب الله في مواجهة الشيخ صبحي الطفيلي وأنصاره في بعلبك - الهرمل، كما أدّت، في المقابل، إلى شردمة أحزاب أخرى، كحزب الكتائب الذي شهد سلسلة انقسامات داخلية في السنوات الأخيرة، والحزب الشيعي المتحبط في أزمة داخلية.

تطبيق اتفاق الطائف لجهة انسحاب الجيش السوري..) وقد فستّر المراقبون هذه الظاهرة بنزاهة انتخابات صيف 2000 مع عدد من التطورات، أبرزها، انسحاب إسرائيل من الجنوب ووهابة الرئيس حافظ الأسد وانتخاب نجله بشار الأسد رئيساً لسورية محطاً بعدد من المسؤولين من الحرس القديم والجديد. وعودة رئيس الجمهورية السابق أمين الحميل غير المتوقعة إلى لبنان ووفاء العميد ريمون إده وتسلم ابن شقيقه كارلوس إده رئاسة حزب الكتلة الوطنية أصف إلى ذلك إطاراً سياسياً متعلقاً بمعارضة الحريري - جنلاط للحكومة والحكم. تلك المعارضة التي بدأت مع بداية العهد وخروج الحريري المفاجيء من السلطة (حريف 1998)، وجاء استهداف بعض المقربين من الحريري في إطار سياسة "محررة المصاد" التي أطلقها الحكم الجديد ليعمّق الهوة بينه وبين الحريري. وحقيقة الأمر أن الوء مفقود أساساً بين الحص والحريري المتنافسين على الرعامة البيروتية، وبين الحريري ورئيس الجمهورية إميل لحود منذ أن كان لحود قائداً للجيش.

وحقيقة الأمر أيضاً، وهو أمر سٌحّل كمكسب سياسي للمعارضة الحزبية - الحسلاطية، أن التراجع الذي طاول تحالفات الرئيس لحود مع سياسيين أيدوا محيئه إلى رئاسة الجمهورية لم يقابله تحالفات جديدة إن لتدعيم موقعه في الرئاسة أو لمواجهة الحريري ولصدّ الحملة المصادة التي أطلقها وليد حسلاط "ولم تكرر العلاقة الوطيدة بين الرئيس لحود وحزب الله والرئيس نبيه بري - وهي علاقة مصامير تتجاوز السياسة الداخلية لا سيّما بالنسبة إلى مسألة تحرير الجنوب من الاحتلال الاسرائيلي - كاهية لقيام نواردت داخلية قوية لمصلحة العهد. كما أن حكومة الرئيس الحص لم تنمكّن من ملء الفراغ السياسي الذي أحدثه غياب الحريري، نهيك عن إخمافها في معالجة الأزمة الاقتصادية الصعبة



نسيب لحود

وجاءت انتخابات 2000 لتؤكد أن المشاركة قد تعطي ثمارها وتؤثر في النتائج، ولو حصرياً. كما في جبل لبنان. ولقد نمازت نسبة المشاركة بين المحافظات، فكانت الأعلى في الشمال مع نسبة 45٪، والأدنى في بيروت وجبل لبنان 35٪.

النتائج

جاءت نتائج انتخابات 2000 غير متوقعة، خصوصاً لجهة الحجم الهائل الذي خرج به رفيق الحريري في بيروت، ووليد جنبلاط في الجبل، إذ حقق الحريري فوزاً كاسحاً للوائح الثلاث في بيروت، ووليد جنبلاط فوزاً مماثلاً لكافة أعضاء لائحته في الشوف وللائحة المدعومة منه في بعدا - عاليه، وفي المقابل كانت خسارة رئيس الحكومة سليم الحص وتمام سلام ومحمد يوسف بيصون (ونجاح واكيم على رغم عزوفه

المقاطعون ونسبة المشاركة

أحزاب وقوى سياسية أخرى ذات قواعد مسيحية قاطعت الانتخابات: حزب الوطنيين الأحرار، التيار الوطني الحر (العماد عون) والقوات اللبنانية المنحلة. لكن هذه المقاطعة تراجع تأثيرها بالمقارنة مع الانتخابات السابقة على رغم أن نسبة المشاركة المسيحية كانت متدنية في عدد من الدوائر الانتخابية لا سيما في بيروت وفي دوائر جبل لبنان الجنوبي. "المأزق الذي واجهه المقاطعون هو هو منذ 1996 (خلفاً لانتخابات 1992، حيث المقاطعة كانت واسعة وبدأت طبيعية ولم تقتصر على المسيحيين). فإن شاركوا في الانتخابات في ظل الظروف غير الملائمة إن لجهة التأثيرات المعروفة في العمليات الانتخابية أو لجهة الاستهداف الذي يطاول تلك الأطراف، فلن يتمكنوا من خوض المعركة وإقامة التحالفات بالحرية المطلوبة، وإن قاطعوا فهم يضعون أنفسهم خارج المعادلة السياسية. وفي كلا الحالتين المشكلة قائمة. وحلها يبدأ بقرار من السلطة بوقف الحظر والاستهداف الذي طاول التغطيات المسيحية وقادتها خلال السنوات العشر الماضية" (فريد الخازن، ص 224).

أما المشاركة، فعلى الرغم من انخفاض نسبتها من نحو 45٪ في انتخابات 1996 إلى نحو 40٪ في انتخابات 2000، إلا أن الجدل السياسي حول جدوى المقاطعة تراجع كثيراً لمصلحة المشاركة على رغم معرفة المسيحيين (المفترض أنهم مقاطعون) بالصعوبات التي تعترض من لا يتفقد بقواعد اللعبة السياسية ويحدودها (قواعد الطائف + قواعد النموذج السوري على وجه الخصوص) ولقد كان للبطريرك صفير موقف لافت بمطالبتة بموقف موحد إن باتجاه المشاركة الكاملة أو المقاطعة الشاملة من الجميع.

وقرباً من الرئيس لحود؛ خاض الانتخابات معوّلاً على الفوز الكامل لأعضاء لائحته، التي جمع فيها القومي إلى الكتائبي (غسان الأشقر عن القومي ومنير الحاج رئيس حزب الكتائب) إلى نجل رئيس الجمهورية إميل إميل لحود، في أجواء صدامية وفي معركة حاسمة، في وجه النائب نسيم لحود الذي شكّل لائحة قوية كاد أن يفوز إثنان من أعضائها (ميشال سماحة ورافي مادايان) لولا أصوات الأرمن التي رجحت الكفة لمصلحة لائحة المر. وتميزت المعركة بمضامين سياسية واضحة وبفوز السياسي المخضرم الدكتور ألبير مخبير المعروف بمواقفه الداعية إلى خروج القوات السورية من لبنان. وببما كان فوز محير مؤكداً عبر تحالف من خارج اللائحة مع الوزير المر. فإن المفاجأة كانت فوز المرشح المنفرد بيار الجميل بعدد مرتفع من الأصوات تبادلها مع لائحة نسيم لحود.

وطالما الحديث حديث نتائج انتخابات المتن الشمالي حيث المرشح الحاسر - الفائز، وزير الداخلية، الوزير الأقوى والمميز ميشال المر، فقد أكثر المر من تصريحاته حول نزاهة الانتخابات في لبنان (وهو وزير الداخلية المسؤول عنها) التي اعترف الجميع بنزاهة عمليات الاقتراع. ولكن أحداً من اللبنانيين. لسوء حظه، ما أعادها إليه، بل إلى السماح السوري بها، بل "الأمر السوري" بأن تكون نزاهة، فالرئيس السوري بشار الأسد أعطى "أمراً بمنع الأجهزة اللبنانية من التدخل في الانتخابات" (من حديث أدلى به الرئيس الحريري إلى تلفزيون أبو ظبي في 2 آب 2000، ونقلته الصحافة اللبنانية).

أما الأحزاب، فقد حافظ بعضها على عدد مقاعده من مجلس 1996، وتراجع تمثيل بعضها الآخر أو خرج من مجلس 2000؛ حزب الله ارتفع تمثيله من سبعة مقاعد إلى تسعة، وحزب البعث من مقعدين إلى ثلاثة.



إميل إميل لحود

عن الترشيح لأسباب هي على الأرجح قراءته الصائبة والمسبقة للنتائج الانتخابية) في بيروت، وعدم تمكّن لائحة كرامي - معوض من الفوز بأكثر من مقعدين (من أصل 17) في الدائرة الثانية في الشمال.

حافظ نبيه بري على موقعه كرئيس المجلس النيابي وكرئيس لكتلة نيابية واسعة.

وحافظ وليد جنبلاط على موقعه كزعيم للدروز الأول والقطب الأكثر نفوذاً في الجزء الجنوبي من جبل لبنان، واستعاد دوره كلاعب أساسي في المعادلة السياسية وحافظت معظم القوى السياسية، باستثناء الرئيس سليم الحص (الخاسر الأكبر أمام الحريري في بيروت)، على مواقعها: سليمان فرنجية، حسين الحسيني، نائلة معوض، عصام فارس، الياس سكاف. وتراجع بعضها وإن فاز، مثل عمر كرامي وبطرس حرب.

أما الذي جاء تراجع مدوياً ويشبه الهزيمة (وإن فاز) فكان وزير الداخلية ميشال المر. أكثر الوزراء نفوذاً



ميشال سماعة

اللّه التي ضمت ثلاثة نواب إضافة إلى محازبيه التسعة (12 نائباً). كتلة رئيس مجلس النواب رئيس حركة أمل نبيه بري (16 نائباً). كتلة وليد جنبلاط (15 نائباً). أما الكتلة النيابية الأكبر فهي "تيار المستقل" برئاسة رفيق الحريري (25 نائباً)

ومن النتائج الأكثر أهمية: جئنا داخل المجلس إزاء سورية يصل إلى حدود الـ 95 ٪، ثنائية في الحكم، خطاب جديد لجنبلاط وبيان المطالبة الموارنة (مناقشة)

(الدكتور فريد الخازن، الاختصاصي في العلوم السياسية، رئيس دائرة العلوم السياسية والإدارية في الجامعة الأميركية في بيروت، رئيس تحرير سابق لمجلة "الأبحاث" الصادرة عن كلية الآداب والعلوم في الجامعة الأميركية، وله دراسات عديدة ومؤلفات في الشؤون السياسية اللبنانية والعربية وفي

وحافظ الحزب التقدمي الاشتراكي على مقاعده الخمسة، في المقابل، تراجع تمثيل حركة أمل من ثمانية مقاعد إلى سبعة والحزب السوري القومي الاجتماعي من خمسة إلى أربعة، وخسر حزب "الوعد" مقعديه (إيلي حبيقة وجان غانم). والجماعة الإسلامية مقعدها، ولم تفر جمعية المشاريع الخيرية الإسلامية بأي مقعد، ولم يفز الحزب الشيوعي بأي مقعد، كما في انتخابات 1992 و1996. والخاسر الأكبر بين الأحزاب في انتخابات 2000 كان حزب الطاشناق الأرمني الذي احتفظ بمقعد واحد وخسر مرشحوه الخمسة في بيروت، حيث استطاع رفيق الحريري أن يقلب الطاولة على حزب الطاشناق في بيروت وأن يسجل سابقة انخراط النواب الأرمن في الحياة السياسية من باب المعارضة، كاسراً بذلك القاعدة المتبعة (والتي اتبعتها هو نفسه قبل ذلك، أي في انتخابات 1992 و1996) بأن التحالف الأرمني مع السلطة هو دائماً رابح بالنسبة إلى الأرمن كما بالنسبة إلى السلطة، أما حزب الكتائب، فقد خسر مرشحه ورئيسه منير الحاج على لائحة ميشال المر، لكن الحزب عاد إلى المجلس بنائين بعد خروجه في 1992، وهما: انطوان غانم المقرب من الرئيس أمين الجميل في دائرة بعبد، ونادر سكر الذي فاز على لائحة ائتلافية مدعومة من حزب الله في دائرة بعليك - الهرمل. أما المقعد الذي فاربه بيار أمين الجميل في المتن الشمالي فاعتُبر مقعداً كتائبياً ثالثاً في المجلس ولكن من خارج الحزب.

حزب الكتلة الوطنية، لم يشارك عميده كارلوس إده في الانتخابات، إلا أن محازبين أو مقربين من الحزب شاركوا، وفاز منهم إثنان: عبد الله فرحات وصلاح حنين في دائرة بعبد - عاليه.

كتل الأقطاب النيابية الأساسية أربع: كتلة حزب

(مع تشكيل المنتصر الأول في الانتخابات رفيق الحريري للحكومة) وحللاً لمرحلة ما قبل الحرب. حيث كان رئيس الجمهورية المنتخب يتعاون مع القطب السني، وهو عادة حليفه في الانتخابات النيابية والرئاسية، فإن الحالة التي أفرقتها انتخابات 2000، إثر الفوز الكبير الذي أحرزه رفيق الحريري واحتمال ترؤسه الحكومة وتالياً تعامله مع الرئيس لحود، تضع البلاد أمام امتحان صعب

ومع تراجع موقع لحود في سياسة المحاور الداخلية، وهو لا يزال في عامه الثاني من ولايته الرئاسية، وفي ظل الانقسامات التي ظهرت ضمن فريق الحكم المعاور للرئيس لحود والتي تلامس في بعض حواشها حالة "الترويكاً"، وإن اختلفت عن "الترويكاً" السابقة، باتت التوازنات الداخلية بين المحاور هشة، ما يحتم عملاً سريعاً لتدارك أخطارها. وفي المقابل، برر محور حديد كان مغيباً في السنوات الأخيرة، ألا وهو الأحزاب المسيحية المقاطعة التي نالت حصتها في الانتخابات بالواسطة، لا داخل المجلس النيابي بل في الشارع، وذلك عبر التأكيد على حضورها الشعبي واسترجاع بعض المعنويات التي افتقدتها

لعلّ الحدث الأهم الذي رافق الانتخابات لم تصره الانتخابات نفسها بل ساهمت في إبراره، الخطاب السياسي الذي أطلقه وليد حسلاط والذي تمّ التمهيد له بمصالحة مع أمير الجميل في زيارتين متبادلتين إلى بكفيا والمحتارة، بعد قطيعة دامت نحو 15 سنة هذا الخطاب السياسي الداعي إلى مصالحة وطنية شاملة وإلى إنهاء الأزمة السياسية وإطلاق الحريات وصولاً إلى تصحيح مسار العلاقات اللبنانية - السورية، بدت معالمه تتضح منذ الانسحاب الإسرائيلي من الجنوب في أيار الماضي (أيار 2000)، وجاءت الانتخابات لتشعره ولتعطيه دفعةً سياسياً

العلاقات الدولية، لحظ أموراً مهمة أعقبت مباشرة انتخابات 2000، وأوردها تحت عنوان فرعي هو "الحامد والمتعبر"، في كتابه "انتخابات لبنان ما بعد الحرب" (مرجع مذكور آنفاً، ص 229-231، نعيد كتابتها بحرفيتها):

بصورة عامة، تبدو خريطة القوى السياسية وتوازناتها في مجلس نواب 2000 شبيهة بتلك التي سادت في المجلس السابق. فإذا كان السقف الأعلى في السياسة اللبنانية هو ذلك الذي تحدده العلاقات المميرة بين لبنان وسورية، فإن مجلس 2000 لا يقل تمايزاً في علاقته مع دمشق عن مجلس 1992 و 1996، ولا سيّما الأقطاب من النواب والأحزاب السياسية، فلو كان منطق الحرب الحاكم سائداً في لبنان مثلما هي الحال في سورية، فإن حصة سورية في مجلس 2000 تقارب 95٪ من مجموع النواب

فالقراءة السورية للخريطة الانتخابية في لبنان تظهر تدايماً في مدى الأهمية التي تعلّفها دمشق على بعض المناطق السنية بالمقارنة مع أخرى، إن بسبب خصوصيتها الطائفية أو بسبب ارتباطها الجغرافي والسياسي بها. لذلك تأتي مناطق البقاع والجنوب والشمال بالدرجة الأولى لجهة أهميتها "الاستراتيجية" بالنسبة إلى سورية، تليها بيروت وحل لبنان ولقد برزت هذه القراءة السورية لـ "احتياطها الاستراتيجي" الانتخابي في انتخابات 1996 عبر التحالفات التي تمّت برعاية سورية مباشرة وعبر الدعم الواضح لبعض المرشحين، وتأكّدت مجدداً في انتخابات 2000 وأن بدا هامش الحركة السياسية في الانتخابات الأخيرة أكثر اتساعاً من قبل.

أما السقف الثاني فهو الحد الفاصل في السياسة الداخلية وفي اصطفاة الأقطاب في جبهتي الحكم والمعارضة، فللمرة الأولى منذ انتهاء الحرب تبرز ثنائية واضحة بين رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء

المطاربة الموارنة شديدة اللهجة أو متسرعة. فإن الوقائع التي أوردها النداء لا يمكن إكراهها والواقع الذي وصفه لا يمكن التعاصي عنه والتلطي وراء الكلام الواهي فلا الردود خارج الموضوع تحيي الحوار. ولا فتح الملمات يصحّح الخلل داخل لبس أو بير لبنان وسورية

هذا الكلام السياسي في المحذور لم يلامس المضمون والوصوح الذي بلعه اليوم. لكن يبقى أن تلقى هذه الخطوات المتقدمة ترجمة عملية في المرحلة المقبلة لبس فقط في الأوساط السياسية اللبنانية. المسيحية والإسلامية. بل أيضاً في سورية المعنية مباشرة بالموضوع

بيان مجلس المطارنة (20 أيلول 2000)

راجع تالياً: "بيان مجلس المطارنة وجلسة الثقة. الوجود العسكري السوري"

وكات أيضاً للعماد ميشال عون في الأونة الأخيرة مواقف في الانتحاه عينه. والكلام عن تنسيق وتقارب في المواقف بين عون وجبيلات بصب في حنة إبحاد الوسائل العملية لتفعيل تلك التوجهات.

جاءت هذه التطورات لتتقاطع مع طروحات البطريرك الماروني نصر الله صهير. القديم منها والجديد. لا سيما النداء الأخير الذي صدر عن مجلس المطارنة الموارنة في 20 أيلول 2000 والذي يضع النقاط على الحروف ويسمّي الأشياء بأسمائها. هذا النداء. الذي استثار ردوداً سريعة من مراجع روحية وسياسية يعتر عن عمق الأزمة التي تحتازها البلاد. ويشدّد على البعد السيادي لاتفاق الطائف المرتبط بشكل أساسي بإعادة التوازن إلى العلاقات اللبنانية - السورية. فهو دعوة إلى الحوار والمصالحة بين اللسانين لمن أراد أن يتحاور. ومناسبة لإصدار التهم والتخوين لمن أراد أن يصطاد في الماء العكر. سواء كان كلام مجلس

حكومة الحريري (الرابعة)



الحريري رئيساً للحكومة مرة رابعة

غازي العريضي. وزيراً للإعلام؛ غسان سلامة. وزيراً للثقافة (وقد ربط المراقبون فوراً بينه وبين الفرنكوفونية، فاعتبر الوزير المدعو للتحضير ولإنجاح مؤتمر الدول الفرنكوفونية المحدد موعد انعقاده في بيروت خريف 2001)؛ وعبد الرحيم مراد. وزيراً للتربية.

تكليف الحريري تشكيل الحكومة

يوم 23 تشرين الأول 2000 أنهى رئيس الجمهورية إميل لحود استشاراته النيابية لتسمية رئيس الحكومة المكلف تشكيل الحكومة الجديدة. وانتهت الاستشارات التي كان تسبّب في تأخيرها بعض الوقت أخذ ورد بفعل اتباع قاعدة الاتفاق على تأليف الحكومة قبل التكليف. في يوم واحد. وشهدت الجلسة بين لحود والنائب وليد جنبلاط، أثناء هذه الاستشارات، سجلاً لم يخلُ من حدة. إذ تحدث جنبلاط عن دور الأجهزة الأمنية غير المقبول. الأمر الذي اعتبره لحود غير صحيح

سمّى 106 نواب رئيس الحكومة السابق رفيق الحريري. وامتنع عن التسمية نواب "كتلة الوفاء للمقاومة" (حزب الله). ونواب "كتلة الكرامة والتجدد" (جورج افرام). والنائبة نائلة معوض. والنائب بطرس حرب. والنائب طلال أرسلان. وفي هذه الاستشارات أطلق رئيس الحكومة السابق سليم الحص مفاجأة سياسية بتسمية "غريمه" الرئيس الحريري لرئاسة الحكومة الجديدة.

وفي 26 تشرين الأول ألف الحريري حكومته الجديدة من 30 وزيراً. منهم 7 وزراء دولة، و12 من خارج مجلس النواب. من الوزراء الجدد: عصام فارس. نائباً لرئيس الوزراء؛ الياس المر (نجل ميشال المر). وزيراً للداخلية؛

ومؤقت. تمليه وتحدده الحداث الاستراتيجية المتفق عليها بين الدولتين. ”

وعُدَّ البيان ما تنوي الحكومة إنجازه أو تحقيقه على مختلف الأصعدة: الوفاق الوطني واستكمال عودة المهجرين، سيادة القانون وحماية المواطن، الاعلام والحريات أو الدور المميز للسان؛ الاهتمام بالشباب، دور المرأة؛ تعزيز دور الجمعيات الأهلية؛ الثقافة (رأسمال لسان الأول. و”هدفنا نقل البلاد إلى مستوى الإسهام الفعّال في اقتصاد المعرفة...“)؛ الصحة لتحفيز النمو وضمن إطار يكفل عدم الاحتكار؛ الإدارة؛ الزراعة والتصنيع الزراعي؛ السياسة الإسكانية؛ التربية والتعليم؛ وضع المشاريع اللازمة، البيئة، الأشغال العامة والنقل؛ السياحة، الصناعة، العمل

منح مجلس النواب الحكومة الثقة بغالبية 95 نائباً وامتناع 17 عن التصويت ورفض 6 إعطاء الثقة

ما ورثه الحريري

الوضع الاقتصادي مع انطلاق حكومة الحريري أواخر

العام 2000

بدأت حكومة الحريري تولي الوضع الاقتصادي أهمية خاصة. ومما أقدمت عليه (في جلسة 29 تشرين الثاني 2000) إعلانها دفعة من القرارات الاقتصادية هي الأهم. لأنها قصت بإعفاء الكثير من السلع المستوردة. كموايد أولية. أو السلع الوسيطة المستخدمة في الصناعة. أي نصف المصنّعة، ومنها أجهزة الكمبيوتر. من الرسوم الحمركية كلياً. فيما حقّصت هذه الرسوم على سلع أخرى. أملت من السياسة الاقتصادية الجديدة تحريك الاقتصاد والخروج من حال الانكماش. وتشجيع الصناعة والزراعة. وتدارست الحكومة فكرة إزالة حصرية

بعد ثلاثة أيام. وقبل نيل الحكومة الثقة. استقبل رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة المستشار الألماني غيرهارد شرودر في أول زيارة لمستشار ألماني للبنان وعقد شرودر مع الحريري خلوة استغرقت ساعة. وأخرى مع لحدود استغرقت 35 دقيقة وتناقلت مصادر دبلوماسية أن وفداً ألمانياً اقتصادياً كان من المقرر أن يرافق المستشار. لكنه ألغى زيارته بسبب التوتر في المنطقة. كما لاحظت أن عنوان زيارة شرودر للبنان (كما للمطقة) تقلص من عنوان سياسي - اقتصادي إلى سياسي

البيان الوزاري والثقة بحكومة الحريري

قبل 48 ساعة من عقد جلسة الثقة. أي في 31 تشرين الأول 2000. وُزّع على النواب البيان الوزاري الذي وقع في 33 صفحة تناولت مختلف الشؤون والقضايا واستهلّ البيان بالعبارة التالية: ”تنطلق حكومتنا اليوم على قاعدة أهم الإنجازات الوطنية في تاريخ لبنان وهو انتصار المقاومة. مقاومة كل اللبنانيين للعدوان والاحتلال الاسرائيلي وإجبار العدو على الانسحاب والاعتراف بالهزيمة (.)“ ثم بدأ البيان بتكرار ما قد أصبح معروفاً ومصرّحاً به على لسان أركان الحكم والحكومة والسلطة والشخصيات الموالية والمؤيدة لبقاء الجيش السوري في لبنان. ليعود ويشدّد عليها في حاتمته (حانمة البيان) الانتصار ثمرة نضال وصمود لبناني سوري مشترك يعكس وحدة الموقف والمصير والمواجهة المشتركة للاعتداءات الاسرائيلية على لبنان. رفض توطيئ الفلسطينيين وضرورة عودتهم إلى ديارهم؛ استكمال انسحاب اسرائيل (من مزارع شبعا) وتحرير الجولان. ”ومن أجل تحقيق ذلك لا يزال لبنان بحاجة الى دعم سورية وجيشها الذي نجدد التأكيد أن وجوده على أرض لبنان ضروري. وهو شرعي

ليارات منذ أيلول 1999. وقد تركّز الجهد الأكبر لمصرف لبنان على حماية القطاع المصرفي من الحملة الدولية التي قامت منتصف السنة (2000) لمكافحة تبييض الأموال القذرة. وخصوصاً أن اسم لبنان أُدرج على لائحة الدول غير المتعاونة في هذا المجال. فقام بمساع حبال الحكومات والمصارف المركزية في الخارج. ووضع قانون مكافحة التبييض على نار حامية في الداخل إذ إن إبقاء اسم لبنان على لائحة الدول الـ 15 والتي لم يبقَ فيها سوى لبنان وجنيرة بيرو. سيسحب عزلة تفرض من جانب المجتمع الدولي على لبنان وقد لمت المصرف المركزي إلى أن فترة شهر على الأكثر تفصله عن موعد اجتماع مجموعة العمل المالية لمكافحة التبييض GAFI (بيس كابون الثاني وشباط 2001) حيث يفترض أن يبرز هذا القانون الذي أعدّه مصرف لبنان بالتعاون مع جمعية المصارف

بيان مجلس المطارنة (20 أيلول 2000) وجلسة الثقة: الوجود العسكري السوري
”أحقاً كانت الدولة ترغب في إخراج المحتل من الجنوب؟“

فيما كانت البلاد تشهد تصاعداً لوتائر المعركة الانتخابية، وللاحتجاجات والتحركات النقابية على الأوضاع الاقتصادية والمعيشية المتفاقمة، أصدر مجلس المطارنة المواردة بياناً، في 5 تموز 2000، حذّر فيه من ”الانفجار” جراء ”الوضع الاقتصادي الخانق الذي أصبح لا يطاق” وفي قضية الجنوب، حمل البيان على الدولة التي ”لم تثبت وجودها فيه وترك الأمر لرجال الدرك الذين لم يتمكنوا من فرض الأمن”. وكان دروة الموقف الهجومي، في بيان المطارنة تسأولهم: ”أحقاً كانت الدولة ترغب في إخراج المحتل كيلا تبادر إلى الإمساك بالأرض لأسباب لا يدركها إلا العارفين؟“

الوكالات التجريبية لتشجيع المنافسة في الأسواق التجارية

بهذا انطلقت حكومة الحريري، لكن في إطار أي وضع اقتصادي كان مرتسماً مع هذه الانطلاقة في أواخر العام 2000؟

في تشرين الأول (2000)، حدّد حبراء دوليون مكمّن الإصلاح الاقتصادي للبنان، وخلصوا إلى اعتما أن لم يمت بعد أوان المعالجات التي يفترض أن تعتمد خلال العام 2001، وفي مقدمها صبط نمو العحر من خلال إصلاح شامل في النظام الضريبي وممارسة رقابة صارمة على الإنفاق العام، فضلاً عن حفص الدين العام من خلال اعتماد عائدات الخصخصة المقدّرة بما يراوح بين 5 و8 مليارات دولار، إلا أن هؤلاء الحبراء شدّدوا على أهمية إقرار الحكومة بالحاجة إلى سياسات أكثر فاعلية لإدارة الدين خصوصاً أنه تجاوز نسبة 140٪ من الناتج المحلي. وهي النسبة الأعلى مقارنة بالاقتصادات الناشئة

في سوء هذه المعطيات التي قدّمها الحبراء الدوليون، كانت الخطوات الأولى للحكومة (الاعفاءات من الرسوم الحمركية) التي شكّلت برأيها ”صدمة” هدفت إلى تحويل لبنان محوراً جاذباً للاستثمار ومنطقة حرة للتسوّق على غرار بعض المناطق (كما في الخليج)، إضافة إلى طرح الخصخصة التي لم يتسرّ للحكومة البحث فيها حدياً بعد إقرار قانون إطار عام، بسبب انشغالها باستحقاقات أمية وسياسية صاغطة، انسحاب اسرائيل من الجنوب، الانتخابات النيابية، تأليف حكومة جديدة.

وفي محاولة تعويض ما فاتها في الداخل، سعت الحكومة إلى الإصدارات الخارجية لإعادة هيكلة الدين الداخلي، وواصل مصرف لبنان العمل بسياسة التثبيت النقدي مبقياً السعر الوسطي على مستوى 1507,5



بيان المطارنة الموارنة «الصراحة الموجعة»

السورية على وجه الخصوص، في مقاله المطوّل بعنوان "نعي المسار السوري" ("الحياة"، 9 أيار 2000، ص 9) حيث جاء: "المسار السوري في عملية السلام مات، على رغم أن لا أحد يريد أن يعترف بذلك رسمياً. ولا يمكن إلا لمعجزة أن تعيده إلى الحياة. فقد تحوّل الاهتمام العالمي إلى انسحاب إسرائيل الأحادي الجانب من لبنان (...) الآن وقد توقفت محادثات السلام يتركز انتباه سورية بقلق على انسحاب إسرائيل الوشيك من لبنان الذي ينظر إليه كثيرون في دمشق بشكوك كمناورة تهدف إما إلى جرسورية إلى مواجهة عسكرية وإما إلى تأجيج معارضة في لبنان للوجود السوري هناك. وترحيب دمشق المتردّد بقرار إسرائيل تنفيذ قرار مجلس الأمن 425 للعام 1978، بعد تأخير دام 22 سنة، ينفع من قلقها أن إسرائيل لن تنسحب من لبنان إلا كي تحتفظ بالحوّلان (...) ودمشق التي

أما في موضوع الانتخابات الوشيكة. فبدأ المطارنة جازمين بأنها "لن تأتي بالتمثيل الشعبي الصحيح في ظل القانون الموضوع". ولاحظوا أن "اللوائح لم تشكّل بعد في انتظار من سيتولى الإحياء بتشكيلها ريثما يكون قد اتسع له الوقت لذلك". كما انتقدوا "غياب الفكر السياسي عن العديد من المرشحين" ليخلصوا إلى أن هذه الانتخابات ستكون "صورة لسابقاتها في الدورتين الأخيرتين".

بيت القصيد في بيان 5 تموز عبارة "أحقاً كانت الدولة ترغب في إخراج المحتل من الجنوب؟"، لأنها عكست ما استشعره الجميع من ارتباك و"اكتئاب" أركان الدولتين، اللبنانية والسورية، بسبب تحضيرات إسرائيل وجدّته قرارها الانسحاب من الجنوب، ثم انسحابها الفعلي. وقد لاحظ هذا الأمر وأكّده باتريك سيل، الخبير في شؤون الشرق الأوسط والشؤون

والاقتصادية ليخلص إلى أن "سورية لم تكن يوماً عامل سلام وتهدة" في لبنان

وتطرق القسم الثالث إلى الثمن الذي يدفعه لبنان من جراء الوجود السوري من "خرق فصح" لحقوق الإنسان، إلى "التصدع السياسي والإفقار الاقتصادي والتسلط على المؤسسات العامة والخاصة، وخنق الحريات السياسية والإعلامية". وقدم القسم الرابع اقتراحات إلى الإدارة الأميركية بضرورة الضغط على سورية لسحب قواتها من لبنان تطبيقاً للقرار 520 الصادر عن مجلس الأمن، وعدم مساعدتها مالياً واقتصادياً حتى في حال توقيعها السلام مع إسرائيل إذا لم تسحب "جيشها الاحتلال" من الأراضي اللبنانية ودعت الدراسة إلى عدم مساعدة الحكومة اللبنانية لأنها "معبية من دمشق". والتركيز على دعم المؤسسات غير الحكومية في لبنان، وطالبت بـ"استخدام كل السبل في خطة نصاعديه لتحرير لبنان، بما فيها القوة العسكرية، كملأه أخيراً في حال فشلت كل الطرق الأخرى".

وفي اليوم التالي لشتر هذه الدراسة، دعت وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت، أثناء زيارة لها للقاهرة، سورية إلى الانسحاب من لبنان: "بأمر جميعاً هي أن يبدأ الجيش اللبناني في التحرك وأن يسيطر اللبنانيون على أرضهم وأن ترحل كل القوات الأجنبية (...) من المهم جداً أن تلتزم الأطراف التزاماتها لقد بقّد الاسرائيليون هذا، وأعتقد أنه يتعين على السوريين أن يفعلوا هذا أيضاً"

وقد عكف السوريون، في ردودهم على الدعوة لانسحابهم من لبنان، على تكرار أن كل بحث في هذا الأمر عائد إلى الحكومة اللبنانية (لم يعد يرشح، منذ أواخر 2000، عن مسؤولين أميركيين، كونه عرس وإدارة، ما يستفاد منه أنه دعوة حذبة لسورية بسحب

بدو مزاحها مكنباً تتملكها شكوك الآن في أن المجتمع الدولي يعمل ضد مصالحها"

أما ما يمكن أن يكون قد دفع في اتجاه "التلميح الموحع" الذي جاء في بيان المطاربة في 5 تموز (تمهيداً لـ"الصراحة الموجعة") الواردة في بيانهم في 20 أيلول، المطالبة بانسحاب الجيش السوري من لبنان، إضافة إلى تحقيق الانسحاب الاسرائيلي عملياً وعدم إرسال الجيش اللبناني إلى الجنوب، فهو ما بدأ يتواتر، بعد الانسحاب، من مواقف مسؤولين أميركيين يدعون إلى انسحاب الجيش السوري من لبنان

ففي 6 حزيران 2000، نقل ممدوب "الحياة" في واشنطن ملخص دراسة أميركية دعت إلى جعل انسحاب الجيش السوري من لبنان أولوية في السياسة الأميركية في الشرق الأوسط وحملت الدراسة عنوان "دور الولايات المتحدة في إنهاء الاحتلال السوري للبنان". ووقعها 22 شخصية أميركية، بينهم السيناتور جيسي هيلمر رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ، ودعت إلى "استرجاع لبنان استقلاله وسيادته وحرية كشرط لسلام حقيقي ونهائي في الشرق الأوسط"

تناول القسم الأول من الدراسة (صدرت عن "متمدى الشرق الأوسط" وهو مؤسسة أكاديمية يرأسها دانيال بابيس) "أهمية لبنان الحر السيد المستقل" بالنسبة إلى السلام في الشرق الأوسط، وركز على العلاقات التاريخية بينه وبين الولايات المتحدة والدور الاقتصادي الذي يمكن أن يؤديه، وأهمية محتمة المدني وقدرته على تصدير المياه إلى دول المنطقة المجاورة واعتبر أن السلام الداخلي في لبنان و"فك الاحتلال عنه" يساعدان على تعزيز السلام والاستقرار في الشرق الأوسط

وركز القسم الثاني على دوافع "الاحتلال السوري" للبنان من النواحي الايديولوجية والسياسية

جيشها من لبنان).

بيان 20 أيلول الشهير

أحقاً كانت الدولة ترغب في إخراج المحتل؟" الواردة في بيان مجلس المطارنة في 5 تموز لم تحدث الصدمة ولا ردود الفعل التي أحدثها بيان المطارنة في 20 أيلول (2000)، خاصة لجهة دعوته إلى إعادة النظر في انتشار الجيش السوري "تمهيداً لانسحابه نهائياً عملاً باتفاق الطائف وتنميداً للفرار 520". هذا الجيش الذي "يرابط في جوار القصر الجمهوري، رمز الكرامة الوطنية"، و"وزارة الدفاع وما سوى ذلك من أماكن حساسة يشعر اللبنانيون لوجوده فيها بحرج كبير، لكي لا نقول بانتقاص من سيادتهم وكرامتهم الوطنية".

وشدّد البيان، مع ذلك، على حرصه على أفضل وأمتن علاقات الأخوة بين لبنان وسورية، وذهب إلى حدّ المطالبة بأبعد من التعاون والتنسيق، فدعا إلى "التكامل الصحيح بين لبنان وسورية"

وتوسّع البيان ليقول إن ما يعانيه لبنان من اختناق اقتصادي ينعكس ركوداً وضيقاً معيشياً ليس سوى انعكاس لهذا الوضع الذي أفقد لبنان استقلاله وسيادته وقراره الحر، وقد تجلّى ذلك بأوضح صوره في الانتخابات النيابية الأخيرة التي كان للوجود السوري دور كبير في تلعبها مما أفقدها الشرعية الشعبية وإن تكن جرت ضمن الأصول القانونية. فقانون الانتخابات "أقرّ من وضعه" بأنه "سيرى وفاسد"، كما فشل رئيس مجلس النواب في تعديله وقال عنه إنه "غير جامع"، أي يشتّت اللبنانيين ولا يوحد في ما بينهم. فإذا بالانتخابات يفوز فيها نواب "لا يمثلون من يفترض أن يمثلوهم من المواطنين"، وصولاً إلى "استدعاء الأجهزة اللبنانية، ولا سيّما السورية،



البطريك نصر الله بطرس صفير

المختاتير ورؤساء البلديات في بعض المناطق، والطلب نارة بالوعود وتارة بالتهديد. إلزام السachsen الاقتراع لمصلحة هذه أو تلك من اللوائح"

ومما جاء في البيان: "لن يكون فتنة في لبنان إن لم يعتمد أحد إلى إضرار نارا. واللبنانيون ما اقتتلوا إلا لأنه كان هناك من ينثر بذور الفتنة في ما بينهم (...). أن الألوان لإعادة النظر في طريقة التعاطي بين البلدين (لبنان وسورية) بحيث يقوى أحدهما بالآخر فيتكاملان تكاملاً صحيحاً (...). وإبقاء ما بينهما من روابط تاريخية وجغرافية، وبين شعبيهما من وشائج قري ومصالح مشتركة (...). هذا هو السبيل الوحيد للحيلولة دون تفكك لبنان وزواله، وهو إذا كان متعافياً كان عوناً لسورية، وأما إذا ظلّ عليلاً كان عالة عليها، ونحن نريد له ما نريده لسورية من عزة وكرامة وازدهار

وسلام“.

الطائف. يوم خُبر اللنانيون. والمسيحيون خصوصاً بين اتفاق ينطوي على تنازلات عن صلاحيات رئيس الجمهورية لحساب مجلس الوزراء. أو يستمر القتل والتفجير والتدمير للوطن. باهيك تنهجير أبائهم. ففضل البطريرك الماروني بصر الله بطرس صفير سلام الطائف على الحرب المدمرة. وقاد المسيحيين في هذا الاتجاه متحملاً مسؤولية تاريخية.

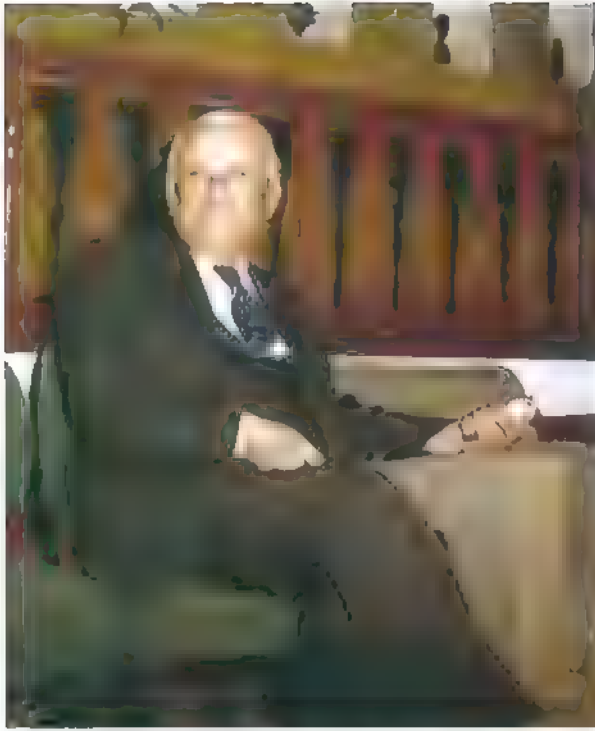
أما وقد سارت الأمور وفق لعبة مأساة مستمرة قد تفصي إلى زوال لسان، فما ”فعلة البطريرك صفير والمطرنة في البیان - النداء التاريخي. هو فحص صمير علي أمام الشعب اللبناني وطلب العفران عما آل إليه السير في ركب اتفاق أنهى الحرب وظل البطريرك أنه سيفقد لبنان، فإذا به يهذّ كيانه بالروال ويبيقه تحت الوصاية السورية مكتلاً في كل نواحي حياته“ (إمور صعب. ”النهار“. 22 أيلول 2000)

لكن ما صدر عن البطريرك صفير. بعد أيام قليلة من البيان. أثبت أنه مقدم على موقف رسم البيان خطوطه العريضة. وأن هذا البيان ليس مجرد ”فحص ضمير“ أو ”فشة خلق“. وهذا ما أكّده البطريرك في حديثين (بعد أقل من أسبوع على إداعة بيان مجلس المطرنة في 20 أيلول 2000). واحد مع هيئة الإذاعة البريطانية. والآخر مع وكالة فرانس برس.

في حديثه الأول، حمل البطريرك سورية ”الجزء الأكبر من مسؤولية الأزمة الاقتصادية في البلد“. وقال إن اللبنانيين ”لم يترك لهم المجال ليقرّروا بدواتهم ما يحب أن يقرّروه (.) هناك أمر واقع. إبهم (السوريون) يهيمنون على كل شيء (.) قلنا إن الاسرائيليين كانوا يحلون بلادنا. وقد ذهبوا. وهناك اتفاق الطائف الذي يقول بمعاودة النظر في انتشار الجيش السوري بعد سنتين (من إقرار الإصلاحات الدستورية) وانقضت عشر سنوات ولم يُنظر في هذا الأمر“ وأوضح

موقف وليس ”فحص ضمير علي وطلب العفران“

رأى البعض من المراقبين. المسيحيين والمسلمين. وطرّاً إلى الدور الأساسي الذي لعبته بكركي دعماً لاتفاق الطائف. إلى بيان 20 أيلول على أنه ”كلمة حق وفحص ضمير علي وطلب عفران“ ما عاد باستطاعة البطريرك السكوت عنها بعد 11 سنة من الطائف ومن تشديد القبضة السورية على لبنان. واهتراء الوضعين السياسي والاقتصادي وريادة موحات الهجرة. فضلاً عن العمل على تشجيع وتغليب كل ما هو سلمي وكل ما من شأنه أن يُسد بين اللبنانيين. كذلك فضلاً عن حبة بكركي من عدم مبادرة الرئيس السوري الحديّد الدكتور بشار الأسد إلى اتخاذ خطوات عملية في سبيل إعادة انتشار القوات السورية العاملة في لبنان. بعد اندحار الجيش الاسرائيلي في الجنوب أمام عمليات المقاومة التي كانت تنزل به خسائر يومية والتي وقف منها المسيحيون موقف التأييد والإعجاب وقد أملت بكركي في أن تكون الخطوة المشودة من جانب القيادة السورية استدراكاً. وإن متأخراً. لما تحلّفت سورية عن تنفيذه من اتفاق الطائف الذي التزمت يوم إقراره أمام اللجنة الثلاثية العربية (السعودية - المغربية - الجزائرية) بإعادة نشر قواتها بعد سنتين من إقرار الاتفاق إلى مواقع جديدة. على أن يبت انسحاب قواتها من هذه المواقع في محادثات تجري بين الحكومتين اللبنانية والسورية في ضوء الحاجات الدفاعية والاعتبارات الاستراتيجية. ذلك أن بكركي لم تنس أنها كانت شريكاً أساسياً في اتفاق الطائف. وأنها هي التي أمنت التعطية المسيحية الرئيسية لهذا الاتفاق مع رؤساء بقية الطوائف المسيحية الأخرى. وأنه لولاها لما تحقّق إنحاز



ألبير مخيبر

الجديد بدليل أن رئيس الوزراء رفيق الحريري اضطرّ من بداية الطريق إلى الرد على مخيبر وسط أجواء استثنائية للعابة.

”وما بادر إليه مخيبر في ”اقتحامه“ مجلس النواب بقضية الوجود السوري في لبنان مطالباً بـ”جلأته“ وقيام تمثيل دبلوماسي بين بيروت ودمشق بدا حدثاً فريداً وسابقة لا نظير لهما منذ زمن.

”فهذه المرة الأولى منذ عشرة أعوام على الأقل. أي منذ بداية عهود الطائف. تُثار فيها هذه القضية على هذا النحو العلني في مجلس النواب، ولم يسبق لنائب قبل مخيبر أن أفرد مداخلة طويلة على النحو الذي فعله نائب المتن أمس لتتسريح قضية الوجود السوري، ولا كذلك للمطالبة بالكف عما سمّاه ”الحركشة“ بإسرائيل منعاً لـ”جر الحرب مجدداً إلى الأراضي اللبنانية“. كما أن أي نائب لم يذهب قبل مخيبر إلى التحذير من أن تواجه سورية في لبنان وضعاً شبيهاً

البطريك. في حديثه ذاته، إن نداء المطارنة ”ينطلق من منطلق صداقة وود وإن مصالحتنا المشتركة تقضي أن يكون بين لبنان وسورية أحسن العلاقات ضمن نطاق استقلال كل بلد وسيادته وقراره الحر“. في حديثه الثاني (مع وكالة فرانس برس)، رفض البطريك الذرائع التي يقدّمها ”أولئك الذين يخشون عودة الحرب الطائفية إلى لبنان“، وقال: ”إن مقولة إما الجيش السوري وإما الفوضى ذريعة واهية (...) بعد رحيل السوريين لا أعتقد أن فوضى ستحصل إلا إذا افعل أحد ذلك (...) إن الحكومة اللبنانية ليست سوى تعبير عن إرادة الحكومة السورية، وليس سرّاً على أحد أن السوريين يندخلون في كل مكان وعلى كل المستويات“.

ذروة الموقف مع النائب ألبير مخيبر

2 تشرين الثاني 2000. أول أيام جلسة الثقة النيابية بحكومة الحريري الجديدة. وبيان مجلس المطارنة لم تمض عليه ستة أسابيع. تفجّرت قضية الوجود السوري في لبنان داخل مجلس النواب على نحو مفاجئ وبصورة لا سابقة لها منذ دخول الجيش السوري إلى لبنان في العام 1976.

تحت عنوان مانشيت الصفحة الأولى: ”يوم المواقف الصارخة بفاجئ الحكومة في أول أيام الثقة، مخيبر ”يفتح“ المجلس بالدعوة إلى الجلاء السوري“ وصفيّر يصعد مشدداً على ”انسحاب مشرف“. قالت ”النهار“ (3 تشرين الثاني 2000): ”أقل ما يقال في ما جرى أمس أن المواقف الصارخة التي انطلقت من النائب الدكتور ألبير مخيبر في مجلس النواب وتضاعفت بوتيرة أشد مع البطريك الماروني الكاردينال مار نصرالله بطرس صفير في حديثه التلفزيوني الفضائي ليلاً. أحدثت انقلاباً مبالغاً في أوليات الزمن الحكومي

ترداد مواقف حازمة جداً من الوجود السوري ورسمه صورة قاتمة جداً عبر حديثه عن "شبه يأس" لدى اللبنانيين من أوضاعهم السياسية والاقتصادية والاجتماعي.

"وإذ ذهب إلى القول إن "لبنان أصبح مهدداً بالزوال أكثر من أي وقت"، أعلن أن "الوجود السوري هو في غير محله" مطالباً "بخروج مشرف للجيش السوري من لبنان من منطلق الصداقة بين البلدين". وإذا شدد على "أننا ضد المؤامرات على سورية في لبنان" قال: "نريد أن تحترم سورية لبنان كما يحترمها لبنان" وحمل بشدة على "تعيين السوريين المسؤولين في لبنان فهذا لا يطاق بالنسبة إلى اللبنانيين وحكومتنا تابعة وليست متبوعة وهي صنيعه الحكومة السورية". واعتبر أن أي حكومة وفاق وطني لم تقم في لبنان منذ 1989 وحتى الآن، في إشارة إلى الحكومة الحديدة"

وذروة أخرى مع النائب وليد جنبلاط

موقف أحركا له وقع الصاعقة، في جلسات الثقة داخل البرلمان أو خارجه خصوصاً في دمشق كما لدى حلفائها في لبنان. هو موقف النائب والزعيم الدرزي والوطني وليد جنبلاط في الموضوع نفسه الوجود العسكري والأممي السوري في لسان. إذ دعا جنبلاط إلى "إعادة النظر في بعض نقاط التمرركز لقوات السورية وفقاً لمقتضيات الأمن القومي لسورية في لسان ووفقاً لاتفاق الطائف". فتعرض جنبلاط لهجوم عييف من حلفاء سورية وللتهديد من النائب المعني عاصم قاصوه الذي اتهم جنبلاط بـ "مختلف نعتو العمالة" وذهب إلى حد تهديده بـ "سندوق المقاومين" وعلى رغم تسوية الأمر داخل المجلس بإقناع جنبلاط

بانتفاضة الملسطيسيين في وجه إسرائيل "هذه المواقف ذات العيار الثقيل والاستثنائي. فرصت بسرعة أجواء مغايرة تماماً لتلك التي كانت منتطرة في جلسة مناقشة البيان الوزاري في أول أيامها الثلاثة وبدا واضحاً أن الحكومة اصطدمت. ومعها المجلس. بما لم يكن متوقعاً. وبأشد القضايا إثارة للإجراح بدليل الهجوم الذي ختم على وجوه النواب والوزراء وهم يستمعون إلى محبير يطالب المجلس بـ "تسحيل كلامه للتاريخ".

وما قاله محبير يتلخص بأن "الشعب اللبناني يطالب بعلاقات دبلوماسية مع سورية. وهو انتفض لأنه رفض الوصاية السورية (..). ومطلب الشعب جلاء الجيش السوري (...). ولماذا "نحركش" بإسرائيل ولماذا لا تحركون الحولان؟"

"أراء ذلك ردّ الحريري متمسكاً بما ورد في بيان حكومته من أن الوجود السوري "صوري وشرعي وموقت" واستعرب أن تصوّر إسرائيل مطلومة "فيما هي المعتبرة على لسان" وقال إن استقرار لسان "كان مستحبلاً من دون الدخول السوري ولو أن هذا الدخول حصل لمصلحة سورية لكنها لعبت دوراً إيجابياً"

"وقبل أن يتم استيعاب الصدمة التي أحدثها هذا التطور، جاء حديث البطريك صفير مساء إلى محطة "أوربت" التلفزيونية الفصائية والذي تولت نقله أيضاً محطة "أم.تي.في" التلفزيونية ليعطي انطباعاً راسحاً بأن قضية الوجود العسكري السوري لم تعد من القضايا القابلة للطي. وانها مستمرة في إثارة الحدل السياسي في كل المحطات البارزة

"وما قاله صفير لا يختلف في شيء عما ورد في بيان المطاربة الموارنة قبل مدة (أي في 20 أيلول). لكنه اكتسب سمة مميزة نظراً إلى إصرار صفير على

والتخويف الموجهة إلى زعيم سياسي كبير (جنبلاط) في طائفة هي في أساس الكيان اللبناني". وهذا أمر "يوجب على الدولة موقفاً صريحاً منه". وحدّد مجلس المطارنة موقفه من الوجود العسكري السوري، غامراً من قناة "الحكم والحكومة وحلفاء سورية" الذين يعتبرون هذا الوجود "ضرورياً وشرعياً وموقتاً" (كما جاء في البيان الوزاري). لكن بيان مجلس المطارنة أكّد، من جهة ثانية، أنه "لم يقل أحد بوحوب القطيعة بين لبنان وسورية بل برفع الهيمنة السورية عن لبنان...". ودعا إلى الحوار البناء.

وفي 13 تشرين الثاني، عاد البطريرك صفير وصعد موقفه من الوجود العسكري السوري، داعياً إلى "إخراج العلاقة بين البلدين من حال الضائية إلى حال الوضوح، بإقامة علاقات دبلوماسية صريحة. شأن كل الدول ذات السيادة والاستقلال والقرار الحر". وهي المرة الأولى يطلب صفير إقامة هذه العلاقات، إذ إن مكتباً مشتركاً درج على أن يتولى رعاية العلاقة في السنوات الماضية ومنذ استقلال البلدين، فيما تتولاها الآن معاهدة التعاون والأخوة والتنسيق التي أبرمت في 22 أيار 1991. واعتبر مراقبون أن هذا التصعيد للبطريرك جاء رداً على تصريحات رئيس الجمهورية إميل لحود، وبيان الحكومة التي أكّدت أن "الوجود العسكري السوري ضروري وشرعي وموقت".

وبعد خمسة أيام، أي في 18 تشرين الثاني، أصدر مجلس البطاركة والأساقفة الكاثوليك بياناً طالب فيه الحكومة اللبنانية "بالعمل بجدية لاستكمال تطبيق وثيقة الوفاق الوطني (الطائف) ولا سيّما في موضوع الوجود العسكري السوري في لبنان"، مؤكّداً شكره "لما بذلته الدولة السورية الشقيقة من تضحيات لمساعدة لبنان". ومؤيداً مطالبة البطريرك الماروني "بضرورة تصحيح العلاقات بين البلدين على



النائب وليد جنبلاط

بعدم الرد على قاصوده وبحذف كلام هذا الأخير من محضر الجلسة. فإن التآزم الذي نجم عن ردود الفعل على ما قاله جنبلاط رافضاً أي "تدخلات سورية جانبية" في لبنان انعكس في دمشق، على ما قاله سياسيون زاروا دمشق ونشرت الصحافة أقوالهم، مزيجاً من الغضب والمرارة والخيبة والانزعاج من طرح جنبلاط لديهم. ومن طلّم ذوي القربى، كما قالوا، باعتبار جنبلاط حليفاً رئيسياً. لذلك انصبت ردود حلفاء سورية على جنبلاط في وقت تجنّبت المسيحيين المعارضين. الدكتور ألبر مخيبر، بيار أمين الجميل، بطرس حرب ونسيب لحود الذين طالبوا بالانسحاب السوري أو بإعادة الانتشار.

مجلس المطارنة والبطريرك يصعدان

في ثاني يوم من انتهاء جلسات الثقة، أي في 8 تشرين الثاني 2000، أصدر مجلس المطارنة الموارنة برئاسة البطريرك صفير بياناً دان فيه "التهديد والوعيد



المطالبة بالانسحاب السوري

لا يمكننا اللعب بمصيرنا ومصير وطننا ووحدتنا الوطنية. لكن ما هي إلا أيام قليلة حتى ظهر جلياً أن بري انكفاً عن كل حركة سياسية متعلقة بما كان أعلنه في بركري. ورأى المراقبون إلى ذلك أن بري تخطى في إعلانه ما تستسيغه دمشق أو تسمح به.

في الردود على بيان 20 أيلول وعلى جلسة الثقة
فيما رحبت الغالبية في الجانب المسيحي ببيان مجلس المطارنة في 20 أيلول (الاستفتاء الأبرز جاء على لسان الوزير سليمان طوني فرنجية) تراوحت ردود جانب الأحزاب (خاصة البعثي والسوري القومي) والشخصيات الموالية لسورية والهيئات والمرجعيات الإسلامية بين الرد العنيف الذي ذهب إلى حدّ اتهام أصحاب البيان بـ "التآمر... خدمة للمخططات الصهيونية...". وبين الرد المعتدل كما برز جلياً في

أساس القوانين الدولية في مناخ من الصداقة والأخوة والتعاون بعيداً عن الخلاف والانقسام وفي جو من الحوار والتوافق بين اللبنانيين ولمصلحة الشعبين السوري واللبناني في شتى المجالات.

وبعد ستة أيام. أي في 24 تشرين الثاني. زار رئيس مجلس النواب نبيه بري بركري وعقد اجتماعاً مطوّلاً مع البطريرك صفير. أعلن على أثره إن "الجيش العربي السوري بدأ إعادة انتشاره قبل الانسحاب الاسرائيلي أي في نيسان (...). وفي جميع الأحوال سوف تكتمل إعادة الانتشار في القريب العاجل". ثم أعلن "أن القباذتين اللبنانية والسورية ستجتمعان لتحديد مراكز تموضع القوات السورية نتيجة خطة إعادة الانتشار وفقاً للطائف". ولفت إلى "أن هناك كثيرين لا يريدون هذا الاتفاق لأنهم يريدون الاستفادة من الجو القائم ولكنني أريد أن أختب ظنهم اليوم لأنه

القيادات السياسية والروحية والشخصيات الوطنية "أن تعي جيداً خطورة المرحلة في ظل المخططات الاسرائيلية والضغط التي تمارس على لبنان وسورية للسير في ما يريح اسرائيل ويعطيها الذرائع لعدم تطبيق القرارات الدولية المتعلقة بحق عودة الفلسطينيين إلى أراضيهم وحق الأشقاء السوريين في تحرير الجولان المحتل وحق لبنان في تحرير كل أراضيه. وبالتالي تهزّب اسرائيل من القرارات الدولية المتعلقة بتحقيق سلام شامل وعادل ودائم".

هذا في ما يتعلق بأهم ما كان من ردود على بيان مجلس المطارنة أما ما تلا جلسة الثقة في مجلس النواب وما عرفته بدورها. ولأول مرة. من مواقف حادة النقي موضوعها الأساسي (الوجود العسكري السوري) مع الموضوع الأساسي لبيان مجلس المطارنة. فكان أهمّه ريرة رئيس الحكومة السورية مصطفى ميرو لسان. في آخر أيام جلسة الثقة (6 تشرين الثاني 2000). باقلاً إلى الرئيس لحود "تحيات الرئيس السوري بشّار الأسد. وللشعب اللبناني الحير والتقدّم". وهنا ميرو اللبنانيين بتحرير الحبوب والبقاع الغربي وشدّد على "ضرورة تعميق التعاون القائم بين البلدين انطلاقاً من معاهدة الأخوة والتعاون والتسسيق"

وقد بلغت الاتفاقات. التي ترعاها هذه المعاهدة. على مر الأعوام العشرة الماضية. 31 اتفاقاً في مجالات الصناعة والزراعة والسياحة والطاقة والأمن والدفاع والصحة والتجارة والاتصالات والتعليم. بالإضافة إلى 7 مراسيم وقوانين (صدرت حتى تشرين الثاني 2000). فضلاً عن الاتفاق الاقتصادي السوري اللبناني الموقع في 5 آذار 1953 والذي حُدّد عام 1968 وأبّن زيارته. سُئل ميرو من الاعتراضات التي طهرت في مجلس النواب على الوجود السوري وأثر ذلك في

بيان دار الفتوى حيث جاء "لنا أمل كبير في أن نتمكن من العمل معاً. نحن وأعضاء المجلس الكريم (البطريرك والمطارنة) لتجاوز أي انعكاسات يمكن أن تترك أي أثر سلبي على وشائج الأخوة الوطنية التي تجمع اللبنانيين من مختلف الطوائف".

وإزاء البيان والردود عليه والردود المضادة. كان لرئيس الجمهورية إميل لحود. في 21 أيلول 2000. موقف وزّعه فرع الشؤون الإعلامية في رئاسة الجمهورية. اكتسب ظاهره ثوب الرد على جميع أصحاب المواقف المتطرفة. لكن حقيقته. كما اتضح بصورة حلية. قصد موقف مجلس المطارنة برئاسة البطريرك بصورة أساسية. فقد جاء في كلام الرئيس لحود.

"إن المواقف الأخيرة لا تعبّر عن مناح الحوار الوطني الحقيقي وإنها تطرقت إلى الواقع اللباني من روايا صيّفة ومقصوفة تفتقر إلى الصفاء والموضوعية وتشجّع على المزايدة وتفعيل الغرائز الطائفية والمذهبية.

"إن الوجود السوري في لبنان شرعي وموقت وإن توفقت البحث فيه ينطلق من مصالحنا الاستراتيجية دون غيرها. في حين أن العدو الاسرائيلي ما زال يرفض السلام العادل والشامل ويسعى إلى التواطؤ الفلسطيني في لبنان

"ليس من لغة العقل والحق أن يرمي اللبنانيون بمسؤولية حربهم على الآخرين. كر مرة. في وقت كانت معظم أدوات تلك الحرب منهم وفيهم "

وكان مجلس الوزراء برئاسة الدكتور سليم الحص. أكّد. بعد ساعات قليلة من صدور بيان مجلس المطارنة. أن "العلاقة مع سورية ليست مزاجية تتغير تبعاً للمواقف الخارجية والمثوية بل علاقة استراتيجية تحددها الدولة". وأهاب مجلس الوزراء بكل

لحود والبطريرك صغير في بركي بماسنة الاحتمال بعيد الميلاد وما رشح عنها أوحزته الصحافة اللبنانية بأنهما تفاهما على أمور (المهجرين، المفقودين، التواطين) لكر كلاً منهما ظل متمسكاً بـ "اقتناعات".

ولم يكن حفيماً على أحد، خاصة في سوء الأيام والأسابيع الأولى من العام 2001، أن هذه الـ "اقتناعات" متصلة بمسألة الوجود العسكري السوري. وصحيح أن انفراحاً، بين المطالبين بالانسحاب السوري وبين المتمسكين به، سبق الحلوة ومهد لها، لكن الصحيح أيضاً أن الجميع بات يتحدث عن موضوع الانسحاب السوري الذي كان، قبل بيان مجلس المطاربة في 20 أيلول، "مموغاً من الصرف". وهذا يعني، على رأس ما يعني، أن سورية التي كانت "حارس الأزمة في لبنان أصحت، للمرة الأولى، في أزمة" (عوار مقالة للصحافي نبيل بو منصف، "النهار"، 30-31 كانون الأول 2000).

مصيب العلاقات بين البلدين وإمكان إعادة النظر فيها وهل يشكّل الأمر خطراً على "تلارم المسارين" (السوري - اللبناني)، قال مبرو: "بالتأكيد لا خطر، لأن هناك إرادة مشتركة لتلارم المسارين. وهناك مصلحة مشتركة لتأكيد".

وفيما كان ثمة حديث عن "انسحابات وإقمال مراكز سورية" في بعض المناطق اللبنانية، أعلن الرئيس لحود لوفد من وكالة "فرانس برس" في 10 تشرين الثاني 2000، أنه متأكد من أن سورية، عندما يحل السلام الشامل، ستطلب بنفسها الحروح من لبنان. وقال "إن إسرائيل تعمل على حصول اضطرابات في لبنان، وإذا انسحب السوريون فإن هذا يفتح إسرائيل هامش مياورة أوسع".

وبعد أسسوع ونيف، قال لحود، في رسالته إلى اللسابين عشية ذكرى الاستقلال إن طرح الوجود السوري الآن خدمة محانية لإسرائيل وأقمل العم 2000 على خلوة جمعت بين الرئيس

كرونولوجيا أهم أحداث 2001

كانون الثاني - 5 أيلول 2001



الكلام عنه نقيب المحررين ملحم كرم الذي سلّمه رساله حمّله إياها قائد القوات اللسانية المحطورة سمير جعجع من سجنه إلى رئيس الجمهورية عن اقتراح قانون بالعفو العام بحسب نص الطائف وروحه. عقد في بيروت "مؤتمر القدس الأول" (أواخر الشهر)

كانون الثاني: العفو العام، مؤتمر القدس، مطلب التعويض

أكّد رئيس الجمهورية إميل لحود أن "لا بد من توافق وطني على اقتراح قانون بالعفو العام تكون نتيجته حلاً وطنياً لا يتناول الأفراد فحسب". وقد نقل هذا



ملحم كرم ورسالة من جعجع الى لحود

الثاني): "استخدمنا هذه القذائف للمرة الأولى عام 1985 عندما اعترض طراد على مسافة 160 كلم قبالة السواحل الاسرائيلية مركباً ينقل مجموعة كوماندوس من منظمة التحرير الفلسطينية من مرفأ لبناني إلى إسرائيل". وفي معلومات يجري التثبت منها ان سلاح البحرية الاسرائيلية استعمل اليورانيوم المستنمد في إطلاق القذائف في اتجاه المقاتلين على الأراضي اللبنانية.

شباط - نيسان: جولة البطريرك صفير في أميركا
عن هذه الزيارة وخطابها السياسي الذي أكد على مضمون بيان مجلس المطارنة في 20 أيلول 2000. خاصة لجهة الوجود العسكري السوري. وتداعياته على الساحة الداخلية اللبنانية. راجع العنوان الصرعي العاشر: "أهل النظام أمام أهم معضلة سياسية: الوجود العسكري والأمني السوري".

وحضره مسؤولون وشخصيات وأحزاب وهيئات من لبنان وفلسطين وبلدان عربية وإسلامية، ومن النوصيات التي أصدرها المؤتمر: القدس عاصمة لفلسطين ولا سيادة عليها لغير الفلسطينيين، اعتماد خيار المقاومة والجهاد، مقاطعة المنتجات الصهيونية والأميركية وإحياء مكتب المقاطعة العربية للكيان الصهيوني، حق كل فلسطيني في العودة إلى أرضه العمل على إحياء قرار الأمم المتحدة الرقم 3379 الذي ينص على أن الصهيونية شكل من أشكال العنصرية. وقرّر المؤتمر إنشاء "مؤسسة القدس" التي "ستتولى وضع آليات محددة للعمل والمتابعة، وجعل آخر يوم جمعة من رمضان المبارك كل عام يوماً للقدس". وزار وفد من المشاركين في المؤتمر المنطقة المحررة في الجنوب برئاسة عضو مجلس الشورى الإيراني علي أكبر محتشمي الذي أبدى "تقدير إيران لدور المقاومة في التحرير"

في غمرة الحديث الذي اجتاح أوروبا عن مادة اليورانيوم المستنمد إثر وفيات وإصابات بسرطان الدم بين جنود خدموا في البلقان، بعدما ثبت أن قوات حلف شمال الأطلسي استخدمت قذائف زوّدت رؤوسها باليورانيوم المستنمد. كما تبّين أن القوات الأميركية والبريطانية أطلقت هذه القذائف على القوات العراقية في حرب الخليج (1991). في غمرة هذا الحديث حرّكت الحكومة اللبنانية ملف دعوى إلى محكمة العدل الدولية ضد إسرائيل لمطالبتها بتعويض الخسائر البشرية والأضرار المادية الناجمة عن الجرائم التي ارتكبتها على مدى 22 عاماً ضد اللبنانيين عموماً والجنوبيين خصوصاً. وبعد أن كان الجيش الإسرائيلي ينفي وجود مثل هذه الأسلحة (قذائف مزوّدة باليورانيوم المستنمد) لديه، جاء في تصريح للناطق العسكري الاسرائيلي (أواخر كانون



جانب من مستقبلي البطريك صغير لدى عودته من رحلته الأميركية

من جولته على بلدان المنطقة. إذ إن "إدارته مقتنعة بأن إسرائيل نقّذت القرار 425، وأن المطالبة بمزارع شبعا أمر مرتبط بمفاوضات الحل الشامل. وبما أن هذه الجولة (جولة كولن باول) مخصصة لاستكشاف المواقف المستجدة بشأن مسيرة السلام العربي - الإسرائيلي ومستقبل النظام العراقي، فإن وجهة نظر سورية تعكس تلقائياً وجهة نظر لبنان في سياسة وحدة المسارين" (سليم نصار "الحياة"، 24 شباط 2001). واكتفى باول برسالة منه إلى رئيس الحكومة رفيق الحريري، نقلها السفير الأميركي في بيروت دافيد ساترفيلد، حيث أمل باول "أن يمنح كل الأطراف في المنطقة الفرصة للحكومة الإسرائيلية الجديدة التي لا تزال في طور التشكّل..."

اجتماع باريس (وهو لبناني برئاسة الحريري مع المسؤولين الفرنسيين) هو اجتماع اقتصادي، وجاء على خلفية زيارة ولفنسون رئيس البنك الدولي للسنان حيث ردّد عمارته الشهيرة أن "على اللبنانيين أن يساعدوا أنفسهم ليحصلوا على مساعدة الآخرين".

شباط: كلاريدس، شارون، برودي، باول، اجتماع

باريس

زار الرئيس القبرصي كلافكوس كلاريدس لبنان، وأجرى مع الرئيس إميل لحود محادثات حول العلاقات الثنائية تطرقت أيضاً إلى دور قبرص داخل الاتحاد الأوروبي الذي من المتوقع أن تنضم إليه قريباً. وتأثير ذلك على الوضع في المنطقة وخصوصاً في الجانب المتعلق بفتح الحدود القبرصية أمام الدول الأوروبية، وامتداد ذلك حتى الحدود اللبنانية (القرب الجغرافي لقبرص). وزار كلاريدس جامعة الكسليك التي منحته دكتوراه فخرية، وبكركي.

ازداد الوضع اللبناني الداخلي دقة مع فوز شارون برئاسة الحكومة الاسرائيلية، خصوصاً أنه جاء في ظل تعثر مفاوضات السلام على كل المسارات، وبعد الانسحاب الاسرائيلي من جنوب لبنان. وبرز ميل واضح لدى اللبنانيين بمختلف فئاتهم السياسية، إلى ضرورة تفويت الفرصة على شارون من الساحة الجنوبية. وبالمعل، فقد أبلغ شارون وزير الخارجية الأميركية كولن باول (25 شباط) أن إسرائيل ستضرب أهدافاً سورية في لبنان "إذا واصلت دمشق تشجيع حزب الله" على تنفيذ عمليات.

رئيس المفوضية الأوروبية رومانو برودي زار بيروت والتقى الرؤساء لحود وبري والحريري (انتقل بعد ذلك إلى دمشق)، وناقش والأخير انضمام لبنان إلى اتفاق الشراكة الأوروبية، ووصف الحريري المحادثات بأنها "مثمرة توافقنا خلالها على متابعة البحث للتوصل إلى اتفاق في أسرع وقت ممكن قبل حلول الصيف لتوقيع اتفاق الشراكة..."

وزير الخارجية الأميركي كولن باول استثنى لبنان

سبع سنوات على قطعها في خطوة لافتة بتوقيعتها (قبل انعقاد القمة العربية في عمان التي تناولت العلاقات العربية مع العراق كسند رئيسي وحساس بمعل تراكمات الدحول العراقي إلى الكويت في العام 1990). وقد اكتسبت هذه الخطوة في عودة العلاقات أهمية خاصة على الصعيد الاقتصادي في لبنان. نظراً إلى أنها تزيد من أفق التبادل الاقتصادي والتجاري بين البلدين. وكان مجلس الوزراء وافق على اقتراح من رئيس الحكومة رفيق الحريري بإلغاء قرار اتخذه المجلس في العام 1994 بقطع العلاقات مع بغداد إثر اكتشاف أجهزة الأمن اللبنانية تورط السفارة العراقية في بيروت في اعتيال طالب السهيل التميمي. المعارض العراقي. الذي كان يقيم في لبنان وكان الحريري اجتمع (في 10 آذار 2001) مع السفير الكويتي في بيروت محمد سعد الصلال، وشرح له خالصات القرار اللبناني

عاد شارون. إنان زيارته واشتطى ولقائه الرئيس الأميركي جورج بوش. إلى شن حملة جديدة على لبنان متهماً إياه بالتحوّل إلى "مركز إرهاب بمعل السياسات الإيرانية والسورية فيه". وكان سبق هذه الحملة تهديدات اسرائيلية للبنان بسبب حره قسطل مياه إلى قرية الوزاني وقرية أخرى قريبة

في "إعلان عمان" الصادر عن القمة العربية والداعي إلى "رفع العقوبات عر العراق والتعامل مع المسائل الإنسانية المتعلقة بالأسرى والمفقودين الكويتيين والمفقودين العراقيين". جاء: "تقديم الدعم الكامل للأشقاء الفلسطينيين والسوريين واللبنانيين في نضالهم لاسترداد حقوقهم المشروعة. مؤكداً أن الانسحاب الاسرائيلي من كل الأراضي العربية المحتلة عام 1967. وفي مقدمها القدس الشريف. ومن الجولان السوري حتى حدود الرابع من يونيو /

آذار: تخفيض نفقات. الاتحاد العمالي. "تجمع وطني إنقاذي". العلاقات الدبلوماسية مع العراق. حملة شارون. إعلان عمان

ظهر أن ثمة توافقاً بين الرؤساء الثلاثة. لحود ويري والحريري (خاصة إثر خلوة فقرا بين بري والحريري) على ضرورة حمص التفقات بعد النصائح الدولية المتكررة. اقتطاع بعض مصاريف الجيش والقوى الأمنية. وزارة الإعلام وتلمريون لبنان. فدا معها لبنان أكثر حدية من دي قبل في التعاطي مع الحلول المطلوبة لأزمته الاقتصادية وتقليص العجز المتماذي في الموارد.

على صعيد الاتحاد العمالي العام. فقد حرت فيه انتخابات جديدة أسمرت عن هور اللائحة التي دعمتها السلطة ويرأسها غسان غصن وإقصاء القيادة العمالية السابقة برئاسة الياس أبو رزق الذي كان ترشّح عر مقعد نيابي في الحوب ضد لائحة نبيه بري. وقد قطع الانتخابات العمالية 14 اتحاداً عضواً في الاتحاد العام والتي يسيطر عليها شيوعيون ومستقلون ويمثلها 27 ناخباً من أصل 74 ناخباً.

في آخر الشهر (31 آذار). بدأت أعمال المؤتمر الأول لتأسيس "التجمع الوطني الإنقاذي" الذي تنادت إليه نحو 300 شخصية لبنانية معارضة تمثل أحراناً ووزراء ونواباً سانقيين وشخصيات نقابية وسياسية وإعلامية وثقافية. ويهدف إلى انشاء "حركة سياسية عبر طائفية". وانتقدت وثيقة المؤتمر "الدور الذي يؤتيه في لبنان الوجود العسكري السوري الذي. وإن قدّم مساهمات إيجابية لجهة الحرب والتصدي للعدو الاسرائيلي والإسهام في تحرير الجنوب. استند إلى المعادلة الطائفية إياها وكترسها وعمقها في الممارسة العملية عبر التدخل في الشأن الداخلي للبنان وبما يتقص من سيادة الدولة"

أعاد لبنان علاقاته الدبلوماسية مع العراق بعد مضي



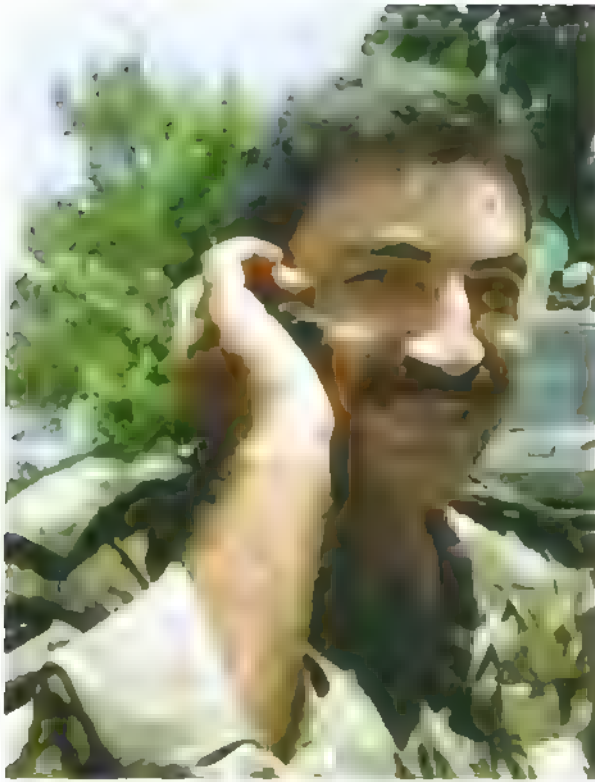
زيارة الحريري لواشنطن

والتشنجات الطائفية. فقد شهد قصر بعبدا أول لقاء في نوعه (منذ تشرين الأول 2000) بين رئيس الجمهورية إميل لحود ورئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط الذي وصف أجواء اللقاء بأنها "جيدة وممتازة". وفي بركري اجتمع البطريرك الماروني نصرالله صفير مع وزير الصحة سليمان فرنجية (أكثر الشخصيات المارونية الداعمة للحكم ولبقاء الجيش السوري) الذي أوضح أن اللقاء "طرح الهواجس". وأن البطريرك "لا ينطلق من منطلق طائفي أو فئوي. وإذا كان لدى البعض مشروع خاص ويجب أن يستعمل بركري غطاء له، فقد سمعت من سيدنا البطريرك أنه لا يشكّل غطاء لأي فئة لديها مشروعها الخاص المتطرف...". وفي 26 نيسان التقى رئيس الجمهورية البطريرك صفير في بركري استكمالاً لاجتماعهما يوم عيد الفصح قبل 11 يوماً.

حزبان. وما تبقى من الأراضي اللبنانية المحتلة. هو المدخل الوحيد لتحقيق السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط..."

نيسان: تجريد سياسي وطائفي. زيارة الحريري لواشنطن، وثيقة قرنة شهوان. رئيس سلوفاكيا. وزير خارجية فرنسا

الذروة التي بلغها التصعيد السياسي منذ بيان مجلس المطارنة في 20 أيلول 2000 مروراً بجلسة الثقة لحكومة الحريري وبجولة البطريرك صفير وعودته وخطابه على خلفية المواقف المطالبة بانسحاب الجيش السوري، والتي قابلتها مواقف مطالبة ببقائه، بدأ (هذا التصعيد) بالتراجع على وقع اللقاءات والحوارات التي أخذت تنعقد بدءاً من 12 نيسان 2001 ونكسر حدة المواقف السياسية



المطالبة بإعادة انتشار القوات السورية من قبل اطراف لبنانية عدة

في الجنوب، وكانت واشنطن المحطة الرئيسية للحريري في جولة زار خلالها أيضاً نيويورك وأوتاوا وباريس والماتيكان.

في آخر أيام نيسان صدرت "وثيقة قرنة شهوان" عن اللقاء الذي شاركت فيه شخصيات مسيحية تمثل مختلف الاتجاهات والتيارات، وتضمنت مجموعة أفكار للتجاوز في شأنها. وسلم اللقاء المطربك الماروني نصر الله صفيير الوثيقة بعنوان "من أجل حوار وطني" هي خلاصة اجتماعات استمرت شهراً، وأبرز من يضمهم "لقاء قرنة شهوان" الرئيس أمين الجميل، نسيب لحود، بطرس حرب، نائلة معوض، سمير فرنجية، دوري شمعون، صلاح حنين، منصور الور، بيار الجميل، اسطوان غانم، فارس سعيد، الياس سكاف، نديم سالم، كميل زيادة، سيمون كرم، جبران تويني، توفيق الهندي، شكيب قرطباوي وآخرين... وقد اكتسب إعلان الوثيقة

واكتسب اللقاءان أهمية لأنهما أسهما في تخفيف حدة التشنج التي سادت على مدى شهور ماضية في ما يتعلق بالسجل على الوجود السوري في لبنان.

الرئيس رفيق الحريري زار واشنطن حيث اختتم محادثاته هناك بلقاء نائب الرئيس الأميركي ديك تشيني الذي أكد له التزام الإدارة الأميركية العملية السلمية في المنطقة ودعم البرنامج الاقتصادي والمالي للحكومة اللبنانية ولمؤتمر باريس - 2 الذي من المقرر أن يشارك فيه صندوق النقد الدولي ووزارة الخزانة الأميركية. وتجاوزت اللقاءات التي عقدها الحريري والوفد اللبناني المرافق له المسؤولين في الإدارة الأميركية إلى أعضاء في الكونغرس ومجلس الشيوخ الذين وجهوا انتقادات إلى الحكومة اللبنانية حيال السياسة التي تتبعها، وخصوصاً بالنسبة إلى علاقتها الوطيدة بسورية وعدم نشر الجيش اللبناني

المجتمع اللبناني وبحر سقى. من حيث الأساس. متمسكين في شدة بسيادة لبنان واستقلاله. ومسألة الوجود الموقت للقوات السورية يعني أولاً السلطات اللبنانية والسورية. وبحر لا نشك في قدرة الحكومتين على القيام بإعادة تفويض تدريجية لعلاقاتهما بما يتيح في الوقت الملانم رحيل القوات السورية“

نص "وثيقة قرنة شهبان"

"إن الحوف على المصير لدى اللبنانيين في هذا الوقت بالدات لا يقل عما كان أثناء الحرب فأسباب هذا القلق المستمر تعود إلى شعورهم أن عدداً من القضايا الكبرى التي تهدد مستقبلهم الوطني لا تزال عالقة من دون حل، وفي مقدمها:

- عدم استكمال المصالحة الوطنية الشاملة التي تشكّل المدخل الصحيح لتحقيق الوفاق وتعزيز الوحدة الوطنية واستعادة الدولة سلطتها وثقة المواطنين بها

- استئصال الأزمة الاقتصادية الحادة وعجز الحكومات المتعاقبة عن حلها، الأمر الذي يفاقم الأزمات الاجتماعية ويريد من الهجرة الحارفة التي تنسب بإفراغ البلاد من معظم قواها الشابة والحيّة - تصاعد الأخطار على لبنان والمنطقة بعد وصول شارون إلى السلطة (في إسرائيل) وتوقف مفاوضات السلام نتيجة تنكّر إسرائيل للمبادئ التي انطلقت على أساسها، وشنّ حرب شاملة على الفلسطينيين بهدف القضاء على الانتفاضة في الأراضي المحتلة، ما يهدّد بتكرار مأساة العام 1948، إضافة إلى تنفيذ تهديداتها حيال لبنان وسورية واستمرار احتلالها مزارع شبعاً.

- غياب الحوار الوطني في شأن قضايا أساسية تشكّل ركائز التعاقد الوطني في ظل تجميد السلطة

أهمية سياسية كبيرة ووُصفت بـ"التاريخية" كون مصمومها يوفق بين الناحية المبدئية وموحيات الانفتاح والحوار. وهو ما دفع أوساطاً إسلامية إلى الإقرار على أنها "إيجابية ومعتدلة" (راجع نص الوثيقة تالياً)

الرئيس السلوفاكي رودولف شوستر قام بأول زيارة رسمية للبنان منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين عام 1992 وتوّجت المحادثات بتوقيع اتفاقيتين. الأولى حول التعاون التجاري. والثاني يتصمر بروتوكولاً للتشاور بين وزارتي الخارجية في البلدين. فضلاً عن اتفاقات أخرى وضعت على سكة التحصير في مجال النقل والتدول الثقافي

وزير الخارجية الفرنسي هوبير فيدريز زار لبنان وعقد لقاءات عدة في مقدمها مع رئيس الجمهورية. وحرصاً على أن ليس لدى اللبنانيين أي سبب لإعطاء رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون أي تعهد لعدم تصعيد الوضع. وكان فيدريز. وهو في بيقوسب قليل وصوله إلى لبنان. أعرب عن قلقه الشديد حيال الوضع الاقتصادي والمالي في لبنان "الذي يشغلنا كثيراً لأنه بلد صديق ولديه مهمة ضخمة تتمثل في إعادة إعمارها (...) إن إعادة الإعمار لم تُحز بعد وربع بكل قواها في أن ينح لبنان في هذه المهمة فهذه الأزمة مؤسفة جداً لأن وجود لبنان مردهر ضرورة لقيام شرق أوسط مستقر يعم بالسلام. ويجب ألا نصاب هذه الصعوبة إلى المشكلات الإسرائيلية - العربية التي لا تزال تمثل، بأشكالها المتنوعة، عقبة جديّة في المنطقة (...) أن نرى تبدل جهدها من أجل أن تقدم المنظمات الدولية المتخصصة والدول الصديقة دعمها إلى لبنان ليتجاوز هذه المحنة" ورداً على سؤاله عن النقاش الدائر في شأن انتشار 35 ألف جندي سوري في لبنان. قال "إنه نقاش مشروع وبدل على حيوية

آليات استعادة السيادة الوطنية

بناءً على ما تقدم، نتوجه إلى اللبنانيين وندعوهم إلى حوار عاجل للبحث في السبل الآيلة إلى مواجهة الأخطار التي تهدد مستقبلنا الوطني وثبتت وحدتنا الوطنية. على أن تتحمل الدولة مسؤولياتها في هذا المجال. وتطلق في دعوتنا هذه من المسلمات الآتية * لبنان وطن بهائي لجميع أبنائه. وليس دولة اصطناعية أو مجرد "ساحة" أو "ورقة". له الحق الكامل في الاستقلال والسيادة والقرار الحر أسوة بدول العالم كلها وما دام هذا الحق الكامل يظل منقوصاً. فإن لبنان لن يستطيع تجاوز الأزمات التي تعصف به.

* إن الحوار هو الخيار الأسلم. بل السبيل الوحيد إلى حل الخلافات بين اللبنانيين مهما بلغت حدتها. لا العنف. مهما تنوّعت مبرراته. والحوار يعني قبل كل شيء الاعتراف بالآخر والتعامل معه وقبول الرأي المغاير وعدم ادعاء احتكار الحقيقة وما شهدناه أحيراً من تحركات مفتعلة ومظاهر مافية لمسطق الحوار لا يعترعن واقع العلاقة بين المسيحيين والمسلمين. إنما يشكّل محاولة يائسة للإيهام بأن البلاد هي في خطر فتنة دائمة نجعلها في حاجة إلى الوصاية.

* إن الإصلاحات التي أقرت عام 1990 وصارت جزءاً من دستور البلاد هي إصلاحات لا رجوع عنها. وهي جاءت تلبية لمطالب تحقيق المشاركة الفعلية في السلطة. ومن شأنها إنهاء مسطق الثنائيات الطائفية في الصبغة ومسطق الاستقواء بالحارج لتحقيق مكاسب في الداخل.

* إن الدولة. التي يريدها اللبنانيون قائمة على المشاركة. ليست مجالاً مهتوحاً للاستيلاء والمحاصصة. إنما هي دولة قادرة على رعاية صبغة العيش المشترك وحمايتها وتطويرها مواكبة للعصر. فاعلة في تنظيم شؤون المواطنين. مرتكزة على إدارة

حديثه محررة من القيد الطائفي تعتمد الكفاية والشفافية. تتمتع مؤسسات الرقابة هي إطارها بحصانة واسعة. وكل ذلك بصمن سلطة قضائية مستقلة

* إن إسرائيل تشكل مصدر الخطر الرئيسي على الشعب والأرض ونجاح المقاومة. وسط احتصاص وطني وشعبي. في إلحاق الهزيمة بالعدو المحتل. تحريراً للأرض. إنما هو برهان إصافي على أهلية لبنان واللبنانيين في السقاء والعيش المشترك. وإسهامهم الرفيع في حياة العرب. إلا أن هذا النجاح لن يكتمل إلا إذا عادت مؤسسات الدولة إلى الجنوب المحرر. وخصوصاً مؤسسة الجيش. حمايةً للشعب والأرض ونجسبداً لعودة الجنوب إلى رحاب الوطن جزءاً لا يتجزأ منه وفاعلاً فيه

* إن بقاء العلاقة مع سورية على ما هي من شوائب ونواقص يعود بالصرر على البدير معاً. وهو أمر مرفوض من اللبنانيين الذين يجمعون على قيام أفضل علاقات الأخوة بين البلدين والمحافظة على ما بينهما من روابط تاريخية. وبين شعبيهما من وشائج وصداقة ومصالح مشتركة ولن تتحقق هذه الغاية إلا إذا استرد لبنان استقلاله وسيادته وقراره الحر كاملة. إن المعادلة التي تحكم العلاقات بين البلدين بحب أن تقوم على الجمع بين أقصى درجات التضامن والتعاون وأوضح مقومات السيادة والاستقلال هذه المعادلة تفسح في المجال أمام الوصول إلى تسوية تاريخية تضمن استقرار البلدين وتؤسس لعلاقات تعاون سليمة ودائمة.

* إن علاقة لبنان بمحيطه العربي لا يجوز أن تقوم على الخيار المحتوم بين إلقاء الدات أو العداء. فلبنان لم يتحلف يوماً ولن يتحلف عن أداء دوره في تجديد العروبة وجعلها رابطة حضارية طوعية. ممتحة على

العدل والشامل لقضية اللاجئين

5- العمل على صوغ مشروع عربي لسلام عادل وشامل يحافظ على الحقوق العربية ويؤسس لسلام إقليمي عربي حديث يشكّل إطاراً سليماً للتعاون بين الدول العربية ومواجهة تحديات السلام ومقتضيات العولمة، من خلال تسسيق على قاعدة التكافؤ والاحترام المتبادل بين لبنان وسورية وسائر الدول العربية“ (انتهى بص الوثيقة)

ردود على الوثيقة

لم تمص أيام قليلة على إعلان الوثيقة حتى صدرت بيانات ومواقف عييفة، فقط من بعض القوى المرتبطة بدمشق، وخصوصاً حزب البعث الذي حمل على الوثيقة وموقعيها، مكرراً في انتقاداته التعابير إياها التي استخدمت في أوح الصراع السياسي إنان الحرب، متهماً هؤلاء بـ “الانعزالية” وبأن حديثهم عن السيادة “يثير العيان”. كما صدرت مواقف عن مرتبط آخر بدمشق هو الحزب السوري القومي الاجتماعي الذي اعتبر أن ما تضمنته الوثيقة من مواقف جديدة إزاء الصراع العربي - الاسرائيلي وتحرير الجولان ودعم الانتفاضة في فلسطين، كان هدفه التغطية على المطالبة بالانسحاب السوري لا عبر. وفستر البعض هدير الموقمين انهما حاولا طمس صورة الإجماع الوطني (أحزاب ومرجعيات وهيئات وشخصيات مسيحية وإسلامية) المرعّب بوثيقة قربة شهوان، بحيث لا تنشأ حالة سياسية تتجاوز ما هو مرسوم لإمكانات الانفتاح السياسي على المطالبين بإعادة النظر في العلاقات اللسانية - السورية، وفستر بعض المقربين المعتدلين من دمشق هذا التشدد في الرد على الوثيقة بالتأكيد على نقطتين: الأولى أنه كي يصح الحوار ممكناً يجب سحب موضوع إعادة انتشار

العصر، حارحة عن سياسة الاستنماع التي دفع لبان ثمنها غالباً، وقائمة على ديمقراطية تأخذ في الاعتبار تنوع المجتمعات العربية، وتعددها السياسي، وتعتزّ قدراتها على مواجهة تحديات العصر وبلورة مشروع مستقبلي يؤمن للعالم العربي وجوداً فاعلاً ومميراً في حوار الحضارات

انطلاقاً من هذه المسلمات ودرءاً للأخطار التي تتهدد الوطن، ندعو اللسانين إلى العمل المشترك لتحقيق الأهداف الأساسية الآتية.

1- دفع السلطة المؤتمنة على الدستور إلى العمل على تنفيذ أحكامه واستعادة السيادة الوطنية كاملة من خلال تطبيق اتفاق الطائف، خصوصاً لجهة بد إعادة انتشار القوات السورية، تمهيداً لانسحابها الكامل من لسان وفقاً لجدول رمي محدد

2- حماية الديمقراطية وتمثيلها على قاعدة ان الشعب هو مصدر كل السلطات، بتأمين استقلال القضاء واحترام حقوق الإنسان ووضع قانون انتخاب جديد يؤمن صحة التمثيل، إضافة إلى صون الحريات العامة والفردية والحد من تدخل الأجهزة في المجالات كافة

3- استكمال المصالحة الوطنية الشاملة وتأمين عودة المنفيين وإطلاق المعتقلين السياسيين وفتح صفحة جديدة في حياة اللسانين، الأمر الذي يسهم مساهمة كبيرة في بلورة حياة سياسية سليمة ومعالجة الأزمة الاقتصادية الحانقة وحماية الاستقرار في البلاد

4- دعم نضال الشعب الفلسطيني من أجل استرجاع حقوقه المشروعة وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان منعاً للتوطير، مع تأكيد مسؤولية المجتمع الدولي واسرائيل في إيجاد الحل



لحود في فرنسا

الفرنسية (وكان أوردها في مناسبات عدة في لبنان). وهي خمسة: "انسحاب إسرائيل من كامل الأراضي اللبنانية حتى الحدود المعترف بها دولياً وليس إلى الحط الأزرق. وحق العودة للمسلمين الموجودين في لبنان إلى أراضيهم، وإطلاق سراح اللبنانيين في السجون الإسرائيلية. والانسحاب من الجولان السوري إلى ما قبل حدود 1967. وإقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس" (أي أن الجيش السوري باق في لبنان ويتمتع بصفة شرعية حتى تحقيق هذه الشروط الخمسة)

وزير الدفاع السوري العماد أول مصطفى طلاس انتقد البطريرك صفيّر والنائب وليد جنبلاط. في حديث إلى جريدة "الديار" اللبنانية، وقال إن "صفيّر طلب من البابا يوحنا بولس الثاني أن يتدخل لدى مناحيم بيغن عندما كان رئيساً لوزراء إسرائيل لحماية المسيحيين في حرب الجبل (1983)، فكانت إجابته أن الدم الإسرائيلي يهدر دفاعاً عن إسرائيل فقط؛ وعن جنبلاط، قال: "لننتقد، لن نرد ولا نسمع له، و نحن

القوات السورية في لبنان من التداول، بحيث لا يبدو كأن البحث فيه يتم تحت الضغط؛ والثانية أن على جماعة قرنة شهوان التسليم برغبة سورية أن يتم الحوار عبر الدولة وتحديداً رئيس الجمهورية إميل لحود فتوضحت بذلك، لدى الرأي العام اللبناني، صورة أن لا حوار وطنياً ولا مصالحية وطنية إلا من خلال رئيس الجمهورية. وصورة أن رئيس الجمهورية لم يبادر إلى أي خطوة في هذا الاتجاه رغم النداءات والمبادرات المتكررة التي بدأت منذ مطلع ولاية الرئيس الهراوي واستمرت مطلباً سياسياً ووطنياً مركزياً حتى الآن (أواسط ولاية الرئيس لحود). وصورة أن ما إن يبادر زعيم وطني أو لواء أو تجمع وطني في الدعوة إلى الحوار والمصالحة حتى يواجه بمختلف العراقيل ويُرمى بشتى التهم، فبدت صورة سياسية قائمة للغاية لا توازيها قسوة إلا صورة الأزمة الاقتصادية والمعيشية الحارقة.

أيار: قمة لبنانية - فرنسية، طلاس، حرب، بري، السبع، "المنبر الديمقراطي"

الرئيس إميل لحود زار باريس (28 أيار) وعقد اجتماعاً مع الرئيس شيراك. تناول العلاقات الثنائية وتطورات الأوضاع في الشرق الأوسط. وفي حديثه إلى مجلة "لو فيغارو ماعازين" الفرنسية، طالب لحود فرنسا "بمزيد من التعاون الثقافي والدعم السياسي والمساعدة الاقتصادية...". وأكد أن "السوريين هم حلفاء لبنان، وأنهم موحودون على أرضنا بصفة مؤقتة وبناءً على طلبنا وهم يتمتعون بالشرعية وأنهم سيغادرون لبنان عندما لا يعود أمننا مهدداً وعندما تجتمع الظروف المحلية والإقليمية لمغادرتهم، أي عندما يتحقق السلام في المنطقة". أما عن شروط تحقيق هذا السلام، فقد كرّر لحود تعديدها للمجلة



المشاركون في اللقاء الذي دعا إليه «المنبر الديمقراطي» (حبيب صادق)، وبدا منهم، في الصف الأمامي ومن اليمين: النواب نسيب لحود ووليد جنبلاط ونائلة معوض، واللواء نديم لطيف (التيار العوني)، والنائب فارس سعيد، وجبران تويني وهنري إده والبير منصور وبوري شمعون (١٦ أيار ٢٠١١). وقد دعا البيان الذي ألقاه رئيس المنبر الديمقراطي حبيب صادق في اللقاء إلى «الوفاق» وإلى علاقات متكافئة مع سورية وتحذير من تحويل لبنان دولة أمنية.



حبيب صادق حاملاً
لوائح باسماء المواطنين
الـ ١٤٠٠ الذين وقعوا
البيان. وقد وقعت كتلة
جنبلاط ولقاء قرنة
شهوان واحزاب.

سورية.

في اليوم الثالث للجلسة النيابية العامة (اليوم الأخير من شهر أيار) المخصصة لمناقشة مشروع الموازنة، تدخل في كلمات النواب السياسي بالاقتصادي بالمناطق، في حين تابع رئيس المجلس نبيه بري انتقاده القوى الأمنية والحكومة. وحمل

اخرعناه». وأثار كلام طلاس مخاوف في الأوساط اللبنانية، وردود فعل غاضبة. كان أميزها رد النائب بطرس حرب: «هل نهنته (طلاس) لأنه أصبح أمين سر البابا ليسرّ إليه معلومة بهذه الأهمية والخطورة، أم يجب أن ندينه لأنه كان حافظ أسرار بيغن لأن أطلعه عليها؟». وأكد حرب «أن الوقائع تكذب ما ورد على لسانه إذ إن صفير لم يكن بطريكاً عام 1983». وأضاف «إن بعض الممارسات العربية الشاذة أسهمت أو قد تسهم، عن حسن نية أو سوء نية، في تحقيق المؤامرة الاسرائيلية على لبنان. ولنا في تصريح طلاس نموذج عن هذه الممارسات». واعتبر حرب أن «جنبلاط ليس قيادياً طارئاً في لبنان كمعض من أفرزتهم الأحداث، ولا يمكن أن يكون اختراعاً من أي فئة أو دولة، لأن آل جنبلاط زعامة تعود إلى ما قبل النظام القائم في

الاعتبار". مشيراً إلى "أن هذه التسوية نرمي إلى تحقيق الوفاق الوطني ثمرة حوار ديمقراطي يجري بين جميع الأطراف اللبنانيين من دون استثناء وترمي إلى إحراز مشروع الدولة الديمقراطية القائمة على القانون والمؤسسات وفصل السلطات" كذلك رأى البيان أنه يتعين على السلطة "أن تتولى وحدها النهوض بمسؤولية الأمن الوطني في كل لبنان. بدءاً من حدوده الجنوبية. وأن بتصدي لمعالجة الأزمة الاقتصادية - الاجتماعية الموشكة على الانهيار" جمع "المسبر الديمقراطي" حول مطالبه التي أوردها في البيان المذكور. تظاهرة سياسية حاشدة في نقبه الصحافة (16 أيار). حملت أبعاداً ودلالات سياسية عميقة خصوصاً أنها صمّت تحت سقف مطالب واحدة. قوى من مختلف الانتماءات والتيارات والطوائف لها وزنها في الحياة السياسية. وكان نجمها اللائب وليد جنبلاط. وقد أعلر البيان باسم "المنبر الديمقراطي" اللائب السائق حبيب صادق في مؤتمر صحفي في دار نقابة الصحافة. والتقى حوله كتلة "اللقاء الديمقراطي" برئاسة وليد جنبلاط. وأعضاء في "لقاء قرية شهوان". والحرب التقدمي الاشتراكي. وبدوة العمل الوطني. والحرب الشيوعي. وحزب الوطنيين الأحرار. وحزب الكتلة الوطنية. والنيار الوطني الحر. وتيار القوات اللبنانية. وحركة التحدّد الديمقراطي. وعدد من النواب والوزراء السابقين. والشخصيات السياسية والأكاديمية والمكرية والاحتماعية. فحقّق بهذه الوحدة ما بدرت إليه وثيقة قرية شهوان

حزيران: صبرا وشاتيلا إلى الواجهة من جديد، حديث عن إعادة انتشار القوات السورية
محيرة صبرا وشاتيلا. التي ارتكبت عام 1982

النائب باسم السبع بعيف على "الأهرة الأمية والمخابرات والأشباح". متهماً "أحد رؤسائها بالتحصير لحكومة جديدة. وجهات مختصة في الدولة بالتعنّت على المكالمات الهاتفية لمسؤولين وصحافيين وقضاة".

في عمرة تكاثر التجمّعات والنصوص السياسية التي تجمع على الحوار الوطني والمصالحة الوطنية وتصويب العلاقات اللبانية - السورية على قاعدة الدية وليس التبعة والمطالبة بإعادة انتشار القوات السورية تمهيداً لانسحابها من لبنان (على غرار كرة الثلج الذي قدف بها أول من قدف وليد جنبلاط في صيف 2000. ثم بيان مجلس المطارنة 20 أيلول 2000. ثم خطب الطيريك صمبر. ثم وثيقة قرية شهوان). كان أيضاً. في 16 أيار 2001. موقف سياسي لافت شكّل استكمالاً لبين لقاء قرية شهوان. اتخذه "المنبر الديمقراطي" مطالباً "السلطة بأن تبادر إلى إرساء العلاقات اللبنانية - السورية على قواعد الندية والتكافؤ واحترام السيادة ومراعاة مصالح كل طرف على شتى الأصعدة". وطالباً منها (أي السلطة) "تحمل مسؤوليتها الوطنية لجهة دعوة السلطة السورية إلى إحراء حوار صريح ومسؤول بينهما يتناول كسند أساسي من بنود التسوية. موضوع إعادة انتشار القوات السورية وتمركزها في لبنان. وتطبيقاً أميناً لاتفاق الطائف في إطار الحرص الشديد على أفضل علاقات الأخوة بين البلدين"

وكذلك حدّر "المسبر الديمقراطي". في بيانه. السلطة من "معة تحويل لبنان دولة أمنية تُعَيّب فيها الديمقراطية وتنتهك حقوق الإنسان". وحضّتها على "أن تسكب هوراً على ملف القضية الوطنية اصطلاحاً بمسؤوليتها الأساسية بعية إنحاز تسوية تاريخية بين اللبانيين. أخذة اتفاق الطائف في



العماد ميشال عون هاجم بشدة اتفاق الطائف

وكان لافتاً أن هذه المعادلة في لبنان واكبتها في سورية حالة مشابهة إلى حد ما (من حيث الطرف الاستراتيجي). وهي أن القوى السورية، التي كانت لأشهر خلت تستعجل الرئيس بشّار الأسد عملية الإصلاح وما تستلزمه من تغييرات جوهرية، علّقت أنشطتها وأوقفت بيانات مثقفها وحوارات منندياتها.

تموز: الحص، عون، مجلس الطائفة، الكهرباء، الحريري، حزب الله

هاجم الرئيس سليم الحص حكومة الرئيس الحريري الحالية "التي تتبع من السياسات ما كانت المعارضة تؤاخذ حكومتنا السابقة عليه (...) وبنت، وبا للعجب، أمجاداً على أنقاض إجراءات وسياسات كانت حكومات الحريري السابقة قد اعتمدتها". ولاحظ الحص "أن أكثر من ثمانية أشهر انقضت على قيام هذه الحكومة

ومسؤولية رئيس الوزراء الاسرائيلي أرييل شارون الذي كان وزيراً للدفاع آنذاك عنها وإمكان محاكمته في بلجيكا. نعود مجدداً إلى الواجبة، بعد أن بث تلفزيون الـ"بي بي سي" البريطاني مساء 17 حزيران برنامجاً شارك فيه العديد من الاختصاصيين حول هذا الموضوع، فيما وصلت ناجية من المجزرة، سعاد مرعي، يرافقها محاميها شبلي الملاط، إلى بروكسيل في مسعى رفع دعوى ضد شارون أمام القضاء البلجيكي (ظلت القضية تتفاعل واضطرّ شارون إلى توكيل محامية بلجيكية)

حدثت تواتر عن إعادة انتشار القوات السورية وانسحابها من بعض المواقع، فتواترت معه تعليقات تقول إن إعادة الانتشار هذه جاءت استكمالاً لخطة بدأت ربيع العام الماضي (2000)، ثم ما لبثت أن أوقفتها سورية مع بدء مطالبة "العض" بالانسحاب القوات السورية حتى لا تظهر القيادة في دمشق "في مظهر الضعيف الذي يرضخ للضغوط". ومن تفسير هذه الخطوة السورية التي أعلنتها السلطة في بيروت أنها صبت في مصلحة الرئيس لحود الذي أعطى دمشق الكثير وأصبح في أمس الحاجة إلى تعزيز رصيده ليس في وجه المعارضة وحدها بل أيضاً على الساحة المسيحية التي يفترض أنه يمثل وفقاً لطبيعة النظام. وقد سبق حديث إعادة الانتشار وأعقبه خفوت وضمور في لغة المطالبين بالانسحاب السوري ليحلوا محل هذا المطالب مطلب "إعادة تصحيح العلاقات مع الأخذ في الاعتبار مصالح الشقيقة سورية الاستراتيجية". فيمثل أن سورية لم يعد بمقدورها اعتبار المطالبين بالانسحاب قلة ونفر من المتعاملين. هكذا لم يكن ممكناً للمطالبين تجاهل مصالحها في هذه الظروف بالذات أو تجاهل بقوئها حتى في حال سحب قواتها إلى ما وراء الحدود.

هجوم على المؤسسة وموظفيها وعمّالها، وحملهم مسؤولية عدم ملاحقة المتخلفين عن دفع فواتير الكهرباء المتراكمة عليهم

الرئيس الحريري رار باريس مرة جديدة، واجتمع إلى الرئيس المرسي حاك شيراك الأثر في تحليلات الريرة ركّز على ان الاستحقاق الاقتصادي لم يعد وحده في الواجبة الأمامية من الوضع اللبناني بعدما بدا أن ثمة استحقاقاً دولياً آخر يواحه المسؤولين اللبنانيين في سوء مطالبة (أكثر من مرة وبالحاح) الأميين العام للأمم المتحدة كوفي أنس سشر جيشه على الحدود الحربية مع إسرائيل

وعقب لقائه شيراك، أعلن الرئيس الحريري ان اجتماع باريس - 2 (باريس - 1، عقد في شباط 2001) سيعقد على الأرجح قبل نهاية السنة الحالية (2001)، وان تحديد موعده ينتظر صدور تقرير صندوق النقد الدولي في تشرين الأول المقبل واستشارة الدول المعنية به والأصدقاء الدوليين. وأوضحت أوساط الحريري أن شيراك كان مطلعاً على تقرير بعثة صندوق النقد إلى بيروت، وقراءته للوضع تلخص في أن الحطة التي تسير عليها الحكومة سليمة، وقد أكّد للحريري أن فرنسا ستساعد لبنان على استقرار وضعه الاقتصادي لأن استقراره من استقرار المنطقة

قبل ريبة باريس، وعلى مدى أيام، كان ثمة حوار بين الحريري وحزب الله (بعد توتر بسبب استمرار حزب الله بالقيام ببعض العمليات في الجنوب - مزارع شبعا - "غير المبررة" برأي الحريري ومعه أوسع القطاعات الشعبية، خاصة وأنها تعيق مسيرة الاستقرار والمعالحة الاقتصادية في البلاد) أعلن الأخير بنتيجته أنه ليس في وارد إرباك الحكومة؛ رفضت الحكومة اقتراح شراء محصول الحشيشة في البقاع الذي كان تقدم به قيادي مقرب من حزب الله حسين

لكر الثمرة لم تكن على مستوى التمني، ونقبت البلاد في انتظار الحلول السحرية الموعودة (..). ولا تزال الأزمة الاقتصادية - الاجتماعية على حالها من الحدة" وتساءل الحص "كيف تكون الدولة دولة إذا كان رئيس الوزراء يسمح لنفسه بالتصريح في مجلس النواب وعلى شاشات التلفزة أن القرصنة على التحابر الدولي أكبر من قدرة وزير العدل على مكافحتها؟" وقال "كأن صيغة ترويكما الحكم عدت إلى الحياة بكل ملاساتها فإذا اتفق أركان الحكم كان تقاسم ومحاصصة وإذا اختلفوا كان شلل في أداء الدولة ومؤسساتها"

العماد ميشال عون هاجم بشدة اتفاق الطائف والمدافعين عنه، واعتبر ان هذا الاتفاق "هَمْش المسيحيين وأرضى بعض المسلمين بسلطة وهمية فحكم السوريون وأبعد اللبنانيين وأصبح معه لبنان وطناً بلا هوية () إنه اتفاق سيئ بقدر في شكل جيد" مجلس المطارنة الموارنة، برئاسة البطريرك صهي، رأى بعد اجتماعه الشهري "أن الهمم المعيشية يشدّ على الحناق وتترجمه إصرات واعتصامات، والبطالة تنتشر والديون تتكاثر، وهذا يوحد تناسي كل الخلافات لمعالجة الأزمة معالجة تحد من الإهدار وتضبط الإيفاق"

موظفو ومستخدمو وعمّال "كهرباء لبنان" أعلنوا عن خطوات تصعيدية إبان إضرابهم، ومعهم بطراؤهم في المصالح المستقلة والمؤسسات العامة، وعن الاستمرار في الإضراب المفتوح وتسليم معامل الإنتاج إلى المسؤولين، وتوزيعهم لائحة بأسماء 28 شخصية سياسية وغير سياسية في الشأن العام تحلفوا عن دفع مبالغ كبيرة مستحقة للمؤسسة (بلغ بعضها عشرات الملايين، وبلغت قيمتها الإجمالية نحو بليون ليرة) وردّ وزير الطاقة والمياه محمد بيضون بشس



وليد جنبلاط مستقبلاً البطريرك في المختارة

صغير يحيي الشيخ سليمان أبو علي دياب (4 آب 2001)

تجاذب ظاهره إصلاح إداري وباطنه سياسي وطائفي. ومع الحديث عن التعيينات الجديدة، التي وعد بها الرئيس لحود، تتحول الأنظار نحو الهيئات الرقابية (مجلس الخدمة المدنية، التفنيش المركزي...) التي تسعى المراجع المعنية إلى تحميلها وزر اختيار "الشخص المناسب للمكان المناسب بعيداً عن كل محاصصة"، على حد تعبير الرئيس لحود.

في اليوم التالي وما أعقبه غاب كل حديث وبرز الحدث: زيارة البطريرك صفير للجبل ولقاؤه وليد جنبلاط في المختارة. وموجة الاعتقالات التي أعقبت الزيارة واللقاء

3 آب، البطريرك في الشوف:

البطريرك صفير بدأ زيارة للشوف (الأولى من نحو

الموسوي. وأعلن حزب الله أن "موقف الموسوي يعتر عن رأيه الشخصي": واجتماع بين حزب الله والحريري (15 تموز) أنهى قطبنة تعود إلى 14 نيسان 2001 بعد اعتراض الحزب على ما نشرته جريدة "المستقبل" التي يملكها الحريري في تعليقها على العملية التي نفذها حزب الله من أنها جاءت في التوقيت الخاطيء: وحديث الحريري لـ "الحياة" (22 تموز 2001) حيث قال إنه على رغم اختلاف طبيعة حزب الله عن طبيعته والفروقات الايديولوجية بينهما فإن هذا لا يمنع الالتقاء على المقاومة، مشيراً إلى "مساكنة إرادية" مع الحزب.

آب: وطن كان يرتسم على وقع المصاحفة الوطنية

ومعركة الحريات

نُبت كرونولوجي (يومي) لأيام هذا الشهر التاريخية من العام 2001:

1-2 آب، التعيينات الإدارية

الحدث الغالب عبد الحيش وكلمة الرئيس لحود في رعايته احتفال تخريج لضباط في المدرسة الحربية، حيث شدّد على "أن إسرائيل لا تزال تحتل جزءاً من الأرض اللبنانية في مزارع شبعا... وتجاهل عودة الفلسطينيين إلى أرضهم... وترفض تنفيذ قرارات الأمم المتحدة الانسحاب الكامل من الأراضي المحتلة في فلسطين والجولان...".

والحديث الغالب حديث التعيينات الإدارية المنوي إجراؤها في إدارة مترهلة ورواتب متدنية للموظمين تضع الكفائيات إما أمام الرشوة وإما أمام الهجرة. وإدارات مثقلة بالمحاسيب ولا رقابة عليها، اليوم، ثمة 80 إدارة عامة ووظيفة من المئة الأولى. ونحو 40 مجلساً من مجالس إدارة المؤسسات العامة (إضافة إلى عشرات الأعضاء). تتحوّل مع كل عهد ساحة

وبدوره تحاول البطريرك إلى أبعاد الحدود مع أحواء المحبة التي عمرت الزحف الشوفي الشعبي لاستقباله. فأكد. وهو يغادر الديمان إلى الشوف "أنا بعمل يداً واحدة وقلماً واحداً في سبيل خيرنا المشترك". لافتاً إلى أنه "بحب ألا ننتظر من أحد من الخارج كي يأتي وبقذ وطننا". مشيراً إلى أنه "من دون الحرية والسيادة والاستقلال لا يمكن أن ننعم بالهدوء والاستقرار. ومشدداً على موقعه من العلاقة مع سورية بلهجة ودية

أم في بلدة كفرحيم الدرزية. وكانت أكثر المحطات حشداً شعبياً (عشرات الألوف من المستقبلين). فألقى صمير كلمة في حضور نواب اللقاء الديمقراطي والمئات من مشايخ الدروز. قال: "إن العيش المشترك كان وسيبقى الدعامة الأساسية لبقاء بلدنا لبنان وديمومته. وإذا كنا مرربا بين الحين والآخر بفترات مظلمة من التاريخ. فإن بعض هذه الأزمت يمكنها أن تدعوها أرمت مراهقة. لكبت تخطياً سن المراهقة فأصبحنا رجالاً أشداء وعقلاء وطوبيا صفحة الماضي وفتحنا صفحة جديدة هي صفحة التكاثر والتصامم في سبيل لبنان وحده. وهذا ما ينادي به الرعيم الكبير وليد بك حنبلاط. وهذا ما ننادي به معاً. وهذا ما ينادي به كل عاقل ومخلص للسان واللبنانيين الذين يمدون أيديهم لجميع أصدقائهم وحيرائهم بالدرجة الأولى" ورأى "أن اللسانيين تواقون ليكونوا أحراراً في بلدهم كغيرهم في بلدانهم". وقال "نحن نعامل الجميع بكل مودة واحترام. فليعاملونا بمثل ما نعاملهم" ووجه البطريرك "تحية إلى بني معروف وإلى العيش المشترك".

4 آب. في قصر المختارة

اليوم الثاني للزيارة شهد لقاءات مهمة على أكثر

200 سنة لبطريرك ماروني). وكانت محطته الأولى في دار أرسلان في خلدة التي اردانت بأعلام لسنابية ورايات "الحزب الديمقراطي الوطني" الذي يترعمه طلال أرسلان. انتقل بعدها إلى النعمة ثم الدامور ثم كفرحيم في طريقه إلى بيت الدين حيث بات ليلته ليستأنف حولته إلى المختارة وحزين في اليوم التالي تزامنت حولة البطريرك مع الانفتاح الحاصل بين بكركي وجبلاط الذي كان خاص الانتخابات النيابية (2000) على أساس فتح صفحة جديدة في علاقته بالمسيحيين واستعمال إقبال ملف عودة المهجرين. إصافة إلى أنها شكّلت محطة سياسية بالغة الدلالة الوطنية (المصالحة الوطنية) على رغم حرص البطريرك على أن تبقى راعوية. وذلك لما واكبها من جهود حثيثة لإزالة الآثار السلبية المترتبة على الحرب التي شهدتها الحبل

وشكّل الاستقبال الشعبي الكبير الذي أقامه حنبلاط للبطريرك بير بلدتي دميت وكفرحيم تأكيداً على مصي رئيس الحرب التقدمي في انفتاحه على الحوار مع المسيحيين الذي شهد. على هامش الاستقبال. عودة أحزاب سياسية للمرة الأولى إلى المنطقة. لا سيّما "القوات اللبنانية" التي كانت حاضرة بكثافة في النعمة والدامور

وحرص حنبلاط. بتعاطيه مع الزيارة. على أن تحمل طابعاً وطنياً مميزاً وهذا ما برر من خلال اللافتات التي رفعت في الشوف. وتميز بعضها بالإشارة إلى أن "العلاقات اللبنانية - السورية أساس الانصار ضد اسرائيل". و"تطوير وتعميق هذه العلاقات ضماناً لمواجهة التحديات". و"اتفاق الطائف للتطبيق والتطوير". و"لا ثنائية درزية - مسيحية" في إشارة واضحة إلى رغبة حنبلاط في إعداد استقلال وطني لا طائفي ولا مذهبي

(.) إن نزايده التهديدات الاسرائيلية يفرض احترام المصالح الاستراتيجية العسكرية والأمنية لسورية، لكن هذا لا يلغي ضرورة التصحيح من أجل تقييدها ومن أجل وقف التشنج أو المرابدة أو التملق أو الوصاية .

وردة صغير بكلمة شكر فيها جسلاط على احتفائه، ودكر بـ "العلاقة التي قامت بين هذه الدار ودار المطرانية المارونية، لا بل البطريكية المارونية (.) وما القول عن المرحوم والدكم كمال بك .. الذي ذهب صحة صدقه مع نفسه وصراحته، وهو الذي ما أصمر يوماً غير ما أظهر (.) إذا كانت قد تلبدت عيود دكناء في بعض الأحيان في سماء هذه العلاقات الودية فيمكننا أن نقول ما نعود نعصنا أن يقول في مثل هذه الحالة سامح الله من كان السبب"

في جزين

وعادر صغير المحتارة إلى جزين من طريق بيحا - باثر وأقيم له استقبال رسمي وشعبي حاشد في ساحة جزين العامة يتقدمه النائب ياسين جابر ممثلاً رئيس المجلس النيابي نبه بري وفي القداس، ألقى صغير عظة، جاء فيها: " إن حزين على رغم كل الصعوبات بموقعها المميز في الجبل هي اليوم بوابة الجنوب الذي يطيب لنا أن نحبي من هذا المكار أنهاء الميامين الصابرين على المحنة المتمسكين بتقاليدهم ووطنهم لبنان ولم يحلوا يوماً بالمهج والأرواح في سبيل الذود عن كرامته (.) كم كنا نتمنى أن نرويه لولا أنه نعرف أن من بينهم من اتحد طريق المنفى الطوعي ومن بينهم من نج في السحر، ولم يبق في البيوت سوى الأمهات والأطفال الذين يعانون ما يعانون من خوف وحرمان وامتهان من كل الطوائف والمذاهب وهم يستأهلون نظرة عطف وتمهم

من صعيد وتحليلتها استقبالات شعبية حاشدة، فستهل صغير يومه بزيارة رئيس الجمهورية إميل لحود في قصر بيت الدين واحتلى به لمدة 40 دقيقة ووصف رئيس الجمهورية الريارة الراعية التي يقوم بها البطريك بأنها "تاريخية".

وزار صغير قصر المحتارة وسط حشد كبير من المواطنين وحين أطل على مدخل القصر أطلقت الرعايد والهتافات وعلا التصفيق، ورتب به حشد صخم من الشخصيات الرسمية والنيابية والروحية التي غصت بهم باحة القصر، يتقدمهم الرئيس أمين الجميل وقيادة الحزب التقدمي وأعضاء اللقاء الديمقراطي ونائب رئيس المجلس النيابي إيلي المررلي وعميد الكتلة الوطنية كارلوس إده على رأس وفد كبير ورئيس حزب الوطبيين الأحرار دوري شمعون وقائد القوات اللبنانية سابقاً فؤاد أبي ناصر وأركان لقاء قرية شهوان والنائب نسيب لحود على رأس وفد وأركان المنبر الديمقراطي وعشرات رجال الدين المسيحيين والمسلمين.

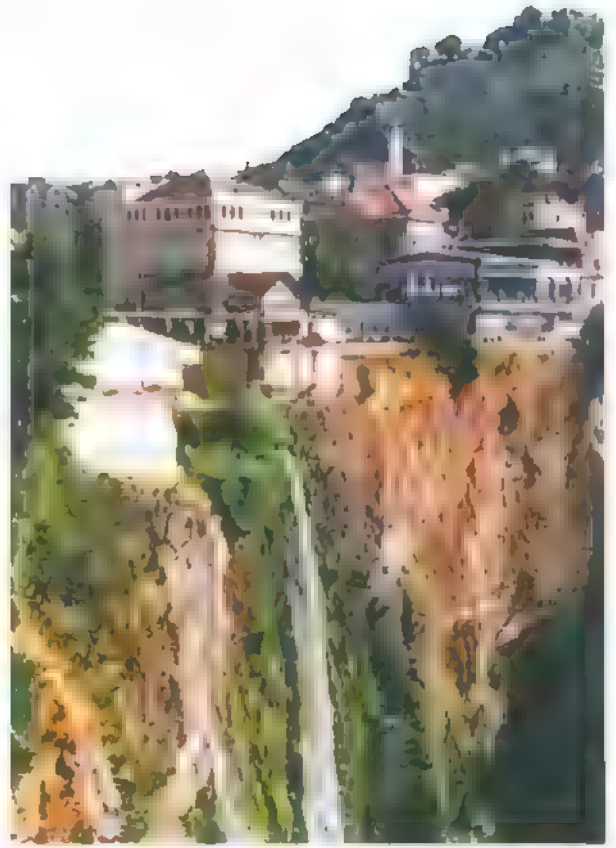
وأبرز ما جاء في كلمة جنلاط الترحيبية: " .. وفي ما يسمى بالثنائية (المسيحية - الدرزية) وإمكان بعثها أو تجديدها، أعتقد أن هذه الثنائية عرفت أياماً محيدة، ولاحقاً أياماً صعبة، لكن لسان الكبير الذي شاركتم في سائه وإحيائه لا يحمل ثنديات، بل يهضر وحدة وطنية شاملة، أخدين في الاعتبار خصوصية المناطق () في قضية العدالة والتنمية، لا عدالة من دور تنمية متوازنة، والتمثل والانهار بالسمط العربي ضرب من ضروب التهؤ، فكل بلد له خاصيته في التنمية على رغم تلك العولمة المتوحشة، وحداري من نصائح البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ومن جنات الشراكة الأوروبية المهم إزالة الفساد، وحكم الأجهزة، مع رهص احتكار الثروة ودولة العملة الوطنية

الحوري وفاسم هاشم وعبد اللطيف الزين وجورج نجم وممثلون عن نائب صيدا بهية الحريري ومصطفى سعد وممّني صيدا والجنوب الشيخ محمد سليم جلال الدين.

5 آب، في دير القمر

عاد البطريرك من جزين إلى دير القمر حيث ترأس قداساً احتفالياً اتخذ طابعاً سياسياً، إذ حضره رئيس الجمهورية إميل لحود ووليد جنبلاط وأعضاء "اللقاء الديمقراطي" نواباً ووزراء ووزير الداخلية الياس المر والنائب نسيب لحود وأعضاء من لقاء قرنة شهوان ورئيس بلدية دير القمر رئيس حزب الوطنيين الأحرار دوري شمعون. وبرز بين الجموع المئات من مناصري حزب الوطنيين الأحرار والقوات اللبنانية المحظورة، وأخذوا يطلقون هتافات تطالب بخروج القوات السورية وبراءة جعجع. وألقى صغير عظة أشار فيها إلى "ما كان مما لا يريد أن نذكره وهي صفحة من تاريخنا نريد أن نطويها على ما فيها لفتح صفحة جديدة تكون مشرقة بمعاني الوطنية الصحيحة والأحوة الصادقة والتعاون المخلص والاحترام المتبادل لخير الوطن وكل أبنائه (...) أدركنا جميعاً مساوئ التفرقة والخصام والافتتال. ونحن الآن نجني ما صنعت أيدينا. وهذا ما حذر منه المسيح بقوله: كل مملكة تنقسم على نفسها تخرب. وكل مدينة أو بيت ينقسم على نفسه، لا يثبت".

في طريق عودته إلى مقره الصيفي في الديمان، عرّج البطريرك على بلدات الباروك والفريديس وعين زحلنا والصفاء وكفرنيس والمعوش ورشما وشرتون وكفرعميه وعاليه والكحالة، وكان سكان تلك القرى يتنادون إلى الطريق العامة مرحبين به. وكان صغير، خلال توقفه على الطرق وساحات البلدات، يعيد، أمام



جزين

لأوضاعهم المأسوية من كل المسؤولين" (لا بد من الإشارة، هنا، إلى أن ثمة نقداً صدر من شخصيات وجهات كثيرة ومن مختلف الفئات والطوائف اللبنانية تناول اكتفاء البطريرك بهذا الحيز الضيق الذي خصّه للجنوب الذي شكّل، وعلى مدى عقود، أكبر قضايا الوطن).

في الأثناء، كانت ساحة جنوبية أخرى، صيدا، تستقبل بطريرك أنطاكية وسائر المشرق للروم الكاثوليك غريغوريوس الثالث لحام في احتفال رسمي وشعبي شارك فيه مخيم عين الحلوة الفلسطيني. وُفِّعت في الاحتفال أعلام لبنانية وفلسطينية ومجسمات للمسجد الأقصى. وكان في مقدم المستقبليين وزير البيئة ميشال موسى والبواب علي الخليل وانطوان



عضو لقاء قرنة شهوان سمير فرنجية يتلو بيان اللقاء الختامي متوسطاً دوري شمعون وجبران تويني والنائب السابق كميل زيادة وميشال معوض (نجل الرئيس رينه معوض) والنائبين فارس سعيد ومنصور المون (8 اب 2001).

ودروته لقاء البطريرك - جنبلاط في قصر المختارة. حتى وقف اللبنانيون مدهولتين أمام أوسع حملة اعتقالات وتوقيفات أجرتها السلطات الأمنية لعشرات من الناشطين في القوات اللبنانية (جعجع) والنياب الوطني الحر (عون)، شملت المستشار السياسي السابق لقائد القوات توفيق الهندي، ورئيس الهيئة العامة في التيار الوطني الحر اللواء المتقاعد نديم لطيف، وقياديين آخرين في التنظيمين. وعزت المصادر الأمنية توقيفهم إلى أنهم كانوا يعدون في الاجتماعات لتظاهرات وأعمال شغب، وقال النائب العام التمييزي القاضي عدنان عضوم إن ملاحقتهم عائدة إلى "إطلاقهم شعارات مسيئة"، في حين أجمعت الأوساط السياسية، على اختلافها (في ما عدا حزب البعث والحزب السوري القومي)، على اعتبار أن حملة التوقيفات هي من تفاعلات زيارة البطريرك للشوف وعاليه وجزين، وتهدف إلى توجيه رسالة سياسية إلى المعنيين بالزيارة (وبالحوار والمصالحة) ولفتت في السياق نفسه مصادر وزارية إلى تشديد الرئيس الحريري في ندوة تلفزيونية أجراها في الوقت الذي كان فيه البطريرك لا يزال في الشوف، على الحريات العامة وحرية التعبير وأشار إلى أنه سبق أن دعا العماد عون إلى العودة، وإلى صعوبات تواجه وقف نصت الأجهزة على الهاتف، مؤكداً أن "القانون سيطبق ولو بعد حين"

صحيفة "الحياة" (وعنها أخذت وسائل الإعلام كافة) اتصلت بالعماد عون واستوضحته رأيه، فقال إن ما حصل هو رد على الاعتدال، وشبه التوقيفات بـ "الاعتقالات من جانب الانتداب الفرنسي لقادة الاستقلال في قلعة راشيا". وقال في تصريحات أخرى: "لو كنا عملاء لأي دولة لكننا اليوم في مراكز المسؤولية ولم نكن في أي مركز آخر أو في المنفى،

الحموع، تأكيد "طلي صفحة الماضي إلى غير رجعة...". وفي الكحالة، أطلق بعض أنصار القوات والنياب العوني هتافات نالت من رئيس الجمهورية شخصياً وعلى مسمع البطريرك الذي فاطعها واستنكرها بشدة.

أما ما لفت إليه البطريرك عن الجنوب وهو في حزين، فقد علّق عليه عضو شوري حزب الله الشيخ محمد يزبك بقوله: "إننا مسرورون جداً بالكلام الذي سمعناه على الانفتاح وإغلاق ملفات الماضي، لكننا نبدي أسفنا للأصوات التي ارتفعت في جزين وتبرّر للعملاء خيانتهم...". وفي اليوم نفسه، صدر موقف آخر للحزب على لسان نائب أمينه العام الشيخ نعيم قاسم يؤكد فيه "الاستمرار في المقاومة لتحرير مزارع شبعا بالسلح، ولن نعتد على الحركة الدبلوماسية وسنعمل على تحرير أسرائنا بكل قوتنا وإمكاناتنا ولن نخضع لأي ابتزاز دولي"

7 آب، موجة اعتقالات وتوقيفات

لم تمض 40 ساعة على "عرس الجبل" كما وُصف،

تخشى أن يحرقها تلافى اللبنانيين. وان يدحض هذا التلافى كل الكلام الذي تردده حول عدم أهلية اللبنانيين لإدارة شؤونهم بأنفسهم واحتجتهم إلى وصاية دائمة" (في إشارة إلى تكرار أركان الدولة والمرتبطين بسورية، مد قيام دولة الطائف، تخويفهم اللبنانيين من أن حرباً أهلية لا تزال ممكنة إذا ما انسحب الجيش السوري). وفي المقررات، المطالبة بإطلاق جميع المعتقلين فوراً، قرار نواب اللقاء تقديم استجواب إلى الحكومة. إضافة إلى الاستجواب الذي قدمه النائب بطرس حرب، حول تحديد مسؤولية استباحة الحريات العامة وانتهاك حقوق الإنسان، التواصل مع الحزب التقدمي الاشتراكي والمسر الديمقراطي (حبيب صادق) ومع النواب والشخصيات لتشكيل "هيئة طوارئ دائمة" لصون الحريات، تأييد الدعوة إلى الإصرار التي أطلقها مجلس نقابة المحامين في بيروت وطرابلس.

الرئيس سليم الحص اعتبر أن السلطة ارتكبت "خطأً جسيماً بتوقيف بعض الشباب بسبب أفكارهم أو موافقهم".

"المنبر الديمقراطي" بدد بالإجراءات القمعية، ودعا إلى "مع النزوع الخطير إلى إقامة الدولة الأمية تجاوزاً للدستور. وإطلاق جميع المعتقلين فوراً"

الكتلة الوطنية وحزب الوطنيين الأحرار والقوات (المحظورة) والفاعليات والهيئات السياسية اللبنانية كافة (باستثناء حزب البعث والحزب القومي، وبعض الوزراء والشخصيات) حملوا السلطة مسؤولية إعاقة الحوار والمصالحة وتجاوز القانون وضرب الحريات.

مجلس المطارنة. وفي وقت كان أهالي المعتقلين يعتصمون في باحة مقر البطريرك في الديمان. تساءل عما إذا كان القمع عبّر مرة من المواقف؟ وأعلن أن المطلوب معالجة الاقتصاد بدل ملاحقة

ولكانت السلطة هي يدنا والدين يضطهدوسا كانوا يؤتون النحية لنا ويطلبون منا الخدمات"

8 آب، السلطة تضبط والمعارضة تدعو إلى مواجهة "العسكرة"

تلور بوصوح تام التحرير الرسمي لحملة التوقيعات بيان حديد لقيادة الجيش تحدث عن "تحركات مشبوهة" وقيام "بعض المشاركين فيها بالتشهير بمناحات تقسيمية لاحقة مراهنين على متغيرات إقليمية مرتقبة". وغطى وزير الداخلية وريز الدفاع بالوكالة الياس المرحملة التوقيعات بقوله إن الجيش أطلع على "معلومات بأن هناك مناحاً من أن البعض ينتظر صربة اسرائيلية وبراهن عليها". وإبه طلب من الجيش "القيام بواجبه تحت سقف القانون". وان التوقيعات تمت بقرار من النيابة العامة التمييزية و"تبيحة للتحقيقات بدأ يتبين ان هناك معلومات حول مشروع تقسيمي ووجود رهن فعلي على صربة اسرائيلية ومباح تقسيمي وفدرالي مقبل والتحصير لذلك شتى الوسائل".

وليد جيلاط اتهم الأجهزة الأمنية بـ"محولة تحريب المصالحة الوطنية"، وطالب بمحاسبتهم وإفالتهم. "هل تحكم الأجهزة فوق إرادة الرئيس لحود ورئيس الوزراء رفيق الحريري؟"

لقاء قرنة شهوان عقد اجتماعاً طارئاً وخلص إلى استنتاجات وقرارات زيارة البطريرك التاريخية، بدل "أن تساعد السلطة في استكمالها لجهة ما بدأت من المصالحة الوطنية، عمدت إلى محاولة ضربها". وتعدت بشكل فاضح على الدستور والحريات العامة "في محاولة لتحويل النظام اللساني نظاماً بوليسياً" وقال "إن موجة الاعتقالات هذه هي بمثابة انقلاب على المصالحة الوطنية (.) والواضح أن السلطة

يمثلون "اللقاء الديمقراطي" الذي ينترعته وليد حنلاط. وهم مروان حمدة وفؤاد السعد وغاري العريضي، إضافة إلى وزير رابع هو بيار حلو. وشهدت الجلسة حلاًفاً على التعاطي مع الإعلام، إذ طالب وزير الداخلية والاتصالات (الياس المر وجان لوي قرداحي) بتدابير ضد محطة تلمريون "أم تي في" التي كانت بثت برامج صد حملة التوقيفات، إلا أن نقاشاً واسعاً دار حول هذا الأمر رفض فيه الوزير العريضي توجيهاً كهذا

وعبما أطلقت الأحهرة الأمية والقصاصية 53 موقوفاً. اعتقلت من حديد 13 كانوا يشاركون في اعتصام دعا إليه التيار العوني أمام قصر العدل في بيروت. حيث كانت نقابة المحامين في حرم القصر تعج بعشرات المحامين وسياسيين وعبر سياسيين ونواباً حاءوا للاحتجاج على التوقيفات الحاصلة التي طاولت محامين وأطباء ومهندسين إلى حنّب قيادات في القوات والتيار العوني. وقد تعرّض بعض المحتجين للصر على يد عناصر قتل إليها من "المحاربات" وكان المحامون توقفوا. بناءً على دعوة نقابتهن عن حضور جلسات المحاكم احتجاجاً.

10 آب، الحريري استعجل التحقيقات والمرحّل أي

نشاط

ترأس رئيس الحكومة رفيق الحريري سلسلة اجتماعات شددت على التعجيل في إنجاز التحقيقات والاحراءات القصاصية مع الموقوفين من القوات والتيار العوني. وأعلن مجلس الأمن المركزي برئاسة وزير الداخلية الياس المر خطر أي نشاط للتطمين اللذين دعيا إلى إضراب عام في 11 آب وقال بيان للمجلس ان القوانين تحظر "أي شكل من أشكال الاجتماع والتظاهر والإضراب وتوزيع المنشورات والحطابات

"شباب مرعجين". وعاد النائب ألبير محبير. رئيس "التجمع للجمهورية". ودكر بأن لا قيامه لسان قبل خروج الجيش السوري

جريدة "النهار" نقلت. على صفحتها الأولى (9 آب 2001) رسالة من واشنطن. جاء فيها. "تعليقاً على التطورات الأخيرة في لبنان أعلنت وزارة الخارجية الأميركية أمس أنها "ندعم حرية الرأي في لسان ولقد نقلنا هذا الأمر إلى الحكومة اللبنانية" ووجه عضو لجنة الشرق الأوسط في مجلس النواب الأميركي أليوت أنهل رسالة عاجلة إلى وزير الخارجية الأميركي كولر باول حاء فيها. "أعرب عن اهتمامي العميق لاعتقال أعضاء المعارضة السانية بواسطة أجهزة الأمن. إن هذه الاعتقالات لمعارضي الوحود السوري في لبنان، ومن بينهم ناشطون شباب في صفوف الطلاب، يمثل اعتداءً على حذور المعارضة الشعبية التي تعمل من أجل لبنان متعدد وديمقراطي. إن تطبيق القرار 520 الذي يدعو إلى احترام سيادة لبنان ووحدة أراضيه واستقلاله السياسي تحت سلطة الحكومة اللبنانية هو أمر أساسي إن أعضاء المعارضة الذين اعتقلوا كانوا يطالبون بإسحاب الجيش السوري وتطبيق قرارات مجلس الأمن. وإن اعتقال هؤلاء هو اعتداء على الشعب الساني وحقه في التعبير. ونحن في لجنة الشرق الأوسط في مجلس النواب الأميركي ندعوكم إلى إدانة هذا الأمر بصوت عال على إطلاق المئات من المعتقلين السانيين"

9 آب، مجلس الوزراء غطّى إجراءات الجيش، اعتقال

13 شخصاً أمام قصر العدل

أشاد مجلس الوزراء بـ"الدور الذي قام ويقوم به الجيش اللبناني" في قرار أصدره بعد نحو ست ساعات من الماقتشات الحادة. وتحفظ على القرار ثلاثة وزراء

العلامة السيد محمد حسين فضل الله علّق على التوقيفات: "كان من الأجدي مطالبة الدولة بتقديم معطياتها، وبعدالة القضاء وعدم تسييسه وإصلاح الخلل فيه وفي الأجهزة" وقال إن "مسألة الوجود السوري في لبنان أقيمت لكنها بقيت تتحرك من خلال تعقيدات إقليمية ودولية"

وعد "اللقاء الديمقراطي" صمّ الوزراء عاري العريضي ومروان حمادة وهؤاد السعد، والنواب أكرم شهيب وأيمن شقير وعلاء الدين ترو، النقى في دمشق نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام وبحث معه تطورات الوضع في المنطقة ولبنان في وصوء ما حصل في الأيام الأخيرة، وشرح الوفد لخدام وجهة نظر جنلاط مما حدث ورؤية "اللقاء الديمقراطي" إلى السسل الكفيلة بالخروج "من الوضع عبر الطبيعي الذي يعيشه لبنان".

12 أب، الجيش أذاع "اعترافات الهندي باتصاله مع إسرائيل"

كشفت مديرية التوجيه في قيادة الجيش ان توفيق الهندي اعترف في التحقيق الأمني الذي أجرته معه مديرية المخابرات بأنه أجرى اتصالاً هاتفياً خلال وجوده في باريس في نيسان الماضي (2001) بالمستشار الإعلامي لمستق الأنشطة الاسرائيلية في لبنان، أوديد راري، إضافة إلى اعترافه بالاتصال بالمسؤولين الأمنيين السابقين في القوات جوزف جبيلي وعسان توما، وهذا الأخير مطلوب قضائياً بتمكرات توقيف عيانية عدة وصدر في حقه حكمان بالإعدام في جريمتي اغتيال رئيس الحكومة السابق رشيد كرامي ورئيس حزب الوطبيين الأحرار داني شمعون

13 أب، تعديل قانون المحاكمات الجزائية

عقد مجلس النواب أعتف جلساته وأشدها صحباً

والشعارات، بما فيها المشاركة في أي نشاطات ذات طابع سياسي أو إعلامي. " واستند المجلس في ذلك إلى "أن القوات حزب محل وأن المجموعات العوبية غير مرخصة"

11 أب، فشل الإضراب، بدء المحكمة العسكرية، جنلاط، الجميل، فضل الله، وفد اللقاء الديمقراطي في دمشق

فشل الإضراب الذي كان التيار العوبي والقوات دعوا له، عقب بيان مجلس الأمن المركزي، وتحدث التيار العوني عن تهديدات لمن يلتزم بالإضراب

تحدثت مصادر التحقيق الأولي ان التحقيقات مع المستشار السياسي في القوات اللسانية توفيق الهندي أدت إلى اعترافه باتصالات أحرها مع اسرائيليين في باريس. أما بالنسبة إلى رئيس الهيئة العامة في "التيار الوطني الحر" (التيار العوبي) اللواء بديم لطيف، فقالت المصادر القضائية أن لا شيء في محاضر التحقيق يشير إلى أن لديه اتصالات باسرائيل، إلا أن مواقفه واضحة ضد الدولة ويحرّض على النظام ومن أجل إخراج السوريين من لبنان بأي أسلوب ويعقد اجتماعات ممنوعة لهذا الغرض

جنلاط، لدى استقاله لوعد من أهالي الموقوفين تكلمت باسمهم روعة توفيق الهندي الصحافية كلود أي ناضر متوجهة إليه بالقول، "يا حامي الحريات والمدافع عن السيادة والاستقلال"، أكد، وفق ما نقله الأهالي، أن "التهامات الموجهة إلى الموقوفين باطلّة ولا يصدقها أحد وهي من حياكة بعض العقول الشريرة"

الشيخ أمين الحميل رأى أن "عرس المصالحة في الجبل لم يرق للبعص فحصلت ممارسات مغرضة من شأنها أن تشوّه صورته"

ولكن إذا كان المطلوب مخالفة الدستور والطائف في هذا الاقتراح فنحن ضده

14 آ.ب، دعم "مطلق" من الأسد للحود والجيش. وبدأت أجواء "التبريد"

التأزم السياسي على خلفية ريادة البطريرك للجيل والخلاف على التوقيفات وعلى طريقة إقرار التعديل لقانون أصول المحاكمات الجزائية أخذ ينحسر ويحل محله جو من التبريد مع دعوة رئيس الجمهورية كلاً من رئيسي المجلس النيابي بيه بري والحكومة رفيق الحريري إلى مأدبة غداء لـ "غسل القلوب" مدياً ارتياحه إلى نتائج جلسة التعديل النيابية. كما أعادت دوائر القصر الجمهوري والموالون للحود أنه سيزور الديمان للقاء البطريرك صفيح وأنه سيستقبل وليد جبلاط قريباً.

سبق حو التبريد هذا، بساعات، ما نشرته الصحف السورية حول أن الرئيس الأسد أكد "دعم سورية المطلق للحود والجيش اللبناني ولبنان حكومة وشعباً ومقاومة" خلال حضوره مناورات عسكرية تكتيكية برفقة رئيس هيئة الأركان العامة للجيش السوري والقوات المسلحة العماد علي أصلان. وكذلك خلال استقبال الأسد لقائد الجيش اللبناني العماد ميشال سليمان وتأكيد له دعم نظيره اللبناني والجيش والمقاومة في وجه التهديدات الاسرائيلية المتكررة. وأوضحت قيادة الجيش اللبناني - مديرية التوجيه أن الأسد وسليمان بحثا "في التنسيق والتعاون بين الجيشين الشقيقين اللبناني والعربي السوري"

15 آ.ب، لقاء ما بعد العاصفة بين الرؤساء الثلاثة. حرب، معوض، عودة

تم اللقاء بين الرؤساء الثلاثة (لحود، بري، الحريري)

واقساماً بين النواب. وموضوعها الحو السياسي العام في البلاد (التوقيفات، القمع، وما سمّي بـ "عسكرة النظام" على حساب المؤسسات الديمقراطية). ومدخلها تعديل قانون المحاكمات الجزائية فشن النواب المعارضون لهذا التعديل هجوماً عنيفاً على المشروع الذي كانوا صوتوا ضده. وعلى الأجهزة الأمنية (في حين دافع عنه الموالون لرئيس الجمهورية) إلا أن عدداً منهم عاد فصوت معه في إطار النسوية التي لحصها رئيس الحكومة رفيق الحريري بالقول: "الأمر لا علاقة له بالتشريع إنما له علاقة بالسياسة وبحر ستمشي في التعديل ليس عن اقتناع وإنما لأن الوضع السياسي يحتم ويفرض ذلك". ويقضي التعديل بإعطاء مريد من الصلاحيات للأجهزة الأمنية وللنيابة العامة، وبإطالة أمد التوقيفات والتحقيقات دون محكمة. وكان اقتراح التعديل أحاله عدد من النواب الموالين للرئاسة الأولى (إميل لحود) بعدما أقر في جلسة سابقة من دون الأخذ بملاحظات لحود الذي كان رده إلى البرلمان. وأقرّ خلافاً لموجبات الرد، مما شكّل سبباً لعدد من المداخلات الحامية. فرأى النائب باسم السبع أن هذه الجلسة "هي مذكرة حلب" معرباً عن خوفه من "عسكرة النواب والعدلية" وتحدث عدد من النواب معارضين الاقتراح. أبرزهم، بطرس حرب، بسبب لحود، نائلة معوض والوريان مروان حمادة وغاري العريصي بعدما أعلن الحريري أنه سيؤيد التعديل (تماشياً مع رغبة الرئيس لحود) حرصاً على الوضع السياسي. أيده وليد جبلاط في مناورته السياسة هذه. وقال: "إن رئيس الحكومة جاء على مضض الأحرار وإذا صارت له فرصة سيطبرونه". وتوجّه إلى الرئيس الحريري قائلاً: "أنصح بالأ تسلم الحكم إلى قرطة العسكر. فأنا أعرفهم أكثر منك... ونحن نريد مساعدة لحود.

يمثلنا ويدّعي تمثيل نفسه. حزبت وبكيت. نحن لا نعتبرهم أسياد أنفسهم. نحن نعرف أن هناك مَنْ يملّي عليهم أفعالهم (...) في هذا البلد العسكرية لن تحدي نحن نحترم العسكر. والحيش وُحد ليدافع عن بلدي. لا ليقتل أولادي..”

16 آب، “مؤتمر الحريات” رفض مشروع “الدولة الأمنية - النيابية”، والبعث والقومي وأمل وحزب الله ضد “التشكيك في مؤسسات الدولة”

عقد في فندق الكارلتون في بيروت مؤتمر للمعارضة تحت شعار “المؤتمر الوطني للدفاع عن الحريات والديمقراطية” شارك فيه عدد كبير من الشخصيات السياسية وممثلي أحزاب ونقابات وهيئات ثقافية يتقدمهم الرئيس أمير الحمّيل ورئيس الحرب النقدي الاشتراكي وليد جنبلاط ورئيس حزب الوطنيين الأحرار دوري شمعون وأعضاء لقاء قرية شهبان وحركة التجدد الديمقراطي برئاسة سيب لحود والمسر الديمقراطي برئاسة حبيب صادق وفيما غابت أحزاب البعث والقومي وحزب الله وحركة أمل إضافة إلى الرؤساء حسين الحسيني وسليم الحص وعمر كرامي والنائب السابق نحاح واكيم. لوحظت مشاركة أربعة نواب من كتلة “قرار بيروت” التي يرأسها رئيس الحكومة رفيق الحريري. هم: غبوة جلّول وعاطف محدلاني وعطاس خوري ووليد عيدو.

إثنا عشر خطيباً في المؤتمر حملوا في عنف على السلطة مؤكّدين ضرورة الدفاع عن الحرية والديمقراطية والإفراج عن المعتقلين:

1- النائبة نائلة معوض قالت “إن لبنان في خطر لذا نحن هنا للتصدي لقمع الحريات... ولمنع المؤسسات العسكرية والأمنية من التحول أداة قمع وقهر. بل ميليشيا ترند على الدستور والقانون”

بدعوة من الرئيس لحود في إطار تحرّك لاستيعاب نتائج العاصفة الأمنية - السياسية ومفاعيلها على الوضع العام وداخل الحكومة. وأدّاع مكتب رئيس الجمهورية الإعلامي عن اتفاق الرؤساء الثلاثة على وحدة الموقف

نواب مخضرمون. حاليون وسابقون وبينهم فقهاء في القانون. أجمعوا على أن ما حصل من إقرار ثانٍ لقانون أصول المحاكمات الجزائية في المجلس النيابي. قبل يومين. (الإثنين في 13 آب) “سابقة في تاريخ البرلمان اللبناني. أسهمت في هزّ صدقية المجلس في أعين الناس”. وعكف النائب بطرس حرب على إعداد مراجعة طعن في القانون أمام المجلس الدستوري وأجرى اتصالات مع نواب لتوفير العدد المطلوب لهذا الأمر (10 نواب). وأمل “أن تبقى هذه السابقة بتيمة وفريدة وألا تحرورها عمليات شبيهة بها”

النائبة نائلة معوض. بعد اجتماعها إلى البطريرك صفير، قالت إنها حاءت للتعبير عن غضبها الشديد واستنكارها الفاطح “لما حصل في الأيام الأخيرة”. وأردت: “ما شهدناه عملية اغتيال لكل المؤسسات في الدولة. هناك اغتيال للحيش النيابي. لأنهم يحولونه ميليشيا. نحن نخرب المؤسسات القضائية. وكذلك نخرب السلطة التشريعية وما شهدناه أخيراً في قانون أصول المحاكمات الجزائية كار وصمة عار على جبين المجلس النيابي. نحن نخرب مؤسسة مجلس الوزراء والحقيقة أصبح رئيس مجلس الوزراء مثل الزينة لا يضعونه في أجواء ما يحصل ولا يستطيع أن يفعل شيئاً..”

متروبوليت بيروت للروم الأرثوذكس المطران الياس عودة قال في عظته في كنيسة سيدة الانتقال في الأشرية “.. عندما رأيت قبل يومين مجلسنا الذي

وعد بأن وسيلته الإعلامية ستبقى. كما كانت، دعامة أساسية للحرية.

11- حبيب صادق (المسبر الديمقراطي). "ستنازع النضال انتصاراً للحرية، وغناً يحاول المحاولون لحملها واحتجار طريقها".

12- وليد جسلاط " .. ماذا أقول اليوم؟ معركة الحريات فوق كل اعتبار، فوق الطائفية والمذهبية والمناطقية (..) سنواجه وستستمر المواجهة (..) على هذه الحكومة أن تحاسب المسؤولين في الأجهزة وأن تقتصر مهامهم ومن المسؤولين في القضاء الذي أصبح اليوم قضاءً وقائياً (..) أن الأوان لقانون انتخابي جديد يعتمد الدائرة الفردية المصغرة بعيداً من المحادل. وعندها نستطيع ومصباح الأحد والشرفاء. أن نسمع صوت كل الفقراء الذين تجاهلهم بعض المحادل في الشمال وعيره، وعندها يلتقي مطلب الفقراء في باب التبننة مع مطلب الأحرار عند العدلية"

وحلص المؤتمرون، في بيانهم، إلى المطالبة بالإفراج عن جميع الموقوفين، ومناشدة القضاة أن يدافعوا عن استقلال القضاء، ومطالبة مجلس الوزراء محتماً بتحمل مسؤوليته الدستورية عبر إشرافه على كل الأجهزة العسكرية والأمنية وإحضاعها بالفعل لسلطته السياسية المستندة إلى أحكام الدستور، واستنكار تعديل المجلس النيابي قانون أصول المحاكمات الجزائية بعد أقل من عشرة أيام على إقراره وشره بغالبية موصوفة، ما شكّل اسهناً بقيمة التمثيل الشعبي وإساءة كبيرة إلى دور الهيئة التشريعية..

على صعيد آخر، رأت "ندوة العمل الوطني" (الرئيس سليم الحص) "إن الطريقة التي بقت بها التوقيعات الأخيرة لا تتفق مع القوانين والروح الديمقراطية."

2- النائب بطرس حرب، "معركتنا اليوم تتجاوز الحرية إلى وجود لبنان."

3- النائب بسيت لحود، "اجتمع أركان الحكم السارحة، لا بأس. أما نحن فبأمل ألا تكون اجتماعاتهم التقطيعية مجرد مساومات.."

4- النائب باسم السبع، " .. إن لبنان محكوم من نظام لنيم أو من حكم لنيم أو من إطار بوليسي أو أممي لنيم (..) خوفاً كبير جداً أن تصبح رئاسة الجمهورية في لبنان شبحاً.."

5- النائب انطوان غانم (حزب الكتائب، أمين الحميل) سأل "إذا كان البعض يعتقد أنه يستطيع أن يخرب المصالحة الوطنية هي الجبل التي رعاها وليد بك جسلاط بالتعاون مع الشرفاء وعلى رأسهم البطريرك صمبر فهو واهم."

6- النائب مصباح الأحدب قال: "علينا أن نتفض معاً سواء كان الانتهاك أمام قصر العدل أم في طرابلس". ودعا إلى "شمول المصالحة الوطنية كل الفئات"

7- نقيب الصحافة محمد البعلبكي، "ما من لبناني يرضى اليوم أن يُقذف أي مواطن لباني مهما احتلف معه في الرأي بحرم الاتصال أو محاولة الاتصال بالعدو الاسرائيلي إلا إذا ثبت مثل هذا الاتهام بالدليل القاطع"

8- طلال سلمان (جريدة "السفير")، "بالحرية حمينا هذا الوطن الصغير (..) لا يمكن للدولة أن تنح في معزل عن شعبها."

9- فاروق دحروح (الأمين العام لحزب الشيوعي اللبناني) "لن يكون لبنان وطناً للحرية والعدالة حين يكون الوطن المسلوب الإرادة ومصادر القرار ومواطنوه مكبلين بالحوار والمقر ومسكوبين بالخوف والهلع"

10- عابي المر (محطة "إم تي في" التلفزيونية)

اللبنانيين كالمار في الهشيم (عبر الانترنت). والتصوير طبق الأصل...). وفي 28 آب. استدعى قاضي التحقيق الأول المدير المسؤول في المجلة وليد أبو طهر. والكاتب سعيد القيس لاستحوايهما بـ "أناء كاذبة وتحقيراً بالحيش اللبناني والسوري. ومساساً بسمعتهما..".

حول صور "عناصر مدنية" ينهالون ضرباً على المعتنصمين. أكدت "مصادر عسكرية أن هناك أخطاء حصلت من الجميع وأن القيادة كلّمت الشرطة العسكرية في الجيش إجراء التحقيقات اللازمة لتحديد من تجاوزوا المهمة الموكلة إليهم تمهيداً لاتخاذ الاجراءات التأديبية في حقهم..".

18 آب. الهندي وباسيل

أحال المدعي العام التمبيري القاضي عدنان عصوم على القضاء العسكري توفيق الهندي وأعلن أن التحقيقات القضائية "أظهرت أن اتصالات أجراها الهندي بالعدو الاسرائيلي" كما أظهرت التحقيقات (ودائماً بحسب ما سُمّي بـ "تسريبات رسمية") أنه كان للموقوفين الآخرين (ابلي كيرور والصحافي بطوان باسيل وسلمان سماحة) أدوار في التحضير لهذه الاتصالات وتحديد الصحفي باسيل

حزب الله حدّد. للمرة الأولى. موقفه من الأحداث الأخيرة. معتبراً أنها "اتحدت أعاداً مقلقة مع المعلومات المتداولة عن عودة اليد الصهيونية إلى التحرك. من خلال محاولات إيجاد مرتكزات أو إشاعة مناخات متوترة. تربك لبنان وتضر بالسلم الأهلي. وتسمح للصهاينة بالتلاعب محدداً بمصائر بعض اللبنانيين". وتوقف الحرب عند خطاب "بعض المسؤولين السياسيين والروحانيين خصوصاً منذ الانتصار وإلى الآن سواء في الدفاع عن العملاء وتبرير العمالة للعدو. أو في الدعوة إلى إرسال الحيش إلى الجنوب خدمة للأمر الصهيوني. وهو خطاب أوجد مؤثرات سياسية ونفسية شكّلت حافزاً أو دافعاً للمراهنة على العدو".

أما أحزاب البعث والقومي وحركة أمل فأكدت. في بيان مشترك. أن "المشكلة الأساسية هي تشكيك العصم المستمر في مؤسسات الدولة (...) لبنان اليوم يحتاج إلى الحريات لتوظيفها في مشروع نهوض الوطن. ولبس في فتح أي ثغرة لينفذ منه أعداء لبنان وبعض المتعاممين معهم لإصعافه وتوطيئه خصوصاً ضد عملية الصمود العربي الذي تمثله سورية الأسد في وجه الاندفاع العسكري الشاروني".

17 آب. "عناصر الأمن المدنيون..."

فيما طُلت تتعامل بقوة. محلياً ودولياً. الصور المشورة لعناصر مدبيين ينهالون ضرباً على المعتنصمين قرب بوابة قصر العدل. نشرت مجلة "الوطن العربي" (في عددها 17 آب 2001) مقالها الرئيسي تحت عنوان "الوطن العربي" تكشف صباط سوريون يقودون أجهزة أمنية لبنانية حساسة. 5 آلاف عسكري سوري بملابس الحيش اللبناني. وميعة الدوائر اللبنانية المحلية. لكن المقال سرعان ما انتشر لدى

19 آب. البابا. البطريرك. طلاس. جنبلاط. يونس دعا البابا يوحنا بولس الثاني إلى "عدم التضحية بقيم الديمقراطية والسببية الوطنية في مقابل مصالح سياسية زائلة" في تعليقه على حملة الاعتقالات في لبنان. وأردف البابا. "إضافة إلى الوضع المأسوي في الأرض المقدسة هناك توترات سياسية خطيرة في لبنان بعد موجة اعتقالات تشكّل عقبة أمام الحوار الوطني () إن هذه الأمة العزيزة عانت ما

الأميركي جورج بوش، لماذا لم يتدخل لتطبيق القرار 520 الذي يقضي بإجراح الجيش السوري من لبنان "وخصوصاً أن الدول العربية تطالب دوماً بتطبيق قرارات الأمم المتحدة". وناشد الرئيس بشّر الأسد "لأن يسحب جيشه من لبنان ليتم السلام المطلق بيننا وبينه"

21 آب، خلوة الديمان بين الرئيس والبطيريك، اجتماع جنبلاط والأسد، واشنطن للحريات الشخصية

زار رئيس الجمهورية البطيريك صفيير في مقره في الديمان. وعقد حلوة معه، رشح عنها من طريق مصادر رسمية "أن الرأي كان متفقاً بينهما على ضرورة تحرير المباحثات الوفاقية في البلاد، خصوصاً في ظل دقة المرحلة الإقليمية الراهنة". وأن هذه الحلوة مهدت لحوار بين الرئيس و"لقاء قرية شهوان" المعارض في دمشق. أخرى الرئيس بشّر الأسد محادثات مع وليد جنبلاط تناولت، بحسب متحدث رئاسي "مواضيع لبنانية والتحديات التي تواجه البلدين الشقيقين سورية ولبنان". وجاء هذا الاجتماع غداة لقاء جنبلاط مع زعماء الدرور في لبنان واسرائيل عقد في عمان وتعهّدوا خلاله تصعيد الحملة الهادفة إلى وقف التحيد الإجباري للدرور في الجيش الاسرائيلي واشتطن، وعلى لسان ناطق باسم وزارة الخارجية، دعت الحكومة اللبنانية إلى إظهار أن لبنان "لا يزال يحترم الحريات الشخصية وحرية التعبير والأفكار السياسية" مشيرة إلى أن لبنان "كان يفاخر لمدة طويلة بالتزامه مبادئ الحرية (.) أن التوقيفات الأخيرة بحق الناشطين المسيحيين تحضاً على دعوة لبنان إلى إظهار أنه لا يزال مستمراً في احترام هذه المبادئ ونظام القانون"

فيه الكمية بسبب انقساماتها الداخلية () إن لبنان تعددي وحر، هو مكسب لمطقة الشرق الأوسط بأسرها فليساعد الجميع اللبنانيين في الحفاظ عليه وجعله يأتي ثماره" وفي عظته الأسبوعية، أدّى البطيريك صفيير قلعاً عميقاً على الوطن. "كأن ثمة رفضاً رسمياً لكل مصالحة محلصة (..) الاعتقالات أظهرتنا بلداً متخلفاً لا يحترم الحقوق ولا يتقيد بأصول محاكمات."

وزير الدفاع السوري العماد أول مصطفى طلاس أعلن، في كلمة ألقاها بالليابة عن الرئيس السوري بشّر الأسد في حملة تحريج عدد من الصباط السوريين، وقوف دمشق إلى "حاج الرئيس اللبناني اميل لحود وقائد الجيش اللبناني الشقيق العماد ميشال سليمان"

وليد جنبلاط دعا إلى "عقد مؤتمر قومي عربي للبحث في الخدمة الإلزامية المفروضة على دروز اسرائيل" منذ 1956، ومن أجل "تأكيد الهوية العربية لزهة 100 ألف درزي" يعيشون في اسرائيل وهضبة الحولان السورية المحتلة. وكان جنبلاط يتحدث في اجتماع في فندق "هوليداي إن" في عمان في حضور أكثر من 120 شخصية درزية من لبنان واسرائيل، فطالب دروز اسرائيل بـ "رفض الخدمة الإلزامية دعماً لإخواننا في فلسطين الذين يقاومون الاحتلال"

ليل 18-19، اعتقل رجال المخابرات حبيب يونس (صحافي في أسرة "الحياة") للتحقيق معه في أقوال نُسبت إلى الصحافي أنطوان باسيل وتردّد فيها إسم حبيب يونس في شأن تهمة الاتصالات مع المستشار الإعلامي لأوري لوبراني، أوديد زاراي

20 آب، مخبير

النائب البير مخبير سأل، في تصريح له، الرئيس

وسائل الإعلام تناقلت تقرير "منظمة العفو الدولية" الذي يقول في مقدمته أن "النساء اللواتي يُقبض عليهن في لبنان يتعرضن لأخطار التعذيب وسوء المعاملة على أيدي المؤسسات المكلفة تنفيذ القانون خلال مدة الاعتقال السابق للمحاكمة...؛ ومن الأمثلة التي أوردها التقرير أن امرأة ظلت 8 أعوام بلا محاكمة وأخرى سُجنت 3 سنوات ثم أُعلنت براءتها. إضافة أن أخريات تعرضن للاعتصاب والتعذيب والابتزاز.

23 آب، لقاء لحود وجنبلاط، و"لقاء قرنة شهوان" يهاجم "مؤامرة التخوين"

التقى وليد جنبلاط الرئيس لحود وأعلن بعد اللقاء "أن المعالجات الاقتصادية والسياسية تحتاج إلى حد أقصى من التضامن في الحكومة. ولا بد من معالجة الصدمة التي حصلت بالحد الأقصى من التضامن. لأن البلاد مقبلة على مرحلة دقيقة تتطلب هدوءاً وتعاوناً". وقال "كان اللقاء مع فخامة الرئيس إيجابياً جداً".

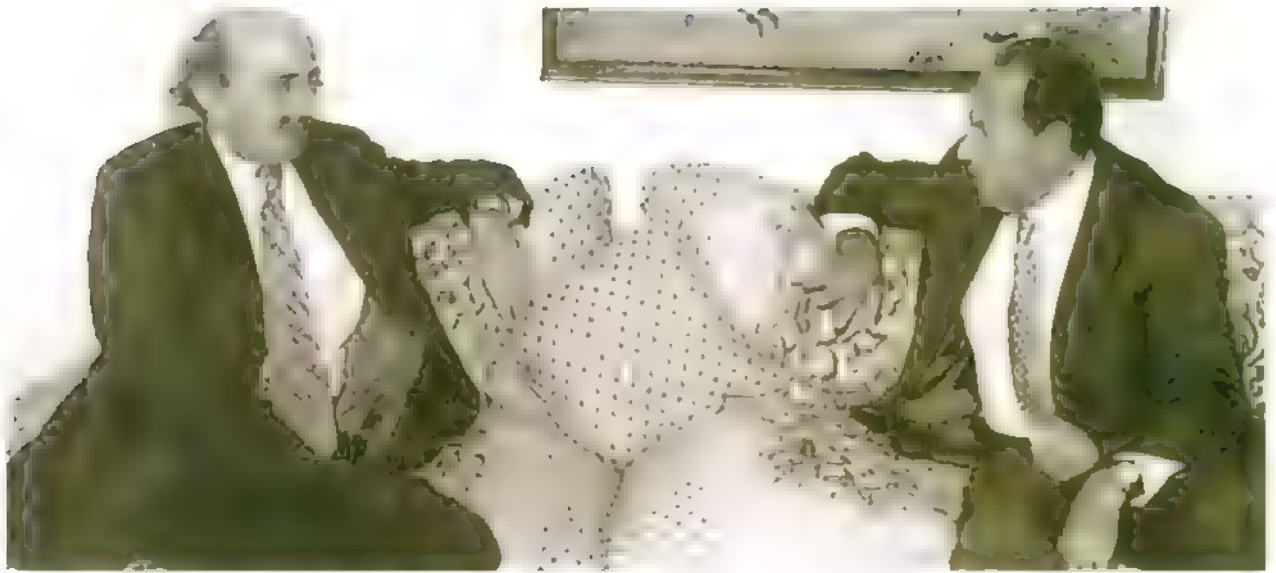
"لقاء قرنة شهوان" عقد اجتماعاً في مقره (مطراية قرنة شهوان). وقرر تكثيف اتصالاته مع القوى السياسية، وفي مقدمهم رئيس الجمهورية، للشرع في حوار حقيقي وصريح، وأصدر بياناً أكد فيه أنه "يتعرض منذ قيامه، لهجمة شرسة ومركزة تسعى إلى الإجهاد عليه عبر النيل من أعضائه، وانكشفت دواعيها الحقيقية في ورقة الطلب الصادرة عن مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية القاضي نصري لحود (شقيق رئيس الجمهورية) بتاريخ 20 آب حيث ورد ما مفاده أن انشاء تجمع وطني يضم الأحزاب المسيحية المعارضة قد تمّ بناء على طلب (منسّق النشاط الإسرائيلي في لبنان أورّي لوبراني) للمطالبة بإخراج السوريين من لبنان وتمكين إسرائيل



أعضاء في لقاء قرنة شهوان : النائبة نائلة معوض والسفير سيمون حرم ورئيس حزب الوطنيين الأحرار دوري شمعون والصحافي جبران تويني يصغون إلى عضو اللقاء سمير فرنجية امام مطراية قرنة شهوان (23 آب 2001)

السلطات الأمنية والقضائية أفرجت عن عدد من الموقوفين مقابل كفالات، من بينهم المنسّق العام لـ "التيار الوطني الحر" اللواء المتقاعد نديم لطيف، وعلى ذلك علّق الرئيس أمين الجميل معرباً عن أمله أن يكون الإفراج علامة يقظة و"لعل لحود أدرك فداحة عمل الأجهزة"؛ ووزير الإعلام غازي العريضي انتقد "مسرحية إطلاق الموقوفين" وسأل "هل كرامات الناس هدايا؟" وقال "يخطئ من يعتقد أنه انتصر مهما كان موقعه والقرار الاستثنائي هو بإدخال المسؤول عما جرى إلى السجن".

الوزراء مروان حمادة وغازي العريضي وفؤاد السعد عادروا إلى سردينيا للقاء رئيس الوزراء رفيق الحريري الذي كان اتخذ له إجازة لأيام يقضيها خارج لبنان.



الرئيس لحود مستقبلاً النائب وليد جنبلاط في قصر بعبدا (23 آب 2001)

الموقف الأميركي في رسالة إلى "المعهد الأميركي اللبناني" القريب من التيار العوي (يرأس المعهد دانيال ناصيف).

في فندق "شانغريلا" في اللقلاق اجتمع 21 شخصية في لقاء حوار مسيحي - إسلامي معلق استكمالاً للقاءات استضافتها مدينة مونترو السويسرية في 16-20 حزيران الفائت، وأعلن اللقاء، في اليوم التالي، عن قيام "اللقاء اللبناني للحوار"، وحدد يوم 29 أيلول المقبل موعداً لاجتماعه الأول. وشخصيات اللقاء هي من مختلف الفئات والاتجاهات الثقافية والسياسية من بينهم أركان في "لقاء فرقة شهبان" وقياديون من "حزب الله". وشارك في لقاء اللقلاق: سمير فرنجية، نواف الموسوي، مارون حلو، كميل منسى، فاديا كيوان، سيمون كرم، إبراهيم محمد مهدي شمس الدين، جان سلمانيان، رياض جرجور، طارق متري، محمد السماك، غالب أبو زينب، محمود قماطي، انطوان حداد، جوزف باحوط، النائب فارس سعيد، سليمان تقي الدين، الدكتور سمير المقدسي، عباس حليبي، شيلي الملاط وسلوى

من استثمارها عالمياً بهدف الضغط من أجل الانسحاب السوري وذلك لإرباك الساحة اللبنانية والضغط على الدولة لتحقيق هذا الهدف. واعتبر اللقاء "أن محاولة التخوين هذه تشكل مؤامرة حقيقية على كل الثوابت الوطنية"

"كتلة القرار الوطني" التي يرأسها رئيس الحكومة رفيق الحريري، أكدت "تمسكها بالنظام البرلماني الديمقراطي وبالحرريات العامة باعتبارها من الثوابت الوطنية". وحذرت من "إشاعات السوء التي تتناول الاقتصاد الوطني" (في اليوم التالي، 24 آب، أطلقت الهيئات الاقتصادية تحذيراً قوياً من الأزمة السياسية).

25 آب، واشتد انتقادات انسحاب "كل القوات الأجنبية"،

ولقاء اللقلاق المسيحي - الإسلامي

في أول "تذكير" أميركي منذ انسحاب إسرائيل من لبنان ومنذ بدء ولاية الرئيس جورج بوش، أعلنت واشنطن تأييدها "انسحاب كل القوات الأجنبية من لبنان من خلال العمل على تحقيق سلام شامل في المنطقة". وعيّن وزير الخارجية كولن باول عن هذا

بعاصيري.

الاقتصادي. وحرص الرئيسان على إضفاء أحواء إيجابية على اجتماعهما وأكد الحريري "أن لا مجال للحلاف مع سورية ورئيس الجمهورية إميل لحود". وأنه "حاصر للتعون معهما إلى أقصى الحدود. ومع المجلس البياي من خلال رئيسه نيه بري. كذلك مع رئيس الحرب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط وقوى أخرى تندي استعدادها للتغلب على المشكلات الاقتصادية والمالية"

غسان تويني. النائب والدبلوماسي والوزير السابق. المثقف وكناب افتتاحية "النهار" كل يوم إثنين. الافتتاحية الأكثر تأثيراً والأكثر إثارة للإمتعاض من جانب حلماء سورية. رة على منتقدي افتتاحيته (خصوصاً لجهة التدخل والسطوة الأمنية - السياسية السورية على الحكم والإدارة في لبنان). وركز في رة على الاقتصاد. فقل إنه. إذ يهتئ سورية في عهدا الجديد. يستغرب قدرتها "على التوفيق بين معالم كثيرة لاقتصاد السلام. ودعوتها عندنا إلى "مجتمع المقاومة" وأعطى تويني أمثلة على ما ينصد في سورية من مشاريع سياحية وغيرها. وما هو "مموع" على لسان تنفيذه. ونؤه تويني بالملايين. بل المليار دولار. التي تحبها سورية من نقل النمط العراقي والاتفاقات الاقتصادية الموقعة بين بغداد ودمشق. "والممنوع توقيع مثلها بين لبنان والعراق. في حين يئر اللسنيون من اتصافاتهم مع سورية وسورية تصدر نتيجة اتصافها العراقي بمئات الملايين. والصناعات اللبنانية تتفرج وتهتد بطرد العمال والإقفال .."

29 آب. عون والردود عليه. بري. الحريري. الكنائب. "لقاء الوثيقة والدستور" اعتبر العماد ميشال عون البطريرك و"لقاء قرية

26-27 آب. عودة الحريري من إجازته وهو مستعد

لتجاوز المشاكل

عاد رئيس الحكومة رفيق الحريري اتياً من سربيا حيث أمضى عشرة أيام على وقع ترددات الهزة العنيفة التي تعرض لها لبنان إثر حملة الاعتقالات. بعدما عرج على باريس والنقى الرئيس جاك شيراك. وصدر بيان فرنسي أشار إلى أن البحث تطرق إلى مؤتمر باريس -2 الذي يضم شركاء لسان الاقتصاديين وانعقاده قبل نهاية العم الحاري. وأعلن شيراك أن بلاده "تقف إلى جانب الحكومة اللبنانية في إصلاحاتها الاقتصادية ذات الضرورة المطلقة". معتبراً أن هذه "الإصلاحات الجريئة يسغي أن تميد من بيئة قانونية وقضائية تضمن الحريات العامة والفردية ودولة الحق والديمقراطية. وتشجع الاستثمارات الأجنبية لكي تحقق نتائجها"

وأعلن أن الحريري رة على استمساكات شيراك حول الاعتقالات وما رافقها وعما يتعلق بالمسؤولية عما حدث. مؤكداً أن "الأمر يتعلق بصراعات سياسية داخلية. ولا يمكن تحميل سورية مسؤولية ما جرى (...) ما حصل يمكن تجاوزه لأنه لا يشكّل توجهاً استراتيجياً. فما جرى حادث لا يمت بصلة إلى تفاليد لبنان ونظامه"

28 آب. لقاء لحود - الحريري. "غسان تويني يرة على منتقدي افتتاحيته"

اجتمع رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة (لحود والحريري) في أول لقاء ثنائي بينهما منذ الأزمة السياسية الحادة (الاعتقالات) للبحث في خطوات عملية لتجاوز هذه الأزمة وخصوصاً آثارها على الوضع

شهبان". بما يدعيه من اعتدال، وبطلب "قرنة شهبان" ريادة الرئيس لحود. أنهما اخطأ من حيث أنهما أهدرا الحالة الشعبية، وأعادا الاعتبار لـ "الحاكم"، وأن الططيريك لا يزال يخطئ منذ 1989، أي من الطائف (ممثل التيار العوني في لقاء قرنة شهبان لم يوقع على وثيقة اللقاء من الأساس)

انبرى للرد على عون، هذه المرة، أقرب المقربين إلى رئيس الجمهورية مدافعين عن الططيريك نحلته النائب إميل إميل لحود، وصهره وزير الداخلية الياس المر، والوزير حار لوي قرداحي كما ردت عدد آخر من الشخصيات، منهم أعضاء في لقاء قرنة شهبان برز من ردودهم رد النائب نائلة معوض التي أملت أن تعطي ريادة لقاء قرنة شهبان للرئيس لحود نتجة على الأرض وأن تكون "ريادة حوارية مع التمسك طبعاً بمبادئنا والبيانات التي أصدرناها" وقال عضو لقاء قرنة شهبان النائب بطرس حرب أن اجتماع اللقاء (حدد في 30 آب) مع رئيس الجمهورية "عبر محدد بسقف بل هو مفتوح على كل المواضيع والمشكلات التي تمر فيها البلاد والمعاينة التي يتعرض لها الشعب". مشيراً إلى أن الهدف منه "إطلاق الحوار الذي يجب أن يبدأ برئيس البلاد وعنده، ويجب أن يسعى إلى أن يطلقه الرئيس بالذات ليشمل كل القوى السياسية والأحزاب".

رئيس المجلس النيابي بيبه بري، بعد لقائه الأسبوعي برئيس الجمهورية، قال (وفق ما أعلنه المكتب الإعلامي في رئاسة الجمهورية) إن "الرئيس لحود وضعه في أجواء لقائه مع رئيس الحكومة رفيق الحريري" معرباً (بري) عن ارتياحه "لما سمعه من الرئيس لحود". وقال "ما لمستته أن النيات، والنية للعمل، تلتقي هذه المرة على محاولة فريدة لإنقاذ الوضع".

بعد ريادة الحريري لرئيس الجمهورية لفت

المسؤولين والمراقبين صدور بيابن عن مكثي الإعلام، مكتب رئيس الجمهورية ومكتب الرئيس الحريري، تصمماً لغتين مختلفتين على رغم تأكيدهما التعاون في معالجة الأزمة الاقتصادية فالأول أكد أن هذه المعالجة مسؤولية مشتركة بعدما كان أشار إلى أن الأمن استتب والثاني قال إن شؤون الأمن والسياسة والاقتصاد تُعالج في المؤسسات وحاء البيانان في ظل ترقيب الأوساط السياسية لسحال ضمني يرى فيه المريق المعارض لإجراءات الأجهزة الأمنية أن تدابيرها وتجاوزها الحكومة كان لها أثر سلبي على الاقتصاد، فيما يرى الفريق الموالي لرئيس الجمهورية (عتر عنه الوزير حار لوي قرداحي) أن المشكلة تكمن في غياب خطة اقتصادية واضحة يعرضها الحريري على مجلس الوزراء، أما اجتماع الحريري بالرئيس السوري بشار الأسد فقد قال بشأنه الوزير غازي العريضي أن الحريري "مرتاح جداً جداً" حرب الكتائب بدأ يعيش جو "تقديم موعد الانتخابات في الحرب قبل أن تجلي الاتصالات التوافقية القائمة، الأمر الذي لا يسير في اتجاه توحيد الحرب"، على حد تعبير الحناح المعارض في الكتائب (د ايلي كرامه) قررت 15 شخصية لسيانية بعد اجتماعهم تأليف لقاء دائم باسم "لقاء الوثيقة والدستور" هدفه "مناصرة صحة تسميد وثيقة الوفاق الوطني وتطبيق الدستور، ومواكبة الأوضاع العامة في ضوء المبادئ التي تصممها اتفاق الطائف والاتفاقات والمعاهدات وسائر النصوص المستثقة منه" وصمّ اللقاء رئيس الحكومة السابق رشيد الصلح والوزراء والنواب السابقين، نصري المعلوف، عثمان الدبا، رفيق شاهين، ميشال معلولي، أوغست باحوس، محمود عمار، ألبير منصور، محمد يوسف بيصون، بيار دكاش، أنور الصباح، شفيق بدر، طارق حبشي، الياس الحارن وإدمون ررق



الرئيس لحود يصافح النائب الدكتور فارس سعيد (أحد أبرز شخصيات لقاء قرنة شهوان)، وبدا المطران يوسف بشارة والنائب منصور البون (30 آب 2001)

الماضي (راجع "نص وثيقة قرنة شهوان" الواردة أسف). ولفنت المذكرة إلى أن "حملة الاعتقالات التي قامت بها الأجهزة الأمنية (...) استهدفت المساعي الحوارية (...)" وبانت تهديد النظام السياسي بكامله.

نقلت الصحافة، عن "مصادر الوفد"، أن لقاء بعيدا استمرّ ساعتين وربع الساعة وهو أطول لقاء بين لحود ومجموعة سياسية، وتطرق إلى التوقيفات (تكلم فيها النائب بطرس حرب)، والضرب الذي تعرض له المتظاهرون أمام قصر العدل. وتحدث نواب حزب الكتائب (ببار الحمّيل وأنطوان غانم) عن تدخل الأجهزة في الحزب وانتخاباته ومحاولة ضرب وحدته. وامتنع البحث إلى اتفاق الطائف وضرورة تنفيذه بما فيه ما يتعلق بالوجود العسكري السوري وجدول انسحابه. وموضوع إرسال الجيش إلى الجنوب. وعندما أثار أحد أعضاء الوفد مناخات التخوين بالتعامل مع إسرائيل

30 آب، الحوار ينطلق بين لحود و"لقاء قرنة شهوان" أول لقاء بينهما في قصر بعيدا. وتألّف وفد اللقاء من النواب بطرس حرب ونائلة معوض وبيار الحمّيل وفارس سعيد ومنصور غانم البون وأنطوان غانم وصلاح حنين، وراعي أبرشية انطلياس المارونية المطران يوسف بشارة.

في البيان الذي ورّعه "لقاء قرنة شهوان" بعد الزيارة أن اجتماعه الأول مع رئيس الجمهورية "بداية حوار جدي حول المسائل الوطنية العامة والتطورات الأخيرة ولا سيّما تلك التي حصلت بعد زيارة البطريرك الماروني إلى الجبل وموجة الاعتقالات التي أعقبتها ومحاولة إعادة ضخ العامل الاسرائيلي في الحياة الوطنية".

وسلّم الوفد الرئيس لحود مذكرة أعادت التذكير بالمبادئ التي تضمنتها وثيقة اللقاء في 30 نيسان



الإمام موسى الصدر

جبل في الذكرى الـ 23 لإخفاء الإمام الصدر. غمز الرئيس نبيه بري من قناة البعص بقوله: "... إن التعمية على الأمر الهادف إلى تقويض النظام وتصوير الأمر كأن الجيش يقمع البعص، هدفه تقويض المؤسسة العسكرية... هذا الكلام ليس تجاوزاً لما حصل أمام قصر العدل الذي نستنكره، بل دعوة صريحة للمحاسبة الداخلية عما جرى (...) إننا سنكون في طليعة من يتصدى لإضعاف النظام القضائي، ولمن يتصدى للحرية ولعسكرة النظام...". وهاجم بري مؤتمر الحريات (الذي عقدته المعارضة قبل أيام قليلة) بقوله: "إن ما نراه من جمع لمؤتمر ضد الحريات بعنوان حماية الحريات، سببه أمر واحد هو تأكيد وحدة المسار والمصير مع سورية، كل الموضوع يكمن هنا".

إلى الحدود الدولية في الجنوب، دفعت إسرائيل بتعزيزات عسكرية غداة زيارة قام بها شارون مع أركان حكومته الأمنية المصعرة إلى هناك، ما ولد توتيراً للأحواء. وقالت الإذاعة الاسرائيلية إن "الجيش

كلما جرى الحديث في شأن وطني وعن الوجود السوري. رة لحود معلقاً أن هذا غير مقبول وكل من يتهمة "قرلة شهوان" بالعمالة يكون في النهاية بمثابة عميل.

مصادر قصر بعبدا، وفق ما جاء في وسائل الإعلام، ركزت على أن اللقاء سادته أجواء مصارحة تامة ولم يترك موضوع إلا وأثير بالعمق. وقد أبدى أعضاء اللقاء حرصهم على التأكيد على مقام رئاسة الجمهورية وعلى عدم القبول بأي مسّ بشخص رئيس الجمهورية، كما أكدوا دوره في قيادة الحوار الوطني وفق الأسس الوطنية الجامعة

"إخفاء الإمام الصدر" في نص من تقرير منظمة

العفو الدولية

لمناسبة يوم "المخفيين" للعام 2001 (30 آب)، أوردت منظمة العفو الدولية أن "مئات الألوف من الأشخاص قد اختفوا على مدى العقود الماضية" في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أغلبيتهم في العراق. وخصّ تقرير المنظمة الإمام موسى الصدر بالفقرة التالية "الإمام موسى الصدر رجل دين شيعي بارز إيراني المولد، شوهد في طرابلس الغرب في ليبيا في 31 آب 1978 للمرة الأخيرة برفقة الشيخ محمد يعقوب والصحافي عباس بدر الدين اللذين أخفيا منذ ذلك التاريخ الإمام موسى الصدر. 50 عاماً، كان من المقرر أن يجتمع إلى العقيد معمر القذافي يوم إخفائه، تدعي السلطات الليبية أن موسى الصدر قد غادر إلى إيطاليا، غير أن هذا يتناقض مع التحقيقات التي أجرتها الدولة الإيطالية والتي أكّدها حكم محكمة إيطالية".

31 آب، بري ينتقد مؤتمر الحريات، توتر في الجنوب
في مهرجان حاشد أقامته حركة "أمل" في بنت

والحصارات ولمجتمع دولي متكامل فيه الهويات على اختلافها. بما فيه مصلحة المرد والمجتمع على حد سواء لذلك فإن كل الكتيبات والمنشورات الخاصة بالقمة تشدّد على أن الثقافة باتت مرادفة للتنمية والنمو الاقتصادي في عالم يتزايد فيه التركيز على اقتصاد المعرفة. وموضوع قمة بيروت أتخذ له شعار "أن نعيش معاً وإن مختلفين، أن نعيش معاً اختلافنا". ما يعني أن المريكوفونية إنما هي، وقبل أي شيء آخر، مساحة كونية تتميز عن غيرها من التشكلات الأحادية الطابع. بحتضانها للاختلاف لكونها تصم إلى لغات ولهجات متعددة، شعوباً وثقافات متنوعة لم تكن مجتمعاتها على مَرّ التاريخ على وئام واسحام بينها وبالأخص مع القطب الفرنسي من هذه المجموعة بالدات .

مند إقرار استضافة بيروت للقمة المريكوفونية التاسعة أعطت الصحافة اللسانية والفرنسية حبراً واسعاً للمريكوفونية في لبنان. حدثٌ ووجوداً ودراسة. لكر أحداث شهر آب (راجع أعلاه) طرحت حملة تساؤلات مقلقة حول انعقاد القمة في مواعدها. ونحاحها. أو مدى حدواها في ظل الوجود السوري ودوره في لبنان

آخر ما تناولته الصحافة الفرنسية حول هذا الأمر أوردته "النهار" (1 أيلول 2001) بقلم مراسلها يار عطا الله في باريس، بالتالي: "... فبعد افتتاحية "لوموند" الأسبوع المائت عن العسكرية والتساؤلات التي طرحتها عن القمة المريكوفونية، تلتها "لوفغارو" على صدر صفحتها الأولى حول الوضع في لسان والدور السوري، جاء أمس دور مجلة "لو نوفيل أوبسرفاتور" الأسبوعية التي خصّت لبنان في عددها الأخير بمقالة ساخنة عنوانها "وضع البلد السورية والاعتقالات الاعتبارية - لبنان المضطّح به".

الاسرائيلي على الحدود وضع في حال تَهَبّ قصوى" بعد ورود ما سمّته إندارات تفيد أن حرب الله يستعد للقيام بعمليات استشهادية. وإلى ذلك، أعلن حرب الله أن "وحدة الدفاع الحوي في المقاومة الإسلامية تصدّت لليوم الثاني على التوالي، وعلى دعتين، لطائرات حربية اسرائيلية اخترقت أحواء مرجعيون والحيام"

القمة الفرنكوفونية المقررة في بيروت

تقرّر في القمة الأخيرة (الثامنة) التي عقدت في كندا أن تعقد القمة التاسعة في بيروت، بين 22 و28 تشرين الأول 2001 وقمة بيروت التي من المنتظر أن يشارك فيها 55 رئيس دولة وحكومة هي القمة الأولى التي تعقد في الشرق الأوسط وقد أوكلت إلى وزارة الثقافة (الوزير غسان سلامة) مهمة إعداد حدث ثقافي يتمثل بـ "القرية المريكوفونية" بمشاركة المجتمع المدني، علماً أن القرية ستقام في منطقة المشاة في وسط بيروت التجاري

إلى شعار القمة الفرنكوفونية المعروف أدّجّلت الأرزة بمحاداة دائرة النصارى التي تمثّل الشعوب المريكوفونية في القارات الخمس وكان لبنان يحتل دائماً موقعاً مميزاً ضمن المجموعة الفرنكوفونية. وشهيرة هي العبارة التي أطلقها الرئيس الفرنسي جاك شيراك عادة اختيار بيروت لاستضافة القمة التاسعة "أي أداة للإشعاع أفضل من المريكوفونية في لبنان. هذا البلد الصديق، في حين تعد احتمالات السلام بعصر من التطور الهائل في هذه المنطقة، وتشكّل بيروت، بالنسبة إلى فرنسا، مدخلاً طبيعياً إلى الشرق الأوسط؟"

أما موضوع القمة فهو "حوار الثقافات" الذي بات حوهرياً في كل مقارنة تعددية ومبتمحة للثقافات

هذا الإحراج بقوله "أطلق بعض الصحف الأجنبية على رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري لقب "خاتمي لسن" بسبب المأزق السياسي الذي يتشابه فيه الاثنان أثناء ممارستهما للسلطة

"ذلك أن الإحراج المتواصل الذي يعاني منه الحريري لا يختلف عن الإحراج الذي يواجهه ختمي (رئيس جمهورية إيران الإسلامية) مع خصومه الأقوياء الذين يمسكون وحوده المقيّد والمشلول داخل الحكم على وحوده كزعيم معارض تردّد شعبيته خارج الحكم

"وكما يعاني الرئيس محمد حتمي من تدخّل مرشد الجمهورية الإسلامية علي خامنئي وأبصاره المتشددين. كذلك يعاني الحريري من تدخّل المستقويين بالقصر الجمهوري ودمشق. أولئك الذين يشكلون حكومة رديفة تتجاوز دائماً صلاحيات رئيس الحكومة وكل ما يصنّ عليه الدستور من صوابط قانونية. ولقد اعترف الحريري بارتداجية الحكم اللبناني يوم أعلن في حديث تلفزيوني ما مفاده أن التنبّصت الهاتفية يمارس عليه من قبل جماعة تعترض نفسها فوق القانون بحيث يتعدى عليه ضبطها أو ردعها وكشف أمام الرأي العام عن عدم إبلاغه بقرار الاعتقالات كأن في شكواه العلنية ما يدعوه إلى الاعتراض والاستنكار

"ورأى صافسه الدكتور سليم الحص في الموقف المتردّد الذي وقفه الحريري تجاه محترقي أحكام الدستور إهانة لموقع رئاسة الوزراء المهمّشة عن القرار السياسي."

ذروة الانقلاب على الطائف وبمصلحة موقع رئاسة الجمهورية

ويتابع سليم بشار: "في اجتماعات الطوائف اجتهد النواب والمراقبون لاستحداث صيغة توفيقية متكرة

وتابعت "النهار". "وكتب الصحافي حن دانيال عن تحدي المركوفونية في مواجعة ما سمّاه القمع السوري. "لا يمكن مؤتمر المركوفونية المقبل أن يتجاهل أنه يعقد في بلد هو صحن للقمع السوري إن الوصف في لبنان العرير (العريز على فرنسا وعلى ديعول وعلى شيراك) لا يتعلق فقط بالحرب الحقيقية التي تفصل بين الاسرائيليين والفلسطينيين". وعرض دانيال قضية الصحافيين المعتقلين انطوان ناسيل وحبيب بونس "أوقف صحافيان في بيروت خلال حملة الاعتقالات الأخيرة في صفوف المسيحيين المناهضين لسورية، ويمكن أن يصدر حكم إعدام في حق كل منهما في حال دينا بارتباطات مع إسرائيل. وفي مرحلة أولى اعترف هذان الصحافيان باتصالاتهما مع العدو الاسرائيلي ولكن سرعان ما عادا عن اعترافتهما وأعلنا انها انتزعت منهما قسراً بواسطة التعذيب...". وأضاف دانيال. "في احتصار. فإن الموقف المناهض للسوريين من مسيحيي لبنان بات مسألة أكثر تعقيداً مع قيام عدد من المسلمين اللبنانيين بالمطالبة مرة جديدة، ورغم مجازفتهم بذلك، برحيل القوات السورية وإنهاء وصاية دمشق على بيروت (...). ويبدو أن العديد من الكوادر اللبنانية الشابة وضعت نصب أعينها المطالبة بلسنة وطنها. واللبنانية تعني جعل لبنان مستقلاً عن سورية (...)

(حرى تأجيل القمة إثر انفجارات نيويورك وواشنطن في 11 أيلول. على أن يعاد انعقادها في بيروت).

صورة الوضع السياسي إثر أحداث شهر آب والنداء الثاني لمجلس المطارنة (5 أيلول 2001)

إحراج متواصل لرئيس الحكومة
أجمل سليم نصار ("الحياة" و"النهار". 8 أيلول 2001) صورة

أشبه ما يكون بدور ولاية الفقيه في إيران الذي يتولاها مرشد الجمهورية آية الله علي خامنئي " الحدير ذكره أن سورية، هي موقعها هذا، إنما بدت مقلبة تماماً على موقعها السابق إبان سنوات الحرب، حيث كانت تدعم بقوة مطالب "المسلمين" و"الوطنيين" (المرجعيات الإسلامية والحركة الوطنية) حول موضوع "المشاركة" التي كانت تنصّب على ضرورة إجراء تعديلات دستورية تأخذ من رئاسة الجمهورية لتعطي مجلس الوزراء ومجلس النواب

لكن البطريرك ومجلس المطارنة فضّلوا تطبيق اتفاق الطائف و"الوطن الحر المستقل" على صلاحيات تُعطى لرئيس الجمهورية

بعد عاصمة شهر آب، التقى الرئيس لحود البطريرك صفيرو في الصرح البطريركي و"في نهاية اللقاء طلب الرئيس لحود من البطريرك الدعم المعنوي لمهمته الصعبة، محدّراً من أنه قد يكون الرئيس الماروني الأخير إذا طلت طائفته تتعاطى معه بسلبية ومعارضة ورفض. ووعد البطريرك بتوفير الدعم المعنوي الكامل، منتهياً إلى مخاطر حصول مؤسسة الرئاسة على حصة أكبر من الحصة التي منحت للمسيحيين في اتفاق الطائف. (وقال له البطريرك) بأن أوضاع الطائفة هي التي فرضت عليه القيام بدور سياسي كان يفصل أن يظل دوراً روحياً راعوياً وتمتّى على الرئيس تنفيذ اتفاق الطائف الذي أعطاه في حبه التعطية المطلوبة على أمل أن يتقيد الموقعون بحرية النص كما طالبه بالعمل على صون حقوق الإيسن في لبنان، ووقف الأوضاع المتدهورة التي تدفع بالشباب إلى هجرة ثانية" (بلغ عدد المهاجرين الجدد أكثر من 600 ألف شاب مند وصول الرئيس لحود إلى الحكم، سليم بصار، مرجع مذكور أعلاه).

هدفها حق توارثات دستورية بين رئيس الجمهورية الماروني ورئيس مجلس النواب الشيعي ورئيس مجلس الوزراء السني، والمؤسف أن عملية التطبيق اصطدمت بتفعيل مؤسسة الرئاسة التي منحتها دمشق صلاحيات دور أكثر بكثير مما أعطاهما الدستور، وذلك في مواجعة مجلسي النواب والوزراء علماً أن المرجعية الأولى خُصرت بمجلس الوزراء "الذي يرسم سياسة الدولة، ويشرف على كل أجهزتها الأمنية والمدنية والعسكرية"

"صحيح أن رئيس الجمهورية يعتبر القائد الأعلى للقوات المسلحة، لكن الصحيح أيضاً أن هذه القوات تخضع لسلطة مجلس الوزراء إضافة إلى هذا، فإن رئيس الدولة لا يستطيع عقد المعاهدات وإبرامها إلا بالاتفاق مع رئيس الحكومة وبموافقة مجلس الوزراء "والطريف أن ما وقّره الدستور الحديدي من صلاحيات واسعة للبرلمان وللمجلس الوزراء، قامت دمشق بتأميمه لمؤسسة رئاسة الجمهورية وعندما يعلن الدكتور بشر الأسد انه يتعامل مع مؤسسات الحكم اللبناني حسب نظام التراتبية معتبراً أن رئيس الجمهورية يمثل مركز القرار الأول، إنما يستوحي محور هذه المفاضلة من النظام السوري وليس من الدستور اللبناني ذلك أن رئيس الجمهورية في سورية يشكّل المرجعية القيادية الأولى التي تتخطى بالتنظيم الهرمي كل المؤسسات الأخرى، بدءاً بمجلس النواب مروراً بمجلس الوزراء وانتهاء برعامة الحرب وقيادة الجيش هي حين يعطي الدستور اللبناني (على أساس اتفاق الطائف) رئيس الجمهورية صلاحيات شكلية ودوراً رمزياً كالحفاظ على استقلال لبنان ووحدته وسلامه أراضيه ولحل إشكالية المفاضلة والأولوية بين ثلاثة رؤساء متساوين نظرياً، منحت سورية رئيس الجمهورية دوراً متقدماً غير ملحوظ في الدستور،

الأول وقد أمّلتنا النص في أن يبادر المعنيون إلى اتحاد التدابير الكفيلة بتصحيح العلاقة التي تشدّنا إلى الشقيقة سورية، وذلك لخبر اللذين الشقيقين ولكنا انتظرنا سنة رأينا فيها بعض محاولات حجولة تظهر على الساحة، وما لبثت أن تحررت لتترك اللسانيين في حيرة من أمرهم، لما يلم علاقتهم بشقيقتهم من إبهام، فهم لا يعرفون إذا كانوا حقاً، كما تؤكد لهم، مستقلين، يتدبرون أمورهم دووماً تدخل منها بشؤونهم الداخلية، أم أنهم قد أصبحوا تابعين لها، وعندما أصبح لديهم غيب شيئاً فشيئاً عن الساحة الدولية، وعاجراً عن اتحاد أي قرار، أتياً يكن من دور العودة إليها وفي اعتقادنا أنه قد أن الأوان للخروج من هذا الإبهام فالصدق في التعاطي، والمصارحة خصوصاً في الأمور المصيرية، خير وأسمى ومعلوم أن لسان قد نعم عبر التاريخ بحكم ذاتي وهو على الأقل في العهد العثماني لم يخضع للولاة رأساً، بل كان يحكمه الأمراء اللبنانيون من معيين وشهابيين الذين كانوا يدفعون للباب العالي ما يفرضه عليهم من جزية، وقد أطلق هذا الأخير يدهم في حكم البلاد وإدارة شؤونها وجاء عهد المنصرافية الذي نال فيه لسان استقلالاً إدارياً بكماله سبع دول أوروبية، وكان الانتداب الفرنسي وإعادة الأفضية الأربعة إلى لسان، أي إلى حدوده الطبيعية التي كانت له قبل تحجيمه في عهد المنصرافية، وكان الاستقلال الذي اعترفت به منظمة الأمم المتحدة وجمعية الدول العربية

صحيح أن بعض اللسانيين أدوا في بدء عهد الانتداب بعض التحقّظ لدى إعلان استقلال لسان في مقابل مشروع الأمير فيصل الذي أعلن مملكة سورية العربية، ولكنه مشروع لم يحالعه النجاح ولا ندري ما إذا كان اليوم من بين اللسانيين من لا يريد لسان

"الدعم المعنوي" للرئيس، جاء أكثر ما جاء، من خلال لقائه ووفد "قربة شهوان" ومباح الانصراف العام الذي كان، في الحقيقة، موضوع تصريحات سياسية وأحدث صحافية، أكثر منه واقعاً مترجماً بإجراءات فعلية أقدمت عليها السلطات، سواء على المستوى الأممي أو المستوى السياسي وهذا ما منح الهجوم الذي أصلاه العماد ميشال عون للقاء الديمان (رئيس الجمهورية والبطريك) ولقاء القصر الجمهوري (رئيس الجمهورية ووفد لقاء قربة شهوان) معتبراً إياهما "كسباً محانياً" لرئيس الجمهورية، صدى كبيراً لدى الكثيرين

وما هي إلا أيام انقصت على أحداث آب و"انفراج" أيام هذا الشهر الأخيرة، أي في 5 أيلول 2001، حتى وجد مجلس المطارنة نفسه مضطراً من حديد إلى إصدار بيان - بدءاً بتثبيتاً لمصموم البدء الأول (الصادر قبل نحو سنة، في 20 أيلول 2000) ولموافقته خصوصاً من قصبة الوجود السوري في لبنان وقد بدت هذه القصبة محور البيان من أول حرف إلى آخر حرف فيه، عبر عانى أو مهتم بـ "صلاحيات تُنتزع من اتفاق الطائف وتُعطى لرئيس الجمهورية"، مشدداً على ضرورة تطبيق هذا الاتفاق، وسارداً بإسهاف لكل الوقائع والمحطات الرئيسية التي شهدتها السنة الفاصلة بين البدءين (الأول، 20 أيلول 2000، والثاني، الحالي، 5 أيلول 2001)

نص النداء الثاني لمجلس المطارنة (5 أيلول 2001):
في ما يلي حرفية هذا النداء كما نشرته "النهار"
(6 أيلول 2001):

"نداء ثان"

"يوم الأربعاء الخامس من أيلول 2001...
"بعد أسبوعين يكون قد انقضى عام على بداياتنا

إليه المؤسسات. مجلس النواب غيّر موقعه بعضاً سحرية من النقيض إلى النقيض في مدى عشرة أيام (في إشارة واضحة إلى قانون أصول المحاكمات الحرائية) مجلس الوزراء بدا كأنه لا يعرف ماذا يجري حوله. وهو المسؤول عن كل أوضاع البلاد بموجب الدستور. الحال الاقتصادية تنذر بأوخم العواقب. البطالة منتشرة انتشاراً محيماً لم يسبق له متبل الأدمغة الشاة تهاجر. وليس من يدري ما إذا كان سيقبض لأصحابها أن يعودوا إلى لبنان.

هذا والدولة تبدو كأنها مكتلة ومن النواب من يتجاهلون الشعب والشعب يتجاهلهم. وبعض الوزراء مفروصون على رئيسهم. المحبر على التعاون معهم على كره منه. والقرار خارج لبنان. وليس لأصحابه اللبنانيين. والمقررون يؤيدون من يشاؤون من أهل الحكم. فيصرون هذا على ذلك. ولا حرج وبدلاً من جمع الصموف. يمعنون في تقسيمها

فهل يحور أن تستمر هذه الحال التي بدأت منذ خمسة وعشرين عاماً؟ وأصبح لبنان معها يصيح شياً شياً هويته وخصائصه ومؤسساته الدستورية. وحتى كيانه. وخصوصاً بعدما حُتس من الطارئ عليه أعداداً كبيرة؟ هذا فيما الكثير من اللبنانيين يدلون أقصى جهدهم للحصول على جنسية أجنبية أياً تكن. ويذهب سواهم بروحاتهم إلى الخارج ليصعب مواليدهم حيث يكتسبون جنسية يعتقدون أنها تؤمن لهم مستقبلاً هادئاً وكل ذلك لمقدانهم ثقتهم بوطنهم.

ما من أحد يجهل ما يعاينه لبنان من مشاكل دون غيره من بلدان محيطه. ما عدا فلسطين التي نأسف شديد الأسف لتعرض شعبها للمذابح اليومية وهناك مسألة توطي فلسطينيين الفلسطينيين في لبنان. والخلاف على مزارع شعا والعحر. ومسألة إرسال

بحدوده الطبيعية سيداً حراً مستقلاً وخصوصاً أن الدستور أقر لسان وطياً نهائياً لجميع أسائه عُبِّت على الداء أنه طالب بإعادة انتشار الجيش السوري. تطبيقاً لاتفاق الطائف. وفيل إن الانتشار كان قد بدأ لكنه توقف لئلا يقال إنه يتم تحت الضغط وقيل أيضاً. حوياً على الداء. إن وجود الجيش السوري في لبنان ضروري وشرعي وموقت وكانت مبادرة دولة الرئيس بري التي ما إن ظهرت إلى العلن. حتى حُنت في المهدي وكانت زيارته معالي الأستاذ هؤاد بطرس لدمشق على أمل أن يكون هناك حوار يؤدي إلى تصحيح العلاقة بين لبنان وسورية. وما طال الأمر حتى قيل إن على الدولة اللبنانية أن تتولى هذا الأمر لأن مثل هذا الحوار لا يصح إلا إذا جرى بين دولتين

وفي المقابل. علت بعض أصوات في المجلس النيابي ووسائل الإعلام تطالب بتصحيح العلاقة السورية اللبنانية وإعادة انتشار الجيش السوري. وكان تجمع مسيحي وطني تمثل شيئاً فشيئاً في "لقاء قرنة شهوان" وكان "المبر الديمقراطي". وكان أن انحلّت عقدة الألسن. فأصبح الناس يعربون عن اقتناعهم. ولو بحدرو ولقي النداء التأييد الذي أعرب عنه الشعب لدى عودة صاحب الغبطة والنيافة من الولايات المتحدة وكندا. ولدى قيامه بزيارته الرعائية للدمار والشوف وجرين وهي ريادة وصعت حجر الأساس لمصالحة وطنية شاملة بدأت بين المسيحيين والدروز في تلك المنطقة لتشمل لاحقاً جميع المئات اللبنانية برعاية الدولة اللبنانية غير أنه أعقبتها هوراً. وبأ للأسف الشديد. اتهامات. فاعتقالات. فمحاكمات

لا حاجة إلى التدليل على ما آلت إليه أمور الدولة في هذا الجو الملتد بالغيوم الثقيلة. وإن ما شاهدها بالأمس القريب لأسطع برهان على التردّي الذي وصلت

الوصاية عليه. يكونون هم من تستوون نزواله وإذا زال لبنان فالدين يطمعون باستلعه لن يكونوا سعداء. بل سيكونون هم الحاسرين. ولن يحسروا ما يجونه من فوائد منه مادية ومعنوية فقط. بل ستنفصل العدوى إليهم. وهذا ما لا نتمناه لهم.

هناك من يقول من اللبنانيين، لأغراض لا تخفى على أحد. إن الجيش السوري لن يذهب من لبنان ما دام الصراع الفلسطيني - الاسرائيلي قائماً ومن يدري متى سينتهي هذا الصراع. وقد مرّ عليه نصف قرن. وليس ما يدل على أنه سينتهي في القريب العاجل ولكر الواقع. الذي لا حدال فيه. إن لسان اردهر واستقامت أحواله على مدى ربع قرن. رغم كل الصعوبات. قبل أن يدخله الجيش السوري

وبعد. هل من يستطيع اليوم أن يقول ما إذا كان الجيش السوري في لبنان قد أعاد انتشاره؟ وإلى أي مدى؟ وما هو العديد المرابط منه حالياً في لبنان؟ وإلى أي زمن؟ وهناك من يطيب له التأكيد أن الحاجة ستبقى ماسة إليه حتى ولو انتهى هذا الصراع. وذلك خلافاً لما بصرّ عليه اتفاق الطائف. وكل الموائيق والأعراف إن هذا القول بقصي بهائياً على استقلال لبنان وسيادته. لأن بقاء الجيش السوري فيه وما يتصرع عنه من أجهزة تهيم على الحياة السياسية يمنع ممارسة الحياة الديمقراطية فيه. ويقصي بالتالي على الحريات ولبنان والحريات صوان. ولكن لن يبقى الماسدون والمفسدون من لبنانيين وسوريين - والكلام ليس لنا - يستغلون الوجود العسكري السوري في لبنان لتقاسم المعانم على حساب إفقار الشعب اللبناني. وتقويص نظام لبنان فهذا يؤذي سورية ولبنان معاً. وأفضل حل لهذه الحالة الشاذة. تمكين لبنان من القيام بمسؤولياته بذاته. وتدير شؤون بيته بنفسه. على أن يكون هناك تنسيق بينه وبين سورية

الجيش إلى الحبوب بناءً على إلحاح الأمم المتحدة. والولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية. ومسألة الجبهة الوحيدة المشتعلة في جنوب لبنان. فيما كل الجبهات مع اسرائيل هادئة. ومسألة الجنوبيين من كل الانتماءات المذهبية الذين التجأوا إلى اسرائيل. والدين من بينهم من يقعون في السجون اللبنانية. فيما عبالهم من نساء وأولاد ناقون من دور معيل. ومسألة الديون الباهظة التي لا طاقة لبلد صعبير كلننا بحملها. وهو مكره على اعتماد اقتصاد حرب واقتنار فيما الدول من حوله نعنمد اقتصاد سلم وازدهار. ومسألة بقاء الأسلحة في بعض الأيدي. خلافاً لما بصر عليه اتفاق الطائف وأخيراً مسألة تطبيق الطائف تطبيقاً انتقائياً أفرغه من مصمونه بحيث انه راح من يتساءل. ألا يرال هذا الاتفاق قائماً أم أنه سقط بهائياً؟ وهل هذا يعني أن لبنان محكوم عليه أن يبقى تحت الوصاية الدائمة بحجة أن أساءه سيعودون إلى الاقتتال فيما لو ارتفعت الوصاية عنهم؟

خلافاً للاعتقاد المعروف. في استطاعة لبنان أن يتعلّب على جميع مشاكله. فيما لو ترك له أمر حلها وشعبه مسالماً. وهو يرغب في مصالحة وطنية شاملة. على أن ترتفع يد الوصاية عنه. وعلى أن يُسمح له بممارسة نظامه الديمقراطي على وجهه الصحيح. وباحتيار ممثليه في المجلس النيابي بحرية تامة من دور تدخلات ووعود ووعيد. وتالياً باختيار حكّامه ومحاسنتهم لدى الاقتضاء وحتى اليوم لم يفكر أحد في وضع قابور انتخاب عادل ونائب يأتي بالنتيجة المطلوبة. ولكن لبنان إذا استمرّ في هذا الوضع المخزي. فستستمر الهجرة تبتلع أبسءه. وسيأتي يوم. لا نتمناه. يُقال فيه كان لسان الذي عرفناه حراً سيداً مستقلاً والذين يدعون المحافظة عليه بإبقاء

وتحلو الحياة" (انتهى النداء الثاني لمجلس المطارنة) (بعد ستة أيام من هذا البيان. حدثت تمجيرات 11 أيلول في نيويورك وواشنطن. ومن ندائاتها في لبنان، على مدى نحو شهرين، في ما يتعلق بالموقف المسيحي المعترعه عموماً في البيان المذكور. أن الشحفيات والأحرار والقوى السياسية المسيحية التزم قسم منها الصمت والترقب وأيد القسم الآخر الخطاب السياسي للدولة، وخاصة للرئيس العماد إميل لحود إزاء أهم الموضوعات الخلافية التي كانت مطروحة قبل 11 أيلول الوجود العسكري السوري. إرسال الجيش إلى الحدود. تحرير مزارع شبعا بالطرق الدبلوماسية أو بالمقاومة، العمو عن الدكتور سمير جعجع، تسهيل عودة العماد ميشال عون).

في الأمور المشتركة، وهذا افتناع ما ثابث شأن أحوين يسكن كل منهما بيته ويتعاطى أموره الذاتية. دون أن يتدخل أحدهما في أمور الآخر. وفقاً لأصول العلاقات بين الدول وبحر يؤمن أن مستقبل لبنان واستقلاله رهن بإرادة أبنائه وإيمانهم وتصاميمهم ووقوفهم بحذق الحق حرأة. وهذا ما نعهد فيههم. لذلك. ورغم كل الصعوبات التي عرضناها والأزمات التي يعيشها الشعب اللبناني. لا يمكننا إلا أن ندعو هذا الشعب، بكل فئاته، إلى أن يعزّز ثقته بوطنه وبفسه. وأن يوحد صفوفه ويتصامم نصامناً أحياناً لإعادة لبنان إلى ما كان يحتله من مكانة في مجموعة الدول الحرة السيّدة المستقلة هذه، يشهد الله. قولة حق وصدق. لتسلم الأخوة

حكومة رفيق الحريري الأولى

31 تشرين الأول 1992-25 أيار 1995

تشكيل الحكومة

الإنطباعات الأولى مزيج من الارتياح والترقب والتخوف (قمة لبنانية - سورية)

1993-1997

المختصر المفيد في السياسة الخارجية

المقاومة . الجنوب . المفاوضات

سورية تحول دون إرسال الجيش إلى الجنوب والحكومة ترتبك ومزيد من التراجع إثر حادث الغبيري

"الترويكا" الرئاسية

استبدال جورج أفرام بالياس حبيقة

حديث استقالة الحريري والعودة عنها

إنجازات ومحاولات إصلاح

المعارضة "معارضات"

الحريري بين اعتكاف واستقالة وعودة عنها وتعديل حكومي بإحلال المر محل مرهج كوزير للداخلية

مجزرة كنيسة سيدة النجاة

اعتقال جعجع ومحاكمته

التحقيق مع النائب يحيى شمس وفضية المخدرات

إلام آل الوضع اللبناني العام حتى أواخر 1994؟ (مناقشة)

تشكيل حكومة الحريري الثانية (25 أيار 1995 - 7 تشرين الثاني 1996)

"السينودس من أجل لبنان"

التمديد للرئيس الهراوي في أجواء تراجع سيادي وسياسي واقتصادي عام

انتخابات 1996

حكومة الحريري الثالثة

آية الله السيد محمد خاتمي محاضراً في انطلياس عن العلاقات المسيحية - الإسلامية

وضع فلسطيني لبنان أواخر 1996 (قضية أبو محجن)

من ذاكرة الحرب، استكمال المهمة

"تلازم المسارين" و"قصور اللبنانيين"

خطاب الأب سليم عبو يثير نقاشاً سياسياً وعقائدياً حاداً

زيارة البابا والإرشاد الرسولي (أيار 1997)

- 60 مستقبل المسيحيين اللبنانيين (مناقشة)
- 63 **أحداث 1998**
- فتح "المعركة" الرئاسية وكشف حساب بإنجازات عهد الهراوي وأخطائه
- مشروع قانون الزواج المدني ومسألة إلغاء الطائفية السياسية
- الانتخابات البلدية والاختيارية (أيار - حزيران 1998)
- 71 رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة والصحافي حسن صبرا
- 75 **عهد إميل لحود (1998)**
- الأوفر حظاً**
- تعديل المادة 49 من الدستور بهدف إجازة انتخاب إميل لحود
- 77 انتخاب إميل لحود وخطاب القسم
- ردود فورية
- 79 **حكومة الحص 1998-2000**
- استشارات تكليف رئيس الحكومة ونقاش قانوني
- 80 سليم الحص يشكّل حكومة العهد الأولى (كانون الأول 1998 - تشرين الثاني 2000)
- 81 البيان الوزاري وجلسة الثقة (14-16 كانون الأول 1998)
- توقيف الوزير السابق شاهي برصوميان والتحقيق مع الوزير فؤاد السنيورة
- قضية سرقة الآثار
- غارات اسرائيلية تقصف البنى التحتية (حزيران 1999)
- 91 موقف من الغارة ثابت على لسان رئيس الحكومة
- حكومة الحريري (الرابعة)**
- تكليف الحريري تشكيل الحكومة**
- 133 ما ورثه الحريري
- 134 الوضع الاقتصادي مع انطلاق حكومة الحريري أواخر العام 2000
- 135 بيان مجلس المطارنة (20 أيلول 2000) وجلسة الثقة
- الوجود العسكري السوري
- "أحقاً كانت الدولة ترغب في إخراج المحتل من الجنوب؟"
- بيان 20 أيلول الشهير
- موقف وليس "فحص ضمير علني وطلب الغفران"
- 139 ذروة الموقف مع النائب ألبير مخيبر

- 141 ونروة أخرى مع النائب وليد جنبلاط
142 مجلس المطارنة والبطريرك بصعدان
143 في الردود على بيان 20 أيلول وعلى جلسة الثقة

كرونولوجيا أهم أحداث

كانون الثاني - 5 أيلول 2001

- 147 كانون الثاني: العفو العام، مؤتمر القدس، مطلب التعويض
148 شباط - نيسان: جولة البطريرك صفير في أميركا
شباط: كلاريدس، شارون، برودي، بول، اجتماع باريس
أذار: تخفيض نفقات، الاتحاد العمالي، "تجمع وطني إنقاذي"، العلاقات الدبلوماسية مع العراق، حملة شارون، إعلان عمان
نيسان: تبريد سياسي وطائفي، زيارة الحريري لواشنطن، وثيقة قرنة شهوان، رئيس سلوفاكيا، وزير خارجية فرنسا
نص "وثيقة قرنة شهوان"
153 ردود على الوثيقة
155 أيار: قمة لبنانية - فرنسية، طلاس، حرب، بري، السبع، "المنبر الديمقراطي"
156 حزيران: صبرا وشاتيلا إلى الواجهة من جديد، حديث عن إعادة انتشار القوات السورية
تموز: الحص، عون، مجلس المطارنة، الكهرباء، جنبلاط والأسد، واشنطن للحريات الشخصية
23 آب: لقاء لحود وجنبلاط، و"لقاء قرنة شهوان" يهاجم "مؤامرة التخوين"
25 آب: واشنطن لانسحاب "كل القوات الأجنبية"، ولقاء اللقواق المسيحي - الإسلامي
26-27 آب: عودة الحريري من إجازته وهو مستعد لتجاوز المشاكل
28 آب: لقاء لحود - الحريري، "غسان تويني يردّ على منتقدي أفتاحيته"
29 آب: عون والردود عليه، بري، الحريري، الكتاب، "لقاء الوثيقة والدستور"
176 30 آب: الحوار ينطلق بين لحود و"لقاء قرنة شهوان"
178 "إخفاء الإمام الصدر" في نص من تقرير منظمة العفو الدولية
179 31 آب: بري ينتقد مؤتمر الحريات، توتر في الجنوب
القمة الفرنكوفونية المقررة في بيروت
الوضع السياسي إثر أحداث شهر آب والنداء الثاني لمجلس المطارنة (5 أيلول 2001)
إخراج متواصل لرئيس الحكومة
ذروة الانقلاب على الطائف ولمصلحة موقع رئاسة الجمهورية
لكن البطريرك ومجلس المطارنة فضّلوا تطبيق اتفاق الطائف و"الوطن الحر المستقل" على صلاحيات تُعطى لرئيس
الجمهورية
182 نص النداء الثاني لمجلس المطارنة (5 أيلول 2001).
183

مسعود الخوند

موسوعة الحرب اللبنانية

ذاكرة وطن وشعب

وطن قدره مواجهة التحديات والأخطار من أي نوع كانت. ومن أي صوب أتت...
وطن كثبت عليه المقاومة في سبيل الحفاظ على كيانه وتفرده في هذه المنطقة من العالم.
منذ أن كان لبنان، كانت الحرية مصيره. وهذه الموسوعة تروي بالوفائع والصور تاريخ بلد صغير
بجغرافيته، كبير بحضارته.

عشرة أجزاء تتألف منها موسوعة الحرب اللبنانية المصورة: "ذاكرة وطن وشعب" لمؤلفها
الباحث مسعود الخوند. تسرد بالنص والصور تاريخ لبنان منذ الحقبة الفينيقية وصولاً إلى
مطلع الألفية الثالثة. في استعادة لأحداث ومواقف وأزمات ومعارك. رسمت حدود الوطن
مرات ومرات. وحدود الطوائف داخل الوطن الواحد. لتجمع الذاكرة وتكتب ألام شعب لا بد له
من قراءة تاريخه لبناء مستقبل صلب لوطن يستحق كل التضحيات التي قدمت وستقدم

ISBN 995346755-2



9 789953 467559



UNIVERSAL COMPANY
Publisher and Distributor S.A.S.